مصطفى اللبّاد



# حدائق الأحزان

## إيران و «ولاية الفقيه»



# حـدائـق الأحــزان

## إيران و «ولاية الفقيه»

الطبعــة الأولـى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

# حدائق الأحزان

## إيران و «ولاية الفقيه»

د. مصطفى اللباد

دار الشروق

# المحتويات

# الإهـداء

إلى الأحلام التى استعصت، والمعانى التى استغلقت.

إلى الجغرافيا فى مقام راست، والتاريخ فى مقام نهاوند.

# المقدمة

إيران بلد فريد فى جغرافيته وتاريخه وفى وجدانه وموقعه الإستراتيجى، وهو مهد إحدى أعرق الحضارات الإنسانية التى مازالت تثرى مخيلة المتابعين وتشحذ قريحة المهتمين. وإيران ترتبط مع العرب بوشائج التاريخ والجغرافيا وإرث الحضارة الإسلامية المشترك، حتى لكأن الله هو الذى صنع هذه العلاقات وصاغ معالمها وليس بنو البشر. وبالرغم من كل هذه العوامل الموضوعية، فإن المعرفة المتبادلة بين العرب وإيران مازالت دون المستوى المأمول، بمقارنتها بمعرفة العرب بالغرب مثلاً. والتعرف على الغرب وحضارته أمر مهم وضرورى لمعرفة الآخر، ولكننا عندما نكتب عن إيران ونتعرف عليها، فإن ذلك من قبيل معرفة الذات الحضارية الواحدة ومتعددة الأشكال. ومثلما أن إيران فريدة فى تراثها وتاريخها الفلسفى والعرفانى (الصوفى)، فإن واقعها السياسى فريد هو الآخر، وحيوية هذا الواقع هى من دلائل حيوية إيران ومجتمعها.

ويتناول الكتاب الذى بين أيديكم موضوع «ولاية الفقيه» فى إيران، وهى النظرية التى تطغى على واقع إيران السياسى وعلى ملامح منطقتنا، منذ صعودها بانتصار الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩ وحتى الآن.

والثورة الإيرانية حدث متميز فى تاريخ القرن العشرين، فهى التى أطاحت رمزاً عتيداً للقوة الإقليمية وهو الشاه السابق. ولكنها لم تكتف باستبدال حاكم آخر به فحسب، بل وثبتت مكانه فكرة أو نظرية، ومازالت هذه الفكرة تحكم وتتحكم حتى اليوم فى إيران وتفرض حضورها على الساحة.

قليلة هى الأفكار السياسية التى استطاعت الوصول إلى السلطة، وكثيراً ما

وصلت جماعات إلى السلطة بفكرة معلنة وشعارات تبدلت بمرور الزمن، واختفت لصالح شعارات أخرى. أما نظرية «ولاية الفقيه» فقد استمرت تهيمن على إيران لأكثر من ربع قرن، منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضى وحتى اليوم. وخلال هذا الوقت انقلبت أنظمة وتغير شكل المنطقة العربية - الإسلامية من المغرب وحتى إندونيسيا، وتبخر النظام العراقى وقبله نظام طالبان بفعل الآلة العسكرية الأمريكية. وأعادت أنظمة كثيرة فى منطقتنا النظر فى أولوياتها وتحالفاتها الخارجية، ولكن إيران تحت حكم «ولاية الفقيه» لم تنقلب حتى الآن مع أنها هدف معلن لواشنطن، بل أنجزت تسعة انتخابات لرئاسة الجمهورية منذ قيامها. ولم تنكفئ طهران على نفسها إقليميّا، بل إن حضورها بوصفها طرفا أساسيّا فى المنطقة يزداد فاعلية وثقلاً. وتثور هنا مجموعة من الأسئلة تبحث عن إجابات: أو كما يقول الحكيم هادى السبزوارى من فلاسفة القرن الثالث عشر الهجرى فى إيران:

أس المطالب ثلاثة عُلِم        مطلب هل، مطلب ما، مطلب لِمَ

ماهى إذن نظرية «ولاية الفقيه» التى ملأت الدنيا وشغلت الناس؟ ما أساسها العقائدى والفكرى؟ كيف وصلت إلى الحكم؟ كيف استطاعت النظرية تحييد التيارات السياسية الأخرى فى إيران مثل الليبراليين والقوميين والماركسيين؟ كيف انتقلت السلطة من الإمام الخمينى، مؤسس «جمهورية إيران الإسلامية» إلى السيد خامنئى؟ ما الأسس الفكرية لخطاب الرئيس السابق محمد خاتمى؟ وما حجم التأثير الذى تركه التيار الإصلاحى فى التوازنات السياسية والاجتماعية فى إيران؟ هل يمكن تجسير التناقضات البنيوية فى مفهوم «الجمهورية الإسلامية»؟ وماذا يخبئ المستقبل لإيران من تحديات؟ هذه الأسئلة وغيرها كثيراً ما تراود القارئ العربى ولا يجد لها إجابات شافية. وبالرغم من مرور ربع قرن على تأسيس «جمهورية إيران الإسلامية» على أساس نظرية «ولاية الفقيه»، وحضور السياسة الإيرانية فى المنطقة بشكل يومى ومتداخل؛ فمازالت هذه النظرية بجوانبها التاريخية والعقائدية والسياسية، تمثل لغزاً لدى كثيرين فى عالمنا العربى والإسلامى.

ربما يشبه البناء الفكرى والعقائدى لنظرية «ولاية الفقيه» هندسة المنازل الإيرانية القديمة، إذ كلاهما يبدو منغلقًا على نفسه، ولكنه يقوم عمليًا بدور المصفاة. وفى حين يستعصى النفاذ إلى واقع إيران السياسى دون الإلمام بجوانب «ولاية الفقيه»، يجب عليك أولاً اجتياز تلك الأروقة الطويلة التى تفصل الفضاءات الخارجية للمنزل الإيرانى القديم عن فضاءاته الداخلية، قبل الولوج أخيرا ـ بتدرج وسلاسة ـ إلى مركز المنزل الذى تعبق به الأسرار والحرمات.

حاولت، قدر المستطاع، الخروج من ثنائية «مع» أو «ضد» التى تطغى على أغلب الكتابات السياسية عمومًا، والمتعلقة منها بإيران خصوصًا، لأن هذا النوع من الكتابات يصادر على المطلوب مقدمًا، فضلاً عن أنه يختزل المعرفة فى نطاق ضيق. ولا يعنى ذلك أن الكتاب لم يقدم هو الآخر أفكاره ورؤاه عن نظرية «ولاية الفقيه»، ولكنى بذلت جهدى للتعريف بأهم الآراء المتعلقة بالموضوع بالرغم من أنها تصب فى خانة «نعم» أو خانة «لا». ولما كانت الكتابة فى النهاية أيضًا موقفًا، حاولت قدر الجهد ألا أخفى على القارئ موقفى من نظرية «ولاية الفقيه»، بوصفها ـ فى وجه من الوجوه ـ أحد مفاتيح فهم واقع إيران الحالى، وركيزة نظامها السياسى وحجر زاويته. وفى وجه آخر، أو على مستوى مغاير، تُعدّ نظرية «ولاية الفقيه» مسألة فلسفية تتناول البشر وعلاقتهم بالدولة والمجتمع، وهو ما يستحق التأمل على كل حال.

اخترت للكتاب عنوان «حدائق الأحزان» لاعتبارات متعددة، منها إعجابى بحدائق إيران وتصميمها وعمارتها الفريدة التى تأخذ بالألباب، وما تركه فى نفسى الأثر العميق لحزن الإيرانيين الدائم، الذى يبدو ركنًا أساسيًا فى وجدان المسلمين الشيعة عمومًا، والإيرانيين خصوصًا. ولا تقتصر وظيفة الحديقة فى إيران على تدليل العيون والأبصار، إذ هى، سواء فى تراث إيران الشعبى أو ممارسات الإيرانيين الاعتيادية، جزء من الحياة اليومية، فيها يستريحون ويتنزهون ويتناولون طعام العشاء فى ليالى الصيف.

يتكون الكتاب من خمسة فصول تتناول الجوانب المتعددة لنظرية «ولاية

الفقيه»، إذ يبدأ الفصل الأول من الأساس التاريخى للتشيع، ومروراً بعلاقة الفقهاء بالدولة الإيرانية. أما الفصل الثانى فيهتم بمبانى ومعانى «ولاية الفقيه» وولادة النظرية ودور الإمام الخمينى فى تطويرها والمبانى الفكرية لها. ويتوقف الفصل الثالث عند مرحلة تسلّم السلطة والتطورات التى أدت إلى استفراد «ولاية الفقيه» بالسلطة فى إيران وإبعاد التيارات السياسية الأخرى عن العملية السياسية، فى حين يركز الفصل الرابع على عملية نقل السلطة بعد وفاة الإمام الخمينى إلى السيد على خامنئى وتأثيراتها سواء فى النظرية ذاتها أو فى واقع إيران السياسى. أما الفصل الخامس فيتناول دور الرئيس السابق محمد خاتمى فى تطوير الخطاب الدينى الإيرانى، وتغيير التوازنات السياسية فى إيران، مروراً بمفهوم «جمهورية إيران الإسلامية»، وأخيراً التحديات التى تواجهها.

كان طريق الكتاب شاقّا ومجهداً حيث استغرقت فى البحث والتحضير والكتابة سنوات. قبلها كانت سنوات أخرى من الإحجام - برغم إلحاح الأصدقاء - عن التصدى لمثل هذا الموضوع فى كتاب مستقل، ليس بسبب الخوف من مشقة الكتابة فقط، ولكن أيضًا هناك مجموعة من الأسباب والمعوقات الموضوعية والذاتية. كان تلاحق الأحداث بعد الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، والهجمة الضارية التى تتعرض لها منطقتنا حضاريًا وعسكريًا وسياسيًا، من أهم بواعث التشاؤم والإحباط. كذلك كان توقيت صدور الكتاب المفترض عامل أرق لى، خشية تفسير التوقيت بالوضع فى خانة «مع» أو خانة «ضد» الشهيرة، خصوصا فى ضوء الحملات الإعلامية والدبلوماسية المتوالية التى تشنها الإدارة الأمريكية المتشددة بقيادة بوش الابن على النظام الإيرانى. وكان من جملة المعوقات الذاتية أننى استوعبت من إيران وتاريخها، وخزنت فى ذاكرتى فى كل زيارة من زياراتى المتعددة إلى إيران، ما يجعلنى أشفق على نفسى من أن أغفل بعضًا منها. وكما يقول المثل العربى البليغ: «العلم صيد والكتابة قيد»، فما بالك أيها القارئ العزيز والعلم هنا إيران العبقرية والهائلة الضخامة؟ كيف يمكن تقييد بعضها بين جدران الكلمات وقضبان الصفحات؟

وهبت الأقدار إيران كثيراً من الهبات، ويأتى فى مقدمتها تلك المرتبة العرفانية الصوفية السامقة، التى تسمو فوق الاعتبارات المادية الممثَّلة فى ثرواتها النفطية والغازية والموقع الجيو-سياسى وما يتفرع عنه من «علوم ظاهرية». إذ حبا الله إيران بأن وضعها بفضل تراثها من العلوم الغيبية والعرفانية والفلسفية فى مرتبة يستعصى معها على الباحث التجرؤ فى عرفان أسرارها. وما هذا العمل المتواضع إلا محاولة للإبحار فى أسرار تلك المعانى، ولكن فى كل مرة يغوص المرء فيها مستكشفًا معنى، فإنه يتأكد فى المرة التالية أن معانى أخرى قد فاتته. ولذلك أطلب من القارئ غفرانه، على تقصير الكتاب عن بلوغ الأرب، وهو أمر واقع بالضرورة بالنظر إلى ما سبق. ولما وقع ماهو واقع ولم يكن له دافع، كان صعبًا، إن لم يكن مستحيلاً، أن يطوى المرء فصول الكتاب محتفظًا بأحكامه الأولية، وهو ممسك بزمام الكشف عن المعانى وملم فى الوقت ذاته بكل ما استغلق من أفكار. فإلى علوم إيران الغيبية وتراثها العرفانى ووجدانها الشرقى أتقرب .. وإليها جميعًا أعتذر.

**مصطفى اللباد**

**القاهرة فى صيف ٢٠٠٥**

## الفصـل الأول

# الفقهاء والدولة فى إيران

١ ـ فى أصول المسائل.

٢ ـ الفقهاء فى عصر الغيبة الكبرى.

٣ ـ التحالف مع الصفويين وتأسيس دولة الشيعة.

٤ ـ الفقهاء يواجهون دولة القاجار.

٥ ـ المشاركة فى الثورة الدستورية.

٦ ـ مأزق المؤسسة الدينية فى دولة رضا شاه العصرية.

٧ ـ الفقهاء يسقطون دولة محمد رضا بهلوى.

٨ ـ ملاحق الفصل الأول.

# ١ ـ فى أصول المسائل

**«أنا مدينة العلم وعلى بابها» الرسول (صلى الله عليه وسلم).**

ترتبط الحياة السياسية فى إيران ومنذ آلاف السنين برجال الدين، حيث تضرب العلاقة بين رجال الدين والدولة بجذورها فى أساس الدولة الإيرانية العريقة. حتى إن الدولة الإشكانية التى ظهرت فى عام ٢٤٩ قبل الميلاد واستمرت حتى عام ٢٢٦ ميلادية، كان لها مجلس شورى العائلة المالكة وكذلك مجلس الحكماء، الذى يعنى مجلس علماء الدين. وبعد سقوط الدولة الإشكانية، تابعت الدولة الساسانية التى استمرت حتى عام ٦٥٢ ميلادية التقليد ذاته. وكانت قرارات الدولة الإيرانية المهمة تتم بموافقة المجلسين اللذين أطلق عليهما معًا وقتذاك اسم «مجستان»؛ الذى يعنى مجلس المجوس. وتبرز هنا أهمية مجلس العلماء المتكون من رجال الدين الزرادشتيين فى المصادقة على إجراءات الحاكم ودورهم فى عملية صنع القرار.

وبدخول الإسلام إلى إيران فى القرن السابع الميلادى تغيرت ملامح الحياة الاجتماعية والثقافية فى إيران، كما تغير أولاً واقعها السياسى. ولكن عناصر كثيرة ظلت على حالها فى بنية المجتمع وعاداته الاجتماعية والثقافية، أو امتزجت مع العناصر الجديدة فشكلت هوية ووجدان إيران الحالية. بعد ذلك تداخلت الهوية الإيرانية والإسلامية الشيعية وامتزجا معًا؛ حتى صار الوجدان الإيرانى خليطًا فريدًا من هذين العنصرين، بحيث لا يمكن الحديث عن المسلمين الشيعة من دون أن تقفز صورة إيران إلى الأذهان، ولا يتم تناول إيران من دون إبراز وجدانها

الشيعى. أثرت هذه الحقيقة بشدة فى المهتمين بإيران من القديم وحتى وقتنا الراهن، حتى إن المقريزى المؤرخ كان يعتقد بفارسية التشيع. ومن الصعب أن يحاول المرء الإبحار فى واقع إيران أو تاريخها دون التطرق إلى وجدانها الشيعى ومراحل تطوره، بعد أن امتزج الاثنان، إيران والتشيع، حتى صارا مثل خليط متداخل يصعب فصل بعضه عن بعض. وكما كانت الدولة الإيرانية القديمة مرتبطة برجال الدين، كان واقع إيران السياسى وطوال تاريخها العريق كالبحر فى حالة مد وجزر بين الدولة ورجال الدين.

وعلى الرغم من أن الغرض الأساسى لموضوع الكتاب ليس تاريخ إيران، فإن الحديث عن نظرية «ولاية الفقيه» لا يستقيم دون سبر أغوار نشأتها التاريخية وارتباطها الموضوعى بتاريخ الشيعة. ومن ثَمّ يتعرض الفصل الأول لعقائد المسلمين الشيعة على أرضية موضوعية ـ قدر الإمكان ـ أساسها انتماء السنة والشيعة معًا لحضارة الإسلام، وهو ما يقتضى التعريف بعقائد الشيعة. خصوصًا إذا أخذنا فى الحسبان أن هذه العقائد تعرضت لتشويه متعمد، حتى اختلط الأمر على كثيرين من غير الشيعة فى عالمنا العربى والإسلامى. وفى مقابل التشويه المتعمد لعقائد الشيعة نجد منهم أيضا المتعصبين، الذين يشككون فى عقيدة إخوانهم السنة، حتى تعمقت البغضاء وظهرت سدود التعصب لدى قطاع لا يستهان به من الفريقين للأسف. واستمر التعصب قائما بين الفريقين منذ القرن الأول الهجرى وحتى اليوم، لتقف حائلاً أمام اتصال ثقافى وحضارى حقيقى ومطلوب بين الفرقتين الإسلاميتين الكبيرتين. كما أن توحيد كلمة العالم الإسلامى ورص صفوفه أمام التحديات المفروضة عليه، يقتضى ألا تتغافل الأغلبية السنية فى العالم عن شطر لا يستهان به من عموم المسلمين، هم الشيعة.

ويرتبط واقع إيران السياسى الحالى موضوعيّا بالأفكار المؤسسة لـ «جمهورية إيران الإسلامية»، وبخاصة عقيدة التشيع، ولذلك كان واجبًا على الكتاب أن يبدأ البداية الصحيحة من هذه العقيدة، ليصل ـ قدر الإمكان ـ إلى النهايات الأقرب إلى الصحة.

«الشيعة» بالمعنى اللغوى هم الأتباع أو الأنصار، ومن هنا أطلق اسم «شيعة على» على المسلمين الذين طالبوا بجعل الخلافة بعد وفاة النبى - صلى الله عليه وسلم - فى يد ابن عمه على بن أبى طالب، كرم الله وجهه. وجاء فى القاموس: شيعَة الرجل (بكسر الشين) هم أتباعه وأنصاره. وقد غلب الاسم على كل من يتولى عليّا وأهل بيته، حتى صار اسمًا خاصًا لهم. وفى «تاج العروس» نجد تعريفا للشيعة بأنهم كل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة، وكل من عاون إنسانا وتبعه فهو شيعة له. وأصل الكلمة من المشايعة، بمعنى المتابعة والمطاوعة. وفى «لسان العرب» نجد أن الشيعة هم القوم الذين يجتمعون على الأمر، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة. وأصل الشيعة الفرقة من الناس، ويقع على الواحد والاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث، بلفظ واحد، ومعنى واحد. والجمع منه أشياع وشيع. وتقول بعض الروايات الشيعية إن الإمام الباقر، الإمام الخامس عند الشيعة الاثنى عشرية، قال لمواليه: ليهنئكم الاسم، قيل: ما هو؟ فقال الباقر: اسم الشيعة. فقال مناصروه: إن العامة يعيروننا بذلك. فقال الباقر عليه السلام: أما تسمع قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ (الصافات: ٨٣)، وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ (القصص: ١٥).

ويلقب الشيعة بلقب «المتاولة» فى بلاد الشام، وهو جمع متوال، اسم فاعل من توالى، وهو مأخوذ من الولاء والموالاة، وهى حب أهل بيت النبى واتباع طريقتهم. ويقول الشيخ محمد عبده إن الشيعة كانوا يقولون فى حروبهم: مت وليّا لعلى رضى الله عنه، فسمى الواحد منهم متواليا.

والشيعة هم القائلون بوجوب الإمامة والعصمة، ووجوب النص من الله - سبحانه وتعالى - على خلافة أمير المؤمنين على بن أبى طالب، حيث أبلغ الرسول - صلى الله عليه وسلم - المؤمنين بولاية على بن أبى طالب عليهم يوم الغدير. ويسمى هذا الحديث «حديث الغدير»، وهو غدير خُمّ الذى توقف عنده الرسول بعد عودته من حجة الوداع. ويحتفل الشيعة سنويا بذكرى ذلك اليوم، الموافق الثامن عشر من ذى الحجة من كل عام ويطلق عليه «عيد الغدير». ونص الحديث

النبوى هو : «من كنت مولاه؛ فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله . . وأدر معه الحق كيف دار» . وبهذا الحديث الذى قاله الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعد حجة الوداع يعتقد الشيعة أن الرسول إنما أوصى بالخلافة من بعده لابن عمه؛ ورفضوا بالتالى أن يقدموا خلافة غير خلافة على بن أبى طالب، ومن هنا سموا أيضا ممن أراد الطعن فيهم «الرافضة» . ونظم الإمام الشافعى، أحد الأئمة الأربعة لدى المسلمين السنة، بيتين من الشعر ردًا على المعرضين بالشيعة هما :

يا راكبا قف بالمحصب من منى — واهتف بساكن خيفها والناهض

إن كان رفضا حب آل محمد — فليشهد الثقلان أنى رافض

كما يعتقد الشيعة أن ولاية على التى نص عليها الرسول يوم غدير خُمّ هى سبب نزول الآية : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ (المائدة : ٣) . ويؤمن الشيعة بعصمة آل بيت النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهم بالأساس على وفاطمة والحسن والحسين، مرتكزين فى ذلك على أحد تفاسير الآية القرآنية : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب : ٣٣) . معطوفا على تفسير آية : ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (الشورى : ٢٣) . ويستشهد الشيعة أيضا بحديث «الثقلين» المنسوب إلى الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ والمعترف به أيضا على نطاق واسع من المسلمين السنة : «إنى تارك فيكم الثقلين : كتاب الله وعترتى أهل بيتى، فإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض» . ومن الشيعة من يستنبط من هذا الحديث أن عترة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ باقية إلى يوم القيامة؛ كما أن القرآن باق بين الناس إلى يوم القيامة . وبالتالى يعتقد المسلمون الشيعة أن الأرض لن تخلو فى أى زمان من وجود إمام من آل بيت النبى يقود المؤمنين . ويستطرد السياق فى تفسير هذا الحديث أن الرسول قد حدد للمسلمين أهل بيته مرجعا لطلب العلم والمعرفة، وبالتالى لا يحق لأى فرد مؤمن الخروج عن مظلة إرشادهم .

وحسب عقيدة المسلمين الشيعة؛ فإن المشيئة الإلهية اقتضت ألا يترك الناس بعد النبى دون قائد أو مرشد، لذا كانت الإمامة عند الشيعة ركنًا وأصلاً من أصول الدين، بحيث يكون الاعتقاد بالإمامة عندهم كالاعتقاد بالتوحيد والنبوة ويوم الحساب. والإمام عند المسلمين الشيعة هو الشخص المعين من الله ورسوله لإدارة الأمور وقيادة الناس فى جميع شؤونهم الدينية والدنيوية. ويعتقد الشيعة أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد قال إن عدد الأئمة الذين يلون الأمر من بعده اثنا عشر. ومن أهم كتب الشيعة المؤلفة فى هذا المجال كتاب «كفاية الأثر فى النص على الأئمة الاثنى عشر»[1].

جاءت حادثة استشهاد الإمام الحسين فى واقعة الطَّفّ بكربلاء عام ٦١ هجرية الموافق ٦٨٠/ ٦٨١ ميلادية، لتصوغ من وقتها الوجدان الشيعى بالحزن لمصرعه، وبروح الثأر التاريخى ضد السلطة الغاصبة. وهى ليست سلطة يزيد بن معاوية الخليفة الأموى الذى قتل جنوده الإمام الحسين فقط، بل تمتد لتشمل كل السلطات الدنيوية من غير سلطة آل البيت.

تدرجت سلطة آل البيت - فى نظر المسلمين الشيعة - من الإمام على بن أبى طالب، وتسلسلت حتى الإمام الثانى عشر وهو المهدى المنتظر. ويعتقد بعض الشيعة الاثنى عشرية أن الإمام الثانى عشر الغائب محمد بن الحسن العسكرى جهر بإيمانه فور ولادته وسجد باتجاه القبلة، فأمره والده بالكلام، فكان أول ما قاله الآية القرآنية الكريمة: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ (القصص: ٥)، قبل أن يختفى فى كهف بعد سنوات من مولده فى عام ٢٥٦ للهجرة الموافق ٨٦٩/ ٨٧٠ ميلادية، ولكنه - كما يعتقدون - حى وسوف يعود فى آخر الزمان ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلمًا وجورا.

وللمهدى المنتظر غيبتان «الغيبة الصغرى» و«الغيبة الكبرى»؛ أما «الغيبة الصغرى» فهى الممتدة منذ الاختفاء وحتى عام ٣٢٩ هجرية الموافق ٩٤٠/ ٩٤١

---

(١) تأليف المحدث على بن محمد القمى الرازى، من علماء القرن الرابع الهجرى.

ميلادية، وهى التى كان وكلاؤه الأربعة على قيد الحياة. وهؤلاء الوكلاء هم أبو عمر عثمان بن سعيد بن عمرو العمرى، وأبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد، وأبو القاسم الحسين بن روح النوبختى، والوكيل الأخير أبو الحسن على بن محمد السمرى. وأما «الغيبة الكبرى» فهى التى بدأت منذ وفاة آخر الوكلاء أبى الحسن على بن محمد السمرى عام ٣٢٩ هجرية الموافق ٩٤٠/ ٩٤١ ميلادية. وبسبب عدد الأئمة سميت هذه الطائفة من الشيعة «الاثنى عشرية»[١]، وهى مذهب الغالبية الساحقة من الإيرانيين. كما سموا «الجعفرية» نسبة إلى الإمام السادس جعفر الصادق، الذى ترك من الأقوال ما يعده الشيعة ترسيخا لأصول مذهبهم.

وعن عدد الأئمة يجد المتفحص لكتب الحديث عند السنة أنها أيضًا قد تعرضت لموضوع عدد الأئمة؛ حيث روى مسلم عن جابر بن سمرة أنه سمع النبى - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا يزال الدين قائمًا حتى تقوم الساعة، أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش»[٢]. وقريب من ذلك روى البخارى[٣] والترمذى[٤] وأبو داود[٥]. وفى قول آخر يرد ذكر الحديث هكذا: «لا تزال هذه الأمة مستقيمًا أمرها، ظاهرة على عدوها، حتى يمضى منهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش، ثم يكون المرج أو الهرج»[٦]. وكان أمير المؤمنين على بن أبى طالب قد بين بكلامه المقصود من قريش حين قال فى كتاب «نهج البلاغة»، الذى أعده الشريف الرضى بعد ذلك ببضع مئات من السنين: «إن الأئمة من قريش غرسوا فى هذا البطن من بنى هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا يصلح الولاة من غيرهم»[٧]. أما فى

---

(١) انظر شجرة الأئمة فى الملحق رقم ١ .

(٢) صحيح مسلم، الجزء الثالث، صفحة ١٤٥٣ وحتى صفحة ١٨٢١ .

(٣) صحيح البخارى، الجزء الرابع، كتاب الأحكام.

(٤) سنن الترمذى، باب : ما جاء فى الخلفاء من أبواب الفتن.

(٥) سنن أبى داود، الجزء الثالث، كتاب المهدى.

(٦) تاريخ الخلفاء للسيوطى ١٠، تاريخ ابن كثير ٦/ ٢٤٩ .

(٧) الإمام على بن أبى طالب، «نهج البلاغة»، الخطبة ١٤٢ .

صحيح مسلم بشرح النووى فيرد الحديث هكذا: «لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلاً»[1].

وإن اتفق الشيعة الاثنا عشرية على عدد الأئمة وترتيبهم، فلا هم ولا المؤرخون يتفقون على توقيت بداية التشيع. فمنهم من يعتقد أن التشيع بدأ مع وفاة الرسول مع بداية الخلافة وحرمان ابن عمه على بن أبى طالب منها. ويعتقد الشيعة أن «ولاية على» هى تكليف إلهى يسعى وراء أمير المؤمنين على، وليس هو الذى يسعى إليها. هنا يقول على بن أبى طالب فى الخطبة الشقشقية الواردة فى كتاب «نهج البلاغة»: «أما والذى فلق الحبة وبرأ النسمة؛ لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء ألاّ يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندى من عفطة عنز»[2]. ومن الشيعة من يرى أن التشيع ظهر فى عصر الخليفة الثالث عثمان بن عفان وبروز الفتن وقتذاك. ورأى ثالث يعتقد أن التشيع ظهر بعد استشهاد الحسين بن على ثالث الأئمة فى كربلاء، ويكتسب هذا الرأى مصداقيته من الدماء التى أريقت هناك، ومازالت تصوغ الوجدان الشيعى حتى اليوم.

أما بعض الشيعة، فيعتقدون أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ هو أول من وضع بذرة التشيع، ويذهبون فى التدليل على ذلك ـ من وجهة نظرهم ـ إلى أسباب نزول الآية: ﴿ **وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ** ﴾ (الشعراء: ٢١٤)، وكذلك الآية ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ** ﴾ (البينة: ٧)، بالإضافة إلى الآية ﴿ **يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ** ﴾ (النساء: ٥٩).

ويعتقد المسلمون الشيعة اعتقاداً راسخًا أن زمام السلطة قد حجب عن أصحابه الشرعيين، أى آل بيت النبى، منذ زمن وفاة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ١٢/ ٢٠٢.

(٢) الإمام على بن أبى طالب، «نهج البلاغة»، الخطبة الثالثة.

وعدم تولى على بن أبى طالب الخلافة مباشرة. وتفاقم هذا الأمر بعد اغتياله. ويمثل هذا الاغتيال لحظة فارقة فى تاريخ ووجدان المسلمين الشيعة، إذ انفصلت فى تلك اللحظة السلطة الدينية عن السلطة المدنية. فقد كان أمير المؤمنين على بن أبى طالب الوحيد بين الأئمة الاثنى عشر الذى جسد السلطتين المدنية والدينية معا، لأنه تولى الحكم فعلاً، وإن كان ذلك لمدة أربع سنوات فقط. ومن هنا نشأ مصطلح «السلطة الدنيوية» للحكام الجائرين من غير آل بيت النبى، فى مقابل سلطة آل بيت النبى التى يمثلها «إمام الزمان»، أى سلطة المهدى المنتظر أو الإمام الثانى عشر. تأسيسًا على ذلك غاص موضوع اغتصاب السلطة عميقًا فى وجدان الشيعة، حتى صار علمًا عليهم، وصارت السلطة الدنيوية مكروهة عندهم فى حد ذاتها، لأنها تعنى وجدانيًا اغتصاب «سلطة آل البيت» بالضرورة. وكانت الفكرة المسيطرة - حتى قيام الثورة الإيرانية - هى أن الشيعة ما عليهم إلا الانتظار حتى يعود المهدى، الذى سوف يعيد الحق إلى نصابه، ويرد الحقوق ويقيم العدل، بعد أن يمحو الفساد ويزهق الباطل.

فى القرون اللاحقة للغيبة الكبرى للمهدى المنتظر كان الشيعة منشغلين بقضية تأمين أنفسهم ضد الملاحقة فى مجتمعاتهم، وكانت «التقية» التى تسمح للمسلم الشيعى بإخفاء المعتقد حماية له من اضطهاد السلطة، هى العلامة الأبرز على سلوك جماهير الشيعة فى المجتمعات التى يعيشون فيها، فسموا لذلك «الباطنيين». وفى هذا الوقت، وفى مجتمعات الاضطهاد، بالتوازى مع «التقية»، كان الشيعة يحتمون وجدانيًا ونفسيًا بالقرآن مثل سائر المسلمين، والذى نزل من الله تعالى على رسوله ويسمى عندهم «القرآن النازل». وأيضًا بالأدعية المنسوبة إلى السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله، وهى عند الشيعة من المعصومين ووالدة الأئمة، وتسمى هذه الأدعية «القرآن الصاعد». أما «الأدعية الشعبانية» المنسوبة إلى أئمة الشيعة و«الصحيفة السجادية»، وهى أدعية على زين العابدين بن الحسين رابع الأئمة والتى تسمى لدى الشيعة «زبور آل محمد»، فقد كان لها دورها فى صوغ هذا الوجدان، وفى حفظ المذهب من الدعايات المضادة له من السلطات الحاكمة. ويعد كتاب

«نهج البلاغة» المنسوب لأمير المؤمنين على بن أبى طالب من أقدس الكتب بعد القرآن عند المسلمين الشيعة، فضلاً عن أدعيته التى علمها لكميل بن زياد والمعروفة باسم «دعاء كميل»، شكلت هذه الكتب والأدعية ما يمكن تسميته الركائز الدينية الروحية للشيعة منذ عصر الاضطهاد إلى يومنا هذا.

لم يكن الدعاء عند الشيعة علامة فقط على عجز الإنسان بحيث يكون مجلبة للعار، بل اتخذ الشيعة من الدعاء «وسيلة لبيان رؤيتهم الكونية وطرح عقائدهم المذهبية، بل وإعلان أهدافهم ومطالبهم الاجتماعية والسياسية»[1]. ومثلت أشعار الرثاء- وهى أشعار موضوعها شهادة الأئمة، التى يعاد فيها استذكار مظلومية ومصارع آل بيت النبى، ويطلق عليها أيضا اسم «مراسم العزاء»- أحد مظاهر الإعلان العاطفى عن التشيع لدى المتذكرين والنائحين، لا سيما فى «المراثى الزينبية»، المنسوبة إلى السيدة زينب بنت على، وترثى فيها أخاها الحسين وتصف فيها أهوال كربلاء، مما يجعل الاستشهاد الحسينى منتصبًا فى وجدان وأذهان المستمعين[2]. كما يعد «دعاى ندبه» (دعاء الندبة)، الذى يناجى فيه المسلمون الشيعة المهدى المنتظر ليعود ويملأ الأرض عدلاً، من أشهر أدعيتهم. وذهب بعض الشيعة مذهبًا جعله يعتقد بأن أى عمل ضد الحكام، يعد بمثابة تعطيل لعودة «إمام الزمان» أو المهدى المنتظر. وهو ما يفسر عزوف الشيعة فى إيران حتى قيام الثورة عن إقامة صلاة الجمعة، بما لها من أبعاد سياسية، وذلك لغياب الإمام الثانى عشر.

تطالعك الرايات السود أينما توجهت فى طهران خلال الأيام العشرة الأولى من شهر المحرم، وهى أيام ذكرى عاشوراء، سواء فى شماليها الثرى أو جنوبيها الأقل ثراءً، وهنا وهناك تقرأ يا «ثأر الله» و «السلام عليك يا أبا عبد الله». تبدأ

---

(١) د. على شريعتى، «عن التشيع والثورة»، ترجمة د. إبراهيم الدسوقى شتا، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٨٨.

(٢) راج فى إيران بعد انتصار الثورة شعار «كل يوم عاشوراء، وكل أرض كربلاء»، للتأكيد على البعد المذهبى للثورة الإيرانية وعلى الجهاد المستمر ضد الطغاة والمستبدين فى كل مكان وزمان.

الاحتفالات بذكرى استشهاد الحسين من بداية الشهر، وتلاحظ أن الأطفال لا يلعبون كعادتهم فى الشوارع والطرقات، بل يبدو عليهم الوجوم ويرتدى الأولاد منهم الملابس الداكنة أحيانًا والسوداء غالبًا. وتنتشر «مسارح العزاء» فى طهران، وفيها يقوم لاعبون بعرض قصة الحسين من بدايتها إلى نهايتها، والتى تظهر فيها شجاعة الحسين ورفاقه ومبعوثيه إلى الكوفة والعراق، فى مقابل فساد ومكر الخليفة الأموى يزيد بن معاوية وأعوانه. وتتدرج الموضوعات من اليوم الأول وتنتهى بالليلة الكبيرة يوم العاشر من المحرم (عاشوراء) وفيه يمتلئ المسرح، الذى يقام فى أحد حدائق طهران العامة، بالمتفرجين. برعت إيران أكثر من غيرها فى هذا اللون المسرحى، حتى صارت محاكاته طقسًا أساسيًا فى عاشوراء بالنجف وكربلاء وفى مدن جنوبى لبنان.

على خلاف باقى المسرحيات، يعرف المشاهد القصة سلفًا، وربما يكون قد حضرها عشرات المرات من قبل، كما أن المشاهد ليس مشاهدًا فقط، بل يتدخل فى سير القصة بصيحات الاستحسان عندما يكون المتحدث ممثلاً لفريق الحسين وآل البيت، وبصيحات الاستهجان عندما يكون أحد أفراد الفريق الآخر. وتبلغ المسرحية قمتها الدرامية عند النهاية، أى عندما يجز «شمر بن ذى الجوشن»، أحد جنود يزيد بن معاوية، رأس الحسين ويسبى نساءه ويسوقهم إلى دمشق حيث مقر الخلافة الأموية التى خرج الحسين عليها.

وفى اليوم العاشر يطوف شباب كل منطقة بهيكل من حديد ضخم يحمل على الأكتاف، ويدخل عنق الشاب الذى يحمله من فتحة مخصصة لذلك بحيث يجعل الرأس متقدمًا إلى الأمام. ويزين الهيكل الحديدى بالورد، ويطاف به فى الشوارع، ويقف المارة عند مرور موكب الهيكل ويحنون رءوسهم احتراما. ويكون شرف حمل هذا الهيكل محصوراً فى مجموعة صغيرة فقط من شباب الحى. ويعود هذا التقليد إلى أيام الصفويين، الذين أخذوه بدورهم من أحد تقاليد الاحتفالات فى الديانة الزرادشتية، وهى ديانة إيران قبل الإسلام. وهكذا تغلغلت الطقوس الشيعية فى حياة الإيرانيين وامتزجت بطقوسهم القومية قبل الإسلام، فصار التشيع

ركنًا أساسيًا من وجدان الإيرانيين الثقافي والعاطفي. عند حلول المساء، يفطر أغلب الإيرانيين الذين يصومون يوم عاشوراء، وترى السيدات والشباب حاملين صواني الطعام للجيران وللفقراء. بعد الإفطار يذهب الشباب والرجال إلى «الحسينيات»، وهي دار المناسبات الشيعية والتي استمدت اسمها من اسم الحسين الشهيد. وهناك يستمع المستمعون إلى الخطب والمواعظ ويتفنن الشباب في لطم الصدور بالأكف، وتأخذ الحمية قلة قليلة منهم، فيضربون أنفسهم بسلاسل من حديد، لإظهار الندم على استشهاد الحسين وخذلان أهل الكوفة له. وتقتصر مراسم الحزن في إيران عند ذلك فقط، مقارنة بأنهار الدم التي تسيل بالاحتفال بهذا اليوم في مدينة النبطية بجنوبي لبنان مثلاً.

تجلس في الحسينية مرتديًا السواد في اليوم العاشر من المحرم، ويبدأ أحد الشباب بالإنشاد، وبإسهاب يتلو من الذاكرة مئات الأبيات المنغمة لقصة يوم عاشوراء، ولا تفوته تفصيل كل وقائعها، حتى ألوان الملابس التي يرتديها كل فريق. يتصاعد الشرر من الأعين، كلما اقترب المنشد من تلاوة قصة استشهاد أحد أقارب الحسين، ثم ينفجر الغضب لحظة استشهاد الحسين حتى لكأنك تحس بواقعة الطَّفّ تجري لحظتها، وتشعر بأصوات السيوف وهي تتلاطم والخيول وهي تصهل، مع أن هذه الواقعة تعود إلى أكثر من ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرين عاما مضت. بعدها يبدأ لطم الصدور بانتظام على إيقاع صوت المنشد، ويتصاعد الصوت المكتوم من صدور العشرات الجالسين في مكان مغلق، حتى تحس وكأن الصدور تنفجر، ولكن ما ينفجر فعلاً هو البكاء الذي تسيح دموعه مدرارًا. يقطع المنشد تلاوته ليقول بصوت باك: «من لا يبكي على الحسين ليس منا»، لتزيد حرارة المشهد كله، ثم يعود بعد ذلك ليقول «من لا يبكي على الحسين لا يرد الجنة»، فيستجيب الحاضرون حتى تبتل ملابسهم الداكنة بشلالات الدمع. تصوغ حرارة المشهد الحزن الشيعي الدفين، وتتناغم مع ميلانكولية الشخصية الإيرانية الشرقية، في شحنات من الغضب والدموع. بعدها يتلو أحد الفقهاء كلمة اعتيادية في المناسبة ليستخلص المعاني السياسية من استشهاد الحسين. قبل النهاية يقول

الفقيه بلهجة روتينية «حبذا لو كنتم امتنعتم عن اللطم»، قبل أن يردد شعار الثورة الإسلامية «انقلاب ما» (ثورتنا)؛ فيرد الحاضرون بصوت هادر «حسيني» عدة مرات. بعدها ينفض الجمع، ويذهب كل إلى داره ليستبدل الملابس السوداء، على أمل اللقاء في عاشوراء العام القادم.

تعقد أيضا في إيران أمسيات خاصة بمناسبة النصف من شعبان، وهو اليوم الذي ولد فيه المهدي المنتظر على ما يعتقد المسلمون الشيعة. عند حضورك يستقبلك مضيفك، الذي درس في الغرب، بابتسامة وترحاب ويأخذك إلى الغرفة التقليدية المُعَدّة لاستقبال الزوار. تغطي الوسائد والمساند الغرفة الإيرانية التقليدية من كل جوانبها بموازاة الجدار، وهي في الوسط مفروشة بأبسطة إيرانية بديعة الألوان والنقوش. وعلى الحائط علقت لوحتان كتبتا بخط فارسي جميل: الأولى «الحسين مصباح الهدى وسفينة النجاة»، والثانية «إن حلقة باب الجنة ياقوتة حمراء على صفائح من الذهب، فإذا دقت الياقوتة على الصفيحة طنت وقالت: يا علي».

بعد أن تخلع نعليك على باب الغرفة تأخذ مكانك على الأرض بين الجالسين. وبعد التحيات وتبادل السلام مع الحاضرين بضم راحة اليد اليمنى إلى صدرك، تدور أقداح الشاي الصغيرة. وفي ركن الغرفة تراصت مجموعة من الكتب بعضها فوق بعض، يأخذها مضيفك ويوزعها على الجالسين. إنه كتاب دعاء الندبة. أو «دعاى ندبه» بالفارسية. تخفض الأضواء، وتتصاعد البسملات والصلوات على النبي وآل بيته. ثم يبدأ أحد الأشخاص من ذوي الدراية بترديد دعاء «اللهم كن لوليك»[1]، الذي يناجي المهدي المنتظر. بعدها يبدأ شخص آخر بالقراءة من الكتاب بالفارسية والعربية «دعاء الندبة»، والدعاء طويل يبدأ بسرد قصص الأنبياء إلى أن يصل إلى قصة إعلان الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ لخلافة علي بن أبي طالب ويستفيض فيها. ثم يأتي الدعاء إلى ذكر مصارع آل بيت النبي ومنهم الحسين

---

(١) يقول الدعاء: «اللهم كن لوليك الحجة ابن الحسن صلواتك عليه وعلى آبائه في هذه الساعة وفي كل ساعة وليا وحافظا وقائدا وناصرا ودليلا وعينا حتى تسكنه أرضك طوعا وتمتعه فيها طويلا».

ابن على. يختنق عندها صوت قارئ الدعاء وتتصاعد الحسرات والزفرات، وتنظر حولك والحضور قد صاروا يسبحون فى بحر الدموع. ويصل القارئ فى دعائه إلى فقرة: «فعلى الأطائب من أهل بيت محمد وعلى صلى الله عليهما وآلهما فليبك الباكون، وإياهم فليندب النادبون، ولمثلهم فلتذرف الدموع، وليصرخ الصارخون ويضج الضاجون ويعج العاجون أين الحسن؟! أين الحسين؟! أين أبناء الحسين صالح بعد صالح؟!..». فتجد الحضور وقد استحالوا كتلة متراصة من الدموع. وينتهى الدعاء بمناجاة الله ببركة المهدى المنتظر حيث يقول الدعاء: «اسقنا من حوض جده صلى الله عليه وآله بكاسه وبيده ريًا رويًا هنيئًا سائغًا لا ظمأ بعده يا أرحم الراحمين».

قبل أن تستفيق من إيقاع الكلمات وتلاحظ الطمأنينة وهى تعود إلى الحضور وتهدأ أنفاسهم، تجد قارئًا آخر فى الجلسة قد بدأ بتلاوة الدعاء الأخير فى تلك الليلة وهو «دعاى حضرت مهدى»، الذى بعده تنتهى القراءة والأمسية. عندها تضاء الأنوار من جديد فتجد من حولك وكأنهم اغتسلوا بدموعهم، وتجد مضيفك وهو يقدم لك الشاى والفواكه فى ترحيب صامت. تتبادل معه بعض الكلمات وتقدم له عرائض الشكر قبل أن تنطلق إلى الخارج، لتعيش من جديد فى صخب الشارع.

مثل أى مدينة كبيرة تتوه أبصار الغرباء فى المبانى المرتفعة وفى إعلانات السلع الاستهلاكية المضاءة بالأنوار، خصوصا وأنك فى أرقى مناطق شمالى طهران (خيابان أفريقا)، ولكن حتى هناك لا تستطيع عيناك إلا أن تميزا الشعارات المكتوبة على الأقمشة السوداء المرفوعة على الجدران مثل «يا قائم آل محمد» أو «يا صاحب الزمان». ساعتها تعرف أن التاريخ ما زال منتصبًا فى أذهان الإيرانيين وعلى جدرانهم، وأن عقيدة التشيع هى ركن أصيل من أركان الوجدان الإيرانى. وتلاحظ أن هذه العقيدة ظلت، على مدار الزمن، عابرة للفوارق الاجتماعية والتعليمية والثقافية بين الإيرانيين.

## ٢- الفقهاء فى عصر الغيبة الكبرى

«أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا، فإنهم حجتى عليكم، وأنا حجة الله عليهم». حديث منسوب للمهدى المنتظر.

اصطلح على تسمية الفترة الواقعة من الغيبة الكبرى عام ٩٤٠/ ٩٤١ ميلادية وحتى عام ١٥٠١ ميلادية، الذى أعلن فيه الشاه إسماعيل الصفوى تشيع إيران رسميًا، بأنها مرحلة الفقه الخاص وعلاقة المرجع بالمقلد دون ربط ذلك بالدولة وهياكلها. ومنذ بداية عصر «الغيبة الكبرى»، أصبح الفقهاء الشيعة زعماء للمذهب وقادة لجماهير المؤمنين، واختزلت جماهير الشيعة الدين والدنيا فى الفقهاء، وكانت فتاواهم هى دستور المؤمنين فى عصر غيبة الإمام الثانى عشر والوكلاء الأربعة.

واستند الفقهاء، الذين أصبحوا منذ ذلك الزمان الموغل فى القدم «المرجعية الدينية» لجماهير المؤمنين، إلى حديث للمهدى المنتظر من طريق أحد الوكلاء الأربعة يقول: «أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا، فإنهم حجتى عليكم، وأنا حجة الله عليهم»[1]. وبمقتضى هذا الحديث اختص الفقهاء بشؤون «المرجعية» والإفتاء فى أمور الدين والدنيا، خصوصًا فى غيبة الأئمة المعصومين، بحسبان أن الفقهاء هم وكلاء للأئمة. وعلى أساس هذه القيادة والوكالة برز بين الفقهاء من عرفوا «بالمراجع». و«المراجع» هم رجال الدين الأعلام الذين يرجع إليهم فى كل الأمور، ويقلدهم المؤمنون، على أساس أنهم وارثو أسرار وعلم الأئمة من آل بيت النبى.

---

(١) الشيخ الصدوق، «إكمال الدين وإتمام النعمة»، الجزء الأول، باب ٤٥، صفحة ٤٨٤.

وفى عهد لاحق، أضيفت إلى مستودع الوجدان الشيعى عبارة «من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية»، وبها استطاع الفقهاء ترسيخ سلطتهم أكثر فأكثر لدى جماهير المؤمنين، بوصفهم، أى الفقهاء، السبيل والطريق لمعرفة إمام الزمان.

استمسك الشيعة فى مرحلة الغيبة الصغرى بنقل الأحاديث عن أئمتهم، بحسبان أن ذلك من قبيل الأعمال المؤكدة، فى مقابل تجنبهم للاجتهاد بحسبانه عملاً ظنيّا. واستدلوا فى ذلك برواية عن لقاء تم بين الإمام جعفر الصادق والإمام أبى حنيفة النعمان. وطبقا للرواية، فقد وبخ الصادق معاصره النعمان على الاجتهاد.

وبداية من عصر الغيبة الكبرى وانقطاع الروايات المنقولة عن الأئمة جاء جيل من علماء الشيعة وضع نصب عينيه جمع الأحاديث لتثبيت قواعد المذهب. ومن هذا الجيل الجديد كان ابن محمد بن يعقوب الكلينى، المتوفى عام ٣٢٩ هجرية الموافق ٩٤٠/ ٩٤١ ميلادية، ومؤلف «الكافى» و«الفروع والأصول» وهو أحد دعائم الفكر الشيعى الرئيسة. وكذلك ابن قولويه المتوفى فى عام ٣٦٨ هجرية الموافق ٩٧٨/ ٩٧٩ ميلادية. ومعهما أيضًا ابن بابويه محمد بن على، المعروف باسم الشيخ الصدوق الذى آلت إليه المرجعية بين سنة ٣٦٨ هجرية الموافقة ٩٧٨/ ٩٧٩ ميلادية وسنة ٣٨١ هجرية الموافقة ٩٩١/ ٩٩٢ ميلادية، وهو صاحب كتب «من لا يحضره الفقيه»، و«إكمال الدين وإتمام النعمة»، و«الاعتقادات».

ومن بعدهم جاء محمد بن النعمان، المعروف باسم الشيخ المفيد، فى الفترة الواقعة بين عام ٣٧١ هجرية الموافق ٩٨١/ ٩٨٢ ميلادية، و عام ٤١٣ هجرية الموافق ١٠٢٢/ ١٠٢٣ ميلادية، والذى برع فى السجالات المذهبية مع باقى الفرق الإسلامية. والسيد المرتضى علم الهدى، وهو «مرجع التقليد» فى الفترة الواقعة ما بين عامى ٤١٣ الموافق ١٠٢٢/ ١٠٢٣ ميلادية و٤٣٦ هجرية الموافق ١٠٤٤/ ١٠٤٥ ميلادية. وأخيراً، وليس آخراً الشيخ الطوسى، المعروف باسم «شيخ الطائفة»، صاحب «التهذيب» و«الاستبصار»، وكان مرجعًا للتقليد فى الفترة ما بين

٤٣٦ هجرية و٤٦٠ هجرية، أي بين ١٠٤٤/ ١٠٤٥ ميلادية وحتى ١٠٦٧/ ١٠٦٨ ميلادية، وكان يعد من أعلام مراجع التقليد في مرحلة ما بعد «الغيبة الصغرى» مباشرة وحتى قرن كامل لاحق[1].

أسست هذه النخبة من الفقهاء علم الكلام الشيعي وتركوا بصمتهم على فقه الشيعة، الذي يبدو متأسسًا على مبان كلامية محكمة تميزه عن باقي الفرق الإسلامية الأخرى. وتلت هذه النخبة مراجع ذات قامة فقهية عالية في القرون اللاحقة، وكان منهم علي بن طاوس المتوفى عام ٦٦٤ هجرية الموافق ١٢٦٥/ ١٢٦٦ ميلادية، والذي اشتهر بسبب علاقاته المعقدة مع الخلفاء العباسيين المستنصر بالله والمستعصم بالله ورفضه لتولي الوزارة في عصرهما، وفتواه للمغول بعد احتلالهم بغداد بأن «السلطان العادل الكافر أفضل من السلطان المسلم الجائر».

## نسبة الخمس

بعد فروغ الفقهاء من تثبيت موقعهم الروحي لدى جماهير الشيعة، كان الأمر يتطلب أساسًا ماديًا لإسناد نفوذهم. وكانت نسبة الخمس التي تقتطع من أرباح المؤمن الشيعي والمخصصة للفقهاء عملاً بالآية الكريمة: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (الأنفال: ٤١)، بمثابة هذا الأساس المادي لنفوذ الفقهاء. ومن الأخماس يوزع الفقهاء هذه الموارد على مستحقيها ويصرفونها في مصارفها الشرعية، فتحقق للفقهاء الشيعة بالتبعية هامش كبير من الاستقلالية عزت على نظرائهم من المسلمين السنة. وهكذا حفظت نسبة الخمس مكانة الفقهاء، وعززت قدرتهم على مقاومة السلطة الحاكمة ومناهضة توجهاتها السياسية والاجتماعية إن لزم الأمر. وفي مقابل إسقاط المسلمين السنة لنسبة

---

(١) راجع السيد محمد تقي الحكيم: «الأصول العامة للفقه المقارن»، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، قم، إيران، ١٩٧٩.

الخمس بعد وفاة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بحسبان أنها كانت للرسول فقط، فإن الشيعة ثبتوها، بل وعَدُّوها حقّا للإمام على الموصى له بالخلافة من الرسول يوم «غدير خم». ومن الإمام على انتقل الحق فى الخمس إلى الأئمة الاثنى عشر، وبعد اختفاء الإمام الثانى عشر ووفاة نوابه الأربعة، فقد آل هذا الحق أخيراً إلى الفقهاء.

ويفرق الفقه الشيعى بين الخمس والزكاة على أن الزكاة هى ضريبة للحكومة الإسلامية تؤخذ على تسعة أجناس إذا تحققت فيها الشرائط وهى:

١ ـ الإبل.

٢ ـ البقر.

٣ ـ الغنم (الأنعام الثلاثة).

٤ ـ الذهب.

٥ ـ الفضة (النقدان).

٦ ـ الحنطة.

٧ ـ الشعير.

٨ ـ التمر.

٩ ـ الزبيب (الغلال الأربعة).

أما الخمس فهو أحد الحقوق الواجبة فى الإسلام ـ على ما يعتقد المسلمون الشيعة ـ ويتعلق بالأمور السبعة التالية عند توافر شروطها:

١ ـ الغنائم المأخوذة بالقتال من الكفار.

٢ ـ المعادن.

٣ ـ الكنوز أى الأموال المدفونة فى موضع ما.

٤ ـ الأشياء البحرية الغالية كاللؤلؤ والمرجان وما يؤخذ عن طريق الغوص.

٥ ـ المال الحلال المختلط بالحرام بنحو لا يتميز ولا يعلم مقداره ولا مالكه.

٦ ـ الأرض التى يشتريها غير المسلم من المسلم.

٧ ـ ما يزيد على مؤنة السنة من الأرباح التى يجنيها المكلف بالفرض.

وهناك نوع آخر من الزكاة يسمى زكاة الفطر يجب ليلة عيد الفطر، ومقداره ثلاثة كيلوجرامات من القوت الرايج أو ما يعادله عن كل شخص.

وبينما كانت الزكاة فى العالم السنى تدار بواسطة الأوقاف الإسلامية التابعة للدولة فى أغلب الأحيان، فقد كان تدخل رجال الدين السنة فى توزيع الزكاة على مستحقيها مقيداً ومحدوداً. وبالمقابل احتفظ الفقهاء الشيعة لأنفسهم، حتى اليوم، بحق تلقى الأخماس والزكوات مباشرة ومن دون تدخل أو وساطة من الدولة وتوزيعها، وهو ما زاد من استقلاليتهم إزاء الحكام والفئات الفاعلة بالمجتمع.

وعلى هذا، فإن كانت الزكاة فى المعايير الإسلامية هى المرادف للضرائب بالمعايير الغربية الحالية، والتى هى الأساس لقيام الدولة الحديثة بالتزاماتها أمام مواطنيها وفى أداء واجباتها الأساسية، فقد كانت الزكاة ونسبة الخمس هى الركن الركين لبناء «الدولة الشيعية» فى مخيلة المؤمنين، وعلى أرض الواقع العملى وإن فى الستر والكتمان. كما كانت نسبة الخمس ـ وما زالت ـ بمثابة العروة الوثقى التى تجمع أبناء المذهب على اختلاف أصولهم وطبقاتهم الاجتماعية ومطارح عيشهم الجغرافية، فى الوقت الذى لم تستطع فيه الضرائب التى تحصلها الدولة من المواطنين أن ترقى إلى هذا المقام.

وفى هذا الصدد يلاحظ الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى هذه الحقيقة المهمة فى مسار تطور المجتمعات الشيعية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حين يقول: «إن شعبنا يتهرب من القانون للأسف، والسر فى ذلك أن القوانين لم تكن قوانين الشعب، بل كانت تفرض عليهم من أعلى دون مشاركتهم وإشرافهم. ومازال الأشخاص الملتزمون دينيًا حتى اليوم يدققون

حساباتهم نهاية العام ويقصدون رجل الدين فيقبلون يده ويقدمون له بطيب خاطر خمس أرباحهم، ولكن صاحب الحانوت نفسه الذى تنازل عن خمس ماله يحاول أن يتهرب من دفع الضرائب الحكومية، ونعم مافعل. إذ إن الضرائب لم تكن توظف لصالح الشعب. لقد كانت إتاوات يأخذها الأقوياء من الشعب»[1].

في القرون اللاحقة لغياب آخر الأئمة، لم تكن العاطفة القومية أبدًا هى المسيطرة وحدها على وجدان جماهير المؤمنين سواء فى إيران أو فى بلاد الشرق الإسلامى، بل كانت الرابطة الدينية تسبقها. وأدت إلى ترسيخ هذه الحقيقة عوامل متداخلة ومتشابكة، منها أن نموذج الدولة فى منطقتنا الشرقية وحتى القرن العشرين على الأقل كان نموذجًا دينيًا فى معظمه، يستند فى مشروعية الحكم إلى أسس دينية، حتى ولو كانت صورية. ومنها أن النزعات القومية الهادفة إلى بناء «الدولة الحديثة» بمفهومها الغربى لم تكن تعرف فى الشرق على نطاق واسع إلا فى القرن العشرين بعد زوال الاستعمار الأجنبى العسكرى، ناهيك عن أنها ظهرت فى الغرب أول ما ظهرت فى منتصف القرن السابع عشر. ومنها ما يعود إلى أن مفهوم «الأمة الإسلامية» لم يعن عند كثير من المسلمين كيانًا جغرافيًا واضح الحدود، بل رمز إلى فكرة نشر الإسلام عبر الحدود وتوسيع نطاقه الجغرافى كلما أمكن ذلك. وتأسيسًا على ذلك تناقض هذا المفهوم ومازال مع فكرة «الدولة الحديثة»، بوصفها أساسًا عقدًا اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا بين الحكام والمواطنين المحكومين، فى إطار علاقات حقوقية محددة وعلى رقعة معلومة من الجغرافيا. ومنها ما يرجع إلى أن الاختلافات العرقية الموجودة فى بلدان المشرق الإسلامى كانت تتطلب من أجل الوصول لرابطة تجمع بين أبنائها جميعًا، تمتين العامل الدينى بوصفه المكون الرئيس للهوية الحضارية للشعوب التى اعتنقته، والحافظ لخصوصيتها الثقافية والحضارية، والكابح لانسحاقها التراثى أمام الاحتلالات

---

(١) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، ترجمة سرمد الطائى، دار الفكر، دمشق، سورية، ٢٠٠٢، صفحة ٥٦ .

الأجنبية التى توالت على ديار وثغور الإسلام. ويمكن إثبات حقيقة طغيان الرابط الدينى فى إيران فى تلك الفترة من طريق آخر أيضا، وهو استعراض الموضوعات التى تناولها كبار الشعراء الإيرانيين مثل سعدى وحافظ والخيام. عندها يجد المتفحص تكراراً لموضوعات الغزل والوجود والفناء، فى حين لا تذكر كلمات مثل العرق أو الوطن إلا لماماً.

تحولت الزكاة ونسبة الخمس المتوافرة لدى فقهاء الشيعة، بمرور الأزمان، إلى أساس مادى لبناء «دولة متخيلة» ينضوى فيها أبناء المذهب، حتى تجاوزت الوظيفة الاجتماعية لنسبة الخمس مجرد إيتاء الزكاة لتطاول الحياة الاجتماعية بالمعنى الشامل. فالمسلمون الشيعة يشتركون معًا موسرين ومعوزين، فى المؤسسات الاجتماعية المختلفة التى تمولها زكاة الخمس مثل المستشفيات والمشروعات الخيرية و«الحسينيات». وبناء على تعدد الوظائف والتأثيرات الاجتماعية لنسبة الخمس فقد صار المرجع، بفضل نسبة الخمس، رمزاً للمذهب ومركزاً لوحدة المنتمين إليه على اختلاف مطارح عيشهم. فالشيعى الموجود بالعراق مثلاً يدفع الزكاة ونسبة الخمس للمرجع الموجود فى إيران أو العكس، مثل حال باقى الشيعة فى لبنان ومنطقة الخليج. وبتعاظم الإمكانات نرى أن المرجع يعين له وكلاء فى البقاع الجغرافية المختلفة ليتسلموا هذه الأموال ومعها أيضا الأسئلة التى يطرحها المريدون، ويقوم الوكيل بإرسالها للمرجع، الذى يبعث بفتاويه وتوجيهاته للمؤمنين بدوره عن طريق هؤلاء الوكلاء.

وتنوعت اهتمامات «دولة المؤسسة الدينية» بين الإفتاء فى أمور العبادة وتسيير المعاملات المالية بين التجار؛ وتلقى زكاة الخمس وإنفاقها فى مصارفها الشرعية، والإشراف على مؤسساتها الاجتماعية والرعوية، وصولاً إلى تثبيت ولاء المؤمنين بصيغة «مرجع التقليد». و«مرجع التقليد» هو «مرجع فوق العادة»، اختارته جماهير المؤمنين لاتباع نهجه وتقليده فى أمور الدين والدنيا. ويحتكم المقلد إلى «مرجع التقليد» شخصيا فى أدق التفاصيل، إذ عنده يكون الجواب فى المعاملات الدينية والإفتاء فى أمور الدنيا مثل الزواج والطلاق والمعاملات المالية. وصار

مفهوما من وقتها أن نفوذ المرجع يتغلغل فى أدق دقائق حياة المريد، حتى إن الإمام الخمينى يقول فى هذا الصدد: «يبطل عمل العامى فى غير الضروريات، إذا صدر من غير تقليد»[1].

وتأسيسا على ذلك، تشعبت وتعقدت أبنية المرجعية والمؤسسة الدينية، حتى صارت مسألة «الدولة الدينية» أمراً واقعًا، ولكن دون أجهزة السلطة العسكرية اللازمة لنسخ وتحييد ما سواها من سلطات مغايرة. وكان طبيعيّا ومنطقيّا أن تنعقد قيادة المريدين عند «مرجع التقليد»، وأن تتثبت بذلك عمليّا علاقة القيادة والتبعية بين المرجع والمقلد.

وبتعاظم الإيرادات تحولت الزكاة ونسبة الخمس الى «دولة موازية» للدولة على المستوى الاقتصادى ـ الاجتماعى فى مناطق انتشار المسلمين الشيعة وبالأخص فى إيران[2]، ولكن دون ارتباط مباشر بالدولة. واستمر هذا الحال، أى حال «الدولة الموازية» وارتباط المقلد بالمرجع دون ربط أو ارتباط بالدولة، منذ الغيبة الكبرى للمهدى المنتظر وحتى قيام الدولة الصفوية فى بداية القرن السادس عشر الميلادى. وهنا انتقل الفقهاء وعلاقتهم بالدولة إلى مرحلة نوعية أعلى، بحيث صاروا على المستوى السياسى ـ القانونى جزءا أساسيّا من مشروعية الحكم فى إيران، وذلك بسبب تحول الدولة الإيرانية رسميّا إلى مذهب الشيعة الاثنى عشرية.

---

(١) الإمام الخمينى، «زبدة الأحكام»، نشر منظمة العمل الإسلامى، طهران، إيران، بدون تاريخ.

(٢) تبلغ ميزانيات بعض المراجع الآن من الضخامة ما يزيد على ميزانيات بعض الدول فى العالم الثالث.

# ٣ـ تحالف الفقهاء مع الصفويين وتأسيس الدولة الصفوية الشيعية

«الملوك حكام على الناس والعلماء حكام على الملوك»
الإمام الرضا (ع).

**مرحلة الحكم الملكى الصفوى (١٥٠١- ١٧٣٢):**

مثَّل إعلان مذهب الشيعة مذهبًا رسميًا فى إيران فى العصر الصفوى «قيامة صغرى» لدولة الشيعة الاثنى عشرية، فى مقابل «القيامة الكبرى» على يد الإمام الخمينى لاحقًا، حيث لم تكن لهم أى دولة لها صفة الدوام، أو بعضه، حتى ذلك التاريخ فى أى مكان بالعالم الإسلامى. فقد أقام الشيعة الزيدية المنتسبون إلى زيد ابن على بن الحسين ثلاث دول هى: دولة الأدارسة فى المغرب، الدولة الزيدية فى اليمن، والدولة الزيدية الناصرية فى طبرستان. أما الشيعة الإسماعيلية[١]، وهم أتباع إسماعيل بن جعفر الصادق، فقد أقاموا الدولة الفاطمية بمصر والدولة العبيدية فى شمالى إفريقيا.

ويرى المستشرق الإنجليزى بوزورث أن «العهد الصفوى يعد ذا أهمية قصوى فى التاريخ الفارسى، لأنه العهد الذى ترسخت خلاله أركان المذهب الشيعى فى إيران، وبهذا الترسيخ اكتسبت الدولة الفارسية معنى جديداً من التضامن والقومية،

---

(١) يعتقد الشيعة الإسماعيلية بأن الخلافة بعد الإمام السادس جعفر الصادق يجب أن تؤول إلى ابنه الأكبر إسماعيل الذى توفى فى حياة أبيه، وتؤول من بعده بالتالى إلى ابنه محمد بن إسماعيل. أما الشيعة الاثنى عشرية فيعتقدون أن الإمام السادس نص قبل وفاته على إمامة ابنه الأصغر موسى الكاظم بن جعفر، بسبب وفاة أخيه الأكبر إسماعيل. وعلى هذا الأساس أطلق لقب الإسماعيلية على أتباع محمد بن إسماعيل.

مما مكنها من الاستمرار فى العهود الحديثة محتفظة بروحها الوطنية ووحدة أراضيها»[1] . صحيح أن الدولة البويهية التى قامت بعد خمس سنوات فقط من «الغيبة الكبرى»، أى فى عام ٣٣٤ هجرية الموافق ٩٤٥/ ٩٤٦ ميلادية، فى مناطق بجنوبى وغربى إيران «جبرت خواطر» الشيعة، إلا أنها لم تتخذ صفة الاستقرار الزمانى والمكانى، وانتهت حتى قبل أن يحكم السلاجقة بغداد عام ٤٤٧ هجرية الموافق ١٠٥٥/ ١٠٥٦ ميلادية.

وبالرغم من ذلك لم تكن الدولة الصفوية الشيعية هى المرادف لما استقر فى وجدان الفقهاء الشيعة من الدولة، بل عَدُّوها مكسبا مهما على طريق الدولة الدينية. إذ تشيعت الأسرة الصفوية[2] طلبًا لتثبيت أركان حكمها الدنيوى فى مقابل المنافسين العثمانيين السنة، فى حين تمسك الفقهاء بهدف إقامة الدولة الدينية الإلهية على الأرض، تلك التى تتحقق فقط بظهور المهدى المنتظر.

تذكر المراجع التاريخية أسماء العلماء والفقهاء الذين كانوا أعلامًا فى العصر الصفوى مثل فخر الدين محمد الحسينى الأسترابادى، الذى كان معاصرا للشاه طهماسب الأول وعلمًا على الحياة الفكرية والسياسية فى هذا الزمن. وفى عهد الشاه عباس الكبير قويت المؤسسة الدينية الشيعية بوجود السيد مير داماد والشيخ البهائى والمير أبو القاسم فندرسكى (نسبة إلى فندرسك من توابع أستراباد فى روسيا الآن)، وأصبحت أصفهان مركزاً للعلوم العقلية الإسلامية، واشتد توهج حوزتها العلمية بانضمام العلماء من جبل عامل (الذى يقع فى لبنان الآن) مثل المحقق الكركى. وكان للفقيه رجب على التبريزى الأصفهانى صاحب «روضات الجنان» حظوة لدى الشاه عباس الكبير، مثله فى ذلك مثل الشيخ محمد بن سعيد القمى، المعروف بالقاضى سعيد[3].

---

(١) راجع: كليفورد أ. بوزورث، «الأسرات الحاكمة فى التاريخ الإسلامى»، ترجمة حسين على اللبودى، مؤسسة الشراع العربى، الكويت ١٩٩٤ .

(٢) انظر حكام الأسرة الصفوية فى الملحق رقم ٢ .

(٣) راجع: الشهيد المطهرى، «الإسلام وإيران»، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران، ١٩٩٧ .

وتداخلت المصالح بين المؤسسة الدينية والسلطة السياسية الصفوية، وظهر ذلك واضحًا بزواج سلطان العلماء الآملي المازاندراني المعروف بخليفة السلطان، من ابنة الشاه عباس الثاني الذي فوض إليه الوزارة في عام ١٠٣٤ هجرية الموافق ١٦٢٥ ميلادية، وحتى وفاة الشاه عباس عام ١٠٣٨ هجرية الموافق ١٦٢٩ ميلادية، كما استمر وزيرًا في عهد الشاه صفي أيضا وحتى عام ١٠٤١ هجرية الموافق ١٦٣٢ ميلادية. ويذكر لسلطان العلماء أن أهم أعماله هو الحواشي على «شرح اللمعة»، واللمعة المقصودة هنا هي بالطبع «اللمعة الدمشقية» التي ألفها الشيخ ابن مكي الجزيني اللبناني الأصل، والتي ورد فيها لأول مرة موضوع «ولاية الفقيه».

## كلب عتبة علي

إمعانا من الشاه عباس الكبير في إظهار تعلقه بالمذهب الشيعي، سافر من مدينة أصفهان عاصمة ملكه إلى مدينة مشهد، حيث قبر الإمام الثامن (الرضا)، سيرًا على الأقدام مسافة تناهز ١٣٠٠ كيلومتر. كما سافر إلى العتبات العلوية في العراق وخدم زوار قبر الإمام علي، وكنس الضريح، وأطلق على نفسه اسم «كلب عتبة علي»، ونقش هذا اللقب على خاتمه واستعمله في المعاملات الرسمية. وعلى الرغم من ذلك التملق والإيغال في إظهار شيعيته، فإنه حارب نفوذ رجال الدين، بوصفهم منافسين موضوعيين لأطروحاته، وليوازن بحربه عليهم نفوذهم المتزايد في الحياة الاجتماعية بإيران مع طموحاته في الانفراد بالحكم.

«كون الصفويون خليطًا كيمياويًا واحدًا من ثلاثة مخلوطات أو ثلاثة عناصر خاصة. والعناصر الثلاثة هي : السلطنة والقومية والتصوف، ركبوها بعضها مع بعض وخلطوها وأسدلوا عليها ستارًا باسم التشيع»(١). ونرى مثلاً في زمن الشاه

---

(١) د. علي شريعتي، «الإنسان والإسلام»، ترجمة د. عباس الترجمان، دار الصحف للنشر، طهران، ١٤١٢ هجري قمري، ص ١٩٦ .

عباس الكبير (عباس الأول كما تطلق عليه بعض المراجع)[1]، أنه تصادف حلول ذكرى عاشوراء مع عيد النوروز، ونشأ تعارض هنا، أيهما الأجدر بالاحتفال: عاشوراء أحد المرتكزات الروحية للشيعة التى يظهر فيها الحزن على مصارع آل بيت النبى وعلى رأسهم الإمام الحسين، أم عيد النوروز ذو الأصل القومى الفارسى الزرادشتى، الذى يمثل أول أيام السنة الفارسية؟ وأخيرا صدر الفرمان بأن يكون هذا اليوم يوم عزاء وعاشوراء، ثم صدر فى اليوم التالى أمر آخر بالاحتفال بعيد النوروز.

لم يؤثر إعلان تشيع الدولة فقط فى نطاق إيران وجماهير الشيعة فيها، بل كان له عظيم الأثر فى شيعة العالم، بل وحتى فى نصوص المعاهدات والاتفاقيات التى عقدت بين الدولة الصفوية فى إيران من ناحية والدولة العثمانية من ناحية أخرى، حيث اعترفت الآستانة برعاية الدولة الصفوية لشيعة العالم الإسلامى، واعترفت أصفهان - عاصمة الدولة الصفوية - برعاية الدولة العثمانية للسنة[2]. أدى اختلاف المشروعية الدينية هذا إلى تجذير الخلاف المحتدم بين الصفويين والعثمانيين، وتأسيسه على أسس مغايرة مذهبيًا، حتى يسهل الوصول إلى تعميق الاختلاف بين المشروعين الإقليميين العثمانى والصفوى. ويمكن ملاحظة أن الفترة الممتدة ما بين أوائل القرن السادس عشر الميلادى وحتى نهايات عصر الدولة الصفوية فى عام ١٧٣٢، لم تخل من معارك عسكرية بين الطرفين.

وعلى ذلك، كان «التشيع غطاء الحروب ضد العثمانيين»، كما يعتقد المفكر الإيرانى الشهير على شريعتى[3]. وهى إحدى أهم النقاط الجديرة بالملاحظة، إذ إن القوتين الإقليميتين بمنطقتهما منذ ذاك وحتى اليوم إيران وتركيا، كانتا تريدان حسم

---

(١) راجع: بديع محمد جمعة، «الشاه عباس الكبير»، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

(٢) راجع فى ذلك نصوص معاهدة زهاب ١٦٣٩.

(٣) راجع: فاضل رسول، «هكذا تكلم على شريعتى»، دار الكلمة، بيروت ١٩٧٩ ميلادية.

النزاع العسكرى والسياسى بينهما، فجاء البعد المذهبى ليشكل حصنًا تتحصن فيه الطموحات الإقليمية لكل منهما: إيران داخل الحصن الشيعى من وقتها وحتى الآن، وتركيا داخل الحصن السنى حتى انهيار الدولة العلية العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣.

جاء إعلان المذهب الشيعى الاثنى عشرى مذهبًا رسميًا للدولة الإيرانية فى القرن السادس عشر الميلادى مؤاتيًا لأمانى المؤسسة الدينية التى يقودها الفقهاء، فنقلها نقلة نوعية كبيرة وأولى فى تاريخ الشيعة. حيث قفزت نوعيًا مكانة المؤسسة الدينية من «دولة متخيلة» أو «دولة موازية»؛ لها بعض المقومات المادية بسبب الزكاة ونسبة الخمس؛ قبل إعلان تشيع إيران، إلى «دولة داخل الدولة» بعد إعلان تشيع إيران على يد الصفويين. ولكن مكاسب الفقهاء من إعلان التشيع لم تقف عند هذا الحد، لأن إعلان عقيدة التشيع مذهبًا رسميًا فى إيران الصفوية ساهم فى مضاعفة أعداد الشيعة، ربما موالاة للحكام. كان عدد المسلمين الشيعة قبل تولى الأسرة الصفوية الحكم فى إيران محدودًا نسبيًا، وكان التشيع قد دخل إلى إيران فى بدايات الفتح الإسلامى عن طريق الصحابة الذين رافقوا الفتح ونقلوا معهم عقائدهم الشيعية، وكانت خراسان ومن بعدها قم من أبرز المناطق الإيرانية التى سبقت غيرها فى التشيع. أما الشطر الثانى من شيعة إيران قبل الصفويين فتكون من الموالى العجم الذين طالتهم يد البطش السلطوى الأموى ثم العباسى بعد ذلك. وهناك شطر ثالث من شيعة إيران يمكن أن نزعم أن عقيدة التشيع توافقت مع وجدانه الفارسى، وهو الشطر الذى دخل إلى حصن التشيع من باب الملاحم والمصارع الدرامية لآل بيت النبى- صلى الله عليه وسلم-.

ويضاف إلى ذلك ما يعتقده كثير من الإيرانيين من أن الإمام الحسين تزوج من «شاه زنان» وفى قول آخر «شهربانو»، ابنة يزدجرد بن شهريان بن كسرى، وهو آخر إمبراطور فارسى قبل الفتح الإسلامى، فأولدها الإمام الحسين الإمام الرابع زين العابدين. ولما كان بقية الأئمة الاثنى عشر من صلب الإمام على زين العابدين

بن الحسين، كان طبيعيًا أن يجرى الدم الفارسى فى عروق الأئمة من آل بيت النبى، وأن يكتسب الولاء للأئمة بعدًا قوميًا إيرانيًا من ساعتها وحتى الآن.

المهم أن الشيعة لم يشكلوا الأغلبية فى إيران قبل إعلان تشيع الدولة، بل صاروا أغلبية بمرور السنوات، وهو ما حقق للفقهاء اتساعًا فى قاعدتهم الجماهيرية من ناحية، وزيادة فى دخلهم من نسبة الخمس من ناحية أخرى.

## ٤ ـ الفقهاء يواجهون دولة القاجار

«الآن استعمال دخانيات حرام است وبمثابة محاربة با
إمام زمان» آية الله محمد حسن شيرازى.

### مرحلة الحكم القاجارى (١٧٩٦ - ١٩٢٥):

مع انهيار الدولة الصفوية، تشظت الولايات الإيرانية ومعها القبائل التركمانية القابضة على السلطة فى كثير من مناطق إيران وقتذاك. ولكن هذا الوقت شهد تماسكًا للمؤسسة الدينية الشيعية، بعد أن وطدت دعائمها فى عصر الدولة الصفوية؛ التى أعلنت التشيع مذهبًا رسميًا لإيران. بعد الصفويين تعاقب على حكم إيران الأفشارية والزندية ولكن فى فترة زمنية قصيرة نسبيا، تمتد من عام ١٧٣٢ وحتى عام ١٧٩٦، مقارنة بفترات حكم الصفويين والقاجار من بعدهم. إذ استولى نادر شاه أفشار، مؤسس الدولة الأفشارية، بعد معارك طاحنة على السلطة، ووسع فتوحاته إلى داغستان فى القوقاز شمالاً وحتى نهر السند فى شبه الجزيرة الهندية جنوبا. ومع البطش الذى اشتهر به نادر شاه الجبار والعنيد، كان للفقيه إسماعيل الخاجونى تأثير كبير عليه، ولكن وفاة نادر شاه كانت إيذانا بزوال دولته، ومن ثم قيام الدولة القاجارية على أنقاض الدولة الصفوية.

ويخطئ من يظن أن العلاقة بين المؤسسة الدينية الشيعية بقيادة الفقهاء والدولة الإيرانية كانت علاقة تحالف فقط، بل إن الأمر وصل فى أحيان كثيرة إلى حد الصدام بعد سقوط الدولة الصفوية عند تعارض المصالح. فالعالم الفقيه ميرزا هداية الله كان من كبار علماء إيران فى القرن الثانى عشر الهجرى، وعارض استيلاء السلطة الأفشارية الحاكمة على أموال الناس من طريق الضرائب والمصادرات،

وقاوم اختلاس الأمير نادر ميرزا (حفيد نادر شاه) لأموال النذور والصدقات في ضريح الإمام الرضا بمشهد «العتبة المقدسة الرضوية» ومات دون ذلك، فسمي من وقتها «الميرزا هداية الله الشهيد المشهدي». وإن اتسمت علاقة الفقهاء بالدولة الصفوية بأنها تصالحية في أغلبها الأعم، فقد اتسمت بمرحلة الهجوم في العصر القاجاري، نظراً لمفاسد القاجاريين في الداخل وفرض الضرائب عشوائيًا وانعدام الأمن، وأخيراً وليس آخراً بسبب النفوذ المتزايد لرجال الدين الشيعة في الحياة الاجتماعية والسياسية في إيران القاجارية.

ضاعت هيبة السلطة القاجارية بعد الهزائم المتلاحقة التي ألمت بها أمام الروس، وما استتبع هذه الهزائم من فقدان إيران لأراض شاسعة في القوقاز وآسيا الوسطى لمصلحة روسيا بمقتضى معاهدتي «كلستان» في عام ١٨١٣، و«تركمان جاي» في عام ١٨٢٨. وبمقتضى المعاهدة الأولى فقدت إيران أراضي شاسعة في القوقاز شملت كلا من جورجيا وباكو في آذربيجان الحالية، وسيروان وشماخي وشكي وكنجه وقره باغ وأجزاء من مغان وطالش. أما المعاهدة الثانية فقد سلخت من إيران كل الأراضي الواقعة شمالي نهر آرس على تخوم القوقاز، مثل يريفان عاصمة أرمينيا الحالية، ونخجوان أو ناختشيفان التابعة لآذربيجان والواقعة داخل حدود أرمينيا. وكانت «معاهدة باريس» الموقعة بين إيران وبريطانيا في عام ١٨٥٧ هي إحدى الحلقات المهمة في سلسلة هزائم القاجاريين، إذ أنهت المعاهدة الوجود الإيراني في أفغانستان نهائيًا لمصلحة بريطانيا.

أما في الداخل فقد بلغ من انفراد القاجار بالحكم حدوداً غير مسبوقة، حتى إنهم استرسلوا في اختراع ألقاب التفخيم لأنفسهم، فالشاه القاجاري هو «ملك الملوك» و «واجهة الدنيا» و «قبلة العالم». وفي حين راح البلاط القاجاري يخترع أسماء الألقاب لتوزيعها على الراغبين من الإيرانيين في مقابل مبالغ باهظة[1]، كان

---

(١) بلغ عدد الذين يحملون ألقابا تشريفية في زمن ناصر الدين شاه قاجار حوالي عشرة بالمائة من الإيرانيين، راجع مجلة «يغما»، السنة الثانية، الصفحة ٧٩، سنة ١٩٥٠، وكذلك طلال مجذوب، «إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية»، دار ابن رشد، بيروت ١٩٨٠.

الفقهاء يلتحمون بالشعب أكثر فأكثر ويغرفون من معين القرآن والسنة ما يعينهم على فضح القاجار وممارساتهم.

كانت قضايا الأحوال الشخصية والمسائل المالية فى عهد القاجار من اختصاص «محاضر شرع»، أى المحاكم الشرعية، ويجرى الحكم فيها طبقًا للشريعة الإسلامية، ولكن ـ وهو الأمر المهم ـ الحكومة القاجارية لم تكن هى التى تسمى القضاة وتثبتهم فى مناصبهم، بل إن الناس كانوا يتفقون فيما بينهم على الالتجاء لأحد الفقهاء ليقضى بينهم بالحق، وهو ما عزز من استقلالية الفقهاء أمام السلطة القاجارية الحاكمة[1]. وتجلت هذه الاستقلالية حين رفض الملا على نورى مازاندرانى الأصفهانى دعوة الشاه القاجارى فتح على شاه للتدريس فى طهران وتولى منصب «مستشار الشاه»، وتمسك بوجوده فى حوزة أصفهان العلمية.

لم يستطِع الحاكم الصفوى ولا الحاكم القاجارى من بعده الاستقرار إذن فى سلطته بدون هذه المشروعية الدينية، أو أن يطل على رعاياه دون الغطاء الدينى المتمثل فى مباركة وتأييد الفقهاء. وعلى الرغم من هذا التأييد فقد حرص الفقهاء ومعهم جماهير الشيعة على استقلالية جهازهم الاقتصادى ـ الاجتماعى من التبعية للدولة، سواء الصفوية التى تحالفوا معها، أو القاجارية التى ناصبوها العداء. واستثمر الفقهاء حاجة الحكام والسلاطين للمشروعية الدينية لإضفاء الشرعية على حكمهم «الدنيوى»، فى مقابل حكم «آل البيت» الذى أصبح الفقهاء قيمين عليه منذ بداية عصر الغيبة الكبرى، فاستطاع الفقهاء بذلك تثبيت دورهم داخل الدولة الإيرانية على اختلاف الأسر الحاكمة سواء كانت الصفوية أو الأفشارية أو القاجارية. ومع الانهيار الملحوظ فى التجارة الإيرانية إبان العهد القاجارى، بسبب ارتفاع الضرائب وفقدان الأمن واحتكار كل من روسيا وإنجلترا لتجارة إيران الخارجية، نشأ تحالف وثيق بين الفقهاء وتجار البازار

---

(١) انظر حكام الأسرة القاجارية فى الملحق رقم ٣ .

على المستوى السياسى. ومنذ منتصف العصر القاجارى تقريبًا، كان العنوان الأشمل لهذا التحالف هو معارضة السلطة القاجارية. ونتيجة لتدنى الرسوم الجمركية على السلع الواردة من إنجلترا وروسيا، معطوفة على الرسوم المرتفعة التى فرضتها السلطة القاجارية على صادرات التجار الإيرانيين[1]، أصبح الضرر الواقع على البازار وتجاره أقوى من قدرتهم على الاحتمال، وبات الحل كامنًا فى الاحتماء خلف السلطة الروحية للمؤسسة الدينية فى مقابل السلطة السياسية لآل قاجار.

وبتعاظم المظالم والضغوط على المجتمع الإيرانى وفئاته وشرائحه الاجتماعية، دخل الفقهاء حلبة السياسة من باب الفتوى الدينية. إذ جاءت فتوى[2] قصيرة الكلمات عميقة الأثر لمرجع التقليد الأكبر آية الله محمد حسن شيرازى بتحريم التبغ عام ١٨٩١، لتكلل التحالف الوثيق الناشئ على المستوى السياسى فى عصر الأسرة القاجارية والمستمر حتى اليوم، بين الفقهاء من جهة والبازار من جهة أخرى. كانت الفتوى بتحريم استعمال التبغ موجهة بالأساس ضد المصالح الأجنبية التى تحتكر تبغ إيران وبالتالى ضد مصالح الأسرة القاجارية الحاكمة، ومنحازة لمصالح رجال البازار الذين يعانون من زيادة الضرائب على دخولهم ونقص الجمارك على السلع الأجنبية التى تزاحمهم فى السوق الإيرانى وقتذاك.

---

(١) اتخذت هذه الرسوم أسماء مختلفة فى نهاية العهد القاجارى مثل رسم البوابة ورسم العتبات ورسم الميدان.

(٢) «الآن استعمال دخانيات حرام است وبمثابه محاربة با إمام زمان» ونص الفتوى لا يحتاج لترجمة.

## ٥ - الفقهاء يشاركون فى الثورة الدستورية

«طاب الجهاد ومقاومة ظلم الحكام» الحاج على أكبر
شكسته شاهراً سيفه من تحت العباءة، شيراز عام ١٩٠٦.

### مرحلة الملكية الدستورية ورقابة الفقهاء على أعمال الحكومة (١٩٠٦-١٩٢٥):

كانت نهاية القرن التاسع عشر بمثابة الصعود الكبير لمنصب «مرجع التقليد»، والتى تمثل قمة النضوج للمعانى السياسية فى عقيدة التشيع. وبربط هذا الصعود التاريخى لمراجع التقليد بأحداث تلك الفترة التاريخية، نجد أن هذه الفترة نفسها شهدت إعطاء الدولة القاجارية امتيازات غير مسبوقة فى التاريخ الحديث للأجانب. أفضت تلك الامتيازات إلى تهديد المصالح الاقتصادية لغالبية شرائح المجتمع الإيرانى، تلك التى وجدت فى الفقهاء والمرجعية حصنها الوطنى والدينى فى مواجهة الحكم القاجارى المتساهل مع المصالح الأجنبية.

وللتدليل على هذا التساهل والإهمال القاجارى فى مصالح إيران والذى ظهر فى صورة امتيازات تمنحها الحكومة القاجارية للأجانب، نستعرض أهم عشرة امتيازات فى إيران بنهاية القرن التاسع عشر كالتالى[١]:

١ - امتياز هكجراف تالبوت، والذى أعطى حق احتكار وشراء وتصنيع التبغ (التنباك) فى جميع أنحاء إيران للمذكور.

٢ - امتياز جوليوس رويتر البريطانى عام ١٨٧٢، والذى بموجبه منحت الحكومة الإيرانية حق إنشاء الخطوط الحديدية داخل إيران، فضلاً عن حق استخراج أنواع

---

(١) راجع: طلال مجذوب، «إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره.

المعادن كافة من الأراضى الإيرانية، وحق استثمار كل الغابات، بالإضافة إلى حق تحويل مجارى الأنهار وإنشاء السدود عليها وصيد الأسماك منها ولمدة ٧٠ سنة، نظير إعطاء الحكومة الإيرانية ربع الأرباح السنوية. وعارض رجال الدين هذا الامتياز بشدة، كما عارضته روسيا أيضًا، فمنح الشاه ورثة رويتر امتياز إنشاء البنك الشاهنشاهى عام ١٨٨٩ لمدة ٦٠ سنة، مقابل حصول الحكومة الإيرانية على ٦ بالمائة من الأرباح السنوية، وكان للبنك حق إصدار العملة الورقية الإيرانية رسميًا.

٣ـ امتياز نقل البضائع فى نهر قارون منح لشركة «لينش» البريطانية فى عام ١٨٨٨، مع منحها حق الملاحة فيه لجميع السفن ولمدة عشر سنوات.

٤ ـ امتياز ربط طهران بالخليج العربى بريا ولمدة ٦٠ سنة أعطى لشركات بريطانية فى عام ١٨٩٠.

٥ ـ امتياز استثمار نفط جنوبى إيران أخذه ويليام دارسى الأسترالى فى عام ١٩٠٣ ولمدة ٦٠ سنة.

٦ ـ امتياز صيد الأسماك من بحر قزوين وأنهار إيران الشمالية منح للروسى ستيفان ليانازوف عام ١٨٧٦ مقابل مبلغ مقطوع هو ٥٠ ألف تومان سنويًا.

٧ـ امتياز إنشاء بنك الإقراض الروسى فى عام ١٨٩١.

٨ـ امتياز إنشاء خطوط حديدية فى شمالى إيران منح لروسيا عام ١٨٨٩ مع عدم منح امتيازات مماثلة لدول أخرى.

٩ ـ امتياز إنشاء خطوط الترام فى طهران أخذه فابيوس بوافال الفرنسى فى عام ١٨٨٨.

١٠ ـ امتياز استغلال غابات شمالى إيران وأشجار الزيتون فيها منح لشركة «ثيوفلاكتوس» اليونانية عام ١٨٩٠، مقابل ١٢ ألف تومان سنويًا ولمدة خمس سنوات.

كانت الامتيازات الأجنبية قد وأدت فرص النمو للشرائح العليا والمتوسطة فى

إيران، تلك التواقة، اتساقًا مع مصالحها الاقتصادية، إلى تطوير وتحديث الاقتصاد الإيرانى. وكان أن ربطت الامتيازات الأجنبية - من حيث لم تحتسب - مصالح هذه الشرائح الاجتماعية، وبالأخص طبقة تجار البازار، برباط أوثق موضوعيًا مع رجال المؤسسة الدينية من الفقهاء، فكانت المشاركة الواضحة لرجال الدين فى الثورة الدستورية عام ١٩٠٦ . انحاز الفقهاء إلى طبقة تجار البازار والحركة الوطنية الإيرانية، المطالبة بتعيين حدود الصلاحيات الممنوحة للحكام وشرائطها وإقرار الحقوق القانونية للمواطنين، وهو ما عرف بثورة «المشروطة» (الدستور).

وفى الوقت الذى كانت فيه الآراء الفقهية السنية فى معظم الدول الإسلامية ترزح تحت وطأة رقابة الحكام وإقفال باب الاجتهاد، كانت ديناميكية وحيوية الاجتهاد الشيعى فى قمة تراكمها التاريخى والمعرفى.

والشاهد أن عوامل كثيرة أدت دورها فى الفوران السياسى للفقهاء فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فبالإضافة إلى الاستقلالية المالية الكبيرة للفقهاء إزاء الدولة، والناتجة من ضريبة الخمس والزكاة، وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه أمام المجتهدين من الفقهاء، وكذلك اضطلاع الفقهاء بأغلب أعمال القضاء المدنى، كان وجود المرجع الأعلى آية الله محمد حسن الشيرازى فى النجف الأشرف وليس الأراضى الإيرانية، يبعده عن سلطة الحاكم فى إيران. ثم إن تحالف المؤسسة الدينية مع البازار وأهله كان يزيد من ثقل وأهمية هذه الحقيقة، ويضفى عليها أساسًا موضوعيًا وماديًا. ظهر التحالف بين الفقهاء والبازار فى صورة عملية - حركية عبرت عن نفسها داخل المجتمع الإيرانى، فلم يكن غريبًا على هذه الخلفية أن تظهر «الشركة الإسلامية التجارية» قبل الثورة الدستورية بتمويل من الفقهاء لتتبنى الحرف التقليدية فى إيران، وذلك بالتزامن مع قيام نظام الدين كرمانى بتأسيس «الجمعية السرية» فى طهران عام ١٩٠٥ . وتركزت مطالب هذه الجمعية على الجانب الحقوقى كأداة للتعبير عن أحلام الشرائح الوسطى المدينية عمومًا، والطهرانية خصوصًا، مثل: إقامة نظام ضريبى

عادل وتسجيل شامل للأراضى الزراعية. ولا يفوتنا ملاحظة المغزى والدلالة من انطلاق شرارة الثورة الدستورية وارتباطها بالتحالف الموضوعى بين رجال الدين وأهل البازار. إذ اندلعت التظاهرات المطالبة بطرد مدير الجمارك الإيرانية «ناوس» البلجيكى الجنسية، من وظيفته بسبب استهزائه برجال الدين الشيعة واستخدامه زيهم التقليدى فى حفلة تنكرية، فأغلق تجار طهران محالهم وأعلنوا الإضراب لأول مرة فى تاريخ إيران.

قاد الحركة الدستورية نخبة من الوطنيين الإيرانيين أمثال ميرزا مالكوم خان وميرزا نصرالله ملك المتكلمين وستار خان، ورجلا الدين اللامعان السيد محمد طباطبائى والسيد عبدالله بهبهانى كممثلين عن مؤسسة الفقهاء. وفى آذربيجان الإيرانية قاد الشيخ محمد خيابانى[1] الحركة الوطنية فى مدينة تبريز، وكانت أسرته من كبار العائلات التجارية هناك. وتركزت مطالب الحركة الوطنية فى البداية على تعديل عمل هيئة الجمارك القاجارية التى تستنزف البازار وتضعه فى مواجهة غير متكافئة مع الأجانب. وجاء المدد السياسى للبازار من مؤسسة الفقهاء ومن النجف حيث يقيم آية الله محمد كاظم خراسانى الذى أصدر فتوى بتحريم التعامل ببضائع الدول الأجنبية المعادية للمسلمين.

ومع نجاح الحركة الوطنية فى مسعاها لفرض الدستور على حاكم إيران وقتذاك مظفر الدين شاه القاجارى، كان طبيعيًا أن ينعكس دور الفقهاء فى الحركة الوطنية على مكاسبهم السياسية بعد نجاح الثورة الدستورية. وتضمن المرسوم الملكى الصادر فى الخامس من أغسطس ١٩٠٦ لرئيس الوزراء، والذى اشتهر لاحقًا باسم «فرمان مشروطيت»[2]، تشكيل المجلس (البرلمان) من فئة الفقهاء كفئة رئيسية فى المجتمع الإيرانى مع الأمراء والقاجاريين والتجار.

---

(١) يرتبط مرشد الثورة الحالى السيد على خامنئى معه بعلاقة نسب، إذ إن محمد الخيابانى .بو زوج عمة المرشد.

(٢) انظر نص المرسوم فى الملحق رقم ٤ .

كان فى مقدم مكاسب الفقهاء، بعد الاعتراف الملكى بهم كفئة تالية فى الأهمية للأسرة الحاكمة والأمراء، أن نصت مواد الدستور الجديد على وجوب «مطابقة نصوص الدستور والقوانين المتفرعة عنه لأحكام الشريعة الإسلامية». كان هذا النص كافيا للسيدين بهبهانى وطباطبائى كممثلين عن فئة رجال الدين فى الحركة الدستورية، وكإطار عام وشامل يسقف الحياة السياسية بسقف الإلزام بالشريعة. كما أنه وفى ضوء علاقات القوى ضمن إطار التحالف الوطنى الناشئ بين الحركة الوطنية وفئة رجال الدين، كان صعبًا على ممثلى الفقهاء المطالبة بأكثر من ذلك.

ولكن فئة الفقهاء لم تعدم وجود شخصيات أخرى تعارض الاتفاق على صيغة الدستور الجديد، مثل السيد أحمد طباطبائى والشيخ فضل الله نورى، اللذين طالبا بصلاحيات أكثر وأوسع للمؤسسة الدينية، ووصلا إلى حد الاصطدام بالحركة الوطنية ومعارضة الدستور[1]. وانقسم الفقهاء إلى فريقين: «المشروطة» أى مؤيدى الدستور، و«المستبدة» أى مؤيدى الملكية المطلقة. وقام الفريق الأول بتوجيه عريضة موقعة من كبار الفقهاء الشيعة[2] بتأييد الدستور الجديد وحُسْبان أن «الإقدام على مقاومة المجلس العالى بمنزلة الإقدام على مقاومة الدين الحنيف».

وعكست هذه الحقيقة أيضا الدور المتنامى لرجال الدين فى الحياة السياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى بوادر الشقاق بين التيارين الوطنى والدينى فى إيران، وذلك على الرغم من أن نجاح الثورة الدستورية على أساس التحالف بين الحركة الوطنية والفقهاء يوصف فى الأدبيات السياسية الإيرانية المعاصرة بأنه علامة على «مصالحة تاريخية» بين هذين التيارين.

---

(١) أطلقت حكومة الثورة الإيرانية اسم فضل الله نورى على أحد أكبر شوارع العاصمة الإيرانية طهران.

(٢) وقع على العريضة الشيوخ: محمد تقى الشيرازى، عبدالله المازندارانى، ميرزا حسين الشيخ خليل، فتح الله الأصفهانى، مصطفى الكاشانى، على الداماد، مصطفى النقشوانى، حسن النائينى.

دونت مسودة أول دستور للمشروطة بواسطة هيئة من النواب كان منهم الوطنيون ورجال الحكم القاجارى وبمشاركة مباشرة من رجال الدين. ولكن المرء لا يحتاج إلى كثير من الذكاء ليتوصل إلى استنتاج أن النواب الوطنيين المتحالفين مع البازار والمشاركين فى صياغة الدستور كانوا يحققون أيضًا مطالب الفقهاء ويمثلون مصالحهم.

انعكس الحضور المتصاعد والدور المتنامى للمؤسسة الدينية على مواد الدستور، الذى تكون وقتذاك من ١٠٧ مادة. ونصت المادة الأولى من الدستور الجديد على أن «دين الدولة الرسمى هو الإسلام ومذهبها هو الجعفرى الاثنا عشرى»، وعلى وجوب أن يكون الحاكم «مسلمًا شيعيًا، عاملاً على رواج المذهب الجعفرى». وبهذه المادة أكدت المؤسسة الدينية مكسبها الرئيسى المتحقق لها من أيام الدولة الصفوية، وهو تثبيت تشيع إيران دستوريًا، وبالتالى الحفاظ على دور سياسى واجتماعى للفقهاء بموجب القانون والدستور.

ورأت المادة الثانية من دستور «المشروطة» أن «أى قانون يجيزه المجلس يجب أن يحوز على موافقة لجنة من العلماء، لاستبيان مطابقته لأحكام الشريعة الإسلامية»؛ وذلك من دون أن تحدد هذه المادة الدستورية سقفًا زمنيًا محددًا لأعمال لجنة العلماء، التى تستمر فى أداء عملها لمراقبة القوانين «حتى ظهور إمام الزمان». وبنص المادة الثانية تكون المؤسسة الدينية قد حصلت على مكسب جديد آخر وهو الحصول على مايشبه «الفيتو» ضد أعمال المجلس والقوانين الصادرة عنه، وهو ما بنى عليه الإمام الخمينى وتياره بعد انتصار الثورة. إذ تم تثبيت موضوع مراقبة القوانين فى دستور «جمهورية إيران الإسلامية» فى عام ١٩٧٩ فى الجزء الخاص بمجلس مراقبة الدستور «شوراى نكاهبان»، واستمر هذا المبدأ أيضًا بعد تعديل فقرات من هذا الدستور فى عام ١٩٨٩.

كما نصت المادة ٥٨ من دستور المشروطة على ضرورة «أن يكون من يتولى أمور الوزارة معتنقًا للدين الإسلامى»، دون تحديد المذهب كما فى حالة الحاكم المنصوص على وجوب شيعيته. وأعطت المادة ٧١ المحاكم الشرعية وحدها الحق فى نظر

القضايا الشخصية، دون منازعة من المحاكم المدنية مثلما كان الحال قبل إعلان الدستور. كما حصرت المادة ٨٣ تعيين المدعى العام على موافقة حاكم الشرع فى المنطقة، وهو ما يضيف صلاحيات إضافية مناطقية إلى المؤسسة الدينية. وتعد المواد ١٨ و ٢٠ و ٢١ شاهدا على النفوذ الذى استأثرت به المؤسسة الدينية الإيرانية لأول مرة، حيث امتدت ميادين عملها إلى مراقبة التعليم والنشر وتأسيس الجمعيات، وبيان المطابقة مع أحكام الشريعة من عدمها.

وبالتالى تعد الثورة الدستورية هى النقلة النوعية الثالثة فى تاريخ الفقهاء وعلاقتهم بالدولة، الأولى تحققت بنسبة الخمس وباستقلالهم عن جهاز الدولة، والثانية تحققت بتحالف الفقهاء مع الدولة الصفوية على قاعدة أنهم مشروعية الحكم، والثالثة بعد نجاح الثورة الدستورية وتثبيت مكاسبهم فى الدستور الجديد.

استفاد البازار، وهو الحليف القوى للمؤسسة الدينية، بدوره من نصوص الدستور الجديد لرفع الحيف القاجارى تجاهه، وإنهاء التنافس اللامتكافئ مع التجار الأجانب. ويظهر ذلك بوضوح فى نص المادة ٩٤ القاضى بعدم فرض ضرائب جديدة من دون قرار من المجلس الوطنى. كما خصت المادة ٩٠ المجلس الوطنى من دون الحاكم بتحديد قيمة الضرائب. بالإضافة إلى أن المادة ٩٨ جعلت الإعفاء الضريبى خاضعًا لأحكام القانون وليس لأهواء الحاكم. كما فوضت المادة ٩٩ الحكومة المركزية تحصيل الضرائب وليس حكومات الأقاليم، وقصد من ذلك بالطبع إعفاء الإدارة المحلية فى أقاليم الجنوب حيث الوجود البريطانى، وفى أقاليم الشمال حيث الوجود الروسى، من حرج التصدى لهذا الموضوع. وإن استعان واضعو دستور المشروطة بدساتير فرنسا وبلجيكا فى تتميم عملهم وإنجازه، إلا أن جملة هذه المواد الدستورية تعنى عمليًا أن يد الحاكم القاجارى قد صارت مغلولة فى منح الامتيازات للأجانب والإعفاء من الضرائب، وهى العوامل الأساس فى معارضة البازار للحكم القاجارى.

وصبت مكاسب البازار السالف ذكرها فى صالح مؤسسة الفقهاء أيضًا، حيث

كانت مكاسب البازار الدستورية بمثابة إضافة لثقل الفقهاء المتنامى فى الحياة السياسية. كما أن رفع الظلم القاجارى التجارى والضريبى عن البازار يزيد من دخل الأخير، الذى يتدفق خمسه الصافى بعد ذلك إلى المؤسسة الدينية فى صورة نسبة الخمس.

تشكل المجلس الدستورى الثانى فى عام ١٩٠٩ من ١٢٠ نائبا، وشهد المجلس الثانى فرزاً للمرشحين حسب انتماءاتهم الاجتماعية. فقد حصر قانون الانتخابات النيابية وقتها الحق فى الترشح للانتخابات، باشتراط ملكية المرشح للأراضى. ولم يكمل البرلمان مدته القانونية، فقد حل نفسه انصياعًا لإنذار روسيا، التى كانت تهيمن مع بريطانيا على مقدرات إيران إلى حد كبير وقتذاك. ولمماطلة الحاكم القاجارى ميرزا محمد على فى تنفيذ مواد الدستور، فقد أفتى رجال الدين الكبار أمثال آيات الله طهرانى ومازندرانى وخراسانى بإعلان الجهاد من أجل الدستور، وقاموا برفد ودعم موقف البازار المتضرر من زيادة الضرائب الحكومية. وتتوج ذلك كله بتحريم الفقهاء دفع الضرائب الحكومية واتهموا كل من لا يعمل بنص الفتوى بأنه «يحارب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم»[1].

(١) إبراهيم الدسوقى شتا، «الثورة الإيرانية ـ الجذور والأيديولوجية»، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة ١٩٨٨، صفحة ٨٨.

# ٦ ـ مأزق المؤسسة الدينية في دولة رضا شاه العصرية

**«نريد دين النبى وليس الجمهورية» من هتافات المتظاهرين المعادين للجمهورية عام ١٩٢٤.**

## مرحلة حكم رضا شاه (١٩٢٥ ـ ١٩٤١):

لم يتشكل البرلمان من جديد فى مجلس ثالث إلا عام ١٩١٤، وزاد عدد الأعضاء إلى ١٣٦ عضوا، وكان التطور الأبرز هو السماح لكل الرجال الإيرانيين بالتصويت والترشح، دونما نظر إلى الانتماء الاجتماعى وعلاقات الملكية. أما المجلس الرابع والذى أتم مدته الدستورية من عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٢٣، فلم يكن قادراً على أداء واجباته الدستورية وأبسطها انعقاد جلساته، نظرا لانقلاب رضا ميربنجى (العقيد رضا)، الشخصية العسكرية النافذة، على الدستور فى عام ١٩٢١.

كانت إيران تعيش لحظات تحول سياسى واقتصادى فريدة من نوعها، تمثلت فى صعود لشرائح اجتماعية وسياسية جديدة إلى واجهة المشهد، بالتزامن مع تراخى قبضة السلطة القاجارية على البلاد. وبالتزامن مع ذلك وفى روسيا المجاورة لإيران كان الحضور المتزايد للثورة البولشفية عام ١٩١٧ يزعزع نفوذ القوى الاستعمارية القديمة ومنها إنجلترا التى هيمنت على مقدرات إيران، وكانت صورة المنطقة تتغير. ونظرا لحداثة التجربة الديمقراطية فى إيران والراجعة إلى عام ١٩٠٦ فقط، وعدم وجود أطر تنظيمية مدنية للإيرانيين، وبسبب التأثير الكبير والمتداخل للظروف الداخلية والإقليمية، كان سهلاً على أحد قادة الجيش الطموحين أن يؤدى دوراً أخذ

يتعاظم فى الحياة السياسية لإيران. ولكل هذه الأسباب شهدت العشرينيات من القرن الماضى صعود رضا ميربنجى، الذى تحول اسمه إلى رضا خان، ليتولى منصب وزير الحربية، قبل أن يعود بعدها بفترة وجيزة وفى عام ١٩٢٣ ليتولى منصب رئيس الوزراء للملك تآكلت سلطته ونفضت القوة الاستعمارية إنجلترا يديها من دعمه.

وبحلول عام ١٩٢٤ شهد البرلمان عراكًا عنيفًا، بين المؤيدين والمعارضين للنفوذ العسكرى المتضخم لرئيس الوزراء القوى فى الحياة السياسية والنيابية. وتدرجت أساليب «الإقناع» بين الطرفين الخصمين إلى تبادل الطلقات النارية تحت قبة المجلس، وبعدها اغتيل أحد النواب فى ساحة البرلمان على خلفية النزاع المحتدم بين اليساريين من أنصار الجمهورية واليمينيين من أنصار الملكية. وكانت فكرة الجمهورية قد صارت متداولة فى إيران منذ بداية العشرينيات، بسبب فساد آل قاجار، وتنامى تأثير الأفكار السوفيتية والأتاتوركية على إيران.

ويلاحظ أن كوكبة كبيرة من رجال الدين الشيعة مثل آية الله سيد حسن مدرس وشيخ الإسلام ملاير والشيخ دستغيب أفتت بتحبيذ الملكية نظامًا للحكم، ونددت بالنظام الجمهورى، فى مقابل فريق آخر من الفقهاء أصغر عددًا وتأثيرًا كان يؤيده. وقاد فريق الفقهاء المعارض للجمهورية عملية حشد للرأى العام ضد الجمهورية فى معاقل البازار وأدّى فيها الفقهاء من أمثال الشيخ حسين لنكرانى والشيخ عبدالحسين خرازى والشيخ مهدى سلطان الواعظين دورًا كبيرًا. وبعد خطبة دينية ضد الجمهورية أمام مبنى البرلمان، اقتحمت مجموعة من المتظاهرين البرلمان وهى تهتف: «نريد دين النبى وليس الجمهورية»[1]. كما اجتمع كبار الفقهاء فى قم وأعلنوا معارضتهم للنظام الجمهورى، وحذا فقهاء النجف الأشرف بالعراق حذوهم وأصدروا بيانًا ضد الجمهورية أيضًا، بحسبان أن فكرة الجمهورية هى فكرة «مستوردة من الغرب».

---

(١) حسين مكى، «تاريخ بيست ساله إيران»، جلد دوم، انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٥٨ هـ.ش.، صفحة ٤٨٣.

وسافر رضا خان رئيس الوزراء إلى قم للاجتماع مع المراجع الدينية، وانتهى اللقاء ببيان أكد فيه أربعون منهم على تأييد سياساته[1]. ودعى البرلمان للانعقاد فى ١٨ مارس ١٩٢٥ وسط اضطرابات، وكانت وسيلة الدعوة إلقاء نشرات الدعوة من الطائرات[2]، ولم ينته عام ١٩٢٥ حتى أعلن البرلمان عن إنهاء حكم آل قاجار، وتنصيب رضا خان الذى لا ينتمى إلى أى جذور ملكية أو إقطاعية، ملكًا على إيران.

وللتماهى مع الأسرات التى حكمت إيران فى فترات تاريخية سابقة مثل الأسرة الصفوية والأسرة القاجارية، انتزع رضا شاه لقب «بهلوى» من التاريخ الفارسى القديم واختاره لنفسه ولأسرته من بعده. وفى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٢٥ أدى رضا خان اليمين الدستورية[3]، وحاز من وقتها لقب «رضا شاه بهلوى»، وشدد فى خطاب القسم على الانتماء للمذهب الاثنى عشرى وعلى المدد من الأئمة. ومرد ذلك أن مشروعية الحكم فى إيران، منذ عصر الصفويين، اعتمدت فى جانب كبير منها على الركن الدينى الشيعى، حتى لو كان الحاكم يسير بسياساته عكس ذلك، كما كان الحال مع رضا شاه.

باشر رضا شاه أعماله حاكمًا على إيران باحتكار أراض شاسعة فى شمالى إيران الخصبة لنفسه، وباحتكار زراعة الأرز والأفيون والتبغ، وهى السلع الإستراتيجية فى إيران وقتذاك، وحاول إنشاء صناعة وطنية مملوكة للدولة. كما قام رضا شاه بتأسيس أول مصرف وطنى إيرانى عام ١٩٢٥ تحت اسم «بانك

---

(١) د. آمال السبكى، «تاريخ إيران بين ثورتين ١٩٠٦ - ١٩٧٩»، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٥٠، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٩، صفحة ٦٤ .

(٢) أحمد محمود الساداتى، «رضا شاه بهلوى - نهضة إيران الحديثة»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٣٩، صفحة ٧٧ .

(٣) انظر الملحق رقم ٥، و عبدالله أمير طهماسبى، «تاريخ شاهنشاهى اعليحضرت رضا شاه»، جاب دوم، انتشارات دانشكاه تهران، تهران ٢٥٣٥ شاهنشاهى، صفحة ٦١٨، وكذلك سعيد الصباغ، «تاريخ إيران السياسى.. جذور التحول ١٩٠٠-١٩٤١»، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ٢٠٠٠، صفحة ١٧١ .

سبه» أو بنك الجيش[1]، ثم تحول الاسم لاحقا إلى «بانك بهلوى»، ثم تأسس «بانك ملى إيران» (البنك الوطنى الإيرانى) فى عام ١٩٢٧ . وخاض رضا شاه مفاوضات مع شركة النفط الإنجليزية ـ الفارسية التى تملك امتياز دارسى ـ أتينا عليه سابقًا ـ لتعديل حصة إيران الضئيلة من ثرواتها النفطية، حتى فسخ حق الامتياز الممنوح للشركة، وأبرم مع الشركة حق امتياز جديد يعطى للدولة الإيرانية حقوقًا أكثر من السابق.

ولكن التوسع فى استيراد السلع الإستراتيجية مثل السكر والشاى والنسيج، بالإضافة إلى تدنى أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع الإيرانية المحلية أدى إلى اتساع فجوة التجارة الخارجية لغير مصلحة إيران. ويمكن تفسير الاختناق الاقتصادى فى إيران إبان تلك المرحلة على هدى من هذه الحقيقة المهمة، حيث إن فجوة التجارة الخارجية، أى الفرق بين الصادرات والواردات، لها آثار سلبية تظهر حتميًا ـ كما يخبرنا علم الاقتصاد ـ فى صورة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وهو ما أدى بالتالى إلى ارتفاع الأسعار.

وعلى الصعيد السياسى ـ الاجتماعى ومدفوعا برغبات «التحديث» و«العصرنة»، فرض رضا شاه على الرجال ارتداء القبعات وعلى النساء خلع الحجاب، ربما رغبة منه فى توحيد الأعراق الإيرانية فى زى موحد، وهو الحلم الذى استمر معه طيلة سنوات حكمه.

وبتنامى نفوذ رضا شاه واستفحال قوته، قرر مواجهة المؤسسة الدينية وتقليص رقعة حركتها فى الدولة والمجتمع من طريق تقليم أظافرها القضائية. سحب رضا شاه على هذه الخلفية امتياز القضاء الشرعى من المؤسسة الدينية، وحصر صلاحيات القضاء الشرعى فى قضايا الأحوال الشخصية، بعد أن حدد للقاضى مؤهلات واشتراطات لتولى المنصب، منها أن يكون حاصلاً على شهادة مدنية جامعية ليغلق

---

(١) سعيد الصباغ، «تاريخ إيران السياسى . . جذور التحول ١٩٠٠-١٩٤١»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٧١ .

الباب أمام رجال الدين فى تولى منصب القاضى[1] . كما قلص رضا شاه عدد أعضاء البرلمان من الفقهاء حتى وصل عددهم إلى ستة فقط فى عام ١٩٢٦ . وفى عام ١٩٣٥ عندما استتبت الأوضاع الداخلية، وجه رضا شاه ضربة قاضية للمؤسسة الدينية عندما استولى على ممتلكات الأوقاف التابعة للمؤسسة الدينية، ضاربًا أحد الأعمدة الأساسية فى مبنى استقلاليتهم عن السلطة . وفى المجال الإدارى غير رضا شاه من نظام التعليم، وتوسع فى إنشاء دور التعليم المدنى غير المرتبط بالفقهاء - الذين اتهمهم بـ «التخلف» - من مدارس ابتدائية وثانوية، وأنشأ جامعة طهران فى عام ١٩٣٤ .

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن نقمة رجال الدين على حكم رضا شاه لم تتبلور عمليًا فى صورة اضطرابات واحتجاجات سياسية، بسبب أن التحالف بين البازار والشرائح العليا والمتوسطة فى المجتمع الإيرانى من ناحية، ورجال الدين من ناحية أخرى، لم يعد قائمًا بالشكل الذى كان عليه إبان الثورة الدستورية فى عام ١٩٠٦ . ويمكن إرجاع الفتور فى العلاقة بين الفقهاء والبازار وقتذاك إلى مجموعة من العوامل، منها أن الإصلاحات الاقتصادية لرضا شاه، وإن اصطدمت بمصالح بعض الشرائح الاجتماعية وقطاعات البازار، إلا أنها ومن ناحية أخرى بسبب تنامى الصناعة الوطنية قد أفادت قسمًا آخر منها . كما أن كبر واتساع حجم أجهزة الدولة الإيرانية فى عهد رضا شاه - مقارنة بالعهد القاجارى - فتح الباب أمام أبناء هذه الشرائح للالتحاق بالدولة وخلق مصالح مادية مباشرة بينها وبين حكمه . ويضاف إلى تلك العوامل الحاسمة فى مسار التحالف بين البازار ورجال الدين أيضًا عامل آخر مهم هو القبضة الأمنية التى أمسك بها رضا شاه مقاليد الأمور معتمدًا على سيطرته الكاملة على الجيش والدرك وسائر أجهزة الدولة، مما جعل استمرار هذا التحالف أكثر صعوبة .

---

(١) راجع : سيد جلال الدين مدنى، «تاريخ سياسى معاصر إيران»، دفتر انتشارات إسلامى، جامعة مدرسين حوزه علمى قم، قم ١٣٦١ هجرى شمسى، نقلاً عن سعيد الصباغ، «تاريخ إيران السياسى . . جذور التحول ١٩٠٠-١٩٤١»، مصدر سبق ذكره .

وتظهر هذه الحقيقة بوضوح، حين نلاحظ أن الإطاحة برضا شاه لم تأت من جراء الضغوط الداخلية، بل بسبب الحرب العالمية الثانية. تعاطف رضا شاه فى أثناء الحرب مع النازية الألمانية، فضغطت إنجلترا والاتحاد السوفيتى عليه للتنازل عن العرش، فنزل على إرادة الدولتين ليحفظ العرش لعائلته.

وعكست علاقة الفقهاء بالدولة الإيرانية فى عصر رضا شاه الأزمة العميقة التى عاشتها المؤسسة الدينية بسبب عملية تحديث الدولة الإيرانية التى اعتمدها رضا شاه، والتى فككت إلى حد كبير التحالف بين الفقهاء والبازار، بطرق مختلفة، كان منها استقطاب عدد كبير من الشرائح العليا والمتوسطة فى أجهزة الدولة الإيرانية. ومن ناحية أخرى مَثّل تنامى دور الدولة فى المجتمع وانخراطها أكثر فى حياة المواطنين خصمًا كبيراً من الرصيد الاجتماعى لمؤسسة الفقهاء. صحيح أن مؤسسة الفقهاء شكلت وقتذاك أيضًا المرجعية الدينية والأخلاقية لكثير من الإيرانيين، ولكنها لم تعد تمثل سنداً اجتماعيًا واقتصاديًا يذكر لجماهير المؤمنين، بسبب قيام الدولة بذلك الدور. ويضاف إلى ذلك اصطفاف الأحزاب السياسية الإيرانية إلى جانب رضا شاه بسبب رغباته التحديثية ومحاولة الأحزاب الإيرانية الانخراط فيها ومجاراة نموذج الدولة العلمانية العصرية فى تركيا المجاورة.

واستمر رضا شاه فى تحدى الفقهاء حتى الفترة الأخيرة من حكمه، حيث أقام فى مشهد ـ مثوى الإمام الثامن الرضا ـ وفى يوم العاشر من محرم الذى شهد موقعة كربلاء، مظاهر فرح واحتفال لاستقباله. حينها قاطع الفقهاء استقبال رضا شاه، فاستخدم طريقة محببة إليه فى التعامل مع معارضة رجال الدين ونفى أشدهم معارضة وهو السيد حسين القمى إلى النجف قبل أن يسلم السلطة لابنه فى عام ١٩٤١.

## ٧ ـ الفقهاء يسقطون
## دولة محمد رضا بهلوى

**«الشخص الذى لا ينضم للحزب السياسى الجديد ولا يؤمن بالشاه وحقه فى التصرف فى شؤون الناس، إما أنه شخص ينتمى إلى منظمة غير شرعية، وإما أنه ينتمى إلى حزب توده المحظور، أو بعبارة أخرى خائن». الشاه المخلوع محمد رضا ١٩٧٥.**

**مرحلة الشاه محمد رضا بهلوى (١٩٤١ ـ ١٩٧٩):**

فى ١٦ من سبتمبر عام ١٩٤١ وقف أسفندياري رئيس البرلمان وقتذاك ليتلو كلمة الشاه:

«نحن، رضا شاه، اتخذنا بمشيئة الله والأمة، القرار الصعب، بالتنازل عن العرش وتولية ولى العهد، ابننا الحبيب، محمد رضا بهلوى»[1]. وأعلن رئيس المجلس أن الأبواب الخارجية لمبنى البرلمان موصدة، وأن أحداً لن يغادر المكان قبل أن يصدق على القرار! بعدها بست ساعات دخل الأمير محمد رضا (٢٢ عاما) من الأبواب الخلفية للمجلس، متقلداً سيف أبيه ليقول:

«أمام الله والأمة نقسم نحن محمد رضا بهلوى شاه إيران، أن نكون مخلصين للأمة وللدستور»[2].

والحال أن الظروف الدولية التى تزامنت مع اعتلاء محمد رضا «عرش

---

(١) أسيمة جانو، «التاج الإيرانى»، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٧، صفحة ١٩.

(٢) أسيمة جانو، «التاج الإيرانى»، مصدر سبق ذكره.

الطاووس» (الذى جلبه نادر شاه أفشار من فتوحاته بالهند) كانت تتحكم إلى حد كبير فى مقدراته ومقدرات إيران؛ فالحرب العالمية الثانية وما انتهت إليه من صعود للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى دوليًا وعلى أنقاض إنجلترا بالذات، كانت نهاية لمرحلة وبداية لأخرى. وانعكست ملامح المرحلة الجديدة فى النفوذ المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية فى إيران على حساب النفوذ الإنجليزى الاقتصادى والمتركز أساسًا على قطاع النفط الإيرانى.

وفى الناحية المقابلة كان الحضور الخافت نسبيًا لرجال الدين مازال مستمرًا، مقارنة بدورهم فى الثورة الدستورية، وكانت الحركة السياسية محصورة تقريبًا فى الكتل والتيارات التحديثية والليبرالية واليسارية. وبرزت فى ذلك الوقت حركة «فدائيان إسلام» بزعامة نواب صفوى، المولود عام ١٩٢٤، والتى اعتمدت العنف المسلح واغتيال رموز الدولة وسيلة للتغيير، ولكن من دون دليل واضح على أن صفوى ومجموعته كانوا أحد أذرع المؤسسة الدينية. وربما كانت «فدائيان إسلام» دليلاً على انزواء رجال الدين من الحياة السياسية وتضاؤل تأثيرهم فى هذا الوقت؛ بسبب أن تاريخ العلاقة بين الفقهاء والدولة لم يشهد حتى ساعتها مثل هذا العنف من جانب الطرف الأول. فحتى فى أثناء الحضور المتزايد للفقهاء فى الحياة السياسية الإيرانية عند الثورة الدستورية عام ١٩٠٦، لم تحدث عمليات اغتيال. ولكن غالبية الكتابات التى تناولت إيران وتاريخها السياسى بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، جرت على تقدير أن «فدائيان إسلام» كانت ذراعًا من أذرع الفقهاء فى الحياة السياسية؛ ومن ثم الوصول إلى تأكيد نتيجة مسبقة مفادها أن دور الفقهاء ونفوذهم كانا حاضرين بشدة طوال القرن العشرين، إلا أن هذه المقولة لا تطابق الحقيقة إلا فى حدود. صحيح أن نفوذ رجال الدين والفقهاء كان قويًا على مدار تاريخ إيران فى الجانب الروحى والوجدانى للإيرانيين، ولكن فى جانب علاقة الفقهاء بالدولة يشهد المدقق تأرجحًا فى هذه العلاقة بفعل المصالح، ونظم الحكم التى تعاقبت على إيران وأهوائها واتجاهات حركتها.

بعد القبض على نواب صفوى ومجموعته، خليل طهماسبى ومظفر ذو القدر

ومحمد واحدى، وإعدامهم فى ١٧ من يناير عام ١٩٥٥، كان حضور «مصدق السلطنة»، الذى عرف فيما بعد باسم محمد مصدق، أكبر من أن تتجاوزه الأحداث ودولة الشاه محمد رضا. كان مصدق على رأس «الجبهة الوطنية» (جبهه ملى) التى تكونت منذ أواخر الأربعينيات من المثقفين والوطنيين الليبراليين، وأدت مطالبته المستمرة بتأميم النفط الإيرانى، إلى نجاحه فى استقطاب تأييد الشارع الإيرانى.

انضم واحد من أبرز رموز المؤسسة الدينية آية الله كاشانى لحركة مصدق الوطنية، تعبيراً عن احتجاج المؤسسة الدينية على الدور الهامشى المتاح لها فى المجتمع الإيرانى وقتذاك. وأفتى آية الله كاشانى بأن «كل من يعارض تأميم النفط الإيرانى هو عدو للإسلام». وبالرغم من انتماء آية الله كاشانى إلى المؤسسة الدينية، فإنه يلاحظ أن الأخيرة كانت فى خلفية التحركات السياسية فى إيران عام ١٩٥١، وهو تاريخ استلام مصدق لرئاسة الوزراء، وليس فى مقدمتها كما كان الحال فى الثورة الدستورية عام ١٩٠٦.

وفى هذا الوقت، تحالف رئيس الوزراء الليبرالى والتحديثى مصدق مع كتل اليسار السياسى مثل «حزب توده» الشيوعى، ليوازن ضغوطات الشاه من الداخل وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية من الخارج. كانت إصلاحات مصدق الديمقراطية تضرب فى الأساس الشمولى لحكم الشاه، كما أن تأميمه للنفط الإيرانى مثل ضربة كبيرة لمصالح إنجلترا وواشنطن. وبالرغم من الشعبية الطاغية التى كانت لمصدق بين الإيرانيين من الطبقات والشرائح الدنيا والمتوسطة تحديداً، فقد ناصبته طبقة الملاك المتحالفة مع المؤسسة الدينية، العداء بسبب إعلانه عن وضع خطة للإصلاح الزراعى وتحديد الملكية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك كان استقطاب مصدق للعناصر الليبرالية فى الوزارة أمراً مقلقًا لبعض رجال الدين، الذين كانوا على هامش حركة الأحداث السياسية إلى حد كبير.

تصاعدت المواجهة بين الشاه من ناحية، ومصدق والمجموعات المتحالفة معه من

ناحية أخرى، وأفتت مجموعة كبيرة من رجال الدين بأن «مصدق معاد للإسلام والشريعة»، وانسحب آية الله كاشانى من التحالف مع مصدق وأعلن معارضته له. وكان كاشانى قد رشح نفسه رئيسًا للمجلس النيابى، فى محاولة مبكرة ربما لقطف ثمار تأييده لمصدق، واتهم كتلة مصدق بأنها تقف ضد توليه المنصب، فى حين اتهمه أنصار مصدق بتهمة «بيع القضية الوطنية» لمصلحة الشاه. أما الفقهاء فقد انسحبوا مؤقتًا من العمل السياسى بعد انفراط تحالف مصدق-كاشانى وتقويض حركة التأميم، وساعد على هذا الانسحاب موقف مرجع الشيعة الأوحد آية الله حسين بروجردى المناهض لاشتغال الفقهاء بالسياسة.

نجح انقلاب محكم التدبير فى صيف عام ١٩٥٣، وبمساعدة أمريكية مثبوتة- اعتذرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عنها بعد سبعة وأربعين عاما- على حكومة مصدق الوطنية، والمنتخبة ديمقراطيًا. وحوكم مصدق أمام محكمة صورية استفاض بعدها محاميه جليل بزركمهر فى كشف أنها لم تكن تتمتع بالحد الأدنى من شروط الحيادية[1]، فعوقب بالسجن مدى الحياة، قبل أن يخفف الحكم إلى بضع سنوات مع النفى إلى قرية أحمد آباد، ليترك الدكتور مصدق نهبا لذكرياته[2].

لا تعرف الغالبية الساحقة من الإيرانيين أين تقع «أحمد آباد» بالضبط، أهى القريبة من طهران أم الواقعة فى محافظة قزوين شمالى إيران؟! وعندما تذهب إلى أحمد آباد القريبة من طهران، سيكون غريبًا على الناس أن يسألهم شخص أجنبى: أين يقع بيت الدكتور مصدق؟ وبعد أن تقضى اليوم بحثًا فى أرجاء القرية دون جدوى، سيكون عليك أن تسافر إلى قزوين فى شمالى إيران. وعندما تصل فى النهاية إلى القرية يصعب أن تستدل على البيت، إذ يبدو من الخارج أنه مثله مثل أى بيت إيرانى قديم، ولا توجد لافتات أو علامات توضيحية تقود إلى مكانه. تبدو

---

(١) جليل بزركمهر، «خاطرات جليل بزركمهر أز دكتر محمد مصدق»، انتشارات ناهيد، تهران ١٣٧٢ هـ. ش.

(٢) دكتر محمد مصدق، «خاطرات وتألمات مصدق»، انتشارات علمى، تهران، ١٣٧٢ هـ. ش.

حديقة البيت مهجورة وفى وسطها تقف سيارة مصدق من طراز إنجليزى يعود إلى بداية الخمسينيات.

هنا إذن تقع «حديقة الأحزان» التى أمضى فيها مصدق إقامته الجبرية الممتدة أربعة عشر عامًا، بين عام ١٩٥٣ حين تم الانقلاب عليه، وحتى عام ١٩٦٧ حين لقى ربه وحيداً بين جدران البيت. يجذب انتباهك باقات الأزهار المنتشرة فى البيت والتى يبعثها محبو الزعيم لتجاور قبره المنصوب فى صدر البيت. وأمام القبر صورة كبيرة لمصدق مخاطبًا الجماهير الإيرانية رافعًا يديه بعنفوان، وملامح وجهه ممتلئة تصميمًا. أما فى الغرفة المجاورة فقد وضعت صورة أخرى له فى عام الرحيل، وتختلط فيها نظرته بين الحزن والأسى والوحدة. تقرأ الفاتحة وتنقر بأصابع يدك اليمنى على شاهد القبر كما يفعل الإيرانيون، لأنهم يعتقدون أنها الطريقة الأكثر أدبًا لجذب انتباه روح المتوفى. مازالت الأرائك فى مكانها ومكتبته ونظارته الطبية وعصاه كما هى، وربما يبدو لك أن أدوات الطبيب فى غرفة نومه تعود إلى ابنه غلام حسين؛ الذى يحرر بسلاسة ونعومة الدمع من المآقى عند قراءة كتابه «در كنار بدرم»[1] (إلى جوار أبى).

وربما حق لك بعد الزيارة أن ينعم عليك بلقب «أحمد آبادى»، جريًا على العادة الإيرانية فى إطلاق الألقاب على زوار الأماكن المشهودة، مثل لقب «مشهدى» الذى يطلق على زوار مشهد ولقب «كربلائى» الذى يطلق على زوار كربلاء، و«نجفى» الذى يطلق على زوار النجف الأشرف.

من وقت الانقلاب على مصدق عام ١٩٥٣ وحتى عام «الثورة البيضاء» التى أطلقها الشاه من فوق عام ١٩٦٣، تم سحق المعارضة على اختلاف أطيافها وأصبح للبرلمان صفة شكلية فقط. كانت إيران تشهد منذ عام ١٩٥٧ نظامًا حزبيًا صوريًا،

---

(١) در كنار بدرم مصدق، خاطرات دكتر غلامحسين مصدق، به انضمام مذكرات منتشر نشده دكتر مصدق با وزارت خارجه آمريكا، تهيه وتنظيم غلامرضا نجاتى، مؤسسة حدمات فرهنكى رسا، تهران، إيران، بدون تاريخ.

سمح بموجبه لحزبين فقط بالعمل والترشح وتقاسم الأدوار بالمجلس، هما حزب الحكومة «مليون» (الوطنيون)، وحزب المعارضة «مردم» (الشعب). وكان على المرشح للبرلمان أن يجاز من أحد الحزبين، وأن يحصل على موافقة جهاز الاستخبارات «السافاك»[1] عليه، فأمم الشاه بذلك الحياة السياسية الإيرانية لمصلحته.

ومن رحم الجبهة الوطنية خرجت مجموعات ليبرالية متدينة في عام ١٩٦١ تطالب بالإصلاحات والحقوق السياسية، بقيادة المهندس مهدى بازركان وآية الله محمود طالقاني، وأسست حزبًا سريًا هو «جنبش آزادى إيران» (جبهة تحرير إيران). وفي عام ١٩٦٣ قام الشاه محمد رضا بما أسماه «انقلاب سفيد»[2] (الثورة البيضاء)، في محاولة منه لجذب التأييد لحكمه بين الطبقات الشعبية والفلاحين. وبالتوازى مع ذلك حل الشاه حزب الحكومة وحزب المعارضة المدجّن، وأنشأ «حزب إيران نوين» (حزب إيران الجديدة)، وأسند رئاسته إلى رئيس وزرائه أمير عباس هويدا، حتى يكون الحزب الجديد سندًا سياسيًا لإجراءاته «الثورية».

وبموجب هذه «الثورة البيضاء» أصدر الشاه مراسيم الإصلاح الزراعى التى نادى رئيس الوزراء السابق مصدق بها، كما طالب الشاه أيضا بمنح المرأة حق الانتخاب، وإشراك العمال فى أرباح المصانع والوحدات الإنتاجية. ويعود أساس فكرة الإصلاح الزراعى التى طبقها الشاه إلى محاولة إدخال تغييرات فى التركيبة الاجتماعية للريف الإيرانى، بهدف خلق تجمع سكانى مؤيد للشاه ويربط مصالحه بمصالح النظام.

ولتنفيذ هذه السياسة، اتبع الشاه حزمة من السياسات: فمن ناحية ترافق

---

(١) اختصار لكلمة سازمان إطلاعات وأمنيت كشور، ولأن الواو تنطق فى اللغة الفارسية مثل حرف ف الإنجليزى كان الاختصار سافاك، التى تعنى منظمة المخابرات وأمن البلد.

(٢) محمد رضا بهلوى، «انقلاب سفيد»، تهران ١٣٤٠ هـ. ش.

الإصلاح الزراعى مع طرح عشرات المصانع الحكومية للبيع على شكل أسهم ليشتريها كبار الإقطاعيين، ليتحولوا من إقطاعيين زراعيين إلى احتكاريين صناعيين، وهو ما يخدم التصور الجديد لخريطة الشرائح الاجتماعية فى إيران من منظور نظام الشاه. ومن ناحية ثانية تم تجميع القرى والضياع الإيرانية لتحويلها إلى مدن زراعية صغيرة، وهو ما تطلب هدم عدد ضخم من القرى وهروب عدد ضخم من الفلاحين الأجراء إلى المدن. كما أن الشاه بإجراءاته الفوقية نقل ملكية الأراضى اسميًا وعلى الورق، ولكن شبكة نقل وتسويق السلع الزراعية ظلت فى يد الإقطاعيين، بالإضافة إلى استمرار عدم توافر مياه الرى بشكل كاف. ومن الجدير بالحسبان أن مصادرة القرى وهدمها لتحويلها إلى مدن زراعية صغيرة، تضمنت مصادرة قرى الوقف التابعة للمؤسسة الدينية.

تصدى رجال الدين للثورة البيضاء لمجابهة إجراءات الشاه، متخذين عدة لافتات للمعارضة، وكان على رأس رجال الدين المحتجين الإمام الخمينى، الذى حرض المواطنين على التظاهر. وتزامنت هذه التحركات مع شهر خرداد بالتقويم الشمسى الفارسى، وذكرى شهر محرم بالتقويم القمرى العربى، والذى تحل فيه ذكرى استشهاد الإمام الحسين فى كربلاء، فتصاعدت التظاهرات وقتل الآلاف فيها، ودخلت التاريخ السياسى الإيرانى باسم «ثورة الخامس عشر من خرداد». وبعد قمع التظاهرات وسقوط آلاف القتلى، قام الشاه بمصالحة طبقة الملاك عبر تعهده بعدم المساس بممتلكاتهم وعدم نزع ملكية الأراضى الزراعية وعدم تقييد التجارة، كما ترك أراضى الأوقاف للمؤسسة الدينية لتديرها، ولكنه أودع الإمام الخمينى السجن.

عندئذ، اجتمع مراجع الشيعة الكبار وقتها: آيات الله: مرعشى نجفى، خونسارى، كلبايكانى، خوئى وشريعتمدارى واتفقوا على إنقاذ الخمينى من السجن، فأجازوا ترقيته إلى درجة آية الله العظمى[1]. وبهذه الخطوة اكتسب

---

(١) أحمد مهابة، «إيران بين التاج والعمامة»، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٩، صفحة ٢٢٤.

الإمام الخمينى الحصانة بحسبان أن العرف فى إيران جرى على ألا يسجن آيات الله العظام احترامًا لمقاماتهم الدينية، فاضطر الشاه إلى نفيه خارج البلاد.

تقلبت المنافى على الإمام الخمينى من تركيا إلى العراق ومنه إلى فرنسا. ولكن إبعاد الإمام الخمينى إلى خارج إيران قد أسس لمرحلة جديدة فى تاريخ المؤسسة الدينية وإيران. راح الإمام الخمينى يواصل حلقات دروسه فى النجف بالعراق، وهناك ذهب بعدائه لنظام الشاه إلى آفاق أرحب، حيث أنضج وأسس لنظرية سوف تترك بصماتها على تاريخ إيران الحديث، وهى نظرية «ولاية الفقيه».

وفى النصف الثانى من الستينيات، شكلت سياسات الشاه عاملاً كبيرًا فى تبنى كثير من التيارات السياسية العمل السرى الراديكالى، وبلغ قمع النظام للمعارضة حدودًا غير مسبوقة، حيث لم تسلم أى شخصية إيرانية عامة من يد «السافاك»، إذا ما تكونت لها قاعدة شعبية أو بدرت منها سانحة ضد النظام، حتى إن بطل المصارعة غلام رضا تختى المعارض للشاه تم اغتياله فى عام ١٩٦٧. وعند نهاية الستينيات أمكن للمؤسسة الدينية أن تحتسب شهداء لها ضد النظام، إذ استشهد آية الله سعيدى وآية الله غفرى بعد عمليات تعذيب فى السجون بسبب معارضتهما للنفوذ الأمريكى والإسرائيلى المتزايد فى إيران وقتها.

بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، قفزت أسعار النفط بشكل دراماتيكى، وهو ما أدى إلى حدوث تغيرات جوهرية وعميقة المدى فى سوق النفط الدولية، التى كانت إيران من أبرز ناشطيها. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط فقد قفزت الموارد المالية الإيرانية، الأمر الذى أطلق يد الشاه فى تنفيذ خططه الطموحة لبناء إيران الحديثة كما يتصورها. واستخدم الشاه العوائد النفطية المتزايدة فى تمويل «نموذج» للتنمية يقفز فوق إمكانات إيران الذاتية، ويتناقض مع الظروف العالمية الموضوعية، ويرمى لتحويل سريع للمجتمع الإيرانى إلى مجتمع «صناعى متقدم» و«عسكرى حديث». فكان من تبعات هذه السياسات أن توارت الاعتبارات الاجتماعية خلف أولويات التصنيع والعسكرة، فاتسعت دوائر الشرائح الاجتماعية المعارضة لنظام الشاه.

ويكفى للتدليل على عشوائية القرارت المتعلقة بالتصنيع والتسليح أن نسوق مثال مجمع الحديد والصلب فى أصفهان الذى تمت إقامته بمساعدة سوفيتية، إذ إن إيران تفتقر أصلاً إلى مادة الحديد الخام. وعلى الرغم من أن إيران لم تضطر إلى أن تدافع عسكريًا عن أراضيها ضد اعتداء خارجى طوال عهد الشاه، فقد استقطبت ميزانية التسلح جانبًا كبيراً من الإيرادات النفطية، وقفزت موازنة التسلح الإيرانية من ٧٨ مليون دولار فى عام ١٩٥٤ إلى ٢٤٥٢ مليون دولار فى عام ١٩٧٣، وتضاعفت لتصل إلى أكثر من عشرة آلاف مليون دولار فى عام ١٩٧٨[١].

وبالتوازى مع زيادة الموارد المالية واحتكار الدولة لجزء كبير من عملية التنمية، مع وجود فساد يضرب أطنابه فى المجتمع الإيرانى، خصوصًا من أسرة الشاه والقريبين منها، كان تعثر عملية التنمية الاقتصادية أحد أهم مشكلات إيران. وبالتالى لم تؤد الموارد النفطية إلى خلق فرص عمل للإيرانيين أو تحسين التنوع فى الهيكل الاقتصادى الإيرانى، بل ثبتت مستوى المعيشة المنخفض، وأظهرت الطابع الريعى للاقتصاد الإيرانى بشكل أوضح. كما أن هذه الموارد المالية النفطية خلقت شريحة جديدة من الشرائح الطفيلية والوكلاء المحليين والمرتبطين بالخارج، احتكروا بالتواطؤ مع أجهزة الدولة عمليات الاستيراد، وحققوا أرباحًا وضعتهم فوق قمة الشرائح الاجتماعية المختلفة.

أدت هذه الإجراءات وبخاصة فتح باب الاستيراد إلى انقلاب البازار نهائيًا على حكم الشاه، لأن استيراد كثير من السلع يضرب مصالحه فامتلأ البازار بالرفض والغضب، مثلما كان الحال عليه فى أحداث الثورة الدستورية فى عام ١٩٠٦. عندها قام التحالف من جديد بين رجال الدين ومؤسستهم من ناحية والبازار فى طهران من ناحية أخرى، والذى تكون عشية الثورة من خمسين ألف محل كان يعمل بها حوالى مائتى ألف شخص[٢].

---

(١) أبوالحسن بنى صدر، «إيران غربة السياسة والثورة»، دار الكلمة، بيروت ١٩٧٩، صفحة ١٨.
(٢) طلال مجذوب، «إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٤١٢.

باختصار تحولت إيران اجتماعيًا، منذ عام ١٩٧٤ وحتى سقوط الشاه وقيام الثورة فى عام ١٩٧٩، فى اتجاه متزايد لاحتكار الثروة، بعدما كان الشاه قد احتكر قبل ذلك السلطة السياسية ومنع الأحزاب المعارضة من الوجود الشرعى.

استدعى كل ذلك تناميًا فى النشاط السياسى السرى من كل قوى المعارضة التى تعددت أطيافها فى إيران. وبربط هذه العمليات العسكرية المتزايدة مع الموارد النفطية المتعاظمة يتضح أن دولة الشاه كانت تسير بسرعة نحو الإفلاس السياسى، وأن مشروعها الاجتماعى بات يمثل مصالح حلقة ضيقة جدًا من الإيرانيين.

وفى عام ١٩٧٥ أعلن الشاه إلغاء نظام الحزب الواحد القائم منذ عام ١٩٦٣، فحل «حزب إيران نوين» (إيران الجديدة) وأسس بنفسه حزب «راستخيز» (الصحوة الوطنية) واحتفظ للحزب الجديد بالموقع الاحتكارى لسلفه، أى الحزب الشرعى الوحيد فى إيران. وفى خطاب يوحى بأجواء العمل السياسى والبرلمانى فى إيران فى أواخر عصر الملكية، قال الشاه فى ٢ من مايو عام ١٩٧٥ ما نصه:

«الشخص الذى لا ينضم للحزب السياسى الجديد ولا يؤمن بالشاه وحقه فى التصرف فى شؤون الناس، إما أنه شخص ينتمى إلى منظمة غير شرعية، وإما أنه ينتمى إلى حزب توده المحظور، أو بعبارة أخرى خائن. مثل هذا الشخص ليس أمامه إلا أحد طريقين، فالمكان الذى يجب أن يوضع فيه مثل هذا الشخص هو أحد السجون الإيرانية، أو يستطيع، إذا رغب فى ذلك، أن يغادر البلاد غدًا، حتى من دون أن يدفع رسم الخروج من المطار. ويستطيع أن يذهب إلى أى مكان يريد.. لأنه ليس إيرانيًا.. فهو شخص لا ينتمى إلى أمة أو وطن»[(١)].

وكانت إيران قد عرفت فى السبعينيات عشرات الأحزاب والتيارات السياسية، والتى تنوعت أطيافها من أقصى اليمين حتى أقصى اليسار. فى أقصى اليمين تمترس الحزب القومى الإيرانى، «حزب بان إيرانيست»، ذو الاتجاهات الفاشية بقيادة

---

(١) زهير ماردينى، «الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة»، دار اقرأ، بيروت ١٩٨٦، صفحة ١٠٩.

محسن بزشكور، وكان أعضاء الحزب يرتدون الملابس الفارسية التقليدية القديمة. وفى الاتجاه ذاته سار حزب الشاه «راستخيز» (الصحوة الوطنية).

وفى الوسط لم تعد «جبهة ملى» (الجبهة الوطنية) التى أسسها مصدق فى عام ١٩٥٠، على حالها. إذ ساهم القمع ضد أفرادها ورموزها فى تشتيت تنظيمى لا مثيل له، وتشظت الجبهة إلى مجموعات متنافرة مثل «حزب تحرير إيران» بقيادة بازركان وآية الله طالقانى وهو الحزب الليبرالى المتدين، ولكن الشاه ألقى بهما ومعهما باقى قيادات الحزب فى غياهب السجون. وتحول «حزب تحرير إيران» إلى العمل فى الخارج بين صفوف الطلبة الإيرانيين، فاستقطب بعد ذلك إبراهيم يزدى وصادق قطب زاده وعباس أمير انتظام وغيرهم. وفى فسيفساء أحزاب الوسط كان لحزب الشعب «حزب خلق»، ذى الاتجاه الليبرالى العلمانى، مكان بقيادة داريوش فروهر، وكذلك كانت «الجبهة الوطنية الديمقراطية» بزعامة هداية الله متين دفترى، تمثل الحزب الليبرالى القومى. كما أن «حزب إيران» بزعامة كريم سنجابى، أحد معاونى مصدق التاريخيين، ظهر فى الساحة ممثلاً لجناح من البورجوازية الوطنية. فى هذا الوقت كان التشظى واضحًا أيضًا فى صفوف اليسار، فكانت جماعة «مجاهدى خلق» ذات الخليط الإسلامى والماركسى بقيادة مسعود رجوى، والتى اعتمدت العمل العسكرى ضد نظام الشاه وقواته النظامية. وكان «حزب توده» الشيوعى بقيادة نورالدين كيانورى، وهو الحزب الذى تعرض إلى قمع متواصل منذ تأسيسه وحتى آخر يوم فى عمر نظام الشاه.

وفى أقصى اليسار كانت مجموعة «فدائيان خلق» اليسارية التى اعتمدت العمل المسلح ضد النظام من الستينيات، ومعها مجموعات صغيرة مثل «منظمة الماركسيين اللينينيين»، و«حزب النضال لتحرير الطبقة العاملة».

ومع وجود هذه الأحزاب، كان للأحزاب العرقية أيضًا حضور فى إيران، التى يتشكل سكانها من فسيفساء عرقى مثل : الفرس والآذريين، والأكراد والبلوش والعرب. وكانت «جبهة تحرير عربستان» الساعية إلى حكم ذاتى فى عربستان-

الأهواز حاليًا ـ كما كان «الحزب الديمقراطى الكردستانى» التواق لحكم ذاتى فى منطقة كردستان الإيرانية من أنشط هذه الأحزاب.

وفى عام ١٩٧٦ تحدى الشاه المشاعر الدينية للشعب الإيرانى، واستبدل بالتقويم الرسمى للدولة، أى التقويم الإسلامى الهجرى، الذى يعود ـ بالحساب الميلادى ـ إلى القرن السابع بعد الميلاد بوصفه «رجعيّا»، التقويم الفارسى القديم الذى يعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد. بحسبان ذلك عملاً «تقدميّا» يميزه عن العالم العربى، ويلحقه بنسب قورش الثانى المتوفى فى عام ٥٢٨ ق.م[1]. وكان استبدال التقويم حلقة فى سلسلة طويلة من الاستفزازات المعنوية التى قام بها الشاه تجاه الإيرانيين وعدم احترام ثقافتهم الشرقية الإسلامية. وفى هذا الجانب المهم من الوجدان الإيرانى برع الفقهاء فى مقارعة الشاه والتصدى لأطروحاته، وفى كسب المزيد من التأييد الجماهيرى. وفى المقابل كانت التيارات السياسية الإيرانية العلمانية تعارض سياسات الشاه الاقتصادية وتعارض احتكار السلطة والعمل السياسى، ولكن الجانب الثقافى والوجدانى لم يشغل حيزاً يذكر من برامج هذه الأحزاب ولا شعاراتها.

أثبت تلاحق الأحداث ونجاح الثورة الشعبية التى أطاحت بالشاه أهمية الجانب الوجدانى والثقافى فى حياة الشعوب وخطأ عملية تهميشه لصالح السياسة أو الاقتصاد. صحيح أن مقدمات الثورة الإيرانية، مثلها مثل أى ثورة، تأسست على المصالح الاجتماعية للشرائح الثائرة صاحبة المصلحة فى القيام بالثورة، وكذلك على الأجواء السياسية التى سادت قبل الثورة، ولكن ثورة إيران أظهرت أهمية الأبعاد الثقافية والوجدانية فى الثورات، ودخلت تاريخ علم السياسة والاجتماع من هذا الباب على الأقل.

بحلول عام ١٩٧٧، كانت إيران تمور بالثورة، التى ظهرت مقدماتها بوضوح فى صورة تنامى علامات الرفض والاحتجاج الشعبى. وكذلك فى مستويات المعيشة

---

(١) إحسان نراقى، «من بلاط الشاه إلى سجون الثورة»، دار الساقى، بيروت ١٩٩٣، صفحة ٤٩.

المتردية للغالبية العظمى من الإيرانيين، وفى احتكار السياسة من نظام الشاه، وكل ذلك على خلفية فشل مشروعات التنمية الاقتصادية المقترنة بفساد فاق كل المعدلات. لم يعد للشاه سوى تأييد الحلقة الضيقة من الشرائح الطفيلية والوكلاء المحليين المرتبطين بالخارج، أو ما يطلق عليهم «الكومبرادور». وبالإضافة إلى ذلك قوات الجيش والسافاك، التى سرعان ما تهاوت أمام عزم الجماهير الإيرانية فى فبراير عام ١٩٧٩.

المهم أنه بتزايد الرفض الشعبى والمواجهات بين الشعب وقوات الشاه، كان صوت الإمام الخمينى هو الأكثر راديكالية فى معارضة الشاه. إذ كان الإمام الخمينى رافضًا للإصلاحات التى أراد الشاه القيام بها لتحسين الأوضاع وصورة النظام، فى الوقت الذى كانت فيه رموز السياسة الوطنية المعتدلة فى إيران على استعداد للمشاركة فى هذه الإصلاحات. كما كان صوت الإمام الخمينى هو الأعلى فى انتقاد التبعية المتزايدة لنظام الشاه للولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقاته المستفزة للإيرانيين مع «إسرائيل». باختصار كانت راديكالية الإمام الخمينى سببًا مهمًا فى استقطابه شعبية متزايدة بين صفوف الإيرانيين، وكان الغرف من معين الوجدان الشيعى فى مواجهة الشاه هو أمضى أسلحة التيار الدينى فى الثورة.

وفى خضم عملية الثورة ومشاركة التيارات السياسية المختلفة فيها، كان الوجود المتميز للتيار الدينى مرتكزا أيضًا على كاريزما الإمام الخمينى، المتحدر من نسل الأئمة والمطالب بإسقاط «الطاغوت». وجاءت المفردات الإسلامية مثل «المستضعفين» و«الطاغوت» و«الشهادة» و«كربلاء» التى صكها التيار الدينى لتضفى قوة إضافية للإمام. ولا ننسى تشعب واتساع رجال المؤسسة الدينية المنتشرين فى طول إيران وعرضها، إذ بلغ عددهم عشية قيام الثورة عشرات الآلاف من الأشخاص، مما مكن الإمام الخمينى من قاعدة شعبية استعصت على كثير من قوى المعارضة الإيرانية للشاه. ويضاف إلى هذا العدد الهائل من رجال الدين عشرات بل ومئات ألوف آخرون كانوا قد هاجروا من الريف إلى طهران العاصمة سعيًا وراء عمل لم يجدوه، فأصبحوا مثل قنابل موقوتة ووقودا للثورة.

نجحت الملاحقة الأمنية المتواصلة والحملة الإعلامية الكثيفة ضد التيارات السياسية المختلفة، فى تأجيل الثورة لسنوات. أما الأحزاب الممثلة للقوميات الإيرانية مثل العرب والأكراد، فقد كانت بمنطق الأمور على هامش أحداث المركز، وانحصرت شعبيتها فى صفوف الإيرانيين من القومية التى مثلتها. وساهم القمع المتواصل لرموز وأنصار الجبهة الوطنية الليبرالية «جبهه ملى»، منذ الانقلاب على مصدق، فى جعلها غير قادرة على خلق تيار سياسى، يستقطب على نطاق واسع المعارضة الجماهيرية للشاه وسياساته، برغم الكفاءات المتميزة لأنصار الجبهة الوطنية، وبرغم نضالهم الدستورى العتيد. فإلى هذه الحملة الإعلامية وتلك الملاحقة الأمنية، يعزى بعض من فشل الجبهة الوطنية فى إرساء مشروع المعارضة الجماهيرية المتنامية على مرجعيتها، أى سيادة الشعب والأمة، ومرجعية القانون والدستور.

وكانت تلك الحقيقة معطوفة على تهميش دور البرلمان والدستور واستفحال دور «السافاك» فى قمع المعارضين، هى أبرز دوافع الأجيال الجديدة للالتجاء إلى العمل السرى الراديكالى. فحل الشباب الذى لا يملك ميولاً دينية على التيارات الماركسية؛ البانية مراميها على أساس «دكتاتورية البروليتاريا»، مثل «حزب توده» الشيوعى ومنظمة «فدائيان خلق» (فدائيو الشعب). وبالمقابل اتجه ذوو الميول الدينية إلى التيارات الأصولية، تلك التى انضوت بحلول عام ١٩٧٧ بكاملها تحت عباءة السيد الخمينى، الذى بعث مصطلح «ولاية الفقيه» إلى الحياة السياسية فى إيران. وعاد السيد الخمينى بعد انتصار الثورة من منفاه بباريس، ليؤسس «جمهورية إيران الإسلامية»، التى قام دستورها على سيادة الولى الفقيه، الذى تمحورت شرعية النظام السياسى الإيرانى من وقتها حول ولايته.

## ٨ـ ملاحق الفصل الأول

### الملحق رقم ١

### الأئمة الاثنا عشر

الإمام الأول: على بن أبى طالب (المرتضى)

الإمام الثانى: الحسن بن على (المجتبى)

الإمام الثالث: الحسين بن على (الشهيد)

الإمام الرابع: على بن الحسين (السجاد)

الإمام الخامس: محمد بن على (الباقر)

الإمام السادس: جعفر بن محمد (الصادق)

الإمام السابع: موسى بن جعفر (الكاظم)

الإمام الثامن: على بن موسى (الرضا)

الإمام التاسع: محمد بن الرضا (الجواد)

الإمام العاشر: على بن محمد (الهادى)

الإمام الحادى عشر: الحسن بن على (العسكرى)

الإمام الثانى عشر: محمد بن الحسن (المهدى المنتظر)

## الملحق رقم ٢

## حكام الأسرة الصفوية (١٥٠١-١٧٣٢)

١٥٠١ إسماعيل الأول

١٥٢٤ طهماسب الأول

١٥٧٦ إسماعيل الثانى

١٥٧٨ محمد خدابنده

١٥٨٨ عباس الأول

١٦٢٩ صفى الأول

١٦٤٢ عباس الثانى

١٦٦٦ صفى الثانى

١٦٩٤ حسين الأول

١٧٢٢ طهماسب الثانى

١٧٣٢ عباس الثالث

# الملحق رقم ٣

حكام الأسرة القاجارية (١٧٩٦ - ١٩٢٥).

محمد حسين خان قاجار (قتل ١٧٥٨ ).

حسين قليخان (قتل ١٧٦٣).

أقا محمد شاه (قتل ١٧٩٦).

فتح على شاه ١٧٩٧-١٨٣٤ .

محمد شاه ١٨٣٤-١٨٤٨ .

ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦ .

مظفر الدين شاه ١٨٩٦-١٩٠٧ .

محمدعلى شاه ١٩٠٧-١٩٠٩ .

أحمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥ .

## الملحق رقم ٤

## «فرمان مشروطيت»

«جناب الأشرف صدر أعظم».

«حيث إن حضرة البارى جل شأنه، قد أودع كفنا ذات الكفاية أمور رقى وسعادة ممالك إيران المحروسة، وجعل شخصنا الهمايونى حافظا لحقوق أهالى إيران كافة، لذلك وفى هذا الموقع الذى سيتم العمل فيه على إصلاح دوائر الدولة، ومن أجل رفاهية وراحة أهالى إيران كافة، ولأجل تثبيت أسس الحكومة، فإننا قررنا تشكيل وتنظيم مجلس شورى وطنى من منتخبين عن الأمراء والقاجاريين والعلماء والأعيان والملاك والتجار والحرفيين فى دار الخلافة بطهران، بحيث يشارك هذا المجلس فى المشاورة فى شؤون الحكومة والدولة، ويساعد هيئة الوزراء المساعدة الضرورية فى الإصلاحات التى ستعمل لخير وسعادة إيران. ويعرض المجلس على شخص الدولة الأول آراءه بكل اطمئنان، لما فيه خير الأمة والحكومة والصالح العام، حسبما تقتضى متطلبات أهالى إيران قاطبة، لتمهر بعدها بالمصادقة الهمايونية، وتوضع قيد التنفيذ. بديهى أنه بموجب هذا المنشور المبارك، فإن نظام وأسس هذا المجلس ووسائل تشكيله سوف ترتب وتهيأ منذ هذا التاريخ، حسب رأى الأعضاء المنتخبين، لتقترن بموافقتنا الملكية. بعون الله تعالى، سيفتتح مجلس الشورى المذكور، الذى هو حارس لعدالتنا، بتنفيذ قوانين الشرع المقدس، ويجرى الإصلاحات اللازمة لهذه المملكة. تقرر أيضا نشر هذا المرسوم المبارك ليطلع أهالى إيران قاطبة على حسن نوايانا نحو رقى الأمة والدولة الإيرانية، وليظلوا مرفهى الحال وينصرفوا إلى الدعاء بدوام هذه الدولة وبعدم زوال هذه النعمة».

**مظفر الدين شاه**

## الملحق رقم ٥

## رضا شاه يؤدى اليمين الدستورية

«أشهد الله القادر المتعال وأقسم بكلام الله المجيد وهو عند الله عظيم أن أعمل على استقلال إيران وأن أحمى حدودها وأن أرعى حقوق الأمة وأن أحترم الدستور وأحكم به طبقًا للقوانين المعمول بها، وأن أعمل جاهدًا على نشر المذهب الجعفرى الاثنى عشرى وأن أرعى الله جل شأنه وأراقبه فى جميع أفعالى وأقوالى، وألا يكون لى هدف سوى سعادة إيران وعظمتها حكومة وشعبا، وأن أسأل الله التوفيق للرقى بإيران، وأن أستلهم المدد من الأرواح الطاهرة لأئمة الإسلام».

## الفصل الثانى

# نظرية «ولاية الفقيه» بين المبنى والمعنى

١ ـ فى معنى «الولاية».

٢ ـ ولادة نظرية.

٣ ـ الاجتهادات الأساسية فى موضوع «الولاية».

٤ ـ الاجتهادات الفقهية للإمام الخمينى.

٥ ـ خط الاستخلاف وأصل الحاكمية فى «ولاية الفقيه».

٦ ـ الأركان الأربعة لنظرية «ولاية الفقيه».

٧ ـ سلطات الفقيه داخل بلاده وخارجها.

٨ ـ انطباعات ختامية حول نظرية «ولاية الفقيه».

# ١ - فى معنى «الولاية»

﴿فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ (البقرة: ٢٨٢).

نظرية «ولاية الفقيه» هى الخصوصية التى تميز النظام السياسى الإيرانى عن غيره من النظم السياسية فى العالم، وبالتالى فواقع إيران السياسى الحالى يتأثر بعوامل كثيرة ومتشابكة، تأتى نظرية «ولاية الفقيه» فى مقدمتها. وفضلاً عن ذلك تعد «ولاية الفقيه» من وجه آخر القطب الذى تدور عليه دوائر الصراع الأيديولوجى المحتدم فى إيران بين الموالين والمعارضين لها. ومن وجه ثالث تعد «ولاية الفقيه» - حتى الآن - أرقى الأشكال التى طورها الإسلام السياسى الشيعى الساعى للوصول إلى السلطة.

«ولاية الفقيه» إذن حمالة أوجه، وهى لذلك لا تعدم وجوها أخرى إضافية، من حيث كونها أيضًا استحضاراً لا يتوقف للمظلومية التاريخية التى مر بها الشيعة على مدار التاريخ. كما أن «ولاية الفقيه» تجسد - حسب مؤيديها - الثأر التاريخى للشيعة أتباع نهج آل البيت من مضطهديهم ووصولهم لإقامة دولة الشيعة الاثنى عشرية لأول مرة فى التاريخ.

وهكذا يمكن أن نمضى فى التشخيص والتعليل لمدى أبعد، مهما اتفقنا أو اختلفنا حول موقفنا منها. ولكن قبل البدء فى تشخيص مواضع الخلاف، فلا بد من العودة إلى أصل الكلمة فى اللغة لغرضين رئيسيين هما: أولاً الوصول إلى فهم أعمق للنظرية ولسياقاتها التاريخية التى تطورت فيها، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن. وثانيًا لأن فهم إيران الحالية لا يمكن تخيله أو تصوره بدون أن نأخذ «ولاية

الفقيه» في الحسبان عند التحليل. فالتحليل ضروري إذن لفهم النظرية ومن ثم بناء المواقف منها تأسيسًا على هذا الفهم. ولهذا ليس غريبًا أن يتم البدء بتشخيص المعنى اللغوي لكلمة «الولاية» تاركين المجال لفقهاء اللغة ـ هذه المرة! ـ قبل الشروع في استعراض معاني ومباني نظرية «ولاية الفقيه».

يقول فقهاء اللغة إن الولاء والتوالي هو «أن يحدث شيئان ليس ما بينهما ما ليس منهما». وبعيدا عن رنين الكلمات، وباختصار، يستعار ذلك المفهوم للتعبير عن القرب من حيث الصداقة والاعتقاد. والولاية تعني أيضا النصرة وتولي الأمر، والولي والمولى في موقع ومعنى الفاعل أي المُوالي (بكسر اللام)، وفي معنى المفعول، أي المُوالَى (بفتح اللام). ويقال ولّيت وجهي شطره بمعنى أقبلت به عليه، قياسًا على النص القرآني: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ (البقرة: ١٤٤). وكلمة الولاية تفيد التصدي لشأن من شؤون الغير، وفي مقابلها كلمة العداوة وهي التجاوز والتعدي على الغير، فالتصرف بمصلحة الغير ولاية، كما أن التصرف بضرره عداوة[1]. ويتضح من هذه المعاني أن الولاية تعني القرب والمتابعة لإيجاد تصرف بين فردين. فالولي يرفع حاجة من يليه، ولهذا فالكلمة تعني النصرة والمحبة والإقبال والطاعة، لذلك فالولي يلي اليتيم ليحافظ على مصلحته. ويستطرد التفسير: تولى عنه بمعنى تباعد عنه ولم يقبل أن يليه ويقبله. ووجود حالة الفعلية في التوالي والقرب والإقبال بين الاثنين في شيء ثالث خارج عنهما يدل على وجود اختيار وانتقاء، وفعل قائم على حفظ المصالح.

وقبل أن نتوه في معنى كلمة الولاية، نستطيع أن نستخلص من هذه الشروح أن المعنى اللغوي والعرفي في كلمة الولاية يقتضي ألا يكون الفعل ماديًا، بل المقصود هنا القرب المعنوي. ومثال ذلك النص القرآني: ﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ٢٨)، أي لا يتخذونهم أصدقاء وأقرباء، وسورة

---

(١) راجع: الشيخ حسين علي منظري، «دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية»، الدار الإسلامية، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٨.

الممتحنة تؤكد كذلك على المعنى نفسه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ (الممتحنة: ١). وهناك معنى مقاتلة أنصار الشيطان والنهى عن موالاته فى النصوص القرآنية مثل: ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٧٦). وأيضا: ﴿وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾ (النساء: ١١٩). وتحفل سورة المائدة بمعانى الولاء، إذ فيها تتكرر لفظة الولاء مثل: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة: ٥١)، وكذلك: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (المائدة: ٥٥)، وأيضًا: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (المائدة: ٥٦)، ومعها: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (المائدة: ٥٧).

والولاء يتطلب أيضًا الطاعة الاختيارية، فالإجبار والإكراه لا يسمى ولاية، لأنه لا يدل على القرب المعنوى وإن كان هناك قرب مادى. والمعنى اللغوى لكلمة الولاية بحد ذاته لا يدل على الهيمنة المطلقة، بل يدل المعنى بشكل واضح على حرية الولاء والطاعة والنصرة والقرب. فهناك ولاية الله على المؤمنين المفهومة بمنطق الإيمان المجرد والمدعومة بالنصوص القرآنية مثل: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ (الشورى: ٩)، وكذلك: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ٢٥٧). وبعد ولاية الله تأتى ولاية الرسول على المؤمنين، وهى الولاية المعززة بالوحى المنزل على الرسول، والمؤيدة بالنص القرآنى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ (الفتح: ١٠)، وكذلك بالآية: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ١١٥). واستعمل النص القرآنى أيضًا لبيان وحدة العقيدة ومصادر الولاية فى المثال التالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ (المائدة: ٥٥).

وفى ولاية الأئمة الاثنى عشر هناك أدلة ونصوص من الأحاديث المتواترة ـ كما يعتقد الشيعة الاثنا عشرية ـ عن الأئمة على وجوب الطاعة والموالاة لهم. أما فى ولاية غيرهم فيعتمد الموقف الفقهى الشيعى على التأويل الذى اشتهر به هذا الفقه، ومن ثم تكييف هذا التأويل مع الواقع السياسى والثقافى السائد. ولأن الفقهاء الشيعة مشهورون بالتأويل ـ كما قلنا ـ فقد استطاعوا نقل الصلاحيات التى كانت ممنوحة للرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومنها ولايته على المؤمنين، لصالح ولاية الأئمة على المؤمنين، بحُسْبان أن الأئمة الاثنى عشر هم خلفاء الرسول. وأمكن لفقهاء الشيعة نقل هذه الولاية عن طريق تأويل أحاديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبخاصة تلك الحادثة المحورية بالقرب من غدير خم، والتى يعتقدون بموجبها أن الرسول أوصى بالخلافة من بعده إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب. ومن بعد نقل الولاية إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب نقلوها إلى الأئمة من الطريق نفسه، أى تأويل الأحاديث.

إلى هنا نصل إلى أن اعتقاد المسلمين الشيعة بالولاية معقود بموجب مصاديق الإيمان إلى الله ورسوله والأئمة الاثنى عشر من بعده. ولكن الصعوبة التى استعصت إلى حد كبير على التذليل تمثلت فى نقل ولاية الأئمة على المؤمنين لصالح الفقهاء. وتعود تلك الصعوبة إلى عدم وجود نص قرآنى أو حديث نبوى يمكن تأويله يدعم هذا المنحى والاتجاه. ولأن ولاية الله على المؤمنين لا تحتاج لإثبات لغوى، كانت ولاية الرسول محتاجة إلى نص قرآنى لإيصالها إلى عامة الناس. ومن أحاديث الرسول استنبط الفقهاء الشيعة ولاية الأئمة المنصوص عليها كركن من أركان المذهب الشيعى، وهكذا بالتدرج من أعلى إلى أسفل. ولكننا نجد فى النصوص القرآنية ولاية عامة للمؤمنين بعضهم على بعض دون ذكر طبقة مخصوصة منهم. ويستدل على ولاية المؤمنين بعضهم على بعض من طريق النص القرآنى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٧١).

لم تذكر إذن كلمة الولاية على المؤمنين فى القرآن إلا لله والرسول، كما ذكرت ولاية المؤمنين بعضهم على بعض دون تحديد واضح لفئة معينة منهم. ويعتقد البعض أن «الولاية» بمعنى القوامة على الأشخاص، وهو المعنى الذى تنطلق منه نظرية «ولاية الفقيه»، القائلة بولاية الفقيه على المؤمنين، لم ترد فى النص القرآنى إلا فى حالة الولاية على المحجورين، أو ما يمكن أن نطلق عليها حالة الحجر الفقهى، وذلك استنادا إلى الآية القرآنية: ﴿ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ (البقرة: ٢٨٢). وهكذا فكلما مضى نقل الولاية على المؤمنين من مستوى عقائدى ومرجعى إلى آخر أدنى مرتبة تزداد الصعوبة على عملية التأويل، نظرا لتناقص أدلة التأكيد على المعنى الوارد فى نظرية «ولاية الفقيه».

## ٢ـ ولادة نظرية

«ولاية الفقيه هى هدية الله تبارك وتعالى إلى المسلمين» الإمام الخمينى.

من الصعوبة اللغوية جاءت إذن نظرية «ولاية الفقيه»، ومن خلال التطور التاريخى للفقه الشيعى ظهرت وتطورت. فى الماضى كانت نشأتها وتطورها، وفى الحاضر تجلياتها وظهورها. ولكن السؤال الجوهرى فى هذا السياق هو: كيف توصل الفقهاء الشيعة ومؤسستهم الدينية إلى مد مظلة ولاية الله والرسول والأئمة الاثنى عشر ليستظل بها الفقهاء أيضا؟ هذا ما سوف تحاول السطور القادمة الإجابة عنه.

نظرية «ولاية الفقيه» هى نتاج لتطور الفقه الشيعى منذ اختفاء الأئمة المعصومين وحتى ظهور النظرية، التى لم تخلق على يد الإمام الخمينى من العدم. فقد استلزم الأمر مئات كثيرة من السنين، حتى وصل التراكم الفقهى الشيعى إلى ما أمكن للإمام الخمينى الاستناد إليه فى النصف الثانى من القرن العشرين ليخرج بنظريته التى ملأت الدنيا وشغلت الناس. ومن هنا وجب على الغواص فى معانى «ولاية الفقيه» أن يهبط أعمق فى بحور التاريخ لاستجلاء غموض الأسرار والمعانى، لأن عدم معرفة الخلفيات، يؤدى بالضرورة إلى أن تتحول الظلال الظاهرية إلى حقائق، وما هى فى الحقيقة إلا مجرد قشور. وكما يقول السيد الحسينى الشيرازى: «معرفة العلاقة بين الفقه والتاريخ تكشف لنا الظروف الطارئة والعوامل المؤثرة فى مراحل التشريع فى الحكم الواحد. وهنا منافع من أهمها أننا عندما ندرس التاريخ الفقهى، سنلاحظ منحى السقوط

والضعف فى هذا التاريخ، سنجد هذا المنحى يرتفع فى بعض الأوقات، ويهبط فى أوقات آخرى»[١].

لم يبعث الإمام الخمينى إذن «ولاية الفقيه» من الفراغ، بل سبقه علماء نادوا بها وأصلوا لها واستمدوا شهرتهم منها. ونستطيع تصور كم كان المنحى التاريخى لعملية تطور الفكر الشيعى شاقا، خصوصا بعد اختفاء القائد الروحى للمؤمنين الشيعة، أى المهدى المنتظر أو الإمام الثانى عشر. لم يترك الإمام الغائب نظرية فى الحكم ولا طريقة واضحة لتسيير أمور المؤمنين، وبالتالى كان الأساس الفقهى غائمًا وضبابيًا منذ هذا الاختفاء.

انبرى فقهاء الشيعة منذ غيبة المهدى المنتظر للتعمق فى تحليل النص الشرعى، وسبر أغواره، وكذلك تطوير البحوث الفقهية، التى كانت بداياتها فى زمن الأئمة الاثنى عشر. واستهدف الفقهاء الشيعة من ذلك التحليل والتطوير توطيد أركان عقيدة التشيع من طريق خلق إطار معرفى للمذهب، وترتيب أصوله وفرزها، وكذلك تفصيل فروعه وشرحها. وكانت ثمرة هذا التحليل والتأويل والترتيب مجموعة المبادئ والأصول التى نراها لدى المؤسسة الدينية الشيعية الآن. وبالرغم من التأويل المشار إليه، يخرج المتفحص لتطور الفقه الشيعى بانطباع مفاده وجود نوع من القطيعة بين اهتمام الفقهاء الشيعة بالشؤون العامة وأمور السياسة من ناحية، واهتمامهم بالأمور الاجتماعية والفقهية من ناحية ثانية. فاهتمام الفقهاء بالأول هو جد حديث، أما اهتمامهم بالبعد الثانى فقد كان ملازمًا لنظرياتهم واجتهاداتهم الفقهيه.

وربما يرجع الضعف التاريخى لاهتمام الفقهاء بأمور السياسة إلى عوامل متعددة ومتداخلة. ويتصدر هذه العوامل اعتقاد المسلمين الشيعة بالإمامة المنحصرة فى شخص الإمام المعصوم، الذى يقود الحكم والمؤمنين بموجب الحق الإلهى الممنوح

---

(١) السيد محمد الحسينى الشيرازى، «فلسفة التاريخ . . دراسة تحليلية فى المناهج والسلوك»، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣ .

له. وأفضى ذلك الاعتقاد عمليًا إلى عزوفهم عن بحث المسائل المتعلقة بالحكم والدولة، بسبب وجود الإمام المعصوم، حتى لو كان غائبًا عن الأنظار. أما ثانى العوامل التى أدت إلى إحجام المسلمين الشيعة عن الانشغال بأمور الحكم، فكانت تتمثل فى حالة العداء المستحكم بينهم وبين الغالبية العظمى من السلطات السياسية التى قامت على مر تاريخهم وتاريخ الإسلام. وبإزاء هذه الحالة العدائية تكرست عندهم «التقية»، وازداد الانعزال الشيعى عن الدولة والسلطة فى المجتمعات التى عاشوا فيها. وثالث العوامل الرئيسية التى أدت إلى إحجام الشيعة عن الاهتمام بأمور الحكم كانت التراجيديا الخاصة بغياب الإمام الثانى عشر، دون وجود مشروع سياسى سابق لغيابه.

وعلى رغم القرون والفاصل الزمنى الذى فصل بين غياب المهدى وظهور رؤى وأفكار جديدة فى الفقه الشيعى، كان الإطار العام الذى سار وتشكل فيه هذا الفقه هو إضفاء الشرعية على السلطة السياسية القائمة بشروط. كانت هذه الشروط هى أن تكون هذه السلطة السياسية شيعية المذهب، وأن تؤكد على حق الفقهاء أو «ولايتهم» على الأمور الحسبية فقط.

رأينا أيضا فيما سبق أن الخصوصية الأساسية للمذهب الشيعى الاثنى عشرى عن باقى المذاهب الإسلامية تكمن بالأساس فى موضوع الإمامة، وكيف أن الولاء للأئمة الاثنى عشر، من آل بيت النبى - صلى الله عليه وسلم - ومن صلب أمير المؤمنين على بن أبى طالب، هو من أصول هذا المذهب. وباختفاء الإمام الثانى عشر فى كهف بسامراء، تعرض الشيعة لاختبار عسير من النواحى السياسية والفقهية، خصوصًا بعد وفاة الوكلاء الأربعة له. وعلى صعيد السياسة كان اختفاء القائد سليل الدوحة النبوية يعادل الضياع لأتباع المذهب، فهو الوحيد المنوط به إقامة الدولة وتطبيق الشريعة وإحقاق الحق. أما على صعيد الفقه، فقد ضاع الحبل المتين الذى يربط بين جماهير المؤمنين وقائدهم الروحى المعصوم. فتعطلت تبعًا لذلك كثير من المظاهر العبادية مثل إقامة صلاة الجمعة مثلاً، بل وحتى الفرائض مثل إقامة الحدود وتحصيل نسبة الخمس من المؤمنين. كما أصاب الاضطراب، بغياب

الإمام، فكرة التشيع وما تفرع عنها من تسلسل إلهى وتراتبية مرجعية. ويبدأ هذا التسلسل من الله ومن ثم الرسول والأئمة الاثنى عشر إمام بعد آخر حتى الإمام الغائب، ومن وقتها بدأ «عصر الانتظار» أى انتظار المهدى المنتظر.

ولكن بمرور الوقت، ابتكر الفقهاء الشيعة مقولة النيابة عن الإمام على الأقل فى تحصيل نسبة الخمس من أموال المؤمنين، وهى النسبة التى وطدت أركان المذهب الشيعى. وعمقت نسبة الخمس التى يدفعها المؤمن الشيعى من استقلالية مؤسسة الفقهاء الدينية ورفدتها بمدد أمام السلطات السياسية، أو الزمنية، بحسب المصطلحات الشيعية. ولكن الشيعة استمروا إلى حد كبير فى حالة التيه السياسى من بعد اختفاء الإمام الثانى عشر، بالرغم من تحصيل نسبة الخمس حتى ولدت فكرة «ولاية الفقيه».

ظهرت إرهاصات الفكرة فى جبل عامل بلبنان، على يد محمد بن مكى الجزينى العاملى، المتوفى فى عام ٨٧٦ هجرية الموافق ١٤٧١/ ١٤٧٢ ميلادية. أخرج الجزينى بمقتضى الفكرة أول تطوير أساسى فى الفقه الشيعى، حيث مد نطاق عمل الفقهاء ووسع من تأثيرهم فى حياة المؤمنين. استند الجزينى على ما أسماه «نيابة الفقهاء العامة» عن المهدى المنتظر، وشملت هذه النيابة القضاء والحدود وإقامة صلاة الجمعة. وقدَّر الجزينى فى كتابه «اللمعة الدمشقية» أن الفقيه هو «نائب الإمام». ولكن هذا الكتاب لم يحظ باهتمام كبير لدى الباحثين وأهل التحقيق، إلا بعد اكتشاف أنه الأساس لنظرية «ولاية الفقيه»، ولذلك فهو الآن أحد أشهر الكتب عند المسلمين الشيعة.

وبالرغم من أن الجزينى كان أول من تحدث عن نيابة الفقهاء للأئمة عند المسلمين الشيعة، فإن نطاق تلك النيابة كان محصوراً فى الأعمال التى أشرنا إليها فقط. ولم يكن الجزينى أو «الشهيد الأول»، كما يطلق عليه فى الأدبيات الفقهية الشيعية، قريبا من فكرة الحكومة الإسلامية بقيادة الولى الفقيه، بل من فكرة تحسين شروط عصر الانتظار حتى عودة المهدى المنتظر.

على كل حال ظهر فى كتاب «اللمعة الدمشقية» لأول مرة فى التاريخ لقب

«نائب الإمام»، والذى أطلق على آية الله الخمينى بعد انتصار الثورة. ولكن الأهم أن الجزينى أخرج تطويرا جديدا للفكر الشيعى تمثل فى إلقاء حجر «نيابة الفقهاء العامة» فى بركة الانتظار الراكدة.

بوفاة الجزينى طويت فكرة «النيابة العامة للفقهاء» ومعها لقب «نائب الإمام» الذى استحدثه بين ركام الكتب الفقهية المتعددة. ولكن إعلان الشاه إسماعيل الصفوى عن تشيع الدولة الإيرانية بالقرن السادس عشر الميلادى؛ نقل مؤسسة الفقهاء نقلة نوعية متميزة. فمن وقتها أصبح للشيعة دولة لا يضطهدون فيها، بل وأصبح قدوم الفقهاء منهم مرحبًا به لتوطيد المذهب فى الدولة الصفوية. تقاطر من وقتها الفقهاء الشيعة من كل بلاد العالم الإسلامى على إيران، وأصبحت ظاهرة عامة من وقتها أن يتنقل الفقهاء الشيعة بين الأقطار المختلفة حيث توجد جماهير المؤمنين. وكان من نتيجة ذلك التنقل حدوث المصاهرات بين الفقهاء الشيعة من الأقطار المختلفة، بحيث أصبح للعائلة الواحدة عدة فروع فى عدة أقطار مرة واحدة. ونرى ذلك بوضوح فى تقارب وتنافس مؤسسة الفقهاء الحالية فى كل من إيران والعراق ولبنان، ولكن تناول ذلك بالتفصيل قد يخرج بالتحليل إلى خارج السياق العام لموضوع «ولاية الفقيه».

عودة إذن إلى ما سبق، انهمك هؤلاء الفقهاء الشيعة المتقاطرون من مختلف البلدان فى استخراج ما يفيد «دولة الشيعة الوليدة» ودعم مشروعية الحكم الصفوى. وشهد الفقه الشيعى على هذه الخلفية طفرة جديدة، فنشأت وازدهرت المدارس العلمية أو «الحوزات العلمية». والحوزات العلمية هى أماكن يتصدى فيها الطلاب والفقهاء لأمر البحث والتحقيق، مستعملين فى ذلك جميع لوازم التحقيق مثل الكتب والمصادر اللغوية والفقهية والتاريخية والسير والحديث والمنطق والبلاغة. ويرى أغلب الشيعة فى إيران أن أعظم الحوزات العلمية التى شهدها التاريخ هى كالتالى من حيث الأهمية:

١ ـ مدرسة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

٢ ـ مدرسة أمير المؤمنين على بن أبى طالب (ع).

٣ـ مدرسة الإمامين الحسن والحسين (ع).

٤ ـ مدرسة الإمام محمد بن على الباقر (ع).

٥ ـ مدرسة الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع).

٦ ـ مدرسة الإمام موسى بن جعفر الكاظم (ع).

٧ـ الحوزة العلمية فى النجف الأشرف بالعراق.

٨ـ الحوزة العلمية فى مدينة قم بإيران.

٩ ـ الحوزة العلمية فى مدينة أصفهان بإيران.

ولأن مدارس الرسول والأئمة كانت تمثل عمليًا مرحلة تاريخية معينة، اقترنت بوجود الرسول والأئمة، فقد أصبحت هذه الحوزات بعد وفاتهم تراثًا عقائديًا فقط وليست واقعا حياتيًا. وبالتالى كانت الحوزة العلمية فى النجف الأشرف، حيث مرقد أمير المؤمنين على بن أبى طالب، هى محط أبصار الشيعة ومركز دائرة انجذابهم العاطفى والوجدانى. وهناك يشتهر المراجع ويذيع صيتهم، بغض النظر عن الجنسية التى يحملونها والبلد الذين ينتمون إليه. ومازال هذا الأمر قائمًا حتى اليوم، ولكن مع منافسة واضحة من حوزة قم العلمية، التى لا تمتلك العراقة التاريخية نفسها مقارنة بالنجف الأشرف، حيث ترجع أهمية قم ربما إلى مائتى عام خلت لا أكثر.

مثلما استغرق اجتهاد الجزينى أربعة قرون ممتدة منذ اختفاء الإمام الثانى عشر وحتى ظهور فكرته الخاصة «نيابة الفقهاء العامة»، فقد استغرق الأمر قرونًا أربعة آخرى حتى ظهر الشيخ أحمد بن محمد مهدى نراقى كاشانى. وأضيف إلى لقب نراقى لقب كاشانى أيضًا لأنه يتحدر من مدينة كاشان الإيرانية، جريًا على العادة الإيرانية فى صياغة الألقاب، مثل خمينى نسبة إلى قرية خمين أو رفسنجانى إلى مدينة رفسنجان وأردكانى إلى مدينة أردكان وهكذا. وقبل أن يتوفى نراقى كاشانى فى عام ١٢٤٨ هجرية الموافق ١٨٦٧ ميلادية، أخرج كتابه «عوائد الأيام فى بيان قواعد الأحكام». وفى هذا الكتاب طور الشيخ نراقى أفكار الجزينى باتجاه توسيع

صلاحيات الفقهاء، إذ استخدم مصطلح «ولاية الفقيه» لأول مرة فى تاريخ الشيعة، رافضًا «التقية» و«عصر الانتظار». وبموجب هذا التجديد فقد دعا الشيخ نراقى إلى أن يقوم الفقهاء بتولى زمام أمور الإدارة والحكم لجماهير الشيعة، رافضًا النطاق المحدود لصلاحيات الفقهاء. وتمثل هذه الدعوة بناءً على الأساس الذى أرساه الجزينى قبلها بأربعة قرون، وإن توسع نراقى فى الصلاحيات الممنوحة للفقهاء مقارنة باجتهادات الجزينى.

ذهب نراقى إلى مدى أبعد، إذ قلد ـ فى كتابه المذكور ـ الفقهاء منصب «الإمامة الكبرى». وقال فى الكتاب المشهور اختصاراً بكتاب «عوائد الأيام» بوضوح: «كل ما كان للرسول والإمام، يؤول إلى الفقيه أيضا، إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص». ويمكن تلخيص فكرة كتاب الشيخ نراقى بأن للفقيه فى عصر الغيبة الكبرى حق الولاية فى أمرين أساسيين: أولاً للفقيه حق الولاية فى جميع الأمور التى كان النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ والأئمة الاثنا عشر يملكون ولايتها وحق التصرف فيها، إلا أن يكون هناك دليل شرعى على الاستثناء. وثانيا حق الولاية للفقهاء فى كل الأمور التى لها ارتباط بدين ودنيا عباد الله. وتعرض آية الله نراقى فى كتابه إلى عشرة موارد فى شؤون ولاية الفقهاء كان منها: الإفتاء وإقامة الحدود، وحفظ أموال الأيتام والمجانين والغائبين، وكذلك التصرف فى أموال الإمام المعصوم (نسبة الخمس).

طبقًا لتقاليد الحوزة العلمية الشيعية، يتولى التلميذ مواصلة نهج أستاذه ونشر أفكاره وأفكار مدرسته الفقهية. وهكذا فعندما توفى الشيخ نراقى، كان تلميذه مرتضى الأنصارى جاهزاً لنشر فكرة أستاذه والدعوة إليها، والبحث عن أسباب ووسائل الإقناع بها عند مراجع الحوزة العلمية وبين جماهير الشيعة. ومن حيث انتهى نراقى كاشانى بدأ الشيخ مرتضى الأنصارى، المتوفى عام ١٢٨١ هجرية الموافق ١٨٦٤ ميلادية، والمعروف بلقب «خاتم المجتهدين»، حيث أفتى فى كتابه «البيع» ببطلان «عبادة تارك طريقة التقليد والاجتهاد». وبمقتضى آراء الشيخ الأنصارى توجب على الشيعة تقليد المرجع الدينى أو الفقيه فى كل أمورهم

الحياتية والمذهبية. فتكرست من وقتها مرجعية الفقهاء ودورهم كنواب للإمام الغائب الثانى عشر.

وهكذا نرى كيف تحولت وظيفة الفقيه وتغيرت جذريًا بمرور الزمن من مجرد ناقل للأحاديث إلى مجتهد فى الإفتاء إلى مرجع يجب تقليده. وتطور التقليد الفقهى إلى تقليد المرجع بشكل ينزله منزلة المنصب الشرعى، أو ما يطلق عليه فى الفقه الشيعى «النيابة العامة» ويحصرها فيه. إذن فمن هذه الناحية، وبموجب هذا التطور، ارتقت النيابة العامة درجة نوعية أعلى لتصير منصبًا شرعيًا. ومن هناك صعدت «النيابة العامة» إلى مصاف «الولاية المستمدة من الله»، وهو ما أسس فيما بعد لظهور نظرية «ولاية الفقيه».

كانت الدعوة لفكرة «ولاية الفقيه» تهدف إلى إثبات أمر أساسى مفاده أن العلماء والفقهاء هم ورثة الأنبياء والأئمة المعصومين من آل بيت النبى - صلى الله عليه وسلم -. واستندت هذه الدعوة إلى الحديث المنسوب إلى الرسول: «العلماء ورثة الأنبياء»، ومقولة الإمام الرضا، وهو الإمام الثامن عند الشيعة الاثنى عشرية: «الملوك حكام على الناس والعلماء حكام على الملوك»[1]. وبناء على ذلك روج المؤيدون للفكرة أن كل ما كان للأنبياء والأئمة المعصومين من «ولاية» على الناس والحكام لابد وأن يؤول إلى الفقهاء فى كل الحالات، إلا فى حالة المخالفة لصحيح النصوص والإجماع العام. وبذلك الطرح وبمضمون الفكرة تتجاوز وظيفة وصلاحيات «الولى الفقيه» أكثر من مجرد الإفتاء فى أمور الدين وإصدار الأحكام فى الأمور الشرعية. وتغير حال الفقهاء مع المريدين، قبل ظهور الفكرة وبعدها، إذ زادت فكرة «الولاية العامة للفقهاء» من حضور الفقهاء ورسخت نفوذهم، بالإضافة إلى استمرار تلقى نسبة الخمس والتصرف فيها، تلك النسبة التى بنت الأساس المادى لنفوذ الفقهاء فى تاريخ التشيع.

---

(١) العلامة المجلسى، «بحار الأنوار»، الطبعة الثانية، الجزء الأول، ص ١٨٣، كتاب العلم، باب ٢١، حديث ٩٢، مؤسسة الوفاء، بيروت ١٤٠٣ هجرى قمرى.

وبالتالى تعدت صلاحيات الولى الفقيه بموجب اجتهادات الشيخين نراقى والأنصارى كل الصلاحيات التى منحها المريدون للفقهاء تاريخيًا، حتى وصل نطاق هذه الصلاحيات إلى جميع الأمور الدنيوية وتفاصيلها ودقائقها. وتعد هذه الصلاحيات انعكاسًا لنقلة نوعية إضافية فى تاريخ الفقه الشيعى باتجاه نظرية «ولاية الفقيه». فالفقهاء بمقتضى اجتهادات الشيخين نراقى والأنصارى قد أضيفت إلى صلاحياتهم العملية المتعددة حق تمثيل الجهاز القضائى، الذى تم حصر عمله بالمؤسسة الدينية. وبالتأسيس على ذلك، أصبح لمؤسسة الفقهاء فى إيران حق ثابت فى أن يتم تحويل الأطر القانونية للدولة إلى الأساس الإسلامى - بغض النظر عن الحاكم وشكل الحكومة - الذى يحتكر الفقهاء تأويله وإنزاله موضع التنفيذ، بوصفهم «أهل الاختصاص».

بعد مرتضى الأنصارى، جاء الإمام الخمينى ليحمل رايات فكرة «ولاية الفقيه» فى الحوزة العلمية لمدينة قم، التى انتقل إليها الثقل الفقهى فى إيران من حوزة أصفهان قبل ذلك بنحو قرن تقريبًا. لمع نجم الإمام الخمينى بسبب دوره الرئيسى فى تحريك الاحتجاجات ضد الشاه المخلوع محمد رضا عام ١٩٦٣ . وبعد نفى الشاه السابق محمد رضا آية الله الخمينى إلى خارج إيران، سافر الإمام إلى النجف الأشرف بالعراق، وهناك وجد المعارض المنفى خارج بلاده الفرصة، ليصوغ أفكاره التى ستطيح بعدها بالسلطة الدنيوية للشاه. ولم تتوقف هذه الأفكار عند الإطاحة بالشاه فقط، بل وأقامت «جمهورية إيران الإسلامية» فى مكان السلطة الدنيوية، وعلى أساس نظرية «ولاية الفقيه»، فتغير بالتالى وجه هذه المنطقة من العالم.

## ٣ - الاجتهادات الأساسية
## فى موضوع «الولاية»

**«أس المطالب ثلاثة علم**
**مطلب هل، مطلب ما، مطلب لِمَ»**
**الحكيم هادى السبزوارى.**

تبنت الغالبية من الفقهاء الشيعة، على مر التاريخ، مقولة: إن «الحكومة» هى تجسيد لخلافة الله على الأرض. والحال أن المقصود بكلمة «الحكومة» باللفظ الفارسى هو المعانى التى تدل عليها كلمة «الدولة» باللغة العربية، وذلك بعد تطور اللغتين وظهور مفردات حداثية جديدة فى اللغة العربية مثل «الدولة». ورأى الفقهاء فى هذه «الحكومة - الدولة» التطبيق العملى للتشريع الإلهى، وجوهر الدعوة التى نادى بها الرسل والأئمة فى مقابل تعنت وظلم الطواغيت. ويبدو جليًا أن تقويم وتأمل وظيفة الدولة لدى الشيعة يرتكز أساسًا على استلهام مرحلة حكم الرسول - صلى الله عليه وسلم - حيث إن أصل الوحى الإلهى يوجب إحقاق الحق وإقامة العدل بما يكفل للإنسان سعادة الدارين، الدنيا والآخرة. وبالتالى ليس هناك من أحد، بحسب تسلسل المنطق الداخلى لعقيدة التشيع، أقدر وأجدر من الرسول والأئمة المعصومين من بعده، بالوساطة بين العبد وربه، تلك الوساطة التى تبلورت فى التشريع الإلهى.

وتأسيسًا على ذلك، تجذرت معارضة الشيعة لغالبية السلطات السياسية التى حكمتهم، بحسبان أن هذه السلطات الجائرة اغتصبت سلطة آل بيت النبى - صلى الله عليه وسلم -، وحولت وغيرت بالتالى من مسار الدولة إلى اتجاه مغاير لما رُسم وقدر إلهيًا. ويظهر الاهتمام بالدولة ومقوماتها وأساسها الشرعى عند الشيعة،

إيحاءً بارتباط مفهوم الدولة بالنسق العام للعقيدة الإسلامية حسب المذهب الشيعى، بحيث تندرج الدولة ومبانيها بوصفها جزءًا من كل هذه العقيدة. وبالرغم من اتفاق الفقهاء الشيعة على إدانة السلطات الجائرة المغتصبة للحكم بما حفظ للمسلمين الشيعة هويتهم المذهبية، وجذّرهم بأواصرها، فإنهم عادوا واختلفوا حول مفهوم الحقوق العامة والموقف من الشؤون السياسية.

انقسم الفقهاء الشيعة إذن إلى جماعتين: الأولى تنصرف إلى أمور الإفتاء والقضاء والعزوف عن الانخراط فى الشأن العام بانتظار ظهور المهدى المنتظر، وأنكرت أى ولاية على المؤمنين فى زمن غيبة الإمام المعصوم. وحصرت هذه المجموعة دور الفقيه فى الإفتاء والقضاء، وجواز التصرف فى الشؤون والأعمال المثبوت حرمة تركها وإهمالها. ومن هذه الأعمال إدارة شؤون السفهاء والأيتام والأوقاف، أو بعبارة آخرى ما يدخل فى نطاق «الأمور الحسبية»، كما يصطلح عليه فى الفقه الإسلامى. ومن أبرز من قال بهذا من الفقهاء المحدثين السيد أبو القاسم الخوئى، المتوفى فى عام ١٩٩٢، حيث أفتى بأن «ولاية الفقيه المطلقة لا تثبت فى عصر الغيبة بأى دليل»، وأن «الولاية تختص بالنبى والأئمة، وعلى هذا فإن الذى يثبت للفقيه هو جواز التصرف وليس الولاية».

أما الجماعة الثانية من الفقهاء فاجتهدت لتبنى حججا وأسانيد، للوصول إلى إثبات التكليف الدينى فى مباشرة وبحث الحقوق العامة. وكان من هذه المجموعة من نادى بـ«ولاية الفقيه»، وهو الإمام الخمينى، الذى يقول فى هذا الصدد: «يملك هذا الحاكم الفقيه، الجامع للشرائط، من أمر الإدارة والرعاية السياسية للناس كل ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين على بن أبى طالب».

ولكن أنصار الفريق المؤيد لانخراط الفقهاء فى الشؤون العامة ليسوا كتلة صماء موحدة ومتجانسة، كما قد يبدو للوهلة الأولى. فأنصار هذا الفريق اختلفوا حول نوع نظام الحكم الواجب تأييده، على النحو الذى أدى إلى ظهور النظريات والاجتهادات فى فكرة «الولاية» نفسها. وربما يجيب هذا الانقسام عن سؤال

محورى ومهم هو : هل كان الفقه السياسى لدى الشيعة يدور حول نظرية واحدة فى الحكم، وهى «ولاية الفقيه»، أم أن هذا الفقه يشتمل على نظريات أخرى مختلفة، تشكل نظرية «ولاية الفقيه» واحدة منها، تقارن بها، وتُقرأ فى ضوئها؟ والواضح أن الإجابة عن الجزء الأول من السؤال تقتضى النفى، فى حين يستلزم الجزء الثانى منه التأكيد والتثبيت ومن ثم الإجابة بنعم.

فمنذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتحت تأثير عوامل كثيرة تنوعت بمعظمها ما بين الدعوات النهضوية والإصلاحية التى نادى بها أكثر من اتجاه فى إيران وفى البلدان الإسلامية الأخرى، بدأت حالة من الاهتمام المتزايد بالشأن السياسى، أو فلنقل، بالشأن الاجتماعى العام تستوفى شرائطها لدى المرجعية الفقهية الشيعية. وظهر هذا الاهتمام فى محاولة التوفيق بين القراءة الموضوعية، وتشخيص الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة من جهة، وبين تطوير الاستدلال الشرعى من جهة ثانية. وأخذت هذه الحالة تنمو عندهم بعد أن استوفت شروطها الذاتية مع نمو الظروف الموضوعية المحيطة بإيران، بل ودفعت باتجاه البحث عن «مشروع سياسى» للشيعة. ولأن العلاقة بين «الولاية» و«الحكومة ـ الدولة» ليست ذات نسق موحد أو محل إجماع من كل الفقهاء الشيعة فى كل المراحل الزمنية وعلى مدار التاريخ، فقد تنوعت اجتهادات المفكرين الشيعة، وتعددت الصلاحيات الممنوحة للولى الفقيه، وتأرجحت بالتالى حدود هذه الولاية. وتبعًا للاجتهادات الفقهية المختلفة؛ تغير شكل هذه الصلاحيات، فتقلصت فى بعضها واتسعت فى بعضها الآخر.

ويمكن تقسيم العلاقة بين الدولة والولاية فى الفقه الشيعى، وفى اجتهادات أعلام هذا الفقه إلى قسمين أساسيين تبعا لمصدر المشروعية. فهناك الاجتهادات المنطلقة من قاعدة المشروعية المباشرة من الله، ويقابلها الاجتهادات المرتكزة على مشروعية الأمة ولكن فى حدود تعاليم الشرع الإسلامى. وتندرج أربعة اجتهادات تحت القسم الأول وخمسة تحت القسم الثانى، فيكون هناك تسعة اجتهادات رئيسية فى الاجتهاد الشيعى فيما يخص العلاقة بين الفقهاء والدولة.

**القسم الأول: المشروعية المباشرة من الله**

١ ـ **«ولاية الفقيه» في ظل الملكية الدستورية**، أو بتعبير آخر «ولاية الفقيه» تحت حكم ملكي لحاكم مسلم. ومن أبرز أعلام هذه المجموعة العلامة المجلسي، أعلى مرجع شيعي في أواخر عصر الصفويين، ومؤلف «بحار الأنوار» التي تعد أكبر موسوعة للحديث عند الشيعة. وكان المجلسي، المتوفى عام ١١١١ هجرية الموافق ١٦٩٨ ميلادية، مؤيدا لحكام الدولة الصفوية، الذين أسماهم «سلاطين الشيعة»، وداعيًا إلى استمرار سلطانهم حتى ظهور المهدي المنتظر. أما الميرزا أبو القاسم بن حسن الجيلاني القمي، المتوفى عام ١٢٣١ هجرية الموافق ١٨١٤ ميلادية، والذي كان من أبرز فقهاء العصر القاجاري، فقد وضع السلاطين في مرتبة «ظل الله» ودعا لهم أيضًا، مثل سابقه المجلسي، بأن «يصل الله دولتهم بدولة القائم (المهدي المنتظر) عجل الله فرجه الشريف». وحدد القمي في مؤلفه الشهير «إرشاد نامه» الارتباط الوثيق بين الفقهاء الذين يسميهم «الفقراء»، والسلاطين الذين أسماهم «العصبة الجليلة» كالتالي: «لا مجال لجماعة الفقراء أن تبتعد عن عتبة عدل العصبة الجليلة وحراستها». ومن ضمن هذه المجموعة يأتي أيضا السيد جعفر بن أبي إسحاق الدارابي بروجردي كشفي، المتوفى عام ١٢٦٧ هجرية الموافق ١٨٤٩ ميلادية، وصاحب كتابي «تحفة الملوك»، و«ميزان الملوك والطوائف والصراط المستقيم في سلوك الخلائف»، والذي ارتأى تقسيما للعمل بين السلاطين والفقهاء، استنادًا إلى معارف وقدرات كل طرف، السلاطين للملك والفقهاء لأمور الدين. أما الشيخ فضل الله نوري المتوفى عام ١٩٠٧، فقد اعتقد بقيام الدولة التي تتأسس على أركان الشريعة من طريق تعاون فريقين هما: سلاطين الزمان والعلماء الأعلام. وكان الشيخ عبدالكريم حائري يزدي، مؤسس الحوزة العلمية في قم، ممن يندرجون أيضا في هذه المجموعة، إذ أفتى بأن السلطان الشيعي لا يعد كافرًا بشرطين «إذا كان على استعداد لتسليم زمام السلطة إلى إمام العصر عجل الله فرجه الشريف عندما يظهر، وإذا قام على رتق فتق المسلمين وصد المعتدين».

ويلاحظ أن هذه المجموعة تنتمى إلى سياق تاريخى توقف عند حدود «ثورة المشروطة» فى عام ١٩٠٦، أو على أكثر تقدير حتى وفاة حائرى يزدى فى عام ١٩٣٧ . وبمقتضى أفكار هذه المجموعة يكون الحاكم الملكى واليًا على الناس بمقتضى هبة إلهية، فى مقابل أن تؤول الأمور الشرعية مثل الإفتاء والقضاء إلى الفقهاء. والأخيرون يقدمون للسلاطين الاستشارة الدينية، دون أن يتولوا الحكم نيابة عنهم، على أن يكون الفريقان، السلاطين والعلماء، فى حال من الانسجام والتحالف وتقسيم العمل.

٢ـ **الولاية العامة لعامة الفقهاء،** ومن أبرز أعلامها الملا أحمد نراقى كاشانى، وآية الله بروجردى المتوفى عام ١٩٦١، وآية الله كلبايكانى المتوفى عام ١٩٩٣ . ويؤيد هذا الفريق توسيع صلاحيات الفقهاء ومد نطاق الولاية إليهم، ولكنهم يذهبون إلى اختصاص الفقهاء بشكل عام بالولاية، وليس فقيها واحدًا فقط أو حتى مجموعة محددة منهم. وتضم هذه المجموعة المنادية بولاية كل الفقهاء والممتدة من عصر نراقى كاشانى وحتى اليوم، أغلب المراجع الشيعة داخل إيران وخارجها.

٣ـ **الولاية المسماة من طريق مجلس المراجع،** ومن أبرز المنظرين لهذا الاتجاه آية الله سيد محمد شيرازى، المتوفى عام ٢٠٠١ . وبمقتضى الفكرة التى اشتهرت لدى البعض باسم «شورى الفقهاء»، تقوم مجموعة من المراجع، أو الفقهاء ذوى الشعبية الواسعة، بمهام الولاية على أمور الناس الدينية وذلك دون أن يستأثر فقيه واحد بالولاية على الأمة. بل يتم اتخاذ القرارات بتوافق آراء الأعضاء فى مجلس المراجع أو غالبيتهم.

٤ـ **«ولاية الفقيه المطلقة»،** وهى التى أسسها الإمام الخمينى، وحصرها فى فقيه واحد حائز لشرائط معلومة، وهى محل البحث فى هذا الفصل.

### القسم الثانى: مشروعية الأمة فى حدود تعاليم الشرع الإسلامى

٥ـ **«ولاية الفقيه» المقيدة بالانتخاب الشعبى،** ويُعَدّ آية الله حسين على منتظرى علم

هذا الاتجاه. وتعد هذه النظرية محاولة للحد من رقابة الولى الفقيه، وتقليص بعض صلاحياته التنفيذية. ولكن من الواضح أن الرقابة الشرعية ليست سوى «ولاية الفقيه» المؤسسة على التكليف الشرعى. ويمكن الاستدلال على حدود وملامح تلك الرقابة الشرعية بالتفصيل فى كتابه «دراسات فى ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية»[1]، وبذلك فاجتهاد الشيخ منتظرى هو الأقرب إلى اجتهاد الإمام الخمينى.

٦ ـ **الدولة المؤسسية تحت رعاية وإشراف الفقهاء،** ومن أبرز المنظرين لهذا الاتجاه العلامة ميرزا حسين نائينى (١٨٦٠ ـ ١٩٣٦). وكان نائينى معارضا لانحياز بعض رجال الدين للاستبداد، فأيد الثورة الدستورية وألف كتاب «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» فى عام ١٩٠٩، الذى يقول إن الحكم المطلق هو بمثابة الكفر وادعاء من البشر لصفات الله وحقه فى حكم العباد. أيد ميرزا نائينى إمكان تأسيس حكومة دستورية تحت رقابة ممثلين من الفقهاء على الحكام، ولكن دون بسط سلطة الفقهاء على الناس. تأثر نائينى بوصف الأفغانى لأنواع الحكومات، وكذلك بمصطلحات الكواكبى التى أعاد استخدامها فى الكتاب مثل: «الاستعباد» و«الاعتساف» و«الحاكم المطلق» و«الظالم القهار». والمتفحص يلاحظ أن نائينى بنى أطروحته على أساس الشورى الإسلامية مبتعداً عن الخصوصية الشيعية التى تؤكد على مفاهيم «الإمامة» و«نيابة الإمام» ناهيك عن «ولاية الفقيه».

٧ ـ **خلافة الناس من طريق إشراف آية الله العظمى،** وأبرز منظرى هذا الاجتهاد آية الله السيد محمد باقر الصدر، الذى اغتاله النظام العراقى السابق فى عام ١٩٨٠. وشرح السيد محمد باقر الصدر نظرية «الخلافة الشعبية تحت رقابة المرجعية الدينية»، التى يطلق عليها أيضًا «المرجعية الرشيدة»، بأن الحقوق السياسية للشعب تكون مستقلة عن الفقهاء. على أن تمارس الأمة خلافتها

(١) راجع: الشيخ حسين على منتظرى، «دراسات فى ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره.

بالاستناد إلى ركنين هما: الشورى وولاية المؤمنين والمؤمنات بعضهم على بعض. كما ارتأى فرض مزيد من الرقابة على وضع الفقهاء، إلا أن اختيار المرجع الديني يتم عنده وفقًا للشكل التقليدي، وليس بالانتخابات الديمقراطية.

٨ـ **الدولة الإسلامية المنتخبة من الناس**، وهو الاجتهاد الذى وجد أرضيته الجماهيرية ومنبته التاريخي في لبنان، لدى علماء أفاضل مثل آية الله الشيخ محمد جواد مغنية، المتوفى عام ١٩٧٩، وآية الله الشيخ محمد مهدى شمس الدين، المتوفى عام ٢٠٠١. ويوفق هذا الاجتهاد ما بين ثوابت الشريعة من ناحية، ومفهوم الدولة بالمعنى القانوني والحداثي من ناحية أخرى. يرى آية الله الشيخ مغنية أنه ليس الغرض من الدولة الإسلامية أن يهيمن الفقهاء على الحكومة وأن يحتكروا السلطة السياسية، بل يجب عليهم طاعة الحكومة مادامت منتخبة من الناس وتهتدى بمبادئ الشريعة، وهو بذلك يخالف استدلالات الإمام الخميني[1]. من جانبه نشر آية الله الشيخ محمد مهدى شمس الدين، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، رؤيته لموضوع الدولة الإسلامية المنتخبة من الناس في كتابه «نظام الحكم والإدارة في الإسلام». وتتأسس أفكار شمس الدين الخاصة بإقامة المجتمع المدنى، أو حسب التعبيرات الفقهية «ولاية الأمة على نفسها»، على عدة مرتكزات. أول هذه المرتكزات الانطلاق من أن الأحكام الشرعية هى أحكام إلهية ثابتة ونهائية لا يمكن تجاوزها تحت أى عنوان أو تبرير، وأن لا ولاية للفقهاء في زمن غيبة الإمام المعصوم. وبمقتضى هذه النظرية تكون الولاية معقودة للأمة على نفسها، مثلما هى الولاية مكفولة للإنسان على نفسه.

٩ـ **الولاية المشتركة بالتفويض**، ومخترع هذا الاجتهاد هو الدكتور مهدى حائرى يزدى. والدكتور مهدى حائرى يزدى هو ابن آية الله عبد الكريم حائرى

---

(١) راجع: الشيخ محمد جواد مغنية، «الخميني والدولة الإسلامية»، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.

يزدى، مرجع التقليد الأكبر من عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٣٧ ، وتلميذ آية الله السيد محمد حسين بروجردى. ويذهب حائرى يزدى، الذى يرتبط بعلاقة مصاهرة مع الإمام الخمينى، إلى أن «ولاية الفقيه المطلقة» لا أساس لها فى الفكر الشيعى. وارتأى يزدى أنه «إذا كان الله قد أوكل أمورا سياسية إلى الإمام عليه السلام فلأنه أعلم الناس فى السياسة والأحكام، ولكن الفقهاء ليسوا كذلك ولا يملكون علم الغيب ولا يمكن مقايستهم بالأئمة». وشرح حائرى يزدى فى كتابه «حكمت وحكومت»[1] تصوراته عن ولاية الناس بعضهم على بعض، تلك المتأثرة بنظريات الليبرالية الغربية، والقائمة على أساس وكالة الناس للحاكم. وتبتعد بالتالى كثيراً عن أطروحة «ولاية الفقيه» كما أخرجها الإمام الخمينى.

---

(١) مهدى حائرى يزدى، «حكمت وحكومت»، Iranian Oral History Project, Harvard,2001.

## ٤ - الاجتهادات الفقهية للإمام الخمينى

«إن الولاية التى أشير إليها فى حديث الغدير تعنى الحكومة لا المقام المعنوى» الإمام الخمينى.

لم يستغرق التطوير أو «التثوير» الذى صاغه الإمام الخمينى قرونًا أربعة مثلما استغرق تطوير الجزينى لفكرة النيابة العامة، ومثلها للفترة التى استغرقها تطوير نراقى كاشانى ليراكم على ما بدأه الجزينى، فى اتجاه ولاية الفقهاء وتثبيت دورهم فى الحياة السياسية. جاء التطوير الخمينى بعد أقل من قرن ونصف القرن على تطويرات نراقى كاشانى، واستغرق السيد الخمينى خمسة عشر عاما فقط منذ صياغته لنظرية «ولاية الفقيه المطلقة» وحتى إطاحته بالسلطة الدنيوية، وإقامة دولة «ولاية الفقيه» لأول مرة فى تاريخ إيران والشيعة فى العالم.

لم تأت نظرية الإمام الخمينى نتاجًا لتراكم فقهى شغله منذ بواكير عمله بالفقه فقط، بل أدت اللحظة التاريخية دوراً كبيراً فى تطوير هذه النظرية. كانت انتفاضة عام ١٩٦٣ وما تلاها من نفى للإمام الخمينى دافعًا أساسيًا له كى يستنبط من الأحاديث وتأويلها ما يساعده على الإطاحة بسلطة من نفاه، أى الشاه السابق. وفى فترة ما بعد النفى خارج إيران، وبالتحديد فى النجف الأشرف بالعراق ولدت نظرية «ولاية الفقيه المطلقة»، وليس فى قم.

ويمكن التوصل إلى مصداقية هذا الاستنتاج، إذا علمنا أن اجتهادات الإمام الخمينى الفقهية وكتبه ورسائله قد درجت على عدم تناول موضوع «الولاية» بأى شكل من الأشكال قبل نفيه خارج إيران، إذ كانت أعماله ذات طابع فقهى كلاسيكى. وإن تجاوزت أعمال الإمام الخمينى الأربعين مؤلفا ما بين تعليق على

الحواشى وكتابة الرسائل وتدوين الكتب، إلا أنها، وبمقاييس الحوزة العلمية، كانت لا تضعه فى مرتبة السبق فى تراتبية المرجعية، مقارنة بأعمال آيات الله الموجودين بالنجف الأشرف مثل السيد أبو القاسم الخوئى. أما أعمال آيات الله الموجودين فى إيران مثل شريعتمدارى، والسيد محمد رضا كلبايكانى والسيد شهاب الدين مرعشى نجفى فقد كانت الأكثر انتشاراً شعبيّا وفقهيّا فى إيران وخارجها.

وهكذا يمكن استنتاج عدة ملاحظات، سواء إذا تم اعتماد التسلسل الزمنى لأعمال الإمام الخمينى، والذى يمكن من طريقه استخلاص مراحل تطور أفكاره، أو إذا تفحصنا اختيارات الإمام الخمينى للمسائل الفقهية فى أعماله وتصنيفها بحسب الموضوعات.

عند مقارنة أعمال الإمام الخمينى بتواريخ الأحداث السياسية المهمة فى إيران، يمكن استنباط مدى انشغاله بأمور السياسة وتدرج وعيه الاجتماعى والسياسى على مرور السنوات. والقائمة التالية توضح أعماله الفكرية حسب التسلسل الزمنى لصدورها:

١ - **«شرح دعاء السَّحَر»:** وهو كتاب يضم مسائل عرفانية وفلسفية وكلامية عميقة، اعتمد فيه الإمام الآيات القرآنية وروايات آل البيت فى شرح دعاء المباهلة المعروف بدعاء السَّحَر. كتب الإمام الخمينى الكتاب باللغة العربية عام ١٣٤٧ هجرية، الموافق ١٩٢٨ ميلادية.

٢ - **«شرح حديث رأس الجالوت»:** وهو عبارة عن شرح لحديث رأس الجالوت واحتجاجات الإمام الرضا، الإمام الثامن عند الشيعة الاثنى عشرية، على أصحاب الأديان المختلفة، ومن جملتها احتجاجاته على اليهود فى قضية رأس الجالوت. كتبه الإمام بالفارسية عام ١٣٤٨ هجرية الموافق ١٩٢٩ ميلادية.

٣ - **«حاشية الإمام على شرح حديث رأس الجالوت»:** إضافة إلى الشرح الذى كتبه الإمام للحديث المذكور وطبع فى كتاب مستقل؛ فقد كتب تعليقا على شرح القاضى سعيد القمى، وهو من عرفاء القرن الحادى عشر للحديث.

٤ ـ **«الحاشية على شرح الفوائد الرضوية»**: فى هذه الحاشية التى تشى بالميول العرفانية والصوفية لصاحبها، كتب الإمام الخمينى آراءه على شكل حاشية لكتاب شرح الفوائد الرضوية للقاضى سعيد القمى.

٥ ـ **«شرح حديث جنود العقل والجهل»**: يندرج هذا الشرح تحت الكتابات التى تخوض فى علم الأخلاق، ويضم آراء الإمام الكلامية والأخلاقية والعرفانية.

٦ ـ **«مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية»**: يعد هذا الكتاب من تصنيفات العرفان الإسلامى، ولكن الولاية التى يقصدها الإمام الخمينى فى هذا الكتاب هى ولاية الأئمة وليست «ولاية الفقيه» التى ظهرت بعد عشرات السنين. فرغ الإمام من تأليف هذا الكتاب عام ١٣٤٩ هجرية الموافق ١٩٣٠، وهو فى الثامنة والعشرين من عمره.

٧ ـ **«الحاشية على شرح فصوص الحكم»**: كتاب فصوص الحكم، من تأليف الشيخ الأكبر محيى الدين بن عربى، وهو من عرفاء العالم الإسلامى الكبار وأحد أقطاب الصوفية. حظى الكتاب بشروح كثيرة، يعدّ أفضلها شرح القيصرى. وفى عام ١٣٥٥ هجرية الموافق ١٩٣٦ ميلادية كتب الإمام الخمينى حاشية باللغة العربية على شرح فصوص الحكم للقيصرى، وهى توضح آراء الإمام الخمينى فى أساطين العرفان، مثل الشيخ الأكبر ابن عربى، والملا عبد الرزاق الكاشانى، والفرغانى، والعراقى والقيصرى.

٨ ـ **«الحاشية على مصباح الأنس»**: جريًا على التقاليد الفقهية الشيعية تكتب التعليقات على أمهات الكتب، وعندما يعتقد صاحب التعليق أنه جدير بأن يخرج ككتاب مستقل، يحدث ذلك مع اختيار عنوان للكتاب الجديد على سجع الكتاب الأساسى. وكتاب الإمام الخمينى «الحاشية على مصباح الأنس» هو تعليق على كتاب «مصباح الأنس بين المعقول والمشهود»، للفقيه محمد بن حمزة ابن محمد الغفارى. وكتاب الغفارى هو بدوره تعليق على كتاب «مفتاح الغيب» لأبى المعالى محمد بن إسحاق القونوى، الذى يعد من تلامذة مولانا

محيي الدين بن عربي البارزين. كتب الإمام الخميني آراءه وانتقاداته على الكتاب بشكل حاشية وذلك عام ١٣٥٥ هجرية الموافق ١٩٣٦ ميلادية.

٩ ـ **«شرح الأربعين حديثًا»**: كتاب «شرح الأربعين حديثا» الذي يسمى اختصاراً «الأربعين حديثًا»، كتبه الإمام الخميني باللغة الفارسية عام ١٣٥٨ هجرية الموافق ١٩٣٩ ميلادية. ويضم الكتاب أربعين حديثًا من أحاديث الأئمة التي وردت في كتاب «أصول الكافي» للكليني، وهو من أمهات الكتب في الفقه الشيعي.

١٠ ـ **«سرّ الصلاة (صلاة العارفين ومعراج السالكين)»**: وهو كتاب صوفي عرفاني، كتبه الإمام باللغة الفارسية في بيان الأسرار المعنوية والعرفانية للصلاة، وأتمه عام ١٣٥٨ هجرية الموافق ١٩٣٩ ميلادية. ويمكن التعرف على مدى انشغال الإمام الخميني بالعرفان النظري وعلمه بمراتب العرفان العملي، من خلال بحوث هذا الكتاب.

١١ ـ **«آداب الصلاة»**: كتب الإمام الخميني في أول الكتاب: «قبل فترة قمت بتحرير رسالة.. ولأن الرسالة لا تناسب حال العامة قررت تأليف رسالة أخرى لشرح الآداب القلبية لهذا المعراج الروحاني». والكتاب حافل بالموضوعات الأخلاقية، وقد كتبه الإمام باللغة الفارسية في عام ١٣٦١ هجرية الموافق ١٩٤٢ ميلادية.

١٢ ـ **«رسالة لقاء الله»**: وهي رسالة موجزة جدًا كتبت باللغة الفارسية وتناولت بعض المسائل العرفانية والصوفية.

١٣ ـ **«الحاشية على الأسفار»**: قام الإمام الخميني طوال سنوات كثيرة في قم، بتدريس كتاب «الأسفار الأربعة» للفيلسوف الشهير صدر المتألهين، وعلق على بحوثه.

١٤ ـ **«كشف الأسرار»**: وهو كتاب سياسي عقائدي اجتماعي، كتبه الإمام الخميني في عام ١٣٦٤ هجرية الموافق ١٩٤٥ ميلادية، أي بعد عزل الشاه الأسبق رضا شاه عن السلطة. وفي الكتاب المذكور رد الخميني على ما كتبه الشيخ على أكبر

حكمي زاده في كتاب «أسرار هزار ساله»، التي تعني بالعربية أسرار ألف سنة. وكان حكمي زاده قد أكد في الكتاب أن ولاية الأمر على المسلمين لا تتحقق إلا للأئمة الاثنى عشر فقط. ويظهر في الكتاب للمرة الأولى توجه سياسي للخميني، كانعكاس للأجواء التي كانت إيران تعيشها بعد انتهاء عصر رضا شاه. ولكن هذه الآراء لم تتبلور ساعتها باتجاه نظرية معرفية مستقلة، وإنما كان التوجه السياسي المحدود وقتها نابعًا من الانتماء للمذهب الشيعي.

١٥ - **«أنوار الهداية في التعليق على الكفاية»**: كتاب «أنوار الهداية» يتناول المباحث العقلية في علم أصول الفقه، كتبه الإمام الخميني باللغة العربية على صورة حاشية على كتاب «كفاية الأصول» لآية الله العظمى الآخوند الخراساني. وانتهى من تأليفه في عام ١٣٦٨ هجرية الموافق ١٩٤٩ ميلادية.

١٦ - **«بدائع الدرر في قاعدة نفي الضرر»**: وهي رسالة تحقيقية اجتهادية كتبها الإمام باللغة العربية حول قاعدة «لا ضرر» التي تعد من القواعد الفقهية المهمة. أتم تأليفها في غرّة جمادى الاولى عام ١٣٦٨ هجرية الموافق ١٩٤٩ ميلادية.

١٧ - **«رسالة الاستصحاب»**: وهي رسالة مفصلة كتبها الإمام الخميني باللغة العربية حول بحث «الاستصحاب» الذي يعدّ من البحوث المهمة في علم أصول الفقه الشيعي. أتمّ تأليفها عام ١٣٧٠ هجرية الموافق ١٩٥١ ميلادية.

١٨ - **«رسالة في التعادل والتراجيح»**: كتبت هذه الرسالة في العام ١٣٧٠ هجرية الموافق ١٩٥١ ميلادية. والتعادل والتراجيح هي من البحوث التكميلية في علم أصول الفقه الشيعي، وتدور حول محددات اختيار الدليل الفقهي، في حالة تعارض الأدلة.

١٩ - **«رسالة الاجتهاد والتقليد»**: تندرج هذه الرسالة تحت علم الفقه، إذ يعد الاجتهاد والتقليد أيضا من البحوث التكميلية والمهمة في علم أصول الفقه. كتبت هذه الرسالة عام ١٣٧٠ هجرية، الموافق ١٩٥١ ميلادية.

٢٠ - **«مناهج الوصول إلى علم الأصول»**: وهو كتاب تحقيقي واجتهادي في

مباحث ألفاظ علم أصول الفقه، كتبه الإمام باللغة العربية بعد عام ١٣٧٠ هجرية الموافق ١٩٥١ ميلادية. وصدر الكتاب فى مجلدين لأول مرة عام ١٩٩٣ مع تعليقات وفهارس ومقدمة كتبها آية الله فاضل لنكرانى، الذى يعد من أشد مؤيدى نظرية «ولاية الفقيه».

٢١ ـ **«رسالة فى الطلب والإرادة»**: وهى رسالة صوفية وعرفانية، أتم الإمام الخمينى تأليفها باللغة العربية عام ١٣٧١ هجرية الموافق ١٩٥٢ ميلادية.

٢٢ ـ **«رسالة فى التقيّة»**: وهى رسالة فقهية واجتهادية كتبها الإمام باللغة العربية فى بحث «التقية» عام ١٣٧٢ هجرية الموافق ١٩٥٣ ميلادية. ودارت الرسالة حول محاولة الإمام الخمينى لإثبات أن فلسفة وجوب التقية، إنما تدور حول حفظ الدين لا محوه، والملاحظ أن الرسالة لم تندد بالتقية ولم تلغها كما فعل هو نفسه إبان انتصار الثورة فى عام ١٩٧٩. وهو ما يدل على أن الوعى السياسى لدى الإمام الخمينى لم يكن متشكلاً فى هذه الفترة الزمنية على النحو المعروف لاحقًا إبان الثورة.

٢٣ ـ **«رسالة فى قاعدة من ملك»**: رسالة اجتهادية فى القاعدة الفقهية المعروفة باسم «قاعدة من ملك»، وتاريخ كتابتها غير معلوم على وجه الدقة.

٢٤ ـ **«رسالة فى تعيين الفجر فى الليالى المقمرة»**: وهى رسالة استدلالية فى بيان كيفية تعيين طلوع الفجر فى الليالى المقمرة، وتاريخ كتابتها غير معلوم على وجه الدقة.

٢٥ ـ **«كتاب الطهارة»**: ويشتمل هذا الكتاب على بحوث بشأن الطهارة، كتبه الإمام الخمينى باللغة العربية بين عامى ١٣٧٣ و ١٣٧٧ هجرية أى بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨ ميلادية، ويقع الكتاب فى أربعة مجلدات.

٢٦ ـ **«تعليق على العروة الوثقى»**: حاشية الإمام الخمينى على مسائل كتاب «العروة الوثقى»، وهو كتاب آية الله العظمى السيد محمد كاظم طباطبائى يزدى. كتبت هذه الحاشية فى عام ١٣٧٥ هجرية الموافق ١٩٥٦ ميلادية.

٢٧ ـ **«المكاسب المحرّمة»**: وهى عبارة عن بحوث فى الفقه الاستدلالى تتناول أنواع المكاسب المحرمة والمسائل المتعلقة بهذا الأمر. كتبها الإمام الخمينى باللغة العربية فى الفترة ما بين عامى ١٣٧٧ ـ ١٣٨٠ هجرية أى بين ١٩٥٦ و ١٩٦١ ميلادية. ويضم الكتاب بحوثًا طريفة حول حكم الموسيقى والغناء والرسم والنحت.

٢٨ ـ **«تعليق على وسيلة النجاة»**: حاشية كتبها الإمام الخمينى على كتاب «وسيلة النجاة»، وهى الرسالة العملية لآية الله العظمى السيد أبى الحسن الأصفهانى، وتضمنت الحاشية فتاواه الفقهية على المسائل المطرحة فى «وسيلة النجاة»، والتاريخ غير معلوم بدقة.

٢٩ ـ **«رسالة نجاة العباد»**: وهى رسالة ضمت فتاوى الإمام الخمينى فى الأحكام الفقهية، كتبها باللغة الفارسية، والتاريخ غير معلوم.

٣٠ ـ **«الحاشية على رسالة الإرث»**: وهى حاشية كتبها الإمام الخمينى على «رسالة الإرث» للشيخ هاشم خراسانى، تضمنت فتاواه الفقهية فى أحكام الإرث، والتاريخ غير معلوم بدقة.

٣١ ـ **«تقريرات درس الأصول لآية الله العظمى البروجردى»**: كتب الإمام الخمينى فى هذا الكتاب تقريراته عن دروس الأصول التى حضرها كطالب عند آية الله بروجردى، باللغة العربية.

٣٢ ـ **«تحرير الوسيلة»**: يضم هذا الكتاب فتاوى الإمام الخمينى، التى كتبها باللغة العربية فى أثناء وجوده فى منفاه الأول ـ تركيا ـ بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ميلادية.

٣٣ ـ **«كتاب البيع»**: يندرج الكتاب تحت علم الفقه الاستدلالى، ويتناول الأبواب المختلفة المتعلقة بالبيع والتجارة، كتبه الخمينى فى النجف الأشرف بالعراق فى الفترة الواقعة ما بين عامى ١٣٨٠ و ١٣٩٦ هجرية أى بين ١٩٦١ و ١٩٧٦ ميلادية.

٣٤ ـ **«الحكومة الإسلامية»**: طبع هذا الكتاب قبل وبعد انتصار الثورة عدّة مرات

باللغتين العربية والفارسية. يضم الكتاب آراء الإمام الاجتهادية حول الحكومة الإسلامية، وعدم إمكانية الفصل بين الدين والسياسية، و«ولاية الفقيه» فى زمن الغيبة. والكتاب فى الأصل دروس ألقاها الإمام فى النجف الأشرف عام ١٩٦٩.

٣٥ـ **«كتاب الخلل فى الصلاة»:** ويضم الكتاب آراء الإمام الخمينى الاجتهادية والاستدلالية حول بحث الأحكام الفقهية بشأن الخلل فى الصلاة، كتب باللغة العربية فى السنوات الأخيرة من إقامته فى النجف الأشرف، أى فى السبعينيات قبل انتصار الثورة.

٣٦ـ **«الجهاد الأكبر»:** وهو عبارة عن دروس للإمام الخمينى حول ضرورة وأهمية تهذيب النفس، ألقاها فى النجف الأشرف، فى الستينيات. تميزت هذه الرسالة بالاختصار الشديد، وتناولت المسائل الأخلاقية والتربوية التى يتناولها رجال الدين بعامة.

٣٧ـ **«تقريرات دروس الإمام الخمينى»:** إضافة إلى مؤلفات الإمام الخمينى فى بحوث الفقه والأصول، كتبت كثير من التقريرات عن دروسه من قبل طلابه. وصدرت هذه التعليقات الاعتيادية فى كتاب مستقل بعد انتصار الثورة فى عام ١٩٧٩.

٣٨ـ **«توضيح المسائل» (رسالة عملية):** وهو من أشهر كتب الخمينى، ويضم فتاوى فى أبواب الفقه المختلفة، كتبه باللغة الفارسية قبل نفيه إلى خارج إيران عام ١٩٦٣.

٣٩ـ **«مناسك الحج»:** وهى فتاوى الإمام الخمينى حول أعمال ومناسك الحج.

٤٠ـ **«تفسير سورة الحمد»:** تفسير صوفى لفاتحة الكتاب (سورة الحمد)، والتفسير فى الأصل مجموعة محاضرات ألقيت فى عام ١٩٨٠ بعد انتصار الثورة.

٤١ـ **«استفتاءات»:** وهى مجموعة من الفتاوى يرد بها على أسئلة شرعية فى الأبواب الفقهية المختلفة خصوصاً المسائل المستحدثة.

٤٢ ـ **«ديوان شعر»**: نظم الإمام الخمينى منذ شبابه بعض القصائد الشعرية العرفانية والاجتماعية، وكانت له قصائد كثيرة نظمها بعد انتصار الثورة فى قوالب شعرية مختلفة، منها الغزل والرباعى، وغيره. جمعت قصائد الإمام بعد انتصار الثورة ونشرت فى كتاب مستقل أطلق عليه اسم «ديوان الإمام». وقبل نشر هذا الكتاب، كانت بعض قصائد الإمام قد نشرت فى كتب مستقلة حملت عناوين «طريق العشق» و«مستودع الأسرار» و«نقطة عطف» و«كأس الحب».

٤٣ ـ **«الرسائل العرفانية»**: كتب الإمام الخمينى عدّة رسائل إلى أقاربه، ضمّنها بعض الإشارات الأخلاقية والتربوية، ويجد الباحث نماذج منها فى كتب «مستودع الأسرار» و«طريق العشق» و«نقطة عطف».

٤٤ ـ **«وصيتنامه سياسى» (الوصيّة السياسية الإلهيّة)**: تعد وصية الإمام الخمينى التى كتبها قبل وفاته أحد أكثر بيانات الإمام الخمينى انتشارا، وفيها عرض الخمينى لتصوراته حول مستقبل «جمهورية إيران الإسلامية» التى أسسها. وكذلك آرائه وإرشاداته بشأن القضايا السياسية والاجتماعية فى الدول الإسلامية والعالم. وتعد الوصية من أهم المرجعيات الأيديولوجية للنظام السياسى فى «جمهورية إيران الإسلامية».

وهكذا وبعد استعراض كل أعمال الإمام الخمينى، المولود فى عام ١٩٠٢، نستطيع أن نخرج بملاحظات وانطباعات متنوعة. فمن ناحية الموضوعات لم يتناول الإمام الخمينى موضوعات السياسة إلا فى ثلاثة أعمال هى «كتاب البيع» وبشكل جزئى، وكتاب «الحكومة الإسلامية» الذى فصلّ فيه نظرية «ولاية الفقيه». أما العمل السياسى الأخير فكان «وصيتنامه سياسى» أو «الوصية السياسية الإلهية» والتى دونها قبل وفاته. وبالتالى فمن أصل ٤٤ عملاً، لم يتناول الإمام الخمينى موضوعات السياسة إلا فى أربعة أعمال على أكثر تقدير، وهو ما يشى بطغيان الأمور المذهبية والعقائدية والصوفية على أعماله الفكرية.

أما من ناحية التسلسل الزمنى لأعمال الإمام الخمينى فيمكن تقسيمها إلى أربع مراحل، تكون الأولى فى الفترة الواقعة مابين عامى ١٩٢٨ و١٩٥٣. أما الثانية

فتبدأ من عام ١٩٥٣ وتنتهى فى عام ١٩٦٣ . أما المرحلة الثالثة فتمتد من عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٩ . والمرحلة الرابعة يمكن رؤيتها خلال الفترة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٩ . نجد أن المرحلة الأولى والتى تمتد إلى الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٢٨ الذى ظهر فيه أول أعماله «دعاء السَّحَر»، وعام ١٩٥٣ الذى كتب فيه «رسالة فى التقية»، قد تميزت بأنها فترة التكوين والتى غلب عليها الاهتمامات التقليدية لرجل الدين، بالإضافة إلى اهتمام الإمام الخمينى منذ هذه المرحلة بالمسائل الصوفية على غرار كثير من الفقهاء الإيرانيين وغير الإيرانيين. كما تميزت المرحلة الأولى باستئثار التعليقات والحواشى بالغالبية العظمى من أعمال الخمينى، وهى بحكم كونها تعليقات لم تكن أعمالاً أصلية أو فكرية خاصة بتوجهاته السياسية والاجتماعية أو الفقهية.

فإذا علمنا بالإضافة إلى ذلك أن عام ١٩٥٣ هو الذى شهد الإطاحة بحكومة الزعيم الوطنى محمد مصدق، ودخول السياسة فى إيران عصراً جديداً. وأدركنا ما نتج عن هذا العصر من تغيرات عميقة فى المجتمع الإيرانى طالت دقائق الحياة اليومية للإيرانيين وصولاً إلى التحالفات الدولية لإيران، لعرفنا أن اهتمام الإمام الخمينى بشؤون السياسة والحكم قبل عام ١٩٦٣ لا يمكن مقارنته بالمرحلة بعد هذا العام المفصلى فى سيرة حياته.

أما المرحلة الثانية وهى التى تغطيها الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦٣ الذى شهد نفى الإمام الخمينى من إيران، فيمكن تصنيفها فى ضوء الأعمال الفكرية للإمام الخمينى بأنها تبدأ من «رسالة فى قاعدة من ملك» فى عام ١٩٥٣ وتنتهى عند «تقريرات درس الأصول لآية الله العظمى البروجردى». وفى الفترة الزمنية الثانية نلاحظ استمرار تدرج أفكار الإمام الخمينى وتراوحها بين العرفان وكتابة التعليقات والحواشى مع كتابة بعض الكتب عن الأحكام الأولية.

أما المرحلة الثالثة من مراحل تطور أفكار الإمام الخمينى فهى الواقعة ما بين نفيه من إيران فى عام ١٩٦٣ وانتصار الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩ . ويتناول أعمال

الإمام الخميني في تلك الفترة نجدها تبدأ من «تحرير الوسيلة» مروراً بـ«كتاب البيع»[1] الذي كتب فيه مبحثًا عن «ولاية الفقيه»، وتنتهى الفترة الثالثة بكتاب «الحكومة الإسلامية» الذي وردت فيه «ولاية الفقيه» بالتفصيل وكموضوع مستقل بذاته. وبمعنى آخر يعد كتاب «الحكومة الإسلامية» للإمام الخميني هو الأساس الموضوعي لنظرية «ولاية الفقيه»، وبالتالي تنطلق عملية بحث أفكار الإمام الخميني من تحليل مضمون هذا الكتاب.

أما المرحلة الرابعة والواقعة في الفترة ما بين عام ١٩٧٩ عام انتصار الثورة، وعام ١٩٨٩ عام وفاة الإمام الخميني، فلم تشهد أعمالاً سياسية تذكر سوى «وصيتنامه سياسي» (الوصية السياسية الإلهية). أراد الإمام من هذه الوصية تثبيت رؤاه لمستقبل «جمهورية إيران الإسلامية» بعد وفاته، ووضع خلفاءه على طريق «الولاية» كما يراه هو. وبالتالي يمكن تقدير أن وصية الإمام الخميني تأتي استكمالاً لكتاب «الحكومة الإسلامية»، ذلك أن هذه الوصية ليس فيها من حجج أو براهين إضافية لنظرية «ولاية الفقيه».

وهكذا يمكن الوصول من بحث أعمال الإمام الخميني وتحليل مضمونها إلى نتيجة خطيرة، هي أن اهتمامه بالسياسة كان ضئيلاً مقارنة باهتمامه بالأمور المذهبية. كما أن هذا الاهتمام ظهر في عام ١٩٦٣، بمشاركته في «انتفاضة الخامس عشر من خرداد» ضد الشاه محمد رضا، وعمر الإمام الخميني وقتها قد تجاوز الستين.

ارتكزت نظرية «ولاية الفقيه» للإمام الخميني على كتاب «الحكومة الإسلامية»[2]، بوصفه الأساس والعمدة لهذه النظرية. والكتاب عبارة عن مجموعة المحاضرات التي ألقاها الإمام الخميني على مريدي الحوزة العلمية في

---

(١) الإمام الخميني، «كتاب البيع»، المجلد الثاني، توزيع مؤسسة إسماعيليان، قم، من صفحة ٤٥٩ إلى صفحة ٥٠١.

(٢) الإمام الخميني، «الحكومة الإسلامية»، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، ١٩٩٦.

الفترة القصيرة الواقعة بين ١٣ ذى القعدة إلى ٢ ذى الحجة عام ١٣٨٩ هجرية الموافق ١٩٦٩ ميلادية. وفى هذا الوقت وزعت هذه المحاضرات بشكل سرى بين المريدين والأتباع، ثم طبعت فى لبنان عام ١٩٧٠ . كما طبعت إبان نهايات الحكم البهلوى فى إيران عام ١٩٧٧، تحت عنوان «رسالة من الإمام الموسوى كاشف الغطاء».

ويقسم الإمام الخمينى كتابه إلى قسمين أساسيين: القسم الأول بعنوان «أدلة لزوم إقامة الحكومة»، أما القسم الثانى فيأتى بعنوان «حقيقة قوانين الإسلام وكيفيتها». ويتناول الإمام الخمينى فى القسم الأول من الكتاب ضرورة وجود المؤسسات التنفيذية، بحسبان أن «وجود القانون المدون لا يكفى لإصلاح المجتمع، فلكى يصبح القانون أساسًا لإصلاح البشرية وإسعادها، فإنه يحتاج إلى سلطة تنفيذية. ولذا أقر الله تعالى الحكومة والسلطة التنفيذية والإدارية إلى جانب إرسال القانون، أى أحكام الشرع»[١].

وبعد ذلك يدخل الإمام الخمينى إلى نقطة مهمة ومفصلية فى تاريخ الفقه الشيعى، وهى الخاصة بعصر الانتظار، أى انتظار المهدى المنتظر الذى سيملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلما وجوراً. اعتقد الشيعة، أو قسم كبير منهم، أن الحكومة هى من صلاحيات الأئمة ومن بعدهم الإمام الثانى عشر الغائب، وبالتالى فقد كان الحديث عن تشكيل الحكومة يقارب الدخول إلى المحظور. وفى هذه النقطة بالذات يتجلى «التجديد الخمينى» إن جاز التعبير، فهو يذهب إلى ضرورة إقامة الحكومة الإسلامية عن طريق قوله: «هل كانت القوانين التى جهد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله فى سبيل بيانها وإبلاغها ونشرها وتطبيقها مدة ثلاث وعشرين سنة، هل كانت لمدة محدودة فقط؟ وهل حدد الله تعالى تنفيذ أحكامه بمدة مائتى سنة فقط؟ وهل ترك الإسلام كل ما فيه بعد الغيبة الصغرى؟»[٢].

---

(١) الإمام الخمينى، «الحكومة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٤٥ .

(٢) الإمام الخمينى، «الحكومة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٤٩ .

وفى القسم الثانى من الكتاب والمعنون «حقيقة قوانين الإسلام وكيفيتها» يذهب الإمام الخمينى إلى أن أحكام الشرع التى هى القوانين الإسلامية، إنما شرعت لغرض إقامة الدولة. وبمقتضى رؤى وأفكار الخمينى ارتقت مرتبة «ولاية الفقيه» إلى مقام الفروض، بوصفها الأساس لكل التكاليف الإلهية، كما رفعت صلاحيات الفقيه إلى مصاف صلاحيات الأئمة المعصومين. ورأى الإمام الخمينى أن ولاية الأئمة - حسب المعتقدات الشيعية - هى نفسها «ولاية الفقيه» العادل من حيث العموم والشمول، وأن وظيفتهما واحدة بالسلطة والولاية، على الرغم من سمو منزلة الإمام المعصوم عن منزلة الفقيه العادل. ذهب الإمام الخمينى فى دعواه فيما لم يذهب فيه أحد من قبله، حيث استند إلى تلك الواقعة التاريخية الموغلة فى القدم وهى يوم «غدير خم»، التى أشرنا إليها فى الفصل الأول. تلك التى يستند المسلمون الشيعة إليها لإثبات خلافة الإمام على بن أبى طالب لأمر المسلمين بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم -. ويقول: «هل كان تعيين الخليفة لمجرد بيان الأحكام؟»، قبل أن يخلص إلى القول بأن بيان الأحكام لا يحتاج إلى خليفة، وإنما لأجل إقامة الحكومة وتنفيذ أحكام الإسلام وقوانينه «منذ انعقاد نطفته إلى ما بعد دفنه»[1]، وأن أهمية موضوع الخليفة وتعيينه يجب أن ينظر إليها فقط فى سياق تشكيل الحكومة الإسلامية. ويستند فيما ذهب إليه إلى ثلاث ركائز هى عمل الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى تشكيل الحكومة، ثم ضرورة تنفيذ الأحكام الإلهية التى لا تنحصر بزمان الرسول فقط، بوصفها «ضرورة دائمة»، ثم تطبيق قوانين الإسلام كالأحكام المالية وأحكام الدفاع الوطنى والأحكام الحقوقية والجزائية. ولا يستغرب المتابع أن الإمام الخمينى قد صاغ هذه الأدلة على خلفية «الاغتصاب التاريخى» للسلطة من آل البيت فى عصر الأمويين والعباسيين ومن لحقهم.

ويعود الإمام الخمينى ليتحدث فى موضوع نسبة الخمس، حتى يؤكد به على فكرته القائلة بضرورة قيام الحكومة الإسلامية، حيث يقول «السادة الهاشميون

---

(١) الإمام الخمينى، «الحكومة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٢٢ .

ليسوا بحاجة إلى كل ذلك، إذ خمس أرباح سوق بغداد يكفى للسادة ولجميع الحوزات العلمية، وجميع فقراء المسلمين، فضلاً عن أسواق طهران وإسطنبول والقاهرة وسائر الأسواق؛ فتعيين ميزانية بهذه الضخامة يدل على أن الهدف هو تشكيل حكومة وإدارة بلد»[1].

ويشير تحليل المضمون لكتاب «الحكومة الإسلامية» إلى أن الفكرة المسيطرة أو القائدة فى الكتاب تتلخص فى أن وظيفة السلطة التشريعية ومجالس سن القوانين، هى مجرد التخطيط للوزارات المختلفة والتشكيلات الحكومية من خلال الأحكام الإسلامية، تلك التى يكون الولى الفقيه قيمًا ووصيًا عليها وعلى تطبيقها. وبالنظر إلى التراث الشيعى المغالى فى انتظار المهدى المنتظر، الذى يناط به وبعودته إقامة دولة الحق والعدل، فقد وجد الإمام الخمينى حلا لهذا الموضوع فى نظريته، حيث رأى أن شروط الحاكمية التى كانت موجودة فى صدر الإسلام إلى زمان «الغيبة الكبرى» للمهدى المنتظر، قد جعلها الله لفترة الغيبة أيضًا. وهذه الشرائط هى العلم بالقانون والعدالة، بالإضافة للخصال المطلوبة فى الحكام العادلين، على أن تكون ولاية الفقيه لكافة الأمور - حسب النظرية - الدينية والدنيوية انعكاسا لأوامر إلهية.

والشاهد أن وضع نظرية «ولاية الفقيه» على الأساس التاريخى الشيعى ومعتقداته، تعد فى أحد وجوهها تطويعًا لمقتضيات الفكر الشيعى بهدف الوصول إلى السلطة وجعلها فى يد الولى الفقيه تحديداً. ومن هنا يمكن فهم أن النظرية باستدلالاتها وبروحيتها، لا يمكن تطبيقها إلا فى مجتمع غالبيته من الشيعة أولاً، على أن تقبل هذه الغالبية بتفسير القوانين الإلهية بحسب منظور الولى الفقيه ثانيًا.

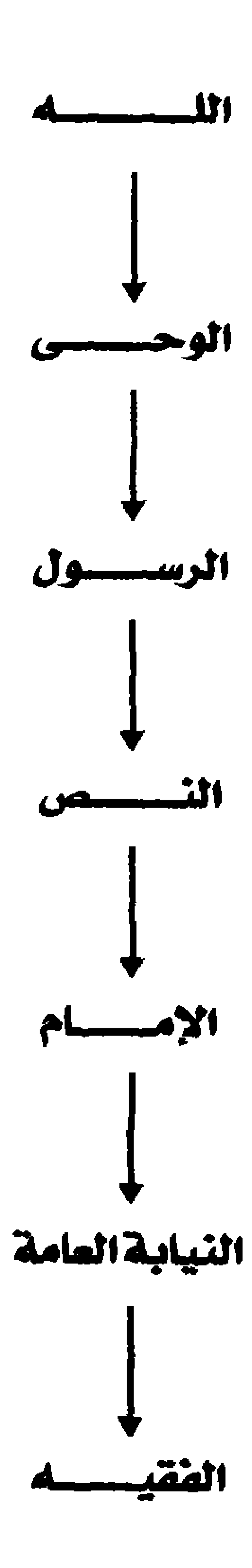
والحال أن أطرافًا كثيرة استخدمت مسألة « تصدير الثورة»، للضغط على النظام الإيرانى وفى إطار تحجيمه إقليميًا. ولكن التحليل السابق يثبت، برغم ميل أجنحة

---

(١) الإمام الخمينى، «الحكومة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٥٦ .

بعينها فى النظام الإيرانى الثورى إلى ذلك، أن الثورة الإيرانية لا يمكن تصديرها إلا لمجتمعات شيعية، أو ذات غالبية شيعية على الأقل، بسبب الخصوصية الشديدة للمذهب الشيعى وللفقه الشيعى ومراحل تطوره. وربما سعت بعض الأطراف فى إيران، ضمن سياق الحراك السياسى الداخلى، إلى استخدام موضوع «تصدير الثورة» الذى ورد على لسان بعض المسؤولين الإيرانيين عند انتصار الثورة، لأغراض التنافس المحلى مع تيارات سياسية أخرى أو حتى أجنحة داخل النظام الإيرانى الحاكم نفسه. ونتيجة لذلك أصبح موضوع «تصدير الثورة» موضوعًا ملازمًا للثورة الإيرانية على الرغم من العوائق الموضوعية التى تجعله غير وارد بالكيفية التى انتشر بها المصطلح إعلاميًا، وذلك بسبب الاختلاف العقائدى بين إيران وأغلبية الدول الإسلامية السنية.

## ٥ ـ خط الاستخلاف وأصل الحاكمية حسب نظرية «ولاية الفقيه»



يوضح هذا الشكل المبسط فكرة انتقال الولاية وسلسلة مراتبها حسب نظرية «ولاية الفقيه المطلقة». ومضمون التسلسل الإلهى - حسب النظرية - ينطلق من أن مبدأ الحاكمية فى الإسلام هو الله، وهو صاحب السيادة على المخلوقات كافة، وتستمد الولاية الأرضية شرعيتها منه. وتتمثل هذه الولاية فى ثلاثة امتدادات تتجسد فيها حاكمية الله على الأرض - كما تقضى نظرية «ولاية الفقيه المطلقة» - وهى: النبوة، الإمامة، و«ولاية الفقيه». ويتم ذلك من خلال عملية استخلاف الإنسان وتكليفه بتنفيذ الإرادة الإلهية، مع مراعاة خصائص كل امتداد وأهمها النص، والعصمة والمنزلة. فالنبوة يوحى إليها ومنصوص عليها بالاسم ومعصومة، أما الإمامة - حسبما يعتقد المسلمون الشيعة - فهى منصوص عليها بالاسم أيضًا ومعصومة أيضًا ولكن لا يوحى إليها. وهكذا يطلق الخمينى على ولاية الرسول والأئمة الاثنى عشر «الولاية التشريعية» فى مقابل «الولاية التكوينية» أو «الولاية الاعتبارية» للولى الفقيه. وهو إذ يسلم بأن «ولاية الفقيه» لا يوجد نص عليها بالاسم ولا هى معصومة، كما أنه لا يوحى إليها قطعًا، إلا أنه يعود ليؤكد أن مواصفاتها وشرائطها مثبتة فى سنة المعصومين، كما ورد فى كتاب «اللمعة الدمشقية» لابن مكى الجزينى، واجتهادات النراقى والأنصارى.

وعن «الولاية التشريعية» يقول الإمام الخمينى: «لا يلزم من إثبات الولاية والحكومة للإمام عليه السلام ألا يكون لديه مقام معنوى. إذ للإمام مقامات معنوية مستقلة عن وظيفة الحكومة. وهى مقام الخلافة الكلية الإلهية التى ورد ذكرها على لسان الأئمة عليهم السلام أحيانًا. والتى تكون بموجبها جميع ذرات الوجود خاضعة أمام ولى الأمر. من ضروريات مذهبنا أنه لا يصل أحد إلى مراتب الأئمة عليهم السلام المعنوية، حتى الملك المقرب، والنبى المرسل. وفى الأساس فإن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام - وبحسب رواياتنا - كانوا أنواراً فى ظل العرش قبل هذا العالم، وهم يتميزون عن سائر الناس فى انعقاد النطفة والطينة. ولهم من المقامات إلى ماشاء الله»[1].

---

(١) الإمام الخمينى، «الحكومة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٤ .

أما «الولاية التكوينية»، فهى عند الإمام الخمينى كالتالى: «ولاية الفقيه من الأمور الاعتبارية العقلانية وليس لها واقع سوى الجعل، وذلك كجعل القيم للصغار. فالقيم على الأمة لا يختلف عن القيم على الصغار من ناحية الوظيفة والدور. وكأن الإمام عليه السلام قد عين شخصًا لأجل حضانة الحكومة أو منصب من المناصب. ففى هذه الموارد لا يعقل أن يكون هناك فرق بين الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والإمام والفقيه»(١).

وعلى هذا، فالنبى حامل الرسالة من السماء باختيار الله تعالى له للوحى، والإمام هو المستودع للرسالة ربانيًا، والنبى والإمام معينان من الله تعالى تعيينًا شخصيًا. أما المرجع أو «الولى الفقيه» فهو معين تعيينًا نوعيًا، حيث حدد الإسلام شروطه العامة، وترك أمر التعيين والتأكد من انطباق الشروط إلى الأمة نفسها. والله شرع القوانين للبشرية عن طريق الوحى الذى يبين التعاليم، وتعرف هذه التعاليم بالتنزيل، الذى يتخذ شكل الأوامر والتوجيهات أحيانًا، والكتب المقدسة كالتوراة والإنجيل أحيانا أخرى. والتنزيل يوحى إلى أناس معينين، اختارهم الله فى أزمان وأماكن مختلفة ليكونوا سفراءه وخلفاءه الخاصين ومبلغى رسالته والمكلفين بتطبيق شرعه وهم الأنبياء. وقد ختم الله الأنبياء والرسل بالنبى محمد - صلى الله عليه وسلم -، الذى جاء بالإسلام ليكون آخر الأديان ومصدقًا بالشرائع الربانية التى سبقته، ومهيمنًا عليها فى الوقت نفسه. وبعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - يكون «الإمام»، حسب التأويل الشيعى، هو ولى أمر المسلمين وقائدهم الزمنى والدينى. و«الدليل الموجب لوجود الإمام والنص عليه هو الدليل نفسه الذى دعا لبعث الأنبياء وإرسال الرسل»(٢). وبعد انتهاء عصر الإمامة بغياب المهدى المنتظر بدأت مرحلة النيابة الخاصة أى وكلاء المهدى المنتظر الأربعة. وبوفاة آخر الوكلاء بدأت مرحلة نيابة الفقهاء العامة، التى تتجسد فيها ولاية الأمر وقيادة المجتمع.

---

(١) الإمام الخمينى، «الحكومة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٢ .

(٢) على المؤمن، «معالم النظرية السياسية فى الإسلام»، مجلة التوحيد، ق ١، العدد ٣١، ص ٧٣-٧٩، ١٩٨٧ .

## ٦ ـ الأركان الأربعة لنظرية «ولاية الفقيه»

**«ولاية الفقيه ثابتة فى مقام الثبوت» الإمام الخمينى.**

لا بد لكل نظرية من أركان تستند إليها، وتعتمد نظرية «ولاية الفقيه المطلقة»، التى أرسى دعائمها الإمام الخمينى وصارت حجر زاوية الدولة فى «جمهورية إيران الإسلامية»، على أركان أربعة. أما البناء الأساسى الذى تقف عليه الأركان الأربعة للنظرية فهى الحكومة الإسلامية وضرورة وجودها فى زمن غيبة الإمام المعصوم. ولابد للإسلام من حكومة حتى فى عصر غيبة المهدى المنتظر، حسبما تقضى نظرية «ولاية الفقيه المطلقة»، على أن تكون هذه الحكومة بمثابة الجهاز التنفيذى للولى الفقيه. وكما يقول مؤيدو النظرية وأتباع خط الإمام: «الإسلام بوصفه نظامًا شاملاً لجميع مجالات الحياة ومحتوى تشريعيًا، لا يمكنه تخطى حدود النظرية نحو التطبيق دون الاعتماد على أجهزة حكم تضمن بسط القوانين الإسلامية على الواقع العملى»[1].

تنطلق نظرية «ولاية الفقيه المطلقة» من أمر أساسى هو ثبات حق الفقيه فى الحكم، وتستدل على ذلك من البراهين الشرعية مثل الأدلة القرآنية، أو الأحاديث النبوية، أو تأويل أحاديث أئمة الشيعة والروايات المنقولة عنهم. أما أدلة «ولاية الفقيه المطلقة» فقد قسمت إلى نوعين: دليل عقلى، ودليل نقلى.

---

(١) راجع: آية الله سيد كاظم حائرى، «أساس الحكومة الإسلامية»، ص ١٦٤ـ ١٧٤ .

### أولاً الدليل العقلي

نظرا لضرورة وجود الحكومة الإسلامية من أجل تلبية حاجات المجتمع ومنع وقوع الفوضى والفساد واضطراب النظام؛ وبما أن أحكام الإسلام لا تختص بعهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - والأئمة الاثنى عشر وإنما يجب تطبيقها فى كل العصور، فيمكن إثبات «ولاية الفقيه» بدليلين - كما يعتقد مؤيدو النظرية - وهما:

١ - عندما يتعذر تحقيق المصلحة بشكلها المثالى المطلوب، يجب حينذاك إحراز المرتبة الأدنى من الحد المطلوب. وحينما يحرم الناس من المصالح التى توفرها لهم حكومة الإمام المعصوم، يجب عليهم السعى لنيل المرتبة التالية لها. أى يجب عليهم تبنى حكومة من هو أقرب إلى الإمام المعصوم. وهذا القرب يتبلور فى ثلاثة أمور أصلية، هى:

( أ ) العلم بأحكام الإسلام العامة، وتلك هى الفقاهة.

(ب) الجدارة الروحية والأخلاقية بحيث لا يقع تحت تأثير الأهواء النفسية والترغيب والترهيب، وتلك هى التقوى.

(جـ) الكفاءة والقدرة على تدبير شؤون المجتمع، وهذا يستلزم توافر خصال فرعية من قبيل الوعى السياسى والاجتماعى، بالإضافة إلى فهم القضايا الدولية، والشجاعة فى التصدى للأعداء والمفسدين، وكذلك امتلاك الحدس الصائب فى تحديد الأولويات والشؤون الأكثر أهمية، وما شابه ذلك.

إذن يجب أن يتصدى لزعامة المجتمع من تتوافر فيه هذه الشروط أكثر من غيره من الناس، وهو ما من شأنه خلق الانسجام بين أركان الحكومة ويسوقها بالنتيجة نحو الكمال المنشود. وتعيين مثل هذا الشخص يقع طبعًا على عاتق ذوى الخبرة، كما هو الحال فى سائر جوانب الحياة الاجتماعية.

٢ - أن الولاية على أموال وأعراض ونفوس الناس من شأن الله تعالى، وتتخذ

الولاية صيغتها الشرعية بتنصيب وإذن منه . والشيعة يؤمنون بأن الله منح هذه السلطة القانونية للرسول وللأئمة من آل البيت من بعده . ولكن عندما يحرم الناس من القائد المعصوم ، أى الإمام الغائب ، فإما أن يكون البارى تعالى قد أذن للناس بالانصراف عن تطبيق الأحكام الاجتماعية للإسلام ، وإما أنه أجاز لأصلح الناس تطبيقها ، لكى لا يستلزم ذلك ترجيح المرجوح عليه ، ونقض الغرض المطلوب وما هو مخالف للحكمة . ونظراً لبطلان الفرض الأول ، يثبت إذن ـ بحسب النظرية ـ الفرض الثانى . أى أن الأدلة العقلية تقود إلى أن مثل هذا الإذن قد صدر من الله تعالى ، ومن الأئمة المعصومين ـ كما تذهب النظرية ـ حتى مع عدم وجود دليل نقلى واضح فى هذا الخصوص .

### ثانيا: الدليل النقلى

والأدلة النقلية هنا هى عبارة عن الروايات الدالة على إرجاع أمر الأمة إلى الفقهاء للنظر فى متطلباتهم الحكومية وبخاصة الشؤون القضائية والمنازعات ، أو تلك التى تسمى الفقهاء بصفة «الأمناء» أو «الخلفاء» أو «ورثة الأنبياء» . ومن بين تلك الروايات «التوقيع الشريف للإمام صاحب الزمان عجل الله فرجه» ، أى الحديث المنسوب للإمام الغائب ، والذى يقول : «أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا ، فإنهم حجتى عليكم ، وأنا حجة الله عليهم» . وهو حديث ذو سند معتبر عند الشيعة . إذن يثبت ـ لدى مؤيدى النظرية ـ نصب الفقيه فى زمن الغيبة بدلالة «الموافقة» ، كما أن احتمال تفويض الناس لتنصيب ولى الأمر فى زمن الغيبة لا يقوم عليه أدنى دليل ، فضلاً عن أنه يتنافى مع التوحيد فى الربوبية التشريعية . وبالتالى تعد الرواية المنقولة عن الإمام الغائب مؤيداً كافيًا ـ حسب النظرية ـ لتعضيد الأدلة العقلية .

ويتضح إذن فى ضوء هذا المبدإ أن البيعة لا دور لها أبدًا فى شرعية «ولاية الفقيه» ، مثلما أنها مجردة أيضًا عن أى دور فى شرعية حكومة الإمام المعصوم . ولكن البيعة مهمة فقط ـ بحسب النظرية ـ من زاوية أنها توفر الأرضية لإنزال مبدإ الولاية إلى حيز التنفيذ .

وعلى هذا تكون الأركان الأربعة الرئيسية لنظرية «ولاية الفقيه» هى كالتالى :

١ ـ **الولاية :** وبمقتضاها يبت الولى الفقيه فى أمور المؤمنين كافة، دينيًا ودنيويًا، هؤلاء الذين يُعَدُّون بموجب النظرية فاقدى الأهلية ومحتاجين لقيم ووصى شرعى. وبالتالى فكل فعل من المؤمنين يحتاج لإذن من الولى قبل إتمامه، أو لإقراره بعد الانتهاء منه. وبكلمات أخرى فإن الولاية هى قوامة الولى الفقيه على جماهير المؤمنين، الذين لا يملكون أى نصيب فى تعيين أو عزل الولى الفقيه، أو حتى فى إعمال الولاية بدون إذنه. إذ إن الولى الفقيه هو الذى يسبغ الشرعية على الأوضاع العامة بصفته التشريعية، وينحصر دور الشعب أو جماهير المؤمنين فى طاعته.

«ولاية الفقيه» بهذا المضمون لها عدة مدلولات ومعان، ومن ضمن هذه المعانى أنها ولاية قهرية، وتخالف بالتالى المضمون اللغوى لكلمة «الولاية». وهى هنا ليست اختيارية، كما يجب أن يدل معناها اللغوى، كما أن نطاقها الزمنى ـ بحسب النظرية ـ غير محدد، إذ هى دائمة بدوام العمر. والولاية حسب رؤى الإمام الخمينى لها طابع العموم وعلى الجميع الامتثال لها بدون قيد أو شرط.

٢ ـ **النصابة :** ومعناها أن تعيين الشخص الصالح للحكم موكول للإمام الغائب، أو من ينوب عنه نيابة عامة. وبالتالى فإن تنصيب الولى الفقيه معقود للفقهاء، ولا يمكن أن يتم اختيار الولى الفقيه بناء على رغبة الشعب المباشرة. وتستمد «ولاية الفقيه المطلقة» شرعيتها من الولاية التشريعية الإلهية، كما هو مبين فى خط الاستخلاف. بل إن النظرية تذهب إلى أنه لا شرعية أساسًا لأى ولاية إلا بإذن وتنصيب إلهى، كما أن أى اعتراف بشرعية أى حكومة، من طريق آخر غير هذا الطريق، يعد نوعًا من الشرك فى الربوبية التشريعية الإلهية. وبعبارة آخرى منح الله ـ عز وجل ـ مقام الحكومة والولاية على الناس للإمام المعصوم، الذى يعين الفقيه الجامع للشرائط. ويتم اعتماد هذا التعيين سواء فى زمن حضور الإمام الغائب أو زمن استمرار غيابه. وطاعة الفقيه إذن، بموجب النظرية، هى طاعة للإمام المعصوم. أما المعارض لذلك ـ أو حتى المناقش ـ يسمى «الراد على

الفقيه»، والأخير «مثل الراد على الله»، وينزل فى منزلة المنكر للولاية التشريعية الإلهية.

وفى إجابة عن إشكالية حضور وغياب الإمام المعصوم ودوره فى تعيين الولى الفقيه، يخلص الإمام الخمينى إلى أن «الولاية ثابتة فى مقام الثبوت»، أى لا تحتاج فى الحقيقة لأدلة إثبات.

وفى إيران ما بعد الثورة يتم انتخاب الولى الفقيه من قبل مجلس الخبراء، الذى يتكون من نيف وثمانين فقيها، ينتخبون هم من الشعب المنتشر فى المناطق الإيرانية كافة. وعملية اختيار الولى الفقيه تجسد هيكل سلطته وملامح سلطانه، فهو لا ينتخب مباشرة من الشعب، إذ فى هذه الحالة يستمد شرعيته المباشرة منه. كما أن انقياد الناس للولى الفقيه، وإطاعتهم له واجبة، دون أن يكون لهم الحق المباشر فى تعيينه أو عزله، أو التدخل فى وظائفه أو الإشراف عليها. وتذهب النظرية إلى أن تعيين الولى الفقيه يتم من طرف الإمام الغائب، الذى ينوب عنه الفقهاء فى التصدى لهذا التعيين.

٣ـ **الإطلاق:** نطاق سلطة الولى الفقيه يمتد إلى شؤون الحكم كافة، فلا يوجد من سيادة أو وظيفة تنفيذية تخرج عن إطار «ولاية الفقيه»، لأن صلاحيات الولى الفقيه هى نفسها الصلاحيات التى تمتع بها الرسول والأئمة من بعده. وركن الإطلاق يعنى هنا أن الأمور التى يقوم على إدارتها الولى الفقيه ليست منحصرة فقط فى أركان الحكم الإلهى. إذ بإمكان الولى الفقيه أن يسحب شرعيته من أى شأن من شؤون الحكم والسياسة، فيدمغه بالبطلان. ولا تتمتع الأمور الشرعية فقط بوجوبية التبعية والإذعان للولى الفقيه، بل إن الحكومة المرتكزة على أساس «ولاية الفقيه» هى أحد أحكام الإسلام الأولية، ومقدمة كليًا على كل الأحكام الشرعية الفرعية، حتى الصوم والصلاة والحج.

ولأن الولاية هى لله فى الأصل، فالله هو الذى اختار محمد بن عبد الله ليكون عبدًا ورسولاً. والرسول ـ كما يعتقد المسلمون الشيعة ـ نص على ولاية الإمام على ابن أبى طالب، وسارت الإمامة فى أعقاب الإمام على بالنص حتى الإمام الثانى

عشر المعصوم. وبدوره يكون الفقيه الجامع للشرائط مفوّضًا من الإمام المعصوم للقيام بأعمال الولاية، بحيث لا تُحد صلاحياته بالأمور الحسبية.

وعليه، تكون «ولاية الفقيه» ـ على ما يعتقد الإمام الخميني ـ «من أهم الأحكام الإلهية، ومتقدمة عليها جميعا، ولا تتقيد صلاحياتها في إطار هذه الأحكام. فالحكومة واحدة من الأحكام الأولية، وهي مقدمة على الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج. وتستطيع الحكومة أن تلغي من طرف واحد الاتفاقات الشرعية التي تعقدها مع الأمة، إذا رأت أنها مخالفة لمصالح الإسلام أو الدولة».

وبمعنى آخر فالولي الفقيه هو مصدر الشرعية للدولة، وسلطته لا تقف عند حدود الدستور أو القانون، فهو مخول بإلغاء القانون، أو نقض الدستور، إذا ارتأى أن مصلحة الإسلام أو الدولة تقتضي ذلك.

٤ ـ **الفقاهة:** وتعد أهم الشروط الواجب توافرها في شخص الولي الفقيه لإدارة المجتمع، فالفقه يؤدي دورا أساسيًا في تشكيل المجتمع وأساليب إدارته، حسبما تفترض النظرية. ويمتلك الفقيه ـ حسب النظرية ـ القدرة على إرشاد وهداية المجتمعات وقيادتها على طريق الإيمان.

وتمتاز الولاية هنا بمفهوم خاص للفقاهة، بحيث توجب في شخص الولي الفقيه قدرات وصفات خاصة، حيث من المفترض أن يكون ذا رؤية تمنحه القدرة على التصدي لكل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها.

ولا تفوتنا ملاحظة أن التفريعات المتنوعة على اللحن الأساسي المتمثل في «ولاية الفقيه»، مثل ولاية الفقيه المقيدة بالانتخاب، أو الرقابة على الفقيه والقيادة الشعبية، هي تفريعات استوجبتها المشكلات الكثيرة الخاصة بنظرية «ولاية الفقيه». وسواء كانت هذه المشكلات ذات طابع نظري أو عملي، فقد حاول الفقهاء الشيعة أن يجتهدوا لصنع تناغم بين القيادة الشعبية والأركان الأربعة لنظرية «ولاية الفقيه»، بإدخال بعض التغيير في واحد أو أكثر من هذه الأركان.

## ٧ـ سلطات الفقيه داخل بلاده وخارجها

**«إذا أردت أن تدخل مكانا، فانظر أولا كيف تخرج منه»**
**حكمة فارسية.**

تشمل مساحة إعمال الولى الفقيه لولايته من خلال الحكومة الإسلامية، حسب نظرية «ولاية الفقيه»، جميع المجالات التى كان «الإمام المعصوم» يمارس فيها ولايته، أى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية. ويقول الإمام الخمينى فى هذا الصدد: «إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلى من أمور المجتمع ما كان يليه النبى - صلى الله عليه وسلم - منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا. ويملك هذا الحاكم أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول - صلى الله عليه وسلم - والإمام على بن أبى طالب - عليه السلام - على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة»[١].

إن الفقيه إذن هو ذاك العالم الدينى القادر على استنباط الحكم الشرعى من مصادر التشريع الأربعة (القرآن، السنة، الإجماع، القياس)، وللفقيه حجية النقل والرواية والفتوى والولاية، كما هو منصوص عليه فى الرواية المنقولة عن الإمام الثانى عشر أى المهدى: «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا، فإنهم حجتى عليكم وأنا حجة الله عليهم»[٢]. وإذا أجمع أهل الحل والعقد الذين ترتضيهم الأمة على فقيه معين، تكون بيعته واجبة بالتعيين أيضًا

---

(١) الإمام الخمينى، «الحكومة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٤٩ .

(٢) راجع: الحر العاملى، «وسائل الشيعة»، جزء ١٨، ص ١٠١، باب ١١ من أبواب صفات القاضى.

على كل المسلمين إذا طلبها، وحتى إذا لم يطلبها فإن البيعة منعقدة له، حال انتخاب أهل الحل والعقد له[1].

وبالتالي ـ وحسب النظرية ـ لا يوجد أصل سياسى أو فرع اجتماعى لا ينحنى لنظرية «ولاية الفقيه»، بحسبان أن شرعيتها مستمدة من الله. ولم تكتف النظرية بذلك فقط، أى بحق الولاية على المجتمع الذى تسود فيه، بل ولها أيضا ـ بحسب النظرية نفسها ـ السيادة خارج الحدود السياسية لبلدها. ويعتقد مؤيدو نظرية «ولاية الفقيه» أن الولى، أو القائد، أو المرشد له حق قيادة المجتمعات الإسلامية، لمجرد أنه قائد «جمهورية إيران الإسلامية». ونجد فى الجذور والطبقات الأعمق للنظرية أن القائد هو «رهبر» و«وارث بيغمبر»، (القائد و وارث الرسول)، كما أنه ولى «ولى أمر المسلمين».

ويقول السيد على خامنئى، مرشد وقائد «جمهورية إيران الإسلامية» فى هذا الصدد: «الأمة الإسلامية بحكم الجسد الواحد الذى عليه أن يتماسك ويتلاحم فى الداخل. وأن يكون كالقبضة الواحدة فى مواجهة القوى الأجنبية. وهذا الاتحاد لا يتأتى دون تمركز قوى الإدارة، فلو تصرفت وأخذ كل يعمل على شاكلته، فإن أعضاء هذا الجسد ستتفكك ولا تتحرك باتجاه واحد، بالضبط كما لو كان للجهاز العصبى فى الإنسان مركزا قيادة أحدهما يسير ذات اليمين والآخر ذات الشمال، فعندها لا يحصل الانسجام اللازم. ففى الوقت الذى تستلم فيه اليد اليسرى الإيعاز برفع الحجر تكون اليمنى قد امتثلت أمرًا مخالفًا يدعوها إلى التمسك بهذا الحجر وجعله ثابتًا فى مكانه. وعندها سيختل وضع الجسد ويتخذ شكلاً مضحكًا ولا يتمكن من صد هجمات العدو أبدًا. وكذلك المجتمع الإسلامى لو أراد دفع أعدائه، فعليه أن يحتفظ لنفسه بمركزية فى القيادة تقوم بتوجيه جميع الطاقات فى آن واحد لمواجهة العدو وتسديد ضربة واحدة إليه، مدروسة وقوية. وينبغى ألاّ يتصرف كل طرف فى ضوء رغبته، بل عليهم ان يستلهموا نشاطهم العملى

---

(١) راجع: آية الله حسينعلى منتظرى، «دراسات فى ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٥١٣ـ٥٢٩.

وحركاتهم الفعالة من ذلك المركز الذى يقوم بإدارة الأجنحة وتوجيهها فى صميم الأمة وصلبها ويضع كل شخص فى موقعه المناسب له، ويمنع من حدوث التعارض»[1].

ويستطرد السيد خامنئى فى كتاب آخر: «هكذا مركز وهكذا شخص ينبغى تعيينه من قبل الله، وأن يكون عامًا أمينًا وصورة مصغرة لجميع معالم الإسلام، وأن يكون قرآنًا ناطقًا، ومثل هذا الشخص يسمى فى ديننا بالولى»[2].

وبعد تثبيت «ولاية الفقيه» فى قلب السلطة فى إيران، سمح الإمام الخمينى بإقامة «نماز جمعه» (صلاة الجمعة)، بعد أن كان الشيعة منذ اختفاء المهدى المنتظر لا يقيمونها لاختفاء الإمام. وبتمكين «ولاية الفقيه» أصبح للشيعة قائد من جديد، فأجيزت صلاة الجمعة بوصفها صلاة عبادية سياسية «نماز عبادى سياسى». ودرج الولى الفقيه على تعيين عدد معين من الأشخاص ليكونوا أئمة الجمعة فى طهران، وهو مركز مهم فى «جمهورية إيران الإسلامية». ومن طريق خطبة الجمعة يرسل النظام إشاراته إلى الداخل والخارج، وعلى حسب شخصية خطيب الجمعة تكون أهمية المناسبة. لا تعرف أنت المصلى مَن الخطيب اليوم، فذلك سر من الأسرار. تجلس بين المصلين فى حرم جامعة طهران الذين يقدر عددهم بعشرات الألوف، وتتأمل فيمن حولك، أو تداعب قطعة «المُهر». فهكذا تسمى قطعة الخزف المأخوذة من تراب كربلاء - التى استشهد فيها الإمام الثالث الحسين بن على - وعليها يكون مستقر جبهتك عند السجود. تجدها بعشرات الألوف مكومة بعضها فوق بعض أمام ساحة الصلاة الفسيحة، لتلتقط إحداها قبل الدخول إلى الساحة.

لن تعرف أن خطيب الجمعة قد وصل، إلا عندما تستفيق من تأملاتك على

---

(١) السيد على الخامنئى، «الولاية»، دار الهادى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٠، صفحة ٥١.

(٢) راجع: الإمام الخامنئى، «الإمامة والولاية - قيادة المجتمع الإسلامى ومسؤولية المسلم»، بيت الكاتب للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٩.

صوت المصلين وهم يهتفون: الله أكبر، إذ إن تحية الإيرانيين للشخصيات العامة قد صارت كذلك بعد انتصار الثورة. وتوخى مصممو المنبر أن يكون فسيحًا ليتسع لكثير من الشعارات السياسية المعلقة على السرادق من حوله. يصعد الخطيب أخيراً إلى المنبر مرتديًا عمامة بيضاء ونظارة سميكة. وعندما تمعن فى النظر إليه تعرف أنه آية الله مصباح يزدى. وآية الله يزدى هو من أكبر الداعين لنظرية «ولاية الفقيه»، ومن أبرز فقهاء «جمهورية إيران الإسلامية» وأوسعهم تأثيراً.

وبعد مقدمة طويلة للخطبة تلاحظ فصاحة الرجل وطلاقة لسانه بالعربية، فتحس وكأن عقارب الساعة قد عادت إلى الوراء من فرط استعمال المفردات العربية القديمة. فالإسلام أدخل المفردات العربية إلى اللغة الفارسية التى أصبحت بعد ذلك خليطًا من الاثنتين، ولكن المفردات العربية التى دخلت فى اللغة الفارسية لم تتطور بالاستعمال اليومى كما تطورت فى اللغة العربية ذاتها. وهكذا تجد على سبيل المثال فى الفارسية أن كلمة «نقاش» تعنى رسام، أو «تصادف» تعنى حادث سير، و«انقلاب» تعنى ثورة وهكذا.

فى ذلك اليوم كان موضوع الخطبة هو «سلطة الولى الفقيه خارج حدود البلد الخاضع لولايته». ويستشف من عنوان الخطبة افتراض وجود مجتمع أو بلد إسلامى ذى حدود جغرافية معينة ويحكمه نظام «ولاية الفقيه»، وتكون الأوامر الحكومية للولى الفقيه نافذة وواجبة التطبيق على الأشخاص الذين يعيشون ضمن تلك الحدود.

وقبل أن يدخل آية الله يزدى فى عمق الموضوع قاطعته مجموعة من الهاتفين فى صدر الساحة بالقرب من المنبر هاتفة: «مرك بر أمريكا. . مرك بر «إسرائيل». . مرك بر ضد ولاية فقيه»، (الموت لأمريكا)، (الموت لإسرائيل) و(الموت لمن هو ضد ولاية الفقيه). وعلى وقع هذه الهتافات ردد عشرات الآلاف الهتاف نفسه، ووقف رجل تحت المنبر وعلى كتفه شارة «نظام نماز» (تنظيم الصلاة). وراح هذا الرجل يقسم بحماسة عشرات الألوف بحركات من يديه مع الهتاف، فيقول القسم الأيمن وهم يرفعون جلوسًا قبضات اليد اليمنى «مرك بر» ويرد عليه القسم الأيسر بالطريقة

نفسها «أمريكا» . . . وهكذا. تعينت الحدود والفواصل بناءً على «ولاية الفقيه»، وربما تندهش لوضع معارضى النظرية فى خانة أمريكا و «إسرائيل». ولكن قبل أن يزداد اندهاشك يدخل آية الله يزدى إلى صلب موضوع الخطبة.

بدأ الخطيب بمقدمة عن «دار الإسلام» التى هى عبارة عن الأرض أو الأراضى التى تقطنها الأمة الإسلامية، ويمكن لغير المسلمين الانضواء تحت ظل الدولة الإسلامية بشروط خاصة، وأن يعيشوا إلى جانب المسلمين بأمن وسلام. واستطرد قائلاً إن الحدود الطبيعية أو السياسية لهذه الأراضى تعد «حدوداً لدار الإسلام». ولكن هل يمكن تجزئة دار الإسلام إلى عدة دول كاملة ومستقلة، أم لا؟ ويجيب آية الله مصباح يزدى قائلاً: «هذا الموضوع لم يبحث من القدماء وإن كان سياق كلامهم يشير إلى بلد إسلامى واحد، تدار شؤونه من قبل إمام واحد. وحينما تتعدد الحكومات يَعُدّ زعيم كل حكومة نفسه هو الخليفة الحق، والآخرون متمردون عليه. ولكن يمكن القول إن آراء الفقهاء كانت ناظرة إلى ظروف خاصة ولا تنطوى بشكل عام على نفى المشروعية عن تعدد الحكومات. بل وربما يستشف من بعض أقوالهم فى شروط الإمام، ومن بعض تصريحاتهم أنهم لا ينفون الشرعية عن وجود حكومتين فى منطقتين متمايزتين؛ عندما يكون المتصدون لزمام الأمور فيها حائزين على الشرائط».

وذهب يزدى إلى أن كثيراً من كبار أهل السنة، مثل أحمد بن حنبل، يرون أنه حتى حكومة الفاسق وشارب الخمر الذى يتسلط على رقاب الناس بالقهر، مشروعة وواجبة الطاعة. أما فقهاء الشيعة فيتفقون على أن الخلافة من بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - تؤول إلى الأئمة من الإمام الأول على بن أبى طالب وحتى الإمام الثانى عشر الغائب. كما ينفى الشيعة أن تكون الإمامة لمعصومين اثنين فى وقت واحد، حتى وإن كان أحدهما فى شرقى الأرض والآخر فى غربيها. وخلص آية الله يزدى إلى نتيجة مفادها أن الشيعة يعتقدون أن دار الإسلام كلها يجب أن تنضوى تحت قيادة وزعامة إمام معصوم واحد.

وما كاد آية الله يزدى ينتهى من هذه الجملة حتى وقف الرجل الذى ينظم

الهتافات قائلاً بصوت جهورى تردد فى جنبات الساحة الهائلة الضخامة: «شعار». فأجابتهِ عشرات الألوف من الحناجر هاتفة: «الله أكبر . . خامنئى رهبر . . وارث بيغمبر»، (الله أكبر . . خامنئى قائد . . وارث الرسول). انتظر آية الله يزدى بصبر حتى فرغ المصلون من ترديد الهتاف وهو متكئ على مدفعه الرشاش، الذى يقبض عليه خطيب الجمعة فى إيران بيده اليمنى، بدلاً من السيف فى كثير من الدول الإسلامية الأخرى.

وبعد أن هدأت الحناجر استطرد يزدى متسائلاً: إذا كان هناك بلد إسلامى واحد يحكمه نظام «ولاية الفقيه»، هل يجب على المسلمين الذين يعيشون فى بلدان غير إسلامية إطاعة أوامره أم لا؟ ويجيب عن هذا السؤال قائلاً: جواب هذا السؤال وفقاً لمبدإ ثبوت الولاية بالتعيين، أو بإذن من الإمام المعصوم؛ وعلى فرض إحراز أفضلية الفقيه المذكور للتصدى لمقام الولاية، ووفقا للأدلة العقلية والنقلية، يحق لمثل هذا الشخص الولاية على الناس ويكون أمره نافذًا على كل مسلم ويجب عليه تنفيذه. كما أن طاعة الولى الفقيه واجبة أيضًا حتى على المسلمين المقيمين فى الدول غير الإسلامية سواء بايعوا أم لم يبايعوا، لأن البيعة - حسب نظرية ولاية الفقيه المطلقة - لا دور لها فى شرعية الولى الفقيه.

وأنهى آية الله يزدى خطبته بأدعية للإسلام والمسلمين و«جمهورية إيران الإسلامية»، قبل أن ينادى لإقامة الصلاة. وبعد أن بدأت الصلاة وفى أثنائها ارتفع صوت رجل الهتافات مرة آخرى قائلاً «قنوط»، فردد عشرات الألوف الدعاء خلف الإمام. تجتهد لكى ترى الخطيب الذى يؤم الصلاة فلا تجده ظاهرًا، لأن الإمام يصلى فى حفرة تحت مستوى سطح الأرض، لأسباب فقهية شيعية ترى وجوب أن يكون الإمام فى مستوى منخفض عن المأموم، وربما أيضا بهدى من قصة اختفاء المهدى المنتظر بالكهف قبل أكثر من ألف ومئة عام. تنتهى الصلاة ويقوم عشرات الألوف فى انتظام ناحية أبواب الخروج، وكل أرجع قطعة «المُهر» التى وضع جبهته عليها عند السجود، إلى مكانها. وقبل أن تخرج من الباب الرئيسى تجد رجلاً واقفًا على منصة عالية يمر من تحتها الخارجون. يحمل الرجل

على ظهره أنبوبا وبيده خرطوم، مثل هذا الذى يستخدم فى رش الأراضى الزراعية لمكافحة المبيدات. وعند اقتراب الجموع يفتح الرجل العنان للخرطوم على المصلين، ناثرا ماء الورد عليهم وهو يهتف «بركات». يتزاحم المصلون لكى يصيبهم الرذاذ، ومن صوت الرجل تميز أنه هو الذى يوزع الهتافات فى الصلاة، فهو يقوم بذات الدور منذ سنوات، وبعض الظرفاء أنعموا عليه بلقب «وزير شعار» (وزير الهتافات).

يعود موضوع الخطبة إلى ذاكرتك وأنت تمر أمام المكتبات الواقعة ما بين جامعة طهران و«ميدان وليعصر» (ميدان ولى العصر)، أى الإمام الغائب. وتلاحظ أن نظرية «ولاية الفقيه» لا تنسب لنفسها فقط حق قيادة المسلمين فى إيران فقط، بل حتى قيادة المسلمين خارج أراضيها سواء كانوا يقيمون فى دول إسلامية أو غيرها. ومن هنا تعتقد النظرية، أن سلطات الولى الفقيه تمتد بنفس الحجم خارج حدود بلده، ولو نظريًا على الأقل. وفى المقابل من ذلك تجد فقيها شيعيًا مجددًا هو المرجع العلامة السيد محمد حسين فضل الله - وهو الذى لا يؤيد «ولاية الفقيه المطلقة» كنظرية أصلاً -، يذهب إلى معارضة فكرة توسيع الصلاحيات للولى الفقيه خارج حدود بلاده. ويقول فى هذا السياق:

«إن التطورات المعاصرة التى عاش فيها المسلمون بالمستوى الذى أصبحت فيه الدولة الواحدة العالمية أمرًا غير ذى موضوع من حيث الإمكانات الواقعية، لم تكن موجودة فى السابق لتقع موضعًا للأخذ والرد فى النطاق العلمى، الأمر الذى يجعلنا نؤكد عدم انتباه العلماء لذلك، فكيف يُدّعى الإجماع على ما يشمل ذلك؟ إننا نريد إثارة هذا الموضوع للنقاش العلمى، حتى يمكن إدارة الحوار فيه بشكل دقيق، بعيدا عن الاستهلاك الانفعالى الإعلامى»[1].

(١) العلامة محمد حسين فضل الله، مجلة المنطلق، العدد ٥٣ .

## ٨ـ انطباعات ختامية حول نظرية «ولاية الفقيه»

### موقع «ولاية الفقيه» من الإسلام السياسي

الملاحظ على نظرية «ولاية الفقيه» أنها تتفق مع باقي تيارات الإسلام السياسي، سواء السنية منها أو الشيعية، على أرضية مشتركة مفادها أن الإسلام دين شامل يغطي الجوانب الدنيوية والدينية. كما تتفق نظرية «ولاية الفقيه» مع التيار العام للإسلام السياسي في أن للإسلام حق الحاكمية في الأرض، مما يستلزم إقامة الحكومة الإسلامية. وتضع هذه الحكومة التشريعات اللازمة لسيادة هذه الحكومة، وبما لا يتناقض مع الأحكام الثابتة للشريعة. إلى هنا فالاتفاق واضح ولكن الاختلاف يظهر عند استعراض أدلة الاستدلال على وجوب حكم الإسلام، فنجد الأدلة كلها شيعية بامتياز. ويعود السبب في ذلك إلى أن نظرية «ولاية الفقيه» تعتمد على قيادة الولي الفقيه للحكومة، بحسبان أن قيادة الفقيه هي حق إلهي مكفول له، وعلى أساس أن هذا الحق هو استمرار لحق النبي في قيادة الأمة، ومن بعده الأئمة المعصومين. ومن هنا يظهر الاختلاف الأول بين النظرية وباقي تيارات الإسلام السياسي. ثم تعود النظرية لتبني على هذا الاختلاف استدلالاتها للوصول إلى إثبات حق الفقيه، بوصفه نائبًا نيابة عامة عن الإمام الثاني عشر الغائب. وهنا يترسخ الاختلاف بين أصحاب المشروع الإسلامي الواحد لأن «ولاية الفقيه» هي أحد تفريعات الفقه الشيعي وانعكاس لمراحل تطوره التاريخي.

### «ولاية الفقيه» والشيعة

بالرجوع إلى أصل كلمة الولاية في اللغة وفي القرآن الكريم، وجدنا أن كلمة

«الولاية» بالمعنى الذى ذهب إليه الإمام الخمينى، أى بمعنى «ولاية الفقيه» على المؤمنين من طريق التشريع الإلهى، لا تحظى بالإجماع. ولنقل بتعبير آخر إن المعنى الذى تنبنى عليه النظرية مختلف عليه حتى بين فقهاء الشيعة أنفسهم، وينعكس ذلك فى المدارس الشيعية الفقهية المختلفة التى تقترب أو تبتعد من نظرية «ولاية الفقيه»، حتى إن هناك من الفقهاء الشيعة من يرى أن «ولاية الفقيه لا أساس لها فى المذهب الشيعى». ويضاف إلى هذا الاختلاف الفقهى أيضًا موضوع التنافس بين المراجع الشيعية فيما بينها على القيادة والحكم ووجوب تقليد المؤمنين لهم، وهى مشكلة قديمة قدم الحوزة نفسها، حيث تلازم هذا التنافس تاريخيًا مع الطابع اللا مركزى الذى يصبغ عمل الحوزات العلمية. ولتجاوز هذه المشكلة، رأى الإمام الخمينى أن الحكومة الإسلامية هى واجب كفائى على الفقهاء، بحيث إذا أقامها أحدهم وجب على الآخرين إطاعته. ولا يحتاج المرء إلى كثير فطنة ليدرك أن إضافة بند كهذا لا يحل المشكلة الموضوعية القائمة، بل يزيدها رسوخًا. إذ إن تلك المقولة عُدَّت مسوغا لقيادة الإمام الخمينى بعد انتصار الثورة، على الرغم من وجود المراجع الأكبر سنًا والأعلى مرتبة فقهية فى الحوزة العلمية، مثل آيات الله كلبايكانى وشريعتمدارى. وهو الأمر الذى خلق معارضين للنظرية فى داخل الحوزة العلمية نفسها منذ تسلم النظرية للحكم فى إيران وحتى اليوم.

### الإمام الخمينى والثورة الدائمة

تحليل المضمون لأعمال الإمام الخمينى يدل على طغيان الجانب الفقهى الكلاسيكى على أفكاره، إذ لم تستحوذ الموضوعات السياسية إلا على أربعة أعمال من أصل ٤٤ عملاً تراوحت بين الفقه والشعر والرسائل والتعليقات والحواشى. كما أن العمل السياسى الأول للإمام الخمينى سبق تاريخيًا أعماله الفكرية السياسية، إذ إن مشاركته بانتفاضة عام ١٩٦٣ ضد الشاه قد سبقت كتابه «الحكومة الإسلامية» أو كتابه «البيع» الذى وردت فيه «ولاية الفقيه» لأول مرة. كما أن أعمال الخمينى الفكرية لم تتعرض من قريب أو بعيد إلى التحولات العميقة سياسيًا

واجتماعيًا والناجمة عن قيام حكومة مصدق الوطنية فى عام ١٩٥١ وسقوطها بعد ذلك بعامين. كما أن الإمام لم يتعرض إلى القضايا السياسية المختلفة والتى شهدتها إيران إلا فى كتابيه المذكورين. وهنا تؤدى اللحظة التاريخية دورها فى حياة الإمام الخمينى وتاريخ إيران، إذ إن نفى الشاه للإمام الخمينى قد أدى إلى زيادة انخراط الأخير بالشأن السياسى، وهو ما أدى بالنهاية، لعوامل داخلية ودولية معًا، إلى الإطاحة بدولة الشاه وتشييد دولة «ولاية الفقيه» على أنقاضها. وبالتالى لم يكن الإمام الخمينى تجسيدًا لثورة دائمة فقط، بقدر ما كان أيضًا تجسيدًا للحظة تاريخية فى عمر إيران والثورة.

### «ولاية الفقيه» وفكرة الثورة

يؤدى التناقض البنيوى فى نظرية «ولاية الفقيه» دورا أساسيًا ليس فى تحجيم انتشارها خارج إيران فحسب، بل وأيضا فى استمرارها بذات الزخم الذى بدأت منه بعد انتصار الثورة. والمقصود بالتناقض البنيوى هنا هو ذلك التناقض القائم بين الثورة بمعناها المجرد، أى بمعنى التغيير الشامل وما يتضمنه من تغيير للواقع وطبيعة السلطة، وبين فكرة الطاعة غير المشروطة للفقيه. وطاعة الفقيه - بموجب النظرية - هى امتثال للمشيئة «الإلهية التشريعية»، بمعنى أنها طاعة مفروضة من الله، يجب على كل المؤمنين الإذعان لها بدون قيد أو شرط. وبالتالى يترسخ التناقض بين رغبة التغيير التى تميز الثورات - أى ثورات - وحتمية الطاعة والتقليد للفقيه، تلك التى تطغى على نظرية «ولاية الفقيه». وهكذا يؤدى التناقض البنيوى إلى اعتماد النظرية على آليات الحكومة ووسائل التسويغ والتأويل لتحييد التناقض، وهو ما يقود بدوره إلى استدعاء وسائل اعتراض مختلفة ومتجددة من المخالفين، ويدخل النظرية بالتالى فى معضلة لا فكاك منها. وتتمثل معضلة النظرية هنا فى أنها قد تحولت بذاتها إلى سلطة لا تتقيد بالأعراف الاعتيادية للسلطات المدنية، بل تنسب لنفسها الصفة الإلهية، فى مقابل المخالفين الذين لا يُعَدّون مخالفين للحكومة أو النظرية، بل يُعَدّون مخالفين للدين والأحكام الإلهية. وهنا ينقلب الوضع وتتحول نظرية «ولاية الفقيه» الثورية مقابل الشاه،

إلى أيديولوجيا سلطة دينية تدافع عن هيمنتها فى مقابل باقى التيارات السياسية والفكرية فى إيران.

### «ولاية الفقيه» وتصدير الثورة

تتميز نظرية «ولاية الفقيه» بأنها نظرية شيعية خالصة، سواء بفكرتها الرئيسية أو بمعناها أو حتى بأركانها الأربعة. ويلاحظ أن دلائل الإثبات التى أوردها الإمام الخمينى كانت أيضًا تغرف من معين الفقه الشيعى الاثنى عشرى، بعد أن بدأت مما راكمه الفقهاء الأوائل المؤيدون لدور أكبر للفقهاء فى الحياة العامة للشيعة مثل الجزينى والنراقى والأنصارى. كما أن تلازم مسار الحكم السياسى والعقيدة الدينية فى إيران استمر موجودًا منذ زمن ما قبل التاريخ وحتى الآن، وبالتالى فالنظرية تنسجم فى فرضياتها الأساسية مع الوجدان الإيرانى والشيعى معًا. فالحق الإلهى للحاكم كان علامة مميزة فى تاريخ الإيرانيين منذ عصر الدولة الإشكانية والساسانية مرورًا بالدولة الصفوية والقاجارية وحتى دولة «ولاية الفقيه» الآن.

ولا تحتاج شيعية «ولاية الفقيه» لكثير من الأدلة لإثباتها، ويكفى هنا الإشارة إلى أن الفكرة ليست من اختراع الإمام الخمينى. بل إن النظرية هى نتاج لتطور مستمر للفقه الشيعى، ومن أمثلة ذلك تجديد الشيخ النراقى والشيخ الأنصارى عليها وتطويرها إلى ما وصلت إليه أخيرًا على يد الإمام الخمينى.

ولأن النظرية تنبنى وتنطلق من الفقه الشيعى، فإنها تتصادم فى نقاط كثيرة وجوهرية مع فقه السنة. وتظهر آثار هذا التصادم واضحة فى أفكار من قبيل «الإمامة» و«الولاية»، التى يقسم الفقه الشيعى أصولها إلى ولايتين هما: «الولاية التشريعية» و«الولاية التكوينية». ولأن الغالبية فى العالم الإسلامى تتبع المذهب السنى، يكون من غير الوارد تطبيق النظرية فى البلدان الإسلامية ذات الأكثرية السكانية السنية. كما أن النظرية اعتمدت فى بنائها الأساسى على معطيات إيران قبل الثورة والحالة السياسية والاجتماعية التى سادت فيها، مما يجعل تكرار التجربة أو استنساخها غير ممكن التحقيق لاختلاف البعد المكانى للموضوع، أى

إيران. ولا يقتصر الاختلاف على البعد المكانى فقط، بل يتخطاه إلى البعد الزمانى أيضا، فحتى إيران الستينيات هى غير ما عليه الآن فى أوائل القرن الحادى والعشرين.

وبالتالى يمكن أن نقول باطمئنان إن البعد الشيعى مذهبيًا والإيرانى وجدانيًا، أديا إلى نجاح النظرية فى تسلُّم الحكم فى إيران عام ١٩٧٩، لأنها كانت تتناغم مع معطيات الواقع الإيرانى فى تلك الفترة. ولكن هذين البعدين الشيعى والإيرانى، على الرغم من مساهمتهما الأكيدة فى نجاح النظرية بإيران، فإنهما يشكلان أهم العوائق أمام تصدير النظرية إلى أماكن أخرى بالعالم الإسلامى السنى. ولذلك لم يتم تصدير الثورة من طريق تصدير نظرية «ولاية الفقيه» إلى الجوار، بل عبر توسيع النفوذ المعنوى لإيران الثورية فى المنطقة. وبالمقابل ربما رأت حركات سياسية متنوعة المشارب والميول فى المنطقة أن الثورة الإيرانية هى الإلهام الأوضح لنضالاتها فى بعض الفترات التاريخية، ولكن هذا الإلهام لم يمتد مطلقًا إلى تبنى نظرية «ولاية الفقيه» إلا لدى بعض حركات الإسلام السياسى الشيعى. وعلى هذا، فالمستهدف عمليا بتصدير النظرية ومعها تمديد صلاحيات الولى الفقيه خارج حدود إيران، هى المجتمعات ذات الغالبية الشيعية التى تمثل الساحة الرئيسية لتصدير الثورة الإيرانية على أساس «ولاية الفقيه».

## الفصل الثالث

# «ولاية الفقيه» تحكم إيران

١ ـ عودة الإمام.

٢ ـ أهل الثقة وأهل الكفاءة.

٣ ـ صراع فى طهران.

٤ ـ بنى صدر: غربة السياسة والثورة.

٥ ـ منتظرى قائم مقام وخليفة.

٦ ـ منتظرى معزولاً.

٧ ـ ملاحق الفصل الثالث.

# ١ ـ عودة الإمام

«وأخيرا جاء حاجب العزة من الأعتاب العلية فجأة»
فريد الدين العطار.

حطت الطائرة الجامبو التابعة لشركة الخطوط الجوية الفرنسية فى مطار طهران الدولى، الذى يطلق عليه أيضًا مهر آباد، فى أول فبراير من عام ١٩٧٩، وعندما توقفت محركات الطائرة عن الدوران، كان الزمن قد توقف معها. فهى ليست رحلة طيران اعتيادية من آلاف الرحلات التى يشهدها العالم كل يوم، لنقل الأفراد والبضائع من مكان إلى مكان، إذ نقلت رحلة الطيران هذه إيران من زمان إلى زمان آخر. إنها رحلة الطيران التى ذهبت علمًا على تاريخ إيران الحديث، فالطائرة تقل آية الله الخمينى العائد منتصراً من منفاه فى باريس بعد غياب أكثر من خمسة عشر عاما. ترك الإمام الخمينى بلاده منفيًا ومطروداً، وعاد إليها منتصراً وزعيمًا ملهمًا، قاد الإيرانيين عبر خطبه النارية المسجلة على شرائط الكاسيت إلى الانتصار على الشاه السابق وأركان نظامه الحديدى.

عاد الإمام الخمينى على جناح طائرة هى أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا القرن العشرين حتى ساعتها، ليرسى نظرية «ولاية الفقيه» التى تستمد جذورها من اجتهادات علماء الدين الشيعة فى القرن الخامس عشر. عاد الإمام الخمينى إلى وطنه مدشنًا انتصار إحدى أهم الثورات فى القرن العشرين على الإطلاق، وواحدة من أوسعها تأثيرا فى منطقة الشرق الأوسط.

وعلى طول الطريق إلى المطار، اصطف مئات الآلاف من الإيرانيين لتحية الرمز الذى أسقط الطاغوت، إذ كان الشاه السابق قد ترك إيران إلى المنفى إثر تنامى الثورة

الشعبية ضده وتهاوى النظام الذى أسسه بمعاونة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. وكان رئيس الحكومة الأخير فى عهد الشاه شهبور بختيار مازال اسميّا فى السلطة يدير البلاد تنفيذاً لأوامر الشاه. وعلى الرغم من أنه كان بالأساس معارضًا للشاه ومنتميًا إلى الجبهة الوطنية المعارضة، فإن الشاه ارتأى تعيينه فى منصب رئيس الحكومة لتخفيف الضغط الشعبى على نظامه. وبجانب بختيار كان الجيش الإيرانى الضخم والجبار مازال لم يحسم ولاءاته بشكل كامل مع الثورة أو ضدها، وهو الذى حفظ للنظام الشاهنشاهى وجوده فى أثناء الاضطرابات الداخلية السابقة. حتى ساعتها كانت قصة الانقلاب على مصدق مازالت ماثلة فى الأذهان، وكذلك الدور الذى قام به الجيش فى الإطاحة بالحكومة الوطنية المنتخبة ديمقراطيّا وتثبيت حكم الشاه، الذى هرب ساعتها أيضًا إلى خارج البلاد. كانت عودة الخمينى تمثل انتصاراً تاريخيّا لثورة الشعب الإيرانى، ولكن دعائم هذا الانتصار لم تكن قد توطدت بعد، وكان الخطر ماثلاً فى أن يقوم الجيش بقصف الطائرة التى تقل آية الله الخمينى وإسقاطها.

عند فتح أبواب الطائرة صعد أولاً إليها آية الله محمود طالقانى، المثقف المناضل والمستنير، وهو الذى قاد العمل الوطنى فى الداخل ضد الشاه ونظامه. وبعد دقائق أطل الإمام الخمينى على مستقبليه فى مشهد أسطورى نازلاً بتؤدة على سلم الطائرة بعباءته العربية ولحيته التى غطاها الشيب وعمامته السوداء التى تشى بانتسابه إلى آل بيت النبى - صلى الله عليه وسلم -. جاء حاجب العزة إذن من الأعتاب العلية، على حد تعبير مولانا فريد الدين العطار قطب الصوفية الأشهر. جاء الحاجب من لدن الحضرة الإلهية ليقود المؤمنين والسالكين إلى الفردوس والمنتهى. وعلى الأرض كان مئات الألوف من الإيرانيين فى انتظار القائد والزعيم الذى يعود من الغيب، مثله مثل الإمام الغائب، يطوى السحاب ليقيم العدل بعد أن امتلأت إيران ظلمًا وجورا.

وفى خضم المشهد ودلالاته وفى طوفان البشر وحركة تاريخ إيران، كانت نظرية «ولاية الفقيه» تملأ خواطر الإمام بوصفها الوسيلة لتحقيق مهمته التاريخية

والإلهية، وهى كما قال «هدية» الله تعالى التى أحضرها معه لمستقبليه ولإيران. وتمامًا مثلما يطلق الإيرانيون اسم «صُحبَتى» على الهدايا التى يجلبها المسافر بعد عودته لأهله وأقاربه، أحضر الإمام «صحبته» التى سوف تمتد من بعده لتحكم إيران على أساسها.

بعد الإمام، هبط من الطائرة أيضا مساعدوه ومرافقوه: ابنه السيد أحمد الخمينى، وإبراهيم يزدى وزير الخارجية لاحقًا والمعارض حاليًا. ومعهم السيد أبو الحسن بنى صدر الذى سيصبح أول رئيس لـ «جمهورية إيران الإسلامية» لاحقًا، والمعارض والمنفى خارج بلاده حاليًا. ومن الطائرة نزل أيضًا السيد صادق قطب زاده الوزير فى أول حكومة بعد انتصار الثورة، والذى أعدم لاحقًا بتهمة التآمر ضد الثورة، ومعه داريوش فروهر ذو الاتجاه القومى الإيرانى المذبوح هو وزوجته فى مسكنه بطهران أواخر عام ١٩٩٨ . لم تأكل الثورة أبناءها فقط، بل وألقت ببعضهم فى غياهب النسيان أو السجون، بعد أن قتلت بعضهم وذبحت البعض الآخر. وهذه هى الثورات التى عجزت العلوم الاجتماعية عن وضع قوانين ثابتة لها أو حتى لمسار تطورها، وهذا هو أيضا منطق الأيديولوجيا الذى يتعامل مع الأحداث والأفراد والرموز بمنطق «من ليس معنا فهو ضدنا».

جسد مشهد نزول الإمام الخمينى إلى أرض وطنه عائداً من المنفى مع هذه المجموعة المرافقة معانى متلاطمة ومتداخلة. فهذه المجموعة تنتمى - عدا أحمد الخمينى - إلى التيار القومى الليبرالى بأطيافه المختلفة، ولا تنتمى إلى تيار الإسلام السياسى، فضلاً عن الفصيل المؤيد فيه لنظرية «ولاية الفقيه». وبالتالى كان نزول الإمام ومن فى معيته مجسداً لموازين القوى فى الطبقة السياسية الإيرانية لحظة انتصار الثورة؛ فالتيارات السياسية الإيرانية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، قد شاركت وبقدر متفاوت فى الثورة. ولكن شكل السلطة التى أعقبت سقوط الشاه كان متناغمًا مع التحالف الجديد لحكم إيران، أى التحالف بين الإمام الخمينى ورجاله من جهة، والتيار القومى الليبرالى من جهة أخرى.

ولم يطل انتظار الإمام الخمينى للإعلان عن إقامة «الجمهورية الإسلامية» فى

إيران، حيث دعا فى الخامس من فبراير عام ١٩٧٩ إلى مؤتمر صحفى فى مقر إقامته ليرسم الخطوط العريضة لأفكاره حول إيران. وفى هذا المؤتمر شدد الإمام الخمينى على أن الشعب الإيرانى قد اختاره زعيمًا، وبالتالى فقد أعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة لتحل محل حكومة شهبور بختيار. وحدد الإمام الخمينى مهمة الحكومة الجديدة بالإشراف على انتخابات مجلس تأسيسى ومن ثم انتخابات البرلمان وتنظيم استفتاء على قيام «الجمهورية الإسلامية». ولم يفت الإمام الخمينى التأكيد على أن معارضة الحكومة المؤقتة هى مثل المعارضة لحكم الإله. وفى اليوم نفسه بعث الإمام الخمينى بخطاب تكليف[1] إلى مهدى بازركان لتشكيل الحكومة، متوخيًا إنهاء حالة الفوضى التنفيذية التى عمت إيران من جراء وجود حكومة شهبور بختيار فى مقاعد الوزارة.

وبتحليل مضمون خطاب التكليف يتضح أن الإمام الخمينى، وفى أول سطر من خطاب التكليف، قد أعلن عن وجود «مجلس الثورة» الذى اقترح عليه تعيين مهدى بازركان. كما أن تعيين بازركان من قبل الإمام الخمينى فى رئاسة الحكومة - كما يتضح من خطاب التكليف -، كان بسبب الماضى النضالى الإسلامى والوطنى لرئيس الحكومة، وليس لانتماءاته الحزبية كعضو فى «الجبهة الوطنية» الممثلة للتيار القومى الليبرالى. وهنا تبلغ الرسالة السياسية المضمرة فى خطاب التكليف أعلى درجات الوضوح؛ فالإمام الخمينى لا يتحالف مع تيار سياسى آخر لتشكيل الحكومة، وإنما يعين بازركان بصفته الشخصية وليست الحزبية. ولا تخفى على المتفحص لروحية الخطاب أن الإمام الخمينى يمثل أعلى سلطة فى البلاد بعد انتصار الثورة، وأنه من يعين الحكومة بعد أن يحدد وظيفتها فى التمهيد للدستور الجديد الذى يعلن فى نهاية المطاف «جمهورية إيران الإسلامية».

فى التاسع من فبراير عام ١٩٧٩ أعلنت الأركان العامة للجيش الإيرانى وقوفها على الحياد فى الصراع الدائر على السلطة، وأمر الجنرال قره باغى رئيس الأركان

---

(١) راجع الملحق رقم ١ .

قوات الجيش بالقضاء على أى تمرد فى أى فرع من فروع القوات المسلحة. عندها اندفعت الجماهير الإيرانية إلى مخازن السلاح وسيطرت على الموقف. وبإعلان الجيش وقوفه على الحياد، انهارت حكومة بختيار الذى هرب إلى خارج البلاد، وصارت حكومة بازركان هى الحكومة العلنية الوحيدة فى طهران. وهكذا لم تمض أكثر من عشرة أيام على عودة الإمام الخمينى إلى وطنه، حتى كانت القوات الضاربة للنظام السابق ممثلة فى الجيش قد تم تحييدها، وكانت الحكومة التى قام بتعيينها تجلس فى مقاعد الوزارة.

وفى التوقيت نفسه كانت اللجان الثورية قد تشكلت فى كل شارع وزقاق فى طهران، وانتشر السلاح المستولى عليه من ثكنات الجيش ومخازنه بين أيدى الجماهير. عند هذه المرحلة كانت الثورة الإيرانية قد بلغت شوطًا طويلاً على طريق الانتصار، نظرًا لأهمية طهران من ناحية، وللمعانى السياسية والاجتماعية المترتبة على ظهور اللجان الثورية من ناحية أخرى. وتستمد هذه الحقيقة أهميتها السياسية من عاملين رئيسيين، هما:

**أولاً:** أهمية طهران فى الحياة السياسية الإيرانية وسيطرة اللجان الثورية عليها.

**وثانيًا:** نوعية الشرائح الاجتماعية التى سيطرت على اللجان الثورية وانعكاس ذلك على طبيعة التوجهات الاجتماعية للثورة والشرائح المؤيدة لها.

أما من حيث أهمية العاصمة طهران، فلها أهمية تاريخية واقتصادية واجتماعية قصوى، إذ «كانت طهران مدينة متوسطة الأهمية، حتى أصبحت عام ١٧٨٦ عاصمة للدولة. ومن وقتها أخذت الحركة الجاذبة لكل مظاهر الحياة تتجه نحو هذا المركز أى طهران، مما يُعدُّ سمة من سمات الدولة الفارسية الحديثة»[1]. واقتصاديًا كان مقر البازار فى طهران، وهو الكتلة النافذة تقليديًا فى الحياة السياسية الإيرانية. ولأن النشاط الاقتصادى فى إيران تمحور حول العاصمة، فقد استوعبت طهران،

---

(١) راجع: كليفورد أ. بوزورث، «الأسرات الحاكمة فى التاريخ الإسلامى»، مصدر سبق ذكره.

منذ بدايات القرن العشرين على الأقل، نسبة معتبرة من سكان إيران فيها. ويضاف إلى هذه الأهمية حقيقة أن الثورة الدستورية عام ١٩٠٦ كانت ثورة طهرانية بالأساس، على الرغم من مشاركة إقليم آذربيجان الإيرانى فى الثورة، وكذلك طبقة رجال الدين المتمركزة فى قم. كما كانت طهران هى مركز الحكم الذى سيطر عليه مصدق قبل أن يطيح الجيش الإيرانى به فى عام ١٩٥٣ . وعلى هذا ظلت طهران تجسد السلطة السياسية فى إيران طوال القرن العشرين. وبالتالى كانت سيطرة الإمام الخمينى ومؤيديه على طهران مرادفا لسيطرتهم - بكل ما تحمله الكلمة من معان - على السلطة السياسية فى إيران.

وأما من حيث نوعية الشرائح الاجتماعية، فقد هيمنت شرائح بعينها على تكوين اللجان الثورية، وهى الشرائح التى تحدرت أساسًا من فقراء الريف والمهمشين فى المدن، أى بالتحديد تلك الشرائح الاجتماعية التى تمثل أسفل الهرم الاجتماعى فى إيران. ويرجع التمركز السكانى الكبير فى غالبية دول العالم الثالث بالعواصم، إلى أسباب مختلفة، يتقدمها هجرة فقراء الريف إلى المدن لرفد صناعاتها الناشئة بالعمالة، وللاستفادة من المزايا الخدمية الأخرى، وهو الأمر الذى انطبق على الحالة الإيرانية بامتياز. حيث كانت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للشاه السابق فى عقدى الستينيات والسبعينيات قد أدت دورها فى إنتاج هذه الزيادة السكانية بالعاصمة طهران. بالإضافة إلى ما يمكن تسميته الحراك الاجتماعى «الطبيعى» فى العالم الثالث المتمثل فى الهجرة من الريف إلى المدينة، وأدى ذلك إلى ارتفاع عدد سكان طهران من أربعة ملايين ونصف المليون مواطن قبل الثورة إلى ستة ملايين بعد عام واحد من اندلاعها[1]. وتؤكد هذه الحقيقة على أن الشرائح الاجتماعية الأدنى مرتبة فى السلم الاجتماعى الإيرانى، هى التى شكلت القوة الشعبية والضاربة للنظام الثورى الجديد. كما تميز المجتمع الإيرانى منذ عقد الستينيات بالحيوية الديموغرافية، إذ شكل الشباب من الفئة العمرية دون سن ٢٥ عامًا نسبة معتبرة من الإيرانيين، وترتفع النسبة لتصل إلى

---

(١) د. آمال السبكى، «تاريخ إيران بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٢٤١ .

مستويات أعلى إذا ما أدخلنا الفئة العمرية دون سن ٣٥ عاما إلى الحسبان. وعلى هذا فقد سيطر شباب ينتمون إلى أصول ريفية واجتماعية مهمشة على طهران وأزاحوا السلطات العسكرية الموازية كالجيش أو الشرطة، لمصلحة الإمام الخمينى ونظامه الجديد. ولا تفوتنا فى هذا السياق ملاحظة أن الإمام الخمينى كان قد أعلن فى أول تصريحاته عن عزمه جعل استهلاك الكهرباء والماء مجانا لذوى الدخل المحدود فى إيران.

وبالتوازى مع سيطرة الإمام الخمينى عبر اللجان الثورية على الشارع، كان مجلس الثورة يقود عمل الحكومة تنفيذيًا ويشكل دور البرلمان فى الرقابة الفعلية عليها. وكان هذا المجلس قد تشكل قبل عودة الإمام إلى طهران بناء على اقتراح من آية الله منتظرى مساعد الإمام ونائبه، ليكون الذراع التنفيذية للإمام فى إيران. والمستلفت أن أسماء الأعضاء فى مجلس الثورة كانت سرية بحيث إنه لا الرأى العام ولا الحكومة كانت تعرف أسماءهم، وهو الأمر الذى جعل لهم سلطات سرية وغامضة تفوق حتى سلطات مجلس الوزراء. وأثار وجود رجال الإمام السريين، -فى تناغم واضح مع ما يعتقده المسلمون الشيعة بوجود جنود مجهولين للإمام الغائب- كثيرًا من الاحتكاكات مع الحكومة، التى كانت عمليًا مقيدة الحركة منذ اليوم الأول لعملها. فلم تكن الحكومة المؤقتة تسيطر لا على الجيش ولا الشرطة ولا المرافق أو حتى حكام الأقاليم.

وتطور هذا الأمر بمرور الوقت، وزاد تغلغل رجال الإمام فى كل مرافق وأجهزة الدولة الإيرانية. وبحلول نهاية العام الذى تشكلت فيه الحكومة المؤقتة أى عام ١٩٧٩، لم تعد الحكومة تسيطر على مساحة مكانية أبعد من مبنى مجلس الوزراء. وكانت القيادة الفعلية فى إيران معقودة لأعضاء مجلس الثورة الذين اختارهم الإمام الخمينى ليقودوا العمل السياسى المؤيد له ولأفكاره. وتقدم هؤلاء آية الله محمد حسين بهشتى الذى كان يقود المجلس، وآية الله محمد مطهرى منظر الثورة، وآية الله منتظرى المقرب من الإمام، وآية الله موسوى أردبيلى، وحجة الإسلام على خامنئى، وحجة الإسلام هاشمى رفسنجانى. وعلى صعيد آخر، كان الإمام

الخمينى قد وضع بنفسه آية الله صادق خلخالى فى موقع المدعى العام، حتى يقوم بتحييد رموز النظام السابق ومحاكمتهم أمام المحاكم الثورية. تلك المحاكم التى قال عنها المعارضون إنها افتقرت لأبسط مقومات الحياد، وأعدمت المئات دون أدلة إثبات كافية، قبل أن يعود الإمام فيعزله من منصبه لاحقًا.

ولكن الإمام الخمينى لم يرتكن إلى هذه النجاحات وحدها، إذ تم تنظيم استفتاء فى ٣٠ من مارس عام ١٩٧٩ على إقامة «جمهورية إيران الإسلامية» للمرة الأولى فى تاريخ إيران منذ الفتح الإسلامى. وعلى هذا فقد جاء الاستفتاء سريعًا جداً ومتناسبًا فى وتيرته مع سرعة انتصار الثورة. وتعود أهمية تنظيم الاستفتاء إلى حالة الفراغ الدستورى الرهيب الذى كانت إيران عام ١٩٧٩ تعانى منه. فالشاه السابق كان موجوداً خارج البلاد، ولكنه لم يتنازل عن العرش حتى لابنه. واختفى شهبور بختيار رئيس الوزراء ولم يعلن استقالته رسميًا. وبالتالى ضرب الفراغ الدستورى أطنابه فى البلاد. وعلى الرغم من السيطرة الفعلية على مقادير السلطة وتحييد الجيش وتنصيب المجلس الثورى رقيبًا على أعمال الحكومة، فقد استمر الفراغ الدستورى قائمًا لأن كل هذه التطورات على أهميتها لا تعنى بالضرورة انتظام المؤسسات التنفيذية والتشريعية فى سلسلة قانونية ودستورية محددة وواضحة الآليات والعلائق. ولهذا كان الاستفتاء على الدستور مصيريًا لانتصار الثورة ولرؤى الإمام الخمينى التى سيتضمنها الدستور.

وقد عكس الاستفتاء على الدستور ملامح الصراع الذى دار فى إيران وقتها، كما عكس الطريقة التى سوف تدار إيران بها لاحقًا، بعد أن كشف الطريق الذى سوف يسلكه الإمام لبلوغ مراميه السياسية. كان رجال الإمام الخمينى يقللون من أهمية الاستفتاء للحصول على تأييد شعبى أو «بيعة» له ولسياساته، إذ كانت المظاهرات المليونية التى عمت إيران «بيعة كافية» من وجهة نظرهم. إلا أن تنظيم الاستفتاء كان يعنى بالأساس قلب الهياكل الدستورية القائمة حتى وقتذاك فى إيران وتثبيت هياكل جديدة تتوافق مع رؤى الإمام الخمينى فى إقامة الدولة الدينية، أى «جمهورية إيران الإسلامية». وكان طبيعيًا أن تبرز خلافات بين

التيارات السياسية فى إيران حول الاستفتاء، وحتى بين رئيس الحكومة والإمام الخمينى. إذ كان بازركان المثقف الليبرالى يرى أن الشروط الموضوعية لتنظيم استفتاء غير متوافرة فى الوضع الإيرانى، وذلك بسبب عدم وجود حكام أقاليم معينين للإشراف على تنظيم الاستفتاء، ولعدم وجود فرصة لإعلام المواطنين بمواد الدستور الذى يتم الاستفتاء عليه.

وهكذا سرى الخلاف ليحدث انشقاق فى «الجبهة الوطنية» بزعامة كريم سنجابى وزير الخارجية فى الحكومة المؤقتة، والتى ينتمى إليها رئيس الوزراء بازركان. وأدى هذا الانشقاق إلى انسحاب رموز وشخصيات سياسية من «الجبهة الوطنية»، وشكلوا أحزابا أخرى على خلفية مقاطعتهم للاستفتاء بالشكل الذى كان مطروحًا. وكان من هؤلاء متين دفترى وداريوش فروهر وزير العمل فى الحكومة المؤقتة. واقترح بازركان حلاً وسطًا لمنع الانشقاق فى جبهته مفاده الاستفتاء على «الجمهورية الإسلامية الديمقراطية» وليس على «الجمهورية الإسلامية» فقط، إلا أن الإمام الخمينى صاحب الشعبية الواسعة، والممسك عمليًا بالسلطة فى الشارع وفى الحكومة رفض هذا الاقتراح.

كان الوضع ملخصًا للحالة الإيرانية الثورية: فهناك حكومة مهدى بازركان التى تمثل واجهة الثورة أمام الخارج، فى الوقت الذى أمسك فيه مجلس قيادة الثورة عمليًا بزمام السلطة. كانت حكومة بازركان بمثابة الوجه المقبول للثورة أمام الخارج، والضامن لاستمرار التكنوقراط الإيرانيين فى مناصبهم، وبالتالى ضمان سير الحد الأدنى من الأنشطة الرسمية. وأظهرت ازدواجية السلطة الثورية منذ اليوم الأول لها، أن نظرية «ولاية الفقيه» تتحين الفرصة للإعلان عن نفسها؛ ومن ثم فى مرحلة لاحقة تعطيل ما سواها من سلطات وإرادات، لفرض سلطتها هى، على ما رأى وأسس الإمام الخمينى.

فى خطوات تمهيدية مهمة قام الإمام الخمينى أيضا بتعيين رجال الدين فى مناصب أئمة الجمعة، انطلاقًا من اعتبار الأبعاد السياسية لصلاة الجمعة. وينطلق الشعار الثورى بأن صلاة الجمعة هى «نماز عبادى سياسى» (صلاة تعبدية سياسية).

وكان لإمام الجمعة صلاحيات تفوق اختيار الخطبة أو الكلمات والآيات، حيث تضمنت هذه الصلاحيات أيضًا مراقبة عمل حكام الأقاليم. وهو ما يعنى أن حكام الأقاليم قد انحدرت درجتهم وأصبحوا يتلقون تعليماتهم من أئمة الجمعة مباشرة لأول مرة فى تاريخ إيران.

ولأن إيران بلد متعدد الأعراق وتتعايش فيه قوميات وإثنيات متعددة، تشكلت معالم تعايشها عبر التاريخ، فقد حاولت هذه القوميات، وبخاصة الأكراد والعرب، تعظيم مكاسبها تجاه السلطة المركزية فى طهران. وكان آية ذلك سعيهم للوصول إلى أشكال قانونية تعزز طموحاتهم القومية المتراوحة بين الحكم الذاتى والفيدرالية، وتثبيت مضمون هذه الأشكال القانونية فى الدستور الجديد. ولكن الثورة الإيرانية لم تكن - موضوعيًا - قادرة على تأمين مختلف الحاجات والتطلعات الأساسية لمختلف الشرائح والقوميات الإيرانية فى وقت واحد. ولما كانت نظرية «ولاية الفقيه» وتثبيتها هى الشغل الشاغل للإمام، كان التعجيل بالاستفتاء متطابقًا مع هذه الرغبة، ولكنه كان فى الوقت نفسه ولهذه الأسباب، متناقضًا مع رغبات القوميات المتنوعة والأقليات الدينية المختلفة. وكتكتيك سياسى مفهوم انضمت الأحزاب الممثلة للقوميات الإيرانية إلى الأقليات الدينية ومعهم الأحزاب السياسية العلمانية للمطالبة بتأجيل الدستور حتى اتضاح كامل الصورة.

وهكذا تطور موقف الأحزاب الممثلة للقوميات الإيرانية المختلفة، وبلغ ذروته بالعصيان المسلح فى كردستان الإيرانية، وهو ما شكل تهديدًا مباشرًا لوحدة الأراضى الإيرانية. ومثلها مثل أى سلطة مركزية اضطرت الثورة الإيرانية، بجناحيها الدينى والليبرالى، إلى مواجهة الأعمال العسكرية المسلحة. واستوى فى معارضة التمرد حكومة بازركان وجبهته الوطنية مع مجلس الثورة، على الرغم من وجود شخصيات كردية نافذة فى قيادة «الجبهة الوطنية» مثل كريم سنجابى. ولكن «الجبهة الوطنية» انطلقت فى تعاطيها مع الأمور السياسية من مركزية إيران ووحدتها، أى وضعت اعتبار إيران الموحدة القوية فوق ما سواه من اعتبارات أخرى. وهكذا تم إخماد التمرد فى المناطق الكردية الممتدة على قطاع كبير من غربى

إيران، وعندها انهارت الآمال التى علقتها الحركات القومية الإيرانية على الثورة، فتباعدت السبل وافترقت الطرق.

لم يكن الصراع على السلطة فى إيران بين أنصار ومعارضى «ولاية الفقيه» متلخصًا فى الصراع بين السياسيين ورجال الدين فقط، أو بين المركز طهران والأطراف فى كردستان وخوزستان فحسب، بحيث لا يمكن وصف هذا الصراع بأنه انحصر فى البعد السياسى أو العرقى. لم تكن طبقة رجال الدين كتلة موحدة ومتراصة فى مقابل منافسيهم، إذ ظهر فى داخل حصون المذهب التنافس بين المرجعيات الشيعية الكبيرة فيما بينها. وبالتالى كان على نظرية «ولاية الفقيه» أن تخوض غمار معارك شرسة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى الداخل وعلى طول المنطقة المحيطة بإيران. ولم يقتصر الصراع على البعد الخارجى وحده، بل إن الصراع فى الداخل كان أقوى فى حدته وامتد على جبهات متعددة وواسعة وفى التوقيت نفسه. وربما كانت أكثر مناطق الصراع الداخلى بين «ولاية الفقيه» وأنصارها من ناحية وخصومها على الناحية المقابلة، داخل طبقة رجال الدين أنفسهم. وظهر الصراع فى قمة الطبقة الدينية الشيعية فى إيران وخارجها بوضوح، وترك تداعياته على واقع الحياة السياسية فى إيران منذ انتصار الثورة وحتى اليوم. وأحدث هذا الانقسام شرخًا طوليًا فى جدار المؤسسة الدينية برمتها، بداية من مراجع التقليد فى القمة وحتى الطلبة فى الحوزات العلمية.

ومراجع التقليد هم زعماء المذهب الشيعى ويترقون إلى هذه المرتبة وفق شروط معلومة من مئات السنين. حيث يتدرجون من المرحلة الأساسية مرحلة الطالب إلى مرحلة الطالب المتوسط التى باجتيازها يحمل العالم لقب «ثقة الإسلام». أما اجتياز المرحلة التالية العليا فتضمن للعالم لقب «حجة الإسلام والمسلمين». وبعدها يسمح للعالم وباجتياز مراحل معينة وبإعداد بحوث مستقلة أن يطلق عليه لقب «مجتهد» وهو المؤهل والمعادل للقب «آية الله». ومن بين آيات الله المتبحرين فى الفقه يتم اختيار مرجع أو مراجع التقليد الذين يطلق عليهم ساعتها «آية الله العظمى».

وقبل انتصار الثورة، حاول الشاه السابق التدخل فى اختيار المراجع، عندما بعث ببرقية تعزية إلى السيد محسن الحكيم المقيم فى النجف الأشرف بالعراق فى وفاة آية الله بروجردى المتوفى عام ١٩٦١ . كانت البرقية ونظراً للأبعاد الدينية والشعبية لمنصب المرجع رسالة ذات مغزى واضح، وتصدى لهذه المحاولات مهدى بازركان وآية الله طالقانى وكذلك الإمام الخمينى، الذى كان متصدراً للعمل الجماهيرى فى أوساط الحوزة العلمية وقتها. كان مفاد الرسالة أن الشاه يؤيد مرجعية السيد محسن الحكيم فى مقابل المرجعيات الأخرى وأن النظام الشاهنشاهى بصدد تطويع المؤسسة الدينية ومحاولة التأثير فيها.

وحتى قيام الثورة فى عام ١٩٧٩ كان مراجع التقليد وزعماء المذهب الشيعى هم: السيد أبو القاسم الخوئى المقيم بالنجف الأشرف بالعراق، ومعه السيد محمد رضا كلبايكانى المقيم فى مدينة قم بإيران. وكذلك السيد شهاب الدين مرعشى نجفى المقيم فى قم بإيران، ومعه السيد كاظم شريعتمدارى المقيم أيضًا فى قم، والشيخ محمد حسين خونسارى، والشيخ قمى الموجود فى مدينة مشهد الإيرانية. وبالإضافة إلى هؤلاء المشاهير، كان هناك السيد روح الله خمينى المنتمى إلى حوزة قم العلمية والشيخ حسين على منتظرى المرابط بها. ولا يخفى على المتفحص أن مرجعًا واحداً فقط كان يقيم خارج إيران وهو السيد الخوئى، الذى أقام فى النجف الأشرف، فى حين كان باقى المراجع إيرانيين يقيمون فى إيران. فإذا علمنا كذلك أن حوزة قم العلمية هى الحوزة الأكثر حجمًا واتساعًا شعبيًا فى إيران، أمكننا أن نحصر المنافسة الفعلية على المرجعية مع الإمام الخمينى العائد منتصراً من الخارج. كان للمنافسين السادة شريعتمدارى ومرعشى نجفى وكلبايكانى حضور جماهيرى واسع فى إيران، كما دانت لهم الريادة الفقهية داخل إيران وخارجها. وبعد انتصار الثورة الإسلامية، انتقل الثقل المذهبى من النجف الأشرف بالعراق إلى قم، باعتبار أن الشيعة صاروا يحكمون فى إيران على خلاف حالهم فى باقى مناطق تواجدهم. ولأنه لا يجوز تقليد الأموات من المراجع، كان على المقلدين أن يتحولوا من المرجع إلى مرجع آخر عند وفاته، وكان مقلدو كل مرجع من المذكورين يعدون بالملايين فى داخل إيران وخارجها.

وبعد عودة الإمام الخمينى منتصراً كان المراجع يؤيدون قيادته للثورة بوصفها دوراً سياسيّا، ولكنهم عارضوا ولايته المطلقة كفقيه أو وضعه فى مقام مرجع التقليد الأوحد. واستند المراجع فى معارضتهم لمبدإ «الولاية المطلقة للفقيه» إلى رؤيتهم العقائدية التى تقول بأن هذه الولاية جديرة بالإمام الغائب فقط. ولم يؤيد الإمام الخمينى من المراجع الأحياء وقت قيام الثورة الإيرانية سوى آية الله حسين على منتظرى وحده، وهو حليفه وأقرب مساعديه. وجاء الاستفتاء على الدستور الجديد ليفجر الخلاف بين مراجع الشيعة فى قم من جانب والإمام الخمينى من جانب آخر. وكان الأبرز فى المعارضة للدستور الجديد آية الله شريعتمدارى، حيث رأى ومعه آية الله مرعشى وآية الله كلبايكانى أن إشراف الفقهاء على القضاء، على غرار صيغة التحالف التى قامت بين الفقهاء والحركة الوطنية إبان «الثورة الدستورية» فى عام ١٩٠٦ كاف لوصول الثورة إلى منتهاها. وهنا تصادمت أفكار المرجعية الشيعية مع أفكار الإمام الخمينى المؤسس لنظرية «ولاية الفقيه» فى إيران.

كانت المنافسة بين المراجع موجودة إذن قبل نجاح الثورة، وفى لحظة هذا النجاح كان الواقع السياسى قد اختلف، واستتبع ذلك اختلاف الموقف الفقهى. وكان على المراجع مواجهة أفكار واجتهادات مدعومة بمدد شعبى وجماهيرى قل نظيره، وفى لحظة تاريخية انماهت فيها الفواصل والحدود بين السياسى والمذهبى. لم يكن الاستفتاء على الدستور إذن وعلى هذه الخلفية، إلا انعكاسًا لتصارع الأفكار المؤسسة للدولة الإيرانية، كما يراها الإمام الخمينى، مع إرادات مراجع التقليد الآخرين. وعلى السطح بدت معارضة مراجع التقليد لذلك الدستور المقترح وكأنها تعود إلى اختلاف فى الاجتهاد التقليدى بينهم وهو أمر ظهر طبيعيّا. ولكن المعارضة كانت تتأسس فى العمق على مقاومة المراجع الشيعة لتقليص الصلاحيات التى يتمتعون بها، تلك التى تتقلص عند تثبيت مواقع الإمام الخمينى بوصفه قائداً للأمة الإيرانية دينيّا وسياسيّا. إذن يمكن تبرير هذا الموقف من زوايا متعددة، وإن كانت الزاوية الأجدر بالتأمل فى موضوع معارضة الدستور المقترح تمثلت فى خشية

المراجع من أن يصبح آية الله الخمينى مرجعًا أوحد ويهمش حضورهم بالتالى، وهو ما كان حال كبار الفقهاء فى أثناء مرجعية آية الله حائرى يزدى المتوفى فى عام ١٩٣٧، أو آية الله بروجردى المتوفى عام ١٩٦١ . وتصطدم المرجعية الوحيدة بمصالح باقى الراغبين فى أداء دور المرجعية وتؤثر سلبًا فى مصالح جهازهم الإدارى المتشعب والموزع جغرافيًا على جهات الأرض الأربعة[١] . وفى هذا ما يفسر أيضًا أن الإمام الخمينى أقام فى عاصمة الدولة الإيرانية طهران وليس فى عاصمة الفقهاء قم؛ فقد كان يعلم وهو قائد الثورة المنتصرة أن قرار «زعماء المذهب» أو المراجع ليس بيده تمامًا، فى حين أنه أحكم قبضته وبتأييد شعبى ساحق على قرار ومقدرات السياسة فى طهران.

كانت معارضة «ولاية الفقيه» فى زمن الإمام الخمينى هى معارضة فى الصميم لأسس ومنطلقات «جمهورية إيران الإسلامية» التى أرسى هو بنفسه دعائمها، والتى تشكل «ولاية الفقيه» بذرتها ومضمونها. أيد جُل المراجع الثورة الشعبية والقائد السياسى الخمينى، ولكنهم لم يؤيدوا فى غالبيتهم الزعيم الدينى الخمينى ولم يتبنوا «ولاية الفقيه المطلقة». وانتشرت المعارضة لمبدإ «ولاية الفقيه المطلقة» داخل الطبقة الدينية الإيرانية فى زمن حياة الخمينى، وتعدت مستوى المراجع والمجتهدين الكبار لتصل إلى المستويات الأخرى فى الحوزة. وذهب بعضهم فى معارضته للإمام الخمينى ونظريته إلى حدٍّ جعلهم يقولون إن «ولاية الفقيه المطلقة لا أساس لها فى الفكر الشيعى»[٢]، أمثال الخوئى ومهدى حائرى يزدى. ويقول خصوم «ولاية الفقيه المطلقة» ومعارضو نظام «جمهورية إيران الإسلامية» إن المعارضين تم التضييق عليهم وقتذاك؛ ولم يسلم من هذا التضييق حتى المراجع

---

(١) لمعلومات أكثر تعمقا عن خصائص الأجهزة الإدارية للمراجع، انظر مذكرات مهدى حائرى يزدى، ابن آية الله عبدالكريم حائرى يزدى مرجع الشيعة فى الفترة من عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٣٧، والذى عمل ممثلاً لآية الله بروجردى فى واشنطن، والمنشورة بالفارسية عن جامعة هارفارد. راجع مهدى حائرى يزدى، «خاطرات مهدى حائرى يزدى»، هارفارد، ٢٠٠١ .

(٢) راجع: مهدى حائرى يزدى، «حكمت وحكومت»، لندن، ١٩٩٥ .

الكبار، حيث وضع آية الله شريعتمدارى رهن الإقامة الجبرية، وتم تهميش آيتى الله كلبايكانى ونجفى.

ويستدل من تلك الأقاويل أن قيادة «الدولة الإسلامية» كانت موضع خلاف حتى فى حياة الإمام الخمينى نفسه، ولم تكن محل إجماع كامل. تداخلت السياسة فى إيران الثورية مع المذهب واختلطت به، إلى درجة استعمال السياسة لصالح «ولاية الفقيه المطلقة» المذهبية أساسًا، فى مقابل اجتهادات فقهية مغايرة.

عودة إلى موضوع الاستفتاء، فلم يكن الخلاف حوله متركزًا فقط على عنوانه الأساسى، وهو التصويت على «الجمهورية الإسلامية» أم «الجمهورية الديمقراطية» أو حتى «الجمهورية الإسلامية الديمقراطية»، بعد أن حسم الإمام هذا الموضوع لصالح «الجمهورية الإسلامية». ساعتها رأى كثير من الشخصيات السياسية الإيرانية ومن مشارب فكرية متنوعة، وابتداءً من آية الله شريعتمدارى وانتهاء برموز اليسار، أن عملية الاستفتاء يشوبها قصور شكلى واضح. وأخذوا على الاستفتاء أنه يعنى الإجابة عن سؤال: هل توافق على قيام الجمهورية الإسلامية أم لا؟ ورأوا بالتالى أن هناك قدرًا كبيرًا من الغموض أمام المواطن الإيرانى العادى، الأمر الذى لا يجعل الاستفتاء معبرًا حقيقيًا عن الإرادة الشعبية.

وذهب المعارضون إلى تبنى أسلوب مغاير فى عملية الاستفتاء، بحيث يتم الاستفتاء أولاً على الجمهورية وإلغاء الملكية. وبعدها تقوم جمعية تأسيسية بإعداد مسودة دستور جديد، وفيها يتم شرح أبعاد وملامح «الجمهورية الإسلامية». أما «حزب توده» الشيوعى فقد تبنى موقفًا مختلفًا عن مواقف الأحزاب العلمانية الإيرانية، حيث أيد وبدون شروط قيام «جمهورية إيران الإسلامية». وكان الحزب مستبعدًا من مقابلات الإمام أو حتى من المشاركة فى وزارة بازركان على قلة صلاحياتها، ولكن رغبة الحزب فى التحالف مع «الإسلام الثورى» فى جبهة واحدة ضد «الإمبريالية» استهدفت مد الجسور مع الجماهير الإيرانية وتجسير الفجوة معها.

والحال أن «حزب توده» كان أقدم الأحزاب الإيرانية العاملة فى إيران وقت قيام

الثورة على الإطلاق، حيث تأسس فى بداية العشرينيات، وكان له طوال تاريخه، حضور واضح بين الطلاب والمثقفين وكذلك فى مناطق شمالى إيران التى تمتع فيها الحزب بنفوذ تاريخى. ولكن الإمام الخمينى دأب على دمغ «حزب توده» بالعمالة لموسكو والتآمر ضد الثورة. كما كان للقمع الذى تعرض له هذا الحزب ومنذ تأسيسه دور لا يستهان به فى النيل من حضوره على ساحة السياسة فى إيران. وبالمقابل كانت أفكار «حزب توده» التغريبية تبتعد عن الوجدان الشرقى للجماهير الإيرانية، حتى فى أثناء نضال الحزب ضد الشاه انطلاقًا من الأسس الطبقية. ولم تشفع كثيراً نضالات هذا الحزب ضد حكم الشاه لدى الغالبية الساحقة من الجماهير الإيرانية، إذ إن دور «حزب توده» المتميع فى أثناء الانقلاب على مصدق كان حاضراً بشدة فى الذاكرة الشعبية. وربما يجسد «حزب توده» نموذجًا للأحزاب الشيوعية فى منطقتنا الشرقية، كما يعبر عن أزمتها فى آن معا. فبرغم التضحيات والنضالات الشعبية والحضور المتميز فى الحياة الثقافية وعلى صعيد الأفكار السياسية، لم تستطع الأحزاب الشيوعية فى الشرق أن تقود عمليات التغيير الديمقراطى فى بلدانها. وزاد فى الطنبور نغمة أن كثيراً من ممارسات هذه الأحزاب لم تراع الفوارق الموضوعية بين مجتمعاتها الشرقية والمجتمعات الصناعية المتقدمة التى نشأت فيها الأفكار التى تعتنقها، فانهارت جسور التواصل وتعطلت لغة التخاطب المشترك.

وبالتالى لم يؤد موقف «حزب توده» المؤيد لإقامة «جمهورية إيران الإسلامية» إلا إلى إضعاف هيبته واحترامه من باقى الأحزاب الإيرانية، حيث كرر أعداء الحزب فى أدبياتهم وصف سياسته «بالانتهازية».

رأى الإمام الخمينى من ناحيته أن الاقتراح الخاص بالاستفتاء على مراحل مختلفة، بمثابة إطالة متعمدة لإقرار الدستور، فى وقت حرج من عمر الثورة وفى الوقت الذى كانت فيه ذكريات الانقلاب على حكومة مصدق الوطنية تطغى على عقول الإيرانيين وترسم أشباح الماضى وهواجسه لهم. باختصار كانت مخاطر الخارج فى واجهة السياسة، ومخاوف الداخل فى خلفيتها. وأثبتت تجارب إيران

السياسية أن الانقلابات على الديمقراطية وتصاعد الحركات الشعبية، لا تنجح إلا بوجود تحالف بين الخارج وأطماعه وقسم من الداخل وتطلعاته. وتأسيسًا على ذلك، كان الفريق المؤيد لنظرية «ولاية الفقيه» يرى التعجيل بالتصويت على الدستور لقطع الطريق على تحالفات بين الخارج وأقسام من الداخل، ومن ثم تثبيت الحكم الناهض بدستور جديد. وهكذا تم تغليب أولوية مواجهة الأخطار المحدقة بالثورة، وهى أخطار موجودة وحاضرة، على مبدإ إنضاج الإرادة الشعبية واختيار أنسب الأشكال الحقوقية والدستورية إلى الواقع الإيرانى، وهى أسس ضرورية ومصيرية. وتوصل فريق الخمينى وفريق الحكومة إلى حل وسط يقضى بتشكيل مجلس استشارى من أعضاء عددهم محدود، على أن تكون مدة عمل المجلس شهرًا واحدًا بدلاً من عامين كما اقترح المعارضون للاستفتاء العاجل. وبالرغم من المناوشات الخارجية مع القوتين العظميين ـ وقتذاك أمريكا والاتحاد السوفيتى ـ، وبداية التوتر فى علاقات إيران مع دول الجوار، فإن التركيز على سرعة الانتهاء من الدستور كان العلامة الرئيسية على سياسات إيران الثورية والجناح المؤيد للإمام الخمينى.

## ٢ ـ أهل الثقة وأهل الكفاءة

«ضاعت الوحدة الوطنية، وضاع حلمنا الكبير لبناء مجتمع الحرية والديمقراطية. لقد قسمتم المجتمع الثائر الموحد إلى ثلاث طبقات، أنتم الطبقة الممتازة، ونحن الطبقة الحائرة، وبقية الشعب طبقة مطرودة».
مهدى بازركان فى رسالة إلى رفسنجانى عام ١٩٨٣ .

مثل كل الثورات الشعبية، ظهر فى إيران العداء بين «أهل الثقة» و«أهل الكفاءة» من البدايات، إذ إن نجاح الثورة الإيرانية فى تغيير شكل السلطة كان يتطلب تسيير العمل اليومى فى الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة. ويعنى تعثر دولاب العمل بعد نجاح عمليات التغيير أن الثورة قد عجزت عن الوصول لأهدافها، بشكل ينحدر بدرجتها إلى مستوى العصيان المدنى. ثم إن تغيير شكل السلطة لا يقتضى فقط تسيير الوزارات والمصالح الحكومية، بل وإرساءها على قواعد سياسية معلومة ومختلفة عما كانت عليه قبل نجاح الثورة. ومؤشر نجاح الثورات فى تسيير العمل الحكومى اليومى هو الكفاءة التى تظهرها أجهزة الدولة وقدرتها على القيام بالمهام الموكولة إليها. وهكذا تصادمت الضرورات فى إيران، حيث إن تغيير رموز النظام السابق أو «البائد» واستبعادهم من جهاز الدولة هو مطلب مفهوم للثورات الشعبية فى بلاد لا تحكمها المؤسسات، بل إرادة فرد، أو فى أحسن الأحوال رغبات فئة صغيرة من الناس. ولكن الثورات الشعبية فى الوقت عينه تفتقر بالمنطق إلى كفاءات قادرة على سد كل الشواغر فى مواقع الدولة، وهو ما يتطلب الاستعانة بالكفاءات الوطنية الموجودة فعلاً بغض النظر عن ولاءاتها الحزبية. وهنا بالضبط يضيع الخيط الرفيع الفاصل بين ضرورة تغيير رموز النظام السابق، وعمليات «التطهير» التى تطول الأدوار العليا جميعها فى مؤسسات الدولة المختلفة.

وظهر فى إيران الثورية بعد أسابيع قليلة من انتصار الثورة مصطلح «انقلاب فرهنكى» (الثورة الثقافية) جريًا على الشعار الصينى الأصل وذائع الصيت. وفى غمرة الأحلام والطموحات التى تعقدها الثورات على نفسها، يتم غالبا التضحية بـ«أهل الكفاءة» على مذبح الأيديولوجيا الثورية لصالح «أهل الثقة». وفى وجه من الوجوه كانت حكومة مهدى بازركان تمثل «أهل الكفاءة» فى مواجهة «أهل الثقة» الذين مثلهم رجال الإمام الخمينى، وهو ما رسخ المواجهة بين الطرفين. وفى وجه آخر ظهر الصراع فى صورة مواجهة بين رجال الدين ورجال السياسة للسيطرة على الدولة. وفى وجه ثالث كانت المواجهة تتم فى الواقع بين مؤيدى الدولة الدينية الثيوقراط من ناحية، وأهل الكفاءة التكنوقراط من ناحية أخرى.

وكانت قضية حسن نزيه مدير شركة النفط الوطنية الإيرانية المثال الأبرز على هذا التصادم والتناقض، كما أن المآل الذى آلت إليه القضية اتفق وموازين القوى بين الطرفين وقتها. كان نزيه محاميا إيرانيا من الناشطين فى نقابة المحامين الإيرانية وفى جمعيات حقوق الإنسان، وكان محسوبًا بشكل أو آخر على رئيس الوزراء مهدى بازركان، قبل نجاح الثورة الإيرانية. وغداة انتصار الثورة كانت شركة النفط الوطنية فى حال من الإضراب التام، إذ انخرط العمال فى تأييد الثورة. نجح نزيه فى كسب ثقة العمال وأدار دولاب العمل فى أثناء الثورة، فاستمر النفط الإيرانى يتدفق إلى الأسواق. وبعد نجاح الثورة وتكليف بازركان بتشكيل الحكومة أبقى بازركان على نزيه فى إدارة الشركة.

وكان نزيه عضوا فى جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان التى يترأسها بازركان، وشن جعفر إشراقى - صهر الإمام الخمينى - حملة إعلامية كبيرة ضد نزيه وادعى عليه بتهم مختلفة، وتصدر هذه التهم إهداره لأموال الشركة والتبرع لجمعيات سياسية، كما اتهم نزيه بأنه يعارض «جمعية العمال الإسلامية» المتشكلة من عمال الشركة. وكان فى قائمة الاتهامات أيضًا أن نزيه أوجد فجوة كبيرة بين مرتبات المهندسين ومرتبات الفنيين فى الشركة. جاءت هذه الاتهامات على خلفية اشتراك نزيه فى مؤتمر بنقابة المحامين الإيرانية وجه فيه النقد لطبقة رجال

الدين وطريقة أداء محاكم الثورة لأعمالها. وتوجت هذه الاتهامات باتهام أن نزيه يعد لإضراب كبير فى فصل الشتاء، وهو ما سوف يعنى توقف النفط الإيرانى عن التدفق. ودلل المناهضون لنزيه على صحة توقعاتهم بالعلاقات التى ربطت بين نزيه ومتين دفترى المنشق عن الجبهة الوطنية والمعارض للاستفتاء على «جمهورية إيران الإسلامية».

أمر المدعى العام لمحاكم الثورة الإسلامية بإحضار نزيه للتحقيق معه فيما نسب إليه، ولكن نزيه اختفى وأخذ يصدر من مكان مجهول بيانات يشرح فيها موقفه ويرسلها للصحف الإيرانية. وكان نزيه من المنادين بعدم تدخل رجال الدين فى إدارة العمل الحكومى، ومن الراغبين فى تقليص نزيف الكفاءات إلى خارج البلاد والمقدر بعشرات الألوف حتى ساعتها، أى شهر سبتمبر من عام ١٩٧٩ . ولا تفوتنا ملاحظة أن نزيه، وباعتباره يشغل منصبًا حساسًا فى إيران التى يشكل النفط سلعتها الأساسية، كان يتخذ مواقف سياسية لا تتوافق مع الخط الذى يتبناه الإمام ورجال مجلس الثورة. ومن خارج تيار الإمام كان هناك أيضا وزراء فى حكومة بازركان لا يكنون ودًا كبيراً لنزيه ومنهم إبراهيم يزدى وصادق قطب زاده وأبو الحسن بنى صدر. وباشتداد الضغوط على نزيه وبازركان، وبتعاظم الخطر من حدوث توقف فى إنتاج النفط، هرب نزيه وسيطر «أهل الثقة» على شركة النفط الوطنية الإيرانية. وهكذا اختفى أحد التكنوقراط غير المحسوبين على تيار الثورة، والذى لا يشترك معها فى أفكارها الأساسية، ولكنه فى الوقت نفسه لم يكن مناصراً للشاه السابق.

فى الثانى من إبريل عام ١٩٧٩ أطل الإمام الخمينى بطلعته المهيبة على الإيرانيين من خلال التليفزيون، وأعلن نتيجة الاستفتاء على «الجمهورية الإسلامية»، وتأييد الإيرانيين للجمهورية بنسبة تزيد على ٩٨ بالمائة، ودشن بذلك قيام «جمهورية إيران الإسلامية».

وبذلك الإعلان قطعت نظرية «ولاية الفقيه» شوطًا طويلاً على طريق التنفيذ،

ولم يتبق - من منظور مؤيديها - إلا التمكين لها، وإفساح المجال أمامها للتشكل والظهور.

واستمر المعارضون لتدخل رجال الدين في الحكم في معارضة عمل مجلس الثورة، وانتقدوا حقيقة أن الدستور الذي تم الاستفتاء عليه ظل غائبا حتى بعد إعلان نتيجة الاستفتاء وقيام «جمهورية إيران الإسلامية». كما انتقد المعارضون إعلان نتيجة الاستفتاء بعد أسبوع من التصويت عليه. وكان هناك من انتقد أيضا سرية وشفافية الاستفتاء على الدستور. واستند هذا الانتقاد الأخير إلى أن الورقة المعدة لإبداء الرأي مع أو ضد الجمهورية، كانت تتطلب فصل جزء عن آخر بشكل يسمح للمدقق بمعرفة رأي الناخب بالنهاية.

وإزاء فقدان الحكومة للسيطرة على القوات المسلحة والوزارات المختلفة وانتشار مظاهر التسليح في لجان الثورة، وقيادة مجلس الثورة الفعلية للحكم في البلاد، طالبت «الجبهة الوطنية» المشاركة في الحكومة بضرورة الإعلان عن أسماء الأعضاء في مجلس الثورة وتحديد صلاحياته، وانتقدت وجوده ووصفته بأنه «مناف للقانون».

وفي هذه المرحلة الحرجة استقالت قيادات بارزة في «الجبهة الوطنية»، مثل كريم سنجابي وداريوش فروهر، من حكومة بازركان احتجاجًا على تقييد صلاحياتها مقارنة بتضخم السلطات لدى مجلس الثورة. وفي هذا المفترق الحاسم دخل رجال من خط الإمام الوزارة مثل هاشمي رفسنجاني، الذي أصبح وزيرًا للداخلية. أصبح وضع بازركان رئيس الحكومة حرجًا، بحيث إنه إذا أعاد التاريخ نفسه لأمكن تشبيه بازركان برئيس الوزراء الروسي كيرينسكي، الذي تولى رئاسة الوزارة بعد الثورة الروسية الأولى واستمر كذلك حتى انتصار الثورة البولشفية. وترجع طرافة التشبيه، وربما أهميته، إلى أن بازركان وكيرينسكي لم يكونا مقيدي الصلاحيات فحسب، بل أيضًا مجسدين لفترة انتقالية بين حالين ووضعين مختلفين. وكما كان البلاشفة الروس يراقبون الوضع من وراء ستار قبل ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ وفي وجود كيرينسكي، كان بازركان عام ١٩٧٩ في الواجهة ومجلس الثورة في

الخلفية. كما كان الاثنان، كيرينسكى وبازركان، ممثلين لتيار سياسى أقل راديكالية يعتقد بضرورة التدرج فى المراحل.

كان بازركان مثقفًا متدينًا يؤمن بدور الدين فى رسم الأهداف الكبيرة للسياسة، ولكن من دون أن ينخرط فيها نهائيًا. وكما يقول بازركان: «إن الدين يحدد أصول السياسة ومبادئ وأهداف الحكم ولكنه لا يتدخل فى التفاصيل والجزئيات»[1]. وفى المقابل كان هناك تيار راديكالى يطالب بتغيير جذرى وشامل وسريع، يتحين الفرصة للإمساك بتلابيب السلطة. وبقى عجز حكومة بازركان عن الإمساك بدفة البلاد مستمرًا حتى الرابع من نوفمبر، حيث احتلت مجموعة من الطلبة الإيرانيين السفارة الأمريكية فى طهران، واتخذت من العاملين فيها رهائن حتى تسلم واشنطن الشاه الهارب إلى إيران لمحاكمته وتعيد الأموال الإيرانية التى هربها إلى الخارج. عندها استقالت حكومة بازركان لينتهى دورها فى دراما الثورة. وكتب بازركان خطاب وداع للشعب الإيرانى محاولاً شرح موقفه فيه وشارحًا الملابسات التى أحاطت باستقالته[2].

---

(١) مهدى بازركان، «الحد الفاصل بين الدين والسياسة»، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٧٩، صفحة ٤٢.

(٢) راجع الملحق رقم ٢.

## ٣ـ صراع فى طهران

«احتلال السفارة الأمريكية هى الثورة الثانية التى تفوق الأولى عظمة» الإمام الخمينى.

التاريخ: صباح الرابع من نوفمبر عام ١٩٧٩ . المكان: شارع طالقانى فى وسط العاصمة الإيرانية طهران. كان لشارع طالقانى الذى يقع فيه مبنى السفارة تاريخ، فقد أطلق عليه قبل انتصار الثورة «تخت طاووس» (عرش الطاووس)، وهو رمز العائلة البهلوية الحاكمة. وفى وقت مبكر عن هذا أطلق على الشارع «فرانكلين روزفلت» الرئيس الأمريكى الأسبق. الثلوج تغطى الشوارع وقمة جبال البرز، التى تحاصر طهران وتمتد سلسلتها بطول آلاف الكيلومترات على شكل قوس بدءاً من تركيا ومروراً بإيران وصولاً إلى أفغانستان. لم تعكس الثلوج، المعتادة فى شتاء طهران، بأى حال الأجواء السياسية الاستثنائية التى سادت بعد انتصار الثورة قبل شهور. تصادمت سخونة السياسة وأجواؤها مع برودة الطقس، ولكنها حالة إيران السياسية التى تبطن غالبا عكس ما تظهر.

انتصرت الثورة ولكنها باتت فى منعطف تاريخى، وكانت خيوط التوازنات السياسية متشابكة إلى درجة عدم إمكان الفصل بينها دون أن تتقطع. وفى حين كان أنصار «ولاية الفقيه» يراكمون النفوذ ويسيطرون تدريجيّا على مواطن القوة فى الدولة والمؤسسات، أدارت الأطراف المعارضة معركتها على أساس ردود الفعل. كان للطرف الأول والأكثر راديكالية أنصار، كما كان لهم أيضًا مرجعية الإمام الخمينى، أما الطرف الثانى المتراوح وغير المتجانس فقد كان واعيًا بالتدرج الجارى فى عملية تركيز السلطة فى يد الطرف الأول، ولكنه كان يفتقد إلى الرمز والوحدة بين صفوفه. لم يكن الطرف الثانى بحال من الأحوال

موحداً على خلفية سياسية أو فكرية متقاربة، ولم يكن له حتى برنامج مرحلي موحد. ولما تحين كل طرف من الطرفين فرصته . . كانت طهران تغلى وإن غطتها ثلوج الشتاء.

فى هذا اليوم التاريخى الرابع من نوفمبر عام ١٩٧٩، تجمع مئات من الطلبة الإيرانيين أمام أسوار السفارة الأمريكية مرددين الهتافات المميزة للثورة الإيرانية، والتى طالما ألهبت حماسة الجماهير فى إيران وخارجها. تصاعدت الأصوات: «الله أكبر» . . «مرك بر أمريكا»، وظن القاطنون بالشارع وأصحاب المحال التجارية أنها مظاهرة مألوفة من التى تشهدها العاصمة الإيرانية كل يوم منذ انتصار الثورة. ولكن الطلبة لم يكتفوا بالهتاف أمام مبنى السفارة فقط، بل وقطعوا السلاسل الحديدية التى تؤمن البوابات، وكسروا مغاليقها واندفعوا إلى داخل السفارة. وإلى هنا لم يكن الأمر عاديًا، ولكنه لم يكن استثنائيًا كذلك، فقبل ذلك بشهور اقتحمت مجموعة أخرى من الطلبة محسوبة على المعارضة، مبنى السفارة الأمريكية وحاولوا احتلالها. وتصدت لهم قوات إيرانية خاصة أخرجتهم من هناك بعد ساعات محدودة. وبالقوة المسلحة حررت السفير الأمريكى وقتذاك ويليام سوليفان من بين أيديهم. لكن فى هذه المرة اندفع الطلبة إلى مبانى السفارة وسيطروا عليها وعلى حراسها فى براعة ودراية. ولم يعد الطلبة داخل السفارة يرددون الشعارات فقط، بل وضعوا العاملين فيها والبالغ عددهم واحدا وستين شخصا تحت سيطرتهم. ولم يطل الأمر كثيراً حتى قطع الطلبة السائرون على طريق الإمام الشك باليقين فى مقاصد حركتهم، إذ أصدروا جريًا على العادة الشهيرة للسياسة فى الشرق بيانهم رقم واحد[١].

كانت عملية احتلال السفارة مثالاً على «الأعمال البربرية والوحشية» من المنظور الأمريكى، وصارت ظلاً يرافق التغطيات الإعلامية عن إيران فى الغرب. وساهمت هذه السياسة الإعلامية الموجهة فى تنميط صورة الثورة الإيرانية فى العالم، بحيث صارت كلمة إيران تستدعى صورة السفارة الأمريكية «المحتلة».

---

(١) راجع الملحق رقم ٣.

وتعمدت هذه السياسة الإعلامية تفكيك الحدث من مكون أساسى هو المكون السياسى، فقدمت للمشاهدين والمستمعين والقراء مختطفى السفارة من الطلبة على أنهم حفنة من «الأوباش واللصوص المسلحين الذين يروعون الدبلوماسيين الآمنين». وصعدت المواجهة الإعلامية إلى درجة أعلى حيث صارت صفة الإرهابى تلصق بهم، مثلما لصقت هذه الصفة بالمقاتلين الفلسطينيين من قبل خصوصًا بعد عمليات خطف الطائرات قبل عقود خلت. ويظل سؤال: كيف تكون مؤمنًا بعقيدة دينية أو بعقيدة سياسية ثم تقدم على ترويع أبرياء؟ هو السؤال الذى دار فى مخيلة كثيرين على اتساع الكرة الأرضية، وظل يبحث عن نسق محكم للإجابة عنه. ثم تمضى وجهة النظر المعارضة لاحتلال السفارة متسائلة: ألا يعد تسليم الشاه كما أراد الطلبة خرقًا لمبادئ الديمقراطية الأمريكية التى منحت لرجل مريض حق اللجوء السياسى؟

تحصنت الحجج المناوئة للطلبة خلف الأسانيد الأخلاقية التى لا تخلو من وجاهة، ولكن الحجج لم تنحصر فقط فى هذا الإطار، بل وتخطتها إلى الأسانيد القانونية. إذ إن سفارات الدول وممثلياتها الدبلوماسية فى الخارج هى جزء لا يتجزأ من نطاق السيادة الوطنية لهذه الدول، وفقًا لأحكام القانون الدولى العام. كما أن المواثيق والاتفاقات الدولية ذات الصلة حددت مقومات ونطاق تلك السيادة، ونصت عليها صراحة فى بنودها. واستنادًا إلى ذلك أمكن للدبلوماسية الأمريكية استحصال القرار رقم ٤٥٧ من الأمم المتحدة الذى يندد بالعملية ويطالب بالإفراج الفورى عن الرهائن. وتأسيسًا على القرار أمكن لوسائل الإعلام الأمريكية تقدير أن عملية احتلال السفارة الأمريكية فى طهران هى عمل غير مشروع ومناف للقانون. كما أن تقييد حرية الأفراد دون محاكمة عادلة ومختصة يُعَدّ عملاً وحشيًا بمنطق القانون وروحيته، يستوى فى ذلك القانون الدولى وما سواه من قوانين وطنية.

ولأن قضية احتلال السفارة الأمريكية فى طهران هى قضية على جانب كبير من التعقيد، فلا يمكن النظر إليها من زاوية نظر واحدة. زاوية النظر المعاكسة التى مثلها

«الطلبة السائرون فى نهج الإمام» ترى أن عملية احتلال السفارة هى عملية سياسية من الألف إلى الياء، وأن احتلال السفارة كان له هدف واضح تمثل فى المطالبة باستعادة الشاه المخلوع ليحاكم على جرائمه التى اقترفها بحق الشعب الإيرانى. كما أن منح حق اللجوء للشاه لا يتسق مع المبادئ الديمقراطية، التى لا يجب أن يستظل المجرمون بحمايتها. والشاه ليس مجرمًا عاديًا، على ما يعتقد الطلبة الذين نفذوا العملية، بل إنه مجرم فى حق شعبه ولا تسقط جرائمه بالتقادم. وأدت الذكريات السيئة التى يحملها الوطنيون الإيرانيون لأمريكا وأنشطتها فى دعمه وإسناده دوراً كبيراً فى تحفيز الرأى العام الإيرانى وتأييده لعملية احتلال السفارة. ألم تكن واشنطن هى التى خططت ونفذت عبر العملاء المحليين عملية الانقلاب الذى أطاح بحكومة مصدق الشعبية والمنتخبة ديمقراطيا؟ ربما دار فى أذهان الإيرانيين أن عليهم فعل شىء ما لدرء خطر داهم وغير مرئى. أما حجج القانون الدولى على وجاهتها فلم تقف عائقًا أمام الطلبة، خصوصا وهم يرون مبادئ القانون الدولى تنتهك يوميًا من واشنطن وحلفائها على اتساع الكرة الأرضية.

وفى تزاحم حجج المؤيدين المعتزين بكرامتهم الوطنية وعقيدتهم الدينية، تختلط الاتهامات والاتهامات المقابلة، ولا يبقى ربما سوى السياق حكمًا فى الأمر. والقضايا الشائكة مثل قضايا احتلال السفارة لا يمكن حسمها بقرار على شاكلة أسود أو أبيض، أو عمل صائب أو خاطئ. يمكنك أن تنظر إلى عملية احتلال السفارة على أنها «عمل غير قانونى» وينتهك المواثيق الدولية، كما يمكنك عَدُّها «عملاً ثوريًا» ضد القوة العظمى التى ساندت الشاه طوال فترة حكمه واستنزفت ثروات إيران فى غير صالح الغالبية العظمى من أبنائها. وتبقى معاهدتا جنيف وفيينا لعامى ١٩٦١ و ١٩٦٣ على التوالى واللتان تنظمان عمل السفارات والحدود القانونية لنشاطاتها، مسألة قانونية شائكة فى حد ذاتهما. فلا جدال فى أحقية البعثات الدبلوماسية فى جمع المعلومات، ولكن حدود وطبيعة هذا النشاط تبقى محددة فى هاتين المعاهدتين. وترى المعاهدتان أن أعمال التجسس هى أمر غير قانونى فى الوقت ذاته، وهكذا يمكن لكل طرف، المؤيد

لاحتلال السفارة والمعارض لها، التوسل بمضمونهما والاستظهار بنصوصهما، حسبما تقتضى حاجته ذلك.

ولا تفوتنا ملاحظة أن الحوزة العلمية فى قم أصدرت بيانًا فى نفس يوم احتلال السفارة لتأييده، وفى اليوم التالى لاحتلال السفارة ذهب السيد أحمد الخمينى لتأييد الطلبة. وفى خلال الشهر الأول لاحتلال السفارة قام عدد من الشخصيات الإيرانية البارزة بزيارة الرهائن[1]، ومنهم آية الله حسين على منتظرى، وحجة الإسلام على خامنئى ومحمد على رجائى، الذى سيصبح رئيسًا منتخبًا فيما بعد. وكان أن أعلن الخمينى تأييده الكامل لعملية احتلال السفارة من أجل الضغط على واشنطن لتسليم الشاه الهارب، وأصدر تعليماته لمجلس قيادة الثورة ومسؤولى الدولة بعدم لقاء أى مسؤولين أمريكيين بهذا الخصوص[2].

سنحت فرصة اللقاء بأحد «الطلبة السائرين فى نهج الإمام» بعد مرور أكثر من ٢٥ عاما على تنفيذ عملية احتلال السفارة الأمريكية. تلتقى الرجل فى «ميدان فردوسى» الواقع فى منتصف الطريق بين السفارة الإنجليزية فى شارع فردوسى، والسفارة الأمريكية فى شارع طالقانى. يخيل إليك أنك تعرفه منذ زمن، ملامحه شرقية وعمره يقترب من أواخر الأربعينيات، وخَطَّ الشيب رأسه وأطلق لحيته فى نظام وترتيب، ويشى مظهره بالنعمة وذوق تقليدى. يعمل الآن بالتجارة وورث عن أبيه متجرا، بعد أن أنهى دراسته وابتعد عن السياسة بعد انتهاء عملية السفارة. تبدأ بالمسير إلى السفارة الأمريكية فى طهران، وهى مسرح الأحداث. بعد مسير ربع ساعة تصل إلى مبنى السفارة المهجور، إذ إن العلاقات الدبلوماسية ظلت مقطوعة منذ احتلال السفارة وحتى كتابة هذه السطور. يلتهم المبنى الضخم جانبًا كبيرًا من شارع طالقانى، وعلى السور علقت اللافتات «الثورية» والمنددة بسياسات واشنطن. ومن الرصيف المقابل لا ترى سوى أشجار عالية تطل من وراء السور،

---

(١) معصومة ابتكار، «صراع فى طهران.. القصة الحقيقية لاحتلال السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩»، دار الهادى بيروت، ٢٠٠١، صفحة ٩٦.

(٢) راجع الملحق رقم ٤.

الذى ثبتت من فوقه أسلاك شائكة. هذه إذن سفارة «شيطان بزرك» (الشيطان الأكبر)، جريا على الوصف الذى صكه الإمام الخمينى، وصار مرادفًا من وقتها للولايات المتحدة الأمريكية فى وسائل الإعلام الإيرانية.

يقول التاجر: فى صبيحة يوم احتلال السفارة كنت أهتف حتى بح صوتى «مرك بر أمريكا»! لقد قمنا بعمل وطنى بكل المقاييس، ولا أعتذر عن ذلك؛ وإن كنت لن أشارك بعمل كهذا الآن. تقفل راجعًا إلى ميدان فردوسى، وعلى جانبى الطريق تصطف الأكشاك الصغيرة التى تميز أرصفة طهران تعرض بضاعتها من الصحف على المارة. تصل إلى حيث يمكن رؤية تمثال الشاعر الإيرانى فردوسى، الذى سمى الشارع النظيف والمرتب باسمه. ومن هناك تدلف إلى أحد الشوارع الجانبية ونداءات الصيارفة المتشرين كالفطر سوف تلاحقك: «ماه دولار خريديم آقا» (سيدى نحن نشترى الدولار).

«مرغنا أنف الولايات المتحدة فى التراب». هكذا ابتدأ التاجر الإيرانى حديثه، بعد أن اعتدل فى جلسته. «كنا شبابًا مدفوعين للثأر من الولايات المتحدة الأمريكية، التى مثلت للشعب الإيرانى كل معانى الاستعلاء والغطرسة. لم نأخذ أوامر من أحد، فقط كان الإمام الخمينى مرجعيتنا. وحين أعلن الإمام تأييده لاحتلال السفارة، كنا نشعر بأننا نقوم بعمل وطنى ودينى فى آن معًا. والآن وبعد مرور كل هذه السنين أعتقد أن الأمور لم تسر وفق ما حلمناً به، إذ كنا نريد إسلامًا نقيًا يواجه المستكبرين فى الداخل والخَارج، ويناصر المظلومين والمستضعفين. ولكن الدول ومصالحها لا تسير دائمًا وفق ما نتمناه، بل وفق شروط السياسة».

تبتاع عددا من الصحف المحسوبة على التيار الإصلاحى وتفرد صفحاتها، قبل أن تشير له إلى صور بعينها لبعض الشخصيات السياسية. يبتسم الرجل ويقول: «كانوا يمثلون قيادة الطلاب الذين احتلوا السفارة، وكان من ضمن أعضاء هذه اللجنة القيادية: رضا خاتمى ومحسن ميردامادى وعباس عبدى وإبراهيم أصغر زاده

وسعيد حجاريان ومعصومة ابتكار وحبيب الله بيطرف»[1] . تسأله كيف تفسر أن تتصدر هذه الشخصيات الآن قيادة التيار الإصلاحى؟ هل هى الأقدار، أم المصادفات، أم ماذا؟ يعتقد الرجل بدور المصادفات فى هذا الموضوع. ولا يتذكر أى دور لرئيس الجمهورية الجديد محمود أحمدى نجاد بالعملية، كما تردد وسائل إعلام غربية مختلفة، ويقول: «لا أتذكر أنه حظى بهذا الشرف». وحين تسأل هل لاحتلال السفارة الأمريكية دور فى المآل الذى آلت إليه الثورة الإيرانية واستفراد خط «ولاية الفقيه» بأجهزة الدولة؟ يجيبك: «حكومة بازركان لم تكن ثورية بالمعنى الذى يريده الطلبة، ولكن البدائل المقترحة لحكومة بازركان لم تشغلنا، إذ كان همنا تمريغ أنف أمريكا فى التراب».

حين تنظر إلى البنايات قيد الإنشاء فى إيران، تلاحظ أن البناء يتم وفق نسق موحد، إذ بعد تجهيز الأساس يتم تصميم هيكل حديدى للبناية بكاملها وبعدد الأدوار، مع وجود فراغات بين الأعمدة المعدنية. وفى الفراغات الكبيرة تصب مواد البناء والأسمنت، بعدها تصب الخرسانة مكان الأعمدة، فتنهض البناية وفق التصور الموضوع لها من البداية. وهكذا كان طريق «ولاية الفقيه» فى إيران، إذ وضع الإمام الخمينى تصوراته للدولة الإسلامية المرتكزة على فكرة «ولاية الفقيه»، ثم شرع التيار المؤيد لها وله فى البناء خطوة خطوة وفق نسق رسمه الإمام الخمينى. وجاءت عملية احتلال السفارة لتلغى الازدواج فى السلطة الإيرانية، بعد استقالة حكومة بازركان.

---

(١) رضا خاتمى شقيق الرئيس خاتمى وزعيم حزب جبهة المشاركة، محسن ميردامادى هو الرئيس السابق للجنة الأمن القومى بالبرلمان الإيرانى، وعباس عبدى صحفى إصلاحى شهير، وابراهيم أصغر زاده يعد من أبرز قيادات حزب التضامن الإسلامى، أما سعيد حجاريان فقد عمل فى وزارة الاستخبارات فى فترة رئاسة خاتمى الأولى وتعرض لمحاولة اغتيال، ومعصومة ابتكار كانت نائبة الرئيس السابق خاتمى، و حبيب الله بيطرف كان وزيراً للطاقة فى حكومة خاتمى.

## ٤ ـ بنى صدر : غربة السياسة والثورة

**«أما بعد فإنى أعزل أبو الحسن بنى صدر من منصب رئاسة الجمهورية استنادا لرأى الأكثرية الساحقة لنواب مجلس الشورى الإسلامى المحترمين بشأن عدم كفاءته السياسية للتصدى لمنصب رئاسة الجمهورية».**

**روح الله الموسوى الخمينى.**

بعد احتلال السفارة الأمريكية جاءت انتخابات رئاسة الجمهورية فى يناير عام ١٩٨٠ ، بوصفها علامة حاسمة على توجهات الدولة فى إيران بعد انتصار الثورة. كانت صورة الخريطة السياسية الإيرانية الآن هى زحف أنصار «ولاية الفقيه» على أجهزة الدولة الإيرانية، واختفاء التيارات السياسية المعارضة منها. وتقلصت صورة الرسم البيانى للقوى السياسية إلى حد بعيد، حتى اختزلت السياسة إلى وجود تيار الإمام الخمينى فى مراكز السلطة فى مقابل وجود ملحوظ خارجها لمنظمة «مجاهدى خلق» الراديكالية، ذات التوجهات الإسلامية والمطعمة بتهويمات ماركسية وماوية. ولأن اليسار بتلويناته التقليدية والثورية كان قد اختفى، انجرفت بؤرة الأحداث السياسية وعلاقات التوازن السياسى ناحية اليمين بشدة.

طالب بعض رجال الإمام بترشيح جلال الدين فارسى وهو المدنى المنتمى إلى أنصار «ولاية الفقيه» رئيسًا للجمهورية، ولكن ظهرت معارضة علنية لهذا الترشيح[١]، باعتبار أن جلال الدين فارسى هو أفغانى الجنسية ويتحدر من مدينة

---

(١) قاد حملة الرفض السيد على تهرانى وهو صهر المرشد السيد على خامنئى، كان قد فر هو وزوجته إلى العراق فى أثناء الحرب بسبب معارضته لولاية الفقيه، ثم عاد إلى إيران وسجن، قبل أن يطلق سراحه ليعيش تحت الإقامة الجبرية.

هرات الأفغانية وليس إيرانيًا. وعبثًا حاول رجال الإمام مقاومة الاعتراضات، وقال هاشمي رفسنجاني في مذكراته: «فندنا ذلك بالقول إن هرات كانت آنذاك تحت السيادة الإيرانية، ولكن الأمر لم يقنع الإمام»[1]. وكان أبرز المرشحين لأول انتخابات رئاسية في إيران أبو الحسن بني صدر وحسن حبيبي وأحمد مدني، وحاز بني صدر نحو خمسة وسبعين بالمائة من الأصوات. ويعود رفسنجاني ليلمح بأن السيد أحمد الخميني كان يدعم بني صدر، فيقول: «كثيرون من بيت الإمام كانوا يتعاطفون مع بني صدر بوضوح»[2].

ولكن في إيران وبالرغم من إتاحة الفرصة لعدد كبير نسبيًا للدخول إلى معترك الانتخابات، فإن الشخصيات التي لا تفوز في الانتخابات تتراجع على الأغلب إلى الوراء بين صفوف النخبة الإيرانية. وهي ظاهرة تستحق التأمل في الانتخابات الإيرانية، حيث إن منافسي بني صدر على الرئاسة أحمد مدني وحسن حبيبي لم يتمتعا بحضور سياسي واضح بعدها، وهو حال المرشحين السابقين لرئاسة الجمهورية في إيران حتى اليوم.

المهم أنه بعد فوز بني صدر بانتخابات الرئاسة التي جرت على إثر استقالة حكومة بازركان، تشكلت خريطة القوى السياسية في إيران من جديد. لم يعد التحالف بين رجال الدين ورموز الحركة الوطنية قائمًا، حيث استأثر التيار الديني على أطيافه المتنوعة بالمشهد السياسي كله. كان مجلس الثورة ورجال الدين الموالون للإمام في عمق المشهد ممثلين للإسلام الراديكالي، والسيد بني صدر ممثلاً للتيار الديني الليبرالي، في حين أبقيت التيارات السياسية على اختلاف أطيافها خارج مؤسسات الدولة الإيرانية. تموضع «الحزب الجمهوري الإسلامي» في بؤرة المشهد السياسي، وهو المتشكل بعد شهور قليلة من عودة الإمام من رجال مجلس الثورة ورجال الدين الراديكاليين. كانت قيادة الحزب

---

(١) محمد صادق الحسيني، «الشيخ الرئيس»، رياض نجيب الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، صفحة ٨٥.

(٢) محمد صادق الحسيني، «الشيخ الرئيس»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٦.

تتألف من آية الله بهشتى رئيس مجلس الثورة وآية الله مطهرى منظر الثورة، وحجة الإسلام السيد على خامنئى وحجة الإسلام هاشمى رفسنجانى ومحمد على رجائى وآية الله باهنر ومحمد منتظرى، ابن آية الله حسين على منتظرى. وعلى هذا فقد كان الحزب هو الواجهة السياسية لمجلس الثورة ورجال خط الإمام، وكان منطقيًا أن يكون «الحزب الجمهورى الإسلامى» أوسع الأحزاب نفوذًا وتأثيرًا فى الدولة الإيرانية الثورية.

وفى التوقيت نفسه أى مطلع عام ١٩٨٠، غزت القوات السوفيتية أفغانستان، المجاورة لإيران، فوضع الغزو السوفيتى لأفغانستان إيران مجددًا فى عين الإستراتيجيات العالمية وعلى حدود التماس الإستراتيجى بين الشرق والغرب، مما زاد من سخونة المشهد الإيرانى. وفى مارس من عام ١٩٨٠ تم إجراء أول انتخابات برلمانية بعد انتصار الثورة، وفيها حصد رجال الإمام من «الحزب الجمهورى الإسلامى» الغالبية الساحقة من مقاعد المجلس البالغة ٢٧٠ مقعدا. وبالمقابل حصل أنصار بنى صدر وتياره الإسلامى الليبرالى على عشرين مقعدًا فقط، وحصل أشخاص قريبون من اليسار على عشرة مقاعد. أما أحزاب اليسار فقد قاطعت مع الإيرانيين الأكراد عملية الانتخابات بسبب اتهامهم لمجلس الثورة بالتلاعب والتزوير مقدمًا.

تثبتت خريطة التوازنات السياسية فى إيران بعد انتخابات الرئاسة والبرلمان فى منتصف عام ١٩٨٠ لتصبح كالتالى: منصب المرشد يقع فوق كل المناصب السياسية والتشريعية، إذ يملك المرشد وبنص الدستور صلاحيات إقالة رئيس الجمهورية وإعلان الحرب. وتحت هذه المنصب ظهر تياران داخل الدولة الإيرانية، الأول يمثله رئيس البرلمان ورئيس الوزراء ورئيس المحاكم الثورية فى جانب ورئيس الجمهورية فى جانب آخر. وبعبارة أخرى كان التيار الأول يمثل الإسلام الراديكالى فى مقابل بنى صدر ممثلاً للإسلام الليبرالى، إن جاز التعبير.

وفى منتصف عام ١٩٨٠ كان الطلبة السائرون فى نهج الإمام مازالوا محتلين للسفارة، وكانت الحرب العراقية-الإيرانية قد اندلعت، بعد اندفاع القوات

العراقية إلى داخل حدود إيران السياسية. وأضفت الحرب تحديًا من نوع جديد على الوضع القائم، خصوصًا وأن التهديدات الداخلية للنظام ترافقت مع التهديد الخارجي المباشر والمتمثل في الحرب. وفي ظل الأجواء الملتهبة داخليًا وسياسيًا كان بني صدر يميل إلى التخلص من الأعباء الناجمة عن احتلال الرهائن، أو فلنقل تواقًا إلى الاستفادة من المزايا الأمريكية لتعظيم قدرة بلاده على صد الحرب المندفعة إلى عمق أراضيها. أراد بني صدر تحديث الجيش ورفده بقطع الغيار الأمريكية التي تلزم الجيش الإيراني، المعتمد حتى وقتها على السلاح الأمريكي. كما أراد بني صدر الاستفادة من الأرصدة الإيرانية المجمدة في الولايات المتحدة، لمعاونة الاقتصاد الإيراني في تجاوز الأزمة الخانقة التي يمر بها، بسبب تراجع تصدير النفط الإيراني.

بمعنى آخر لم تكن أولوية مقارعة الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر اهتمامات بني صدر، وإنما صد الغزو العراقي الآتي من الخارج؛ والاحتفاظ ببعض مواقع النفوذ في الدولة بالداخل في مواجهة تيار الإسلام السياسي. وفات على بني صدر في تقديراته للموقف أن الهجوم العراقي على إيران لم يكن ليبدأ دون ضوء أخضر أمريكي، أو على الأقل تفاهمات ضمنية بين بغداد وواشنطن بهذا الخصوص. وطالب أنصار بني صدر بنقل المسؤولية عن احتلال الرهائن من الطلبة إلى مجلس قيادة الثورة، تمهيدا للسيطرة على القضية. ولكن أنصار الإسلام السياسي وفي مقدمتهم السيد على خامنئي رفضوا ذلك بتاتًا، لأن المختطفين - حسبما يقول السيد على خامنئي - «إذا ما أصبحوا في قبضة مجلس قيادة الثورة فإنها ستصبح قضية دبلوماسية، وعلى إيران أن تفي بتعهداتها كدولة عضو في المجتمع الدولي. الأمر الذي يؤدي إلى اتهامها باختطاف الرهائن وممارسة القرصنة الدولية إذا أصرت على موقفها»[١]. ويضيف السيد على خامنئي: «كان هناك اتجاهان في مجلس قيادة الثورة، اتجاه معارض لحركة الطلبة الجامعيين، وآخر موافق. وكنا نحن نمثل الاتجاه الموافق، أي رجال الدين وبعض العناصر. أما

(١) الإمام الخامنئي، «السيرة والمسيرة»، مركز باء للدراسات، بيروت ٢٠٠٢، صفحة ١٠٧.

المعارضون الرئيسيون فكانوا متمثلين فى بنى صدر وبازركان وصادق قطب زاده. وسياسة بازركان تقوم على أساس رفض واستنكار مثل هذه الأمور وكان المهزوم الأصلى من تلك الحركة»[1].

وكان أن أعلن الطلبة السائرون على خط الإمام أنهم وجدوا وثائق فى السفارة الأمريكية تدين بنى صدر كمتعاون سابق مع الاستخبارات المركزية الأمريكية (سى آى إيه). وهو ما يظهر واضحًا أن احتلال السفارة الأمريكية كان ظلاً مرادفًا لتطور العملية السياسية فى إيران والحراك الحادث فيها.

فرض موضوع الجيش والتسليح نفسه على صانعى القرار فى إيران، بعد احتلال العراق لأراض إيرانية فى الشهور الأولى للحرب. وظهر فريقان فى صفوف النخبة الإيرانية الحاكمة: فريق بقيادة بنى صدر ينادى بالاعتماد على القادة والخبراء العسكريين الإيرانيين من الضباط فى جيش الشاه، وفريق آخر يمثل تيار الإمام الخمينى يعارض ذلك بحسبان أن الخبراء العسكريين من جيش الشاه يفتقدون إلى الأبعاد الأخلاقية اللازمة لقيامهم بتلك المهمة. وطالب تيار الإمام بإتاحة الفرصة أمام «الباسداران» (الحرس الثورى) للقيام بتلك المهمة، وطالب أنصار الإمام بتسليح الحرس بالأسلحة الثقيلة للقيام بمهمة الدفاع عن البلاد بحسبان أن الحرس هو الأقدر أخلاقيّا على القيام بتلك المهمة. وبخلاف ذلك المبرر، يمكن إرجاع التخوف الظاهر لرجال الإمام من الجيش الإيرانى، إلى أن الأخير كان القوة المنظمة الوحيدة القادرة على القيام بانقلاب يطيح بالنظام الجديد. كان الجيش يخضع للسيطرة المباشرة من مجلس الثورة، خصوصًا بعد تصفية وتنحية قياداته الأساسية بمجرد انتصار الثورة.

وبالرغم من كل ذلك كانت السلطة الإيرانية الجديدة، المرتكزة على نظرية «ولاية الفقيه» راغبة ليس فقط فى تحييد الجيش، ولكن أيضا فى بناء جيشها الأيديولوجى الخاص بها، على غرار الجيوش الأيديولوجية مثل الجيش الصينى والجيش الأحمر

---

(١) الإمام الخامنئى، «السيرة والمسيرة»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٠٨ .

السوفيتي. من هنا كان التفكير بتطوير «الباسداران» (الحرس الثوري) ليحل تدريجيا محل القوات النظامية، التي ظلت في أعين السلطة الجديدة مشكوكًا في ولائها.

من ناحيتها أفلحت منظمة «مجاهدي خلق» في اجتذاب قطاع لا بأس به من الإيرانيين، فقد كان لها نضالات على زمن الشاه، وأعلنت تمسكها بالإسلام كوعاء أيديولوجي مع تطعيمه بالأفكار المادية. كانت هذه الأيديولوجيا الخليط لمنظمة «مجاهدي خلق» عاملاً مساعدًا على أن تنأى بنفسها عن «حزب توده»، الذي تركزت دعاية النظام على «عمالته» للاتحاد السوفيتي. كما أن منظمة «مجاهدي خلق»، وبالرغم من نجاح الثورة التي شاركت فيها، لم تكتف بالعمل السياسي فقط، بل انخرطت في تسليح ميليشياتها الحزبية المنتشرة، خصوصًا بين طلبة الجامعات والمعاهد الإيرانية. كانت «مجاهدي خلق» خارج أجهزة الدولة، ولكنها حافظت على حضورها داخل الشارع الإيراني.

وكما كان تعدد مراكز القرار وسيلة تحييد رئيس الوزراء المستقيل مهدي بازركان، كان ذلك أيضا وسيلة تحييد بني صدر وعزله عن قلب النظام والأجهزة التنفيذية. وتجلى عجز بني صدر عن القيام بواجباته الأساسية في موضوع إدارة الحرب مع العراق وموضوع رهائن السفارة الأمريكية. وفي الشأن الداخلي، كانت الأمور تتجه إلى المزيد من تهميش بني صدر، إذ كان طرح اسم محمد على رجائي المحسوب على تيار الإسلام السياسي وخط الإمام، رئيسًا للوزراء هو خطوة أساسية في هذا الاتجاه. ساعتها حاول بني صدر أن يهرب إلى الأمام ويطالب بتعيين السيد أحمد الخميني رئيسًا للوزراء[1]، حتى يضرب عدة عصافير بحجر واحد. أولاً منع محمد على رجائي المتشدد من الوصول لرئاسة الوزراء، وثانيا الاستقواء بالسيد أحمد الخميني في مواجهة خصومه من تيار خط الإمام، وثالثًا وهو الأهم زحزحة موقع الإمام الخميني كقائد فوق المؤسسات،

---

(١) راجع الملحق رقم ٥، وكذلك الإمام الخامنئي، «السيرة والمسيرة»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٢٩.

وبالتالى إبراز الاختلافات فى الرؤى على أنها بين بنى صدر ومؤيديه من ناحية وبين الإمام وابنه ومؤيديهما من ناحية ثانية. وعلى هذا فقد رفض الإمام الخمينى طلب بنى صدر[1].

كان موضوع إدارة الحرب مع العراق يدخل فعليًا فى صلاحيات الإمام الخمينى ومساعديه المقربين من رجال مجلس قيادة الثورة. أما موضوع الرهائن فقد أبقى بعيدا عن مراقبة بنى صدر، حيث كلف رئيس الوزراء محمد على رجائى، الذى فرضه تيار الإمام على رئيس الجمهورية، بإدارة عملية التفاوض مع الأمريكيين. وانتهت عملية التفاوض بإطلاق سراح الرهائن فى يناير من عام ١٩٨١، أى فى يوم أداء الرئيس الأمريكى الجديد رونالد ريجان لليمين الدستورية رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، خلفًا لجيمى كارتر الذى فشلت عمليته العسكرية لتحرير الرهائن.

وقتها كان بنى صدر محاصراً فى منصب رئيس «جمهورية إيران الإسلامية» بين مراكز صنع القرار المختلفة التى يسيطر عليها الإسلاميون الراديكاليون من أنصار خط الإمام. حاول بنى صدر مقاومة الضغوط عليه بالتوجه صوب الشارع والتحالف مع «مجاهدى خلق» وباقى التيارات السياسية المهمشة، فنظم بالاشتراك معهم احتفالاً فى جامعة طهران بذكرى حركة مصدق فى مارس من عام ١٩٨١، إلا أن رجال الدين وممثليهم أفشلوا الاجتماع. عندها لعب بنى صدر آخر أوراقه وشن هجومًا كاسحًا على تيار الإسلام السياسى؛ واتهمه بتهم شتى تراوحت بين «انتهاك الحريات» و«الديكتاتورية». ساعتها تقرر تنحية بنى صدر الذاهب بعيداً فى تصادماته مع التيار الإسلامى الراديكالى المسيطر على الدولة الإيرانية، فأصدر الإمام الخمينى أمرًا إلى البرلمان بتقرير مصير بنى صدر السياسى.

عندها هرب بنى صدر إلى معاقل «مجاهدى خلق»، مناشداً الإيرانيين «مقاومة

---

(١) راجع الملحق رقم ٦، وكذلك الإمام الخامنئى، «السيرة والمسيرة»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٣٠.

الديكتاتورية المتشحة بعباءة الإسلام». بعدها مباشرة وقعت صدامات مسلحة بين أنصاره وميليشيا «مجاهدى خلق» فى الشوارع من جهة، وتيار خط الإمام من جهة أخرى. وأسفرت نتيجة هذه الصدامات عن حسم الإسلام الراديكالى للواقع العسكرى، فهرب بنى صدر ومسعود رجوى قائد «منظمة مجاهدى خلق»، التى أطلق عليها الإمام الخمينى من وقتها اسم «المنافقين»، إلى فرنسا. وعلى إثر هروب أول رئيس منتخب من «جمهورية إيران الإسلامية» تشكل مجلس مؤقت للرئاسة من محمد على رجائى رئيس الوزراء، وآية الله بهشتى الرجل القوى فى مجلس الثورة، وحجة الإسلام هاشمى رفسنجانى رئيس البرلمان. وأعلن آية الله حسين على منتظرى، قائم مقام مرشد الجمهورية، أنه يؤيد «التخلص من أعداء الجمهورية الإسلامية فى المواقع كافة». وقدم اقتراح بعزل رئيس الجمهورية بنى صدر إلى مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان)، وقاطع جلسة البرلمان ممثلو الجناح الوطنى والقومى الليبرالى. جاءت نتيجة التصويت كالتالى: من بين ١٧٩ عضوا حاضراً وافق ١٧٨ عضوا ورفض عضو واحد. وأثر ذلك أصدر الإمام الخمينى مرسوما فى ٢٢/ ٦/ ١٩٨١ يقضى بعزل بنى صدر من منصب رئيس «جمهورية إيران الإسلامية»[1]، لأن عزل رئيس الجمهورية يقتضى مصادقة المرشد على قرار البرلمان، وفقا لمواد الدستور الإيرانى.

شكل هذا التغيير الراديكالى فى شكل السلطة الإيرانية القائمة وقتذاك «انفجاراً سياسيّا»، ودخلت إيران بعد هذا الانفجار مرحلة «الانفجارات الجنائية» لتحسم فيها أقدار ومصائر الرموز السياسية. حيث انفجرت فى يوليو من عام ١٩٨١ قنبلة فى مقر «الحزب الجمهورى الإسلامى»، اتهمت منظمة «مجاهدى خلق» لاحقًا بتدبيرها. وأودت هذه القنبلة بحياة عشرات الرموز السياسية من تيار خط الإمام وتقدمهم آية الله بهشتى ومحمد منتظرى، ابن آية الله حسين على منتظرى. بعدها أجريت انتخابات رئاسية ثانية فاز بها رئيس الوزراء محمد على رجائى بمنصب رئاسة الجمهورية، كما عين آية الله باهنر رئيسا للوزراء.

(١) راجع الملحق رقم ٧، وكذلك الإمام الخامنئى، «السيرة والمسيرة»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٥٢.

كان خطر الداخل أكبر من أن يغمض الطرف عنه، وظهر واضحًا أن عملية التفجير اعتمدت على معلومات دقيقة عن مكان وزمان وجود هذه الشخصيات القيادية فى النظام الجديد. وبعطف هذه الحقيقة على عملية اغتيال آية الله مطهرى الملقب بـ «منظر الثورة»، والتى تم تنفيذها بطلقة نارية واحدة وفى وضح النهار، لأمكن التثبت من صحة هذه الفرضية. ولم تتوقف عمليات التفجير عند هذا الحد، حيث شهدت إيران بعدها بأسابيع قليلة عمليات مماثلة. وجاء شهر أغسطس من عام ١٩٨١ ليكون مسرحًا لأحداث درامية أخرى. حيث أودت قنبلة جديدة بحياة رئيس الجمهورية محمد على رجائى ورئيس الوزراء آية الله باهنر، كما جرح فى عملية مماثلة السيد على خامنئى، لتصاب يده اليمنى من وقتها بالشلل التام. ومثل مشاهد الدراما الإغريقية، تنتقل السلطة وسط الدماء من جديد، أو بمعنى آخر يعيد الدم إنتاج توازنات جديدة بين المؤيدين لنظرية «ولاية الفقيه»، حيث فاز السيد على خامنئى بانتخابات الرئاسة الثالثة وتم تعيين مير حسين موسوى رئيسًا للوزراء. وبسبب التفجيرات المتلاحقة فقد تم اعتقال كل المؤيدين لبنى صدر و«مجاهدى خلق»، وكذلك إعدام المئات من المشتبه بهم. وفى أوقات الانفجارات التى تودى بحياة كثيرين من النخبة السياسية، أصبح الخط الفاصل بين الحق المشروع فى الدفاع عن النفس وتحييد المعارضين المسلحين أصغر من أن يرى بالعين المجردة، خصوصًا ورائحة البارود تملأ الأنوف والدولة فى أزمة والثورة فى خطر. وانعكست خطورة الأمر على عدد المعتقلين، وعلى خرق الحساسيات الإيرانية، لأن الاعتقالات لم تعبأ كثيرا بالخلفيات العائلية الاجتماعية، وهى إحدى الحساسيات المهمة فى تكوين السلطة عمومًا وفى أوساط رجال الدين خصوصًا. وعلى ذلك فقد طالت الاعتقالات السيد حسين الخمينى حفيد الإمام وابن نجله مصطفى، كما طالت أبناء آية الله محمود طالقانى من قبله. وكرت سبحة التصفيات والإعدامات فى صفوف الجيش، وتم الإعلان عن محاولة انقلابية فى الجيش عام ١٩٨٢، فتم إعدام عشرات الضباط ومعهم صادق قطب زاده وزير الخارجية السابق بتهمة الاشتراك فى الانقلاب.

وبالنظر إلى تلك الأحداث ونتيجة لها، أصبحت النواة الصلبة للنظام ولمؤيدى

الإمام الخمينى تتكون من : آية الله حسين على منتظرى خليفة الإمام، وحجج الإسلام السيد على خامنئى رئيس الجمهورية وهاشمى رفسنجانى رئيس البرلمان والسيد أحمد الخمينى مساعد الإمام . ومع هذه النواة الصلبة كانت مجموعة الصف الثانى تضم، فيما تضم، حجج الإسلام على مشكينى رئيس مجلس الخبراء وموسوى أردبيلى رئيس السلطة القضائية ومحمدى ريشهرى وزير الأمن . عندها لم يعد رجال الدين يتحكمون فى مناصب الدولة عن بعد فقط، كما كان الحال فى أثناء وزارة بازركان، بل أصبحوا أيضًا يشغلون قمة هذه الدولة بأنفسهم .

وهكذا أحكمت نظرية «ولاية الفقيه» قبضتها على الدولة ومراكز السلطة فى إيران لأول مرة فى تاريخها، بعد تحييد المعارضين، على الرغم من أن الانفجارات أطاحت بنفر من أهم رموز الإسلام الراديكالى المؤيد للإمام الخمينى مثل مطهرى وبهشتى ومنتظرى الابن وباهنر ورجائى .

## ٥ ـ منتظرى: قائم مقام وخليفة

«ولاية أمر المسلمين يجب أن تكون بالانتخاب الشعبى»

آية الله حسين على منتظرى.

كانت تطورات جبهة القتال تشير ولأول مرة إلى ميزة نسبية إيرانية، بالمقارنة مع التفوق العراقى الواضح فى المرحلة الأولى من الحرب. ولأجل ضبط الإيقاع على التغيرات الجديدة، فقد عمدت النخبة الإيرانية الحاكمة من رجال خط الإمام إلى «تشذيب» أطراف السلطة وأذرعها العسكرية. وعلى هذا، فقد شهد منتصف الثمانينيات تصفية «الباسداران» من قياداته الرئيسية وتركيز دوره فى مواجهة الأعباء العسكرية للحرب. وبالتوازى مع ذلك، تم إلحاق «اللجان الثورية» بوزارة الداخلية، حيث توخى النظام أن تنضوى تشكيلاته العسكرية فى مؤسسات الدولة بعد حسم الوضع داخليًا لصالحه. وطغت الحرب على المشكلات الداخلية، وتوارت مؤشرات الاقتصاد خلف ضرورة مواجهة العدوان. وظهرت براعة النظام الجديد فى توظيف التاريخ الشيعى ودلالاته الرمزية والاستشهادية فى التعبئة للحرب، وكان الجهاز الإعلامى الإيرانى من أقوى أسلحة النظام فى الداخل والخارج. وأدت شخصيات كثيرة أدواراً بارزة فى هذا المضمار، من بينها الرئيس الإيرانى السابق حجة الإسلام محمد خاتمى، أحد المسؤولين عن الدعاية الحربية وقتذاك. وكانت عمليات التعبئة وأولويات الدفاع عن الوطن، وهى أولويات مشروعة ومفهومة، تقلص من أعداد العاطلين عن العمل بسبب انضمامهم إلى الجبهة. كما أن استقرار النظام السياسى الإيرانى ساعتها كان يدعم ـ منطقيًا ـ حال الاقتصاد الإيرانى، الذى تعرض لصدمات كبيرة فى السنوات الأولى للثورة بفعل تراجع العوائد من النفط. وجاءت عملية مصادرة

ممتلكات أسرة الشاه والمتعاونين معها، ووضع هذه الممتلكات باسم «منظمة المستضعفين» التابعة للدولة علامة لا تخطئ على أن الدولة الإيرانية تزيد من دخلها وقدرتها على تمويل الواردات.

والملاحظ لتطور الأحداث وقتها أن الممثلين لـ «خط الإمام» أظهروا براعة سياسية ملحوظة فى إدارة الصراع فى الداخل والخارج معًا، وكانت كاريزما الإمام الخمينى هى المرتكز الأساس للنظام بين الجماهير الإيرانية، والتى استمد النظام برمته منها المدد المعنوى والشعبى.

وفى خضم الأحداث والأخطار، لم تفت على الإمام والمؤيدين لنظرية «ولاية الفقيه» ضرورة تعيين خليفة للإمام، وهو ما يضمن ترسيخ النظرية واستمرار قيادة النظام على أساسها. كانت النواة الصلبة، أو الحلقة الضيقة حول الإمام تتقلص بمرور الوقت، وخصوصًا بعد التفجيرات المشار إليها، وما أدت إليه من تغييب شخصيات بارزة من الحلقة المحيطة بالإمام. ولم تتوافر فى الحلقة المحيطة بالإمام شخصية تصلح لشغل منصب «خليفة القائد» سوى آية الله منتظرى، فهو آية الله والباقون يحملون لقب حجة الإسلام فقط. وفى إطار تقسيم العمل بين رجال الإمام كان على آية الله منتظرى أن يذهب إلى الحوزة العلمية فى قم ليشكل ثقلاً موازيًا للمراجع الموجودين هناك، خصوصًا وأن النظام لم يفلح فى جذبهم إلى دائرته. وتعود مواجهة المراجع للدولة الثورية إلى عوامل متداخلة يتصدرها التنافس على المرجعية، ومقاومتهم لإدراجهم القسرى فى هياكل النظام.

كانت مهمة منتظرى أكثر من صعبة، نظرًا للتراتبية التى جرت عليها موازين القوى فى الحوزة الشيعية منذ مئات السنين، وفى وجود آيات الله العظام كلبايكانى ومرعشى نجفى. أما آية الله شريعتمدارى فقد ألزمته الثورة بيته وحددت إقامته، بعد ظهور طموحاته السياسية واستنفاره للجماهير فى مقاطعة آذربيجان الإيرانية حيث انتمى. وبمعنى آخر كان على منتظرى لجم الحوزة العلمية وتثبيت أركان نظرية «ولاية الفقيه» هناك، خصوصًا وأنه من أشد مؤيديها وخليفة الإمام والقائم مقامه.

وعند منتصف الثمانينيات لم يكن بالإمكان حجب الاختلافات فى إيران حول مبدإ «ولاية الفقيه المطلقة»، بوصفه حاكمًا للدولة الإيرانية وفى أوساط ومراكز صنع القرار فى إيران. إلا أنه لم تظهر وقتها، بالرغم من هذه الاختلافات، مناقشات جادة حول قيادة الخمينى للأمة الإيرانية، نظرًا لدوره السياسى والتاريخى فى انتصار الثورة. ولكن الخلافات ظهرت إلى العلن مع اختيار آية الله حسين على منتظرى لخلافة الإمام الخمينى فى قيادة «جمهورية إيران الإسلامية». كانت سيادة «الأيديولوجية الخمينية» فى حياة الإمام الراحل داخل إيران - وربما فى أجزاء أخرى من العالم الإسلامى أيضًا - راجعة فى أحد وجوهها إلى دوره الأساس فى ربط الجماهير الإيرانية بأفكاره الداعية إلى التغيير الجذرى. وتظهر هذه الحقيقة على أشد ما يكون الوضوح عند مقارنتها بالأفكار الإصلاحية، التى ترددت فى جنبات المجتمع الإيرانى وعلى استحياء فى عصر الشاه المخلوع، أو مقارنتها بالأطروحات الفلسفية التى راجت فى الأوساط الأكاديمية الإيرانية قبل الثورة.

وبعد أن تمكنت الثورة الإيرانية من الدولة وأجهزتها؛ كانت الأيديولوجيا قد انتقلت من صورتها الديناميكية الحركية القائمة على التغيير والتبديل للأوضاع والقيم والأفكار وعلاقات السلطة فى الدولة والمجتمع؛ إلى وضع آخر مستقر وجامد نسبيًا. بالطبع أدت العوامل الخارجية أيضًا، مثل حرب السنوات الثمانى التى فرضت على إيران، دورًا حاكمًا فى تهديد النظام الإسلامى والأيديولوجية الثورية. وهو ما حدا بهذه الأيديولوجية ولاعتبارات ذاتية وموضوعية إلى الانتقال من الصورة الديناميكية إلى الصورة الإستاتيكية الثابتة والمؤسسية. ولأن المؤسسات لها مبانيها المنطقية ومجالات عملها وأنماطها لحل القضايا والأمور، فقد أضحت الأيديولوجية رهينة لدى مؤسسات دولتها هى، أى مؤسسات الدولة الإيرانية الثورية.

كان طبيعيًا أن تكون هناك مصالح وأياد خفية ومرئية تريد للدولة أن تسلك هذا الطريق أو ذاك فى هذه المسألة أو تلك، باختصار جماعات مصالح فى مواجهة

أخرى، وجماعات ضغط على خلفيات عقائدية وسياسية واقتصادية، وربما حتى جهوية تريد اقتسام حصصها فى دولة الثورة. كما كان طبيعيًا وفى خضم عملية تحول الثورة إلى دولة، والأيديولوجيا إلى مؤسسات أن ترتفع أصوات، فى حياة الإمام الخمينى، ترى أن دوره الاستثنائى فى تاريخ الثورة الإيرانية لا يمكن توريثه لمنتظرى. ذلك، لأن بعض شروط المرجعية حتى لو توافرت فى شخص منتظرى، فإن اعتبارات أخرى تقف حائلاً دون ذلك، بسبب كونه ليس الأقدم فى المرجعية من باقى المراجع الأحياء المستوفين الشروط. وانقسمت الآراء على خلفية تنصيب آية الله منتظرى خليفة للإمام الخمينى فى نوفمبر من عام ١٩٨٥، ما بين التأييد والمعارضة.

دعم مؤيدو «خط الإمام» الخمينى من ناحيتهم اختيار آية الله حسين على منتظرى لخلافة الإمام الخمينى؛ لاعتبارات مفهومة وبوصفه الأقرب له والحامى لمبدإ «ولاية الفقيه». أما المعارضون لخلافته والمتمركزون فى الحوزة العلمية، فقد روجوا لفكرة «القيادة الجماعية» المنصوص عليها فى النسخة القديمة وغير المعدلة لدستور «جمهورية إيران الإسلامية»[1]. ومثلت «القيادة الجماعية» وقتها الحل الوسط بين التيارات المتعارضة، وهو حل توفيقى يمنح من يعتقدون أنهم أصحاب حق بعضًا منه وليس كله. وتعمد سالكو الطريق الوسط أن يعطوا لكل الأطراف أملاً فى المشاركة بالسلطة، على أن يمنع أى طرف أو تيار بعينه من الاستحواذ على السلطة بمفرده. ولأجل موازنة هذه الأطروحة المعارضة لتصوراتهم، رأى رجال خط الإمام أن العوامل الخارجية التى تهدد إيران لا تسمح بقيادة جماعية، بل بقيادة فردية يتأهل لها منتظرى بوصفه الأقرب إلى أفكار الخمينى ونظرية «ولاية الفقيه».

ولهذا أراد منتظرى، مؤيدًا بالسياسة، التضييق على كبار المراجع المنافسين بالاحتكام للجماهير فى النزاع حول المرجعية. وقال منتظرى فى هذا الصدد:

---

(١) عدل الدستور بعد تولى المرشد الحالى السيد على خامنئى لتكون القيادة فردية فقط حيث تم إلغاء إمكانية القيادة الجماعية.

«ولاية أمر المسلمين يجب أن تكون بالانتخاب الشعبى». وكان واضحًا، بالرغم من وجاهة أطروحات آية الله منتظرى، أنه حاول حشد السياسة واستثمار رموزها فى طهران حتى يحسم معارك فقهية دارت فى الحوزة العلمية بمدينة قم. وتمسك معارضو منتظرى بمبدإ «القيادة الجماعية»، أى إمكانية تشكيل «مجلس المرجعية» يضم عدداً من المراجع ليقوم بمهام القيادة. وترددت وقتها أسماء آيات الله كلبايكانى ونجفى ومنتظرى كأعضاء «مجلس المرجعية» المفترض. ولم يخف على جميع الأطراف المشاركة بهذا الجدل والصراع أن هذا الحل يعنى فى المقام الأخير أن منتظرى سيكون فى هذه الحالة «أقلية» داخل مجلس المرجعية فى مقابل «أكثرية» كلبايكانى ونجفى. وأرجع البعض الخلافات وقتها إلى «احتكار» خط الإمام، للسلطة السياسية وهيمنته على طهران الثورة، واستبعاد مدينة قم وما تعنيه وتمثله مذهبيّا وسياسيّا من السلطة. وبغض النظر عن هذا الاقتراح أو ذاك، كان «مجلس المرجعية» المقترح فى مضمونه الأشمل بمثابة توزيع جديد للسلطة بين مراجع التقليد الكبيرة. ولكن الأزمة تصاعدت بين الطرفين، رجال خط الإمام من ناحية وغالبية المراجع فى الحوزة من ناحية أخرى؛ حتى إن المحللين قالوا ساعتها إن هناك صراعًا على السلطة فى إيران. وكان أن استقرت الأمور وقتها على توتر وحذر مع بقاء منتظرى فى منصب خليفة الإمام والقائم مقامه.

## ٦ ـ منتظرى معزولاً

**«كنتم حصيلة عمرى، وأنا أحبكم حبًا شديدًا» الإمام الخمينى يعزل منتظرى.**

بعد مرور ثمانى سنوات كاملة على بدء الحرب بين العراق وإيران، قبل الإمام الخمينى القرار ٥٩٨ الذى ينهى العمليات العسكرية على مضض، وكان ذلك القبول راجعًا إلى ما بدا توافقًا أمريكيًا سوفيتيًا على منع إيران من تحقيق مكاسب عسكرية. وكانت حادثة الطائرة المدنية الإيرانية التى أسقطت بفعل الصواريخ الأمريكية وعلى متنها ٢٩٠ مدنيًا إيرانيًا، والسكوت السوفيتى الذى تلاها مؤشراً واضحًا على هذا التوافق. واستمرت الحرب سجالاً بين الجانبين. فإيران وبعد الشهور الأولى التى دخلت القوات العراقية فيها مساحات واسعة من الأرض الإيرانية؛ استعادت زمام المبادرة بأمواجها البشرية مراراً. وفى الشهور الأخيرة من الحرب وبضغط دولى دبلوماسى، وعراقى عسكرى، بدأت بغداد فى إحراز تقدم نسبى متتابع، الأمر الذى مكنها من استعادة المبادأة لأول مرة منذ عام ١٩٨٢ . وقبيل نهاية الحرب أرغمت الصواريخ سوفيتية الصنع التى انهمرت على المدن الإيرانية الرئيسية الإمام الخمينى على «تجرع كأس السم» ـ كما قال ـ والقبول بالقرار ٥٩٨ فى صيف عام ١٩٨٨ .

وكان على الإمام أن يشرح لجماهير الإيرانيين الأسباب التى دعته إلى ذلك، خصوصًا فى ضوء السياسة الإعلامية التى اتبعتها «جمهورية إيران الإسلامية» طيلة ثمانى سنوات، والتى صنفت الحرب على أنها «حرب تمتد حتى إسقاط نظام صدام»، و«التضحية حتى آخر بيت وآخر شخص».

واستدعى القبول بالقرار ٥٩٨ اصطفافات جديدة على الجبهة الداخلية، فكان سكوت المدافع فاتحة لإعادة ترتيب المشهد الإيرانى من الداخل وتعيين علاقات التوازن السياسى فى المرحلة التى أعقبت الحرب.

استمر «تقسيم العمل» بين رجال الإمام منذ نهاية الحرب وحتى العام الذى تلاها، فكان آية الله منتظرى يرابط فى الحوزة للذود عن أفكار النظام، فى حين كان حجج الإسلام خامنئى ورفسنجانى يقومون بأدوارهم التنفيذية والتشريعية لتسيير أمور الداخل المدنية والخارج العسكرية والسياسية. وبالرغم من تقاسم الأدوار هذا ضمن بنية النظام وخط الإمام ونظرية «ولاية الفقيه»، فإن اختلافات فى طبيعة الأعمال ظهرت إلى السطح. فجبهة منتظرى هى بالأساس فى الحوزة العلمية بمدينة قم، أما جبهة رفسنجانى وخامنئى فكانت شؤون السياسة فى طهران وفى خارج إيران. اختلفت الجبهات. وفى حين استخدم منتظرى كل الحجج والأسانيد للتأكيد على نظرية «ولاية الفقيه» أمام باقى المراجع الذين لم يؤيدوا النظرية تمامًا، كان رجال خط الإمام فى قمة الجهاز التنفيذى والتشريعى مطالبين بتدبير أمور الداخل وإدارة الحرب التى فرضت على إيران. كانت أدوات منتظرى فى قم الفقه والقلم، وكانت أدوات رجال الإمام فى طهران السيف والسياسة. اختلفت الأدوات. ونظرا لاختلاف الجبهات والأدوات، كان مفهومًا أن تتضارب المصالح والأفكار بين ممثل خط الإمام فى قم ورجال الإمام فى طهران.

اعتمد منتظرى، مثله مثل غالبية المراجع الشيعة، على الأقارب والأصهار فى إدارة مكتبه وشؤونه الإدارية. كان رجال منتظرى يتحدرون فى مجملهم من أصفهان، وبالتحديد من مقاطعة نجف آباد، التى انتمت عائلة منتظرى إليها. وبعد وفاة نجله محمد فى انفجارات طهران، ازداد اعتماد آية الله منتظرى على زوج ابنته السيد هادى هاشمى فى إدارة مكتبه. ومن المسلم به فى إيران أن الروابط العائلية هى أحد معايير الصعود السياسى والاجتماعى، وهى حقيقة ممتدة بامتداد تاريخ الحوزة العلمية الشيعية. وكان منطقيًا أن تكون الأعمال التى تدار من مكتب خليفة الإمام على درجة معلومة من الأهمية والتعقيد، كما كان طبيعيًا على هذه

الخلفية أن يزداد حضور السيد مهدى هاشمى شقيق السيد هادى هاشمى، فى واجهة السياسة بأصفهان. كان هادى هاشمى منتميًا لتيار الإسلام الراديكالى وأحد المنادين بتصدير الثورة، التى كان «مكتب حركات التحرر»، بمثابة إطارها المؤسسى فى إيران. كان هذا المكتب يقع اسميًا ضمن تشكيلات حرس الثورة، وفعليًا تحت سلطة آية الله منتظرى، فى مثال متكرر على التداخل المؤسساتى فى إيران الثورية.

ولما كانت الروابط العائلية من أهم أسباب الصعود السياسى والترقى الاجتماعى فى إيران، كان طبيعيًا أن تكون الروابط العائلية نفسها هى إحدى وسائل النيل من الشخصيات والرموز الدينية والسياسية. حيث أدى الاضطهاد الذى لاقاه الشيعة دورًا أساسيًا فى تشتيتهم جغرافيًا على طول البلاد الإسلامية وبخاصة فى منطقة إيران والخليج والعراق وبلاد الشام. ونظرًا لوجود المقدسات الشيعية فى النجف وكربلاء (مدافن الإمام الأول على بن أبى طالب والإمام الثالث الحسين بن على)، كان الشيعة من مختلف الأقطار يتقاطرون إلى هذه البقاع لتحصيل العلم الفقهى. وهناك نشأ الأساس الموضوعى لالتقاء الشيعة من مختلف الأقطار وبروز علاقات المصاهرات بين العائلات الشيعية، تلك المصاهرات العابرة للقومية والجنسية. ومن يومها لا يستطيع المرء التمييز بسهولة بين أصول العائلات وإلى أى بلد تنتمى أساسًا. فالعائلات الشيعية الكبيرة تجد لها فروعًا فى أكثر من بلد، ومثال ذلك عائلة البهبهانى الموجودة فى إيران والكويت والخليج. وكذلك عائلة الحكيم النافذة فى الحياة السياسية العراقية بعد صدام، تختلف الأقاويل عن موطنها الأساسى هل هو العراق أم إيران؟ ولا تكتفى العائلات الشيعية المتنفذة بالوجود فى أكثر من بلد، بل وتحبذ إجراء مصاهرات مع عائلات كبيرة أخرى متوزعة على أقطار مختلفة، وذلك لتوسيع النفوذ وتركيزه.

والإمام الخمينى، مؤسس الثورة الإيرانية وقائدها، ينحدر أبوه أساسًا من كشمير، ومن طريق علاقات المصاهرة حصل على الجنسية الإيرانية التى أورثها من بعده لابنه روح الله موسوى الخمينى. وسار الإمام الخمينى نفسه بعد ذلك على

طريق التقليد الشيعى فى اختيار النسب، حيث تزوجت بنات أخواته من رجال ينتمون لعائلات شيعية مرموقة مثل عائلة آية الله حائرى يزدى المرجع الأوحد للشيعة فى العالم حتى عام ١٩٣٧ . أما ابنته الكبرى فقد تزوجت من عائلة إشراقى، وبالتالى كان وجود زوجها السيد جعفر إشراقى إلى جانب الإمام الخمينى بعد نجاح الثورة واضطلاعه بمهام سياسية أمرًا طبيعيًا وفوق الانتقاد. أما الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى، فهو متزوج مثلاً من سيدة من عائلة الصدر التى لها وجود كثيف بالحياة السياسية فى كل من لبنان والعراق.

ومن الممكن استعراض عشرات المصاهرات بين العائلات الشيعية الكبيرة فى مختلف الأقطار، للتدليل على صدقية هذه الفرضية. ومثلها مثل مجتمعات الشيعة الأخرى مازال النسب العائلى يؤدى دورًا أساسيًا فى الحياة السياسية الإيرانية، بل وحتى فى شكل السلطة هناك.

ظهر صراع بين المراجع الروحية العليا للشيعة، عند قيام الثورة الإيرانية وقيادة الإمام الخمينى السياسية لها، فالإمام قاد الثورة سياسيًا، ولكن النفوذ التقليدى للمراجع الشيعة الآخرين كان لا يمكن إنكاره. ويمتد نفوذ المراجع إلى قاعدة شعبية وفقهية كبيرة، وهو ما هدد انفراد الإمام الخمينى بالزعامة السياسية والروحية. وعلى هذا فقد احتفظ الإمام الخمينى بالقيادة السياسية دون منازع، أما القيادة الروحية فلم ينفرد بها ولو ليوم واحد فى حياته. ويرجع السبب فى ذلك إلى وجود مراجع روحيين آخرين لهم مكانتهم فى الحوزة العلمية مثل آية الله شريعتمدارى وآية الله كلبايكانى. وبعد انتصار الثورة عين الإمام الخمينى - كما رأينا - فى عام ١٩٨٣ آية الله حسين على منتظرى فى منصب خليفة قائد الثورة الذى يتقلد منصب قائد الثورة والمرشد بمجرد وفاة الإمام الخمينى. واستمر الحال كذلك إلى ما قبل وفاة الخمينى بشهرين فى عام ١٩٨٩، حيث أطيح بمنتظرى من منصبه لأسباب تتعلق بالصراع السياسى على السلطة فى إيران. أما الأسباب المعلنة للإطاحة بآية الله منتظرى من منصبه فقد عادت إلى أسباب عائلية محضة، استخدمت لتبرير إبعاده عن السلطة. واستخدم خصوم منتظرى تحفظات على شخص السيد مهدى

هاشمى، شقيق السيد محمد هاشمى زوج ابنة آية الله منتظرى. وقدم مهدى هاشمى للمحاكمة بتهمة العمالة للولايات المتحدة الأمريكية وأعدم فى محاكمة سريعة. واستخدم هذا الإعدام لاحقا للنيل من مكانة منتظرى، وبالتالى تبرير إبعاده عن السلطة، باعتبار أن سمعته الشخصية والعائلية لم تعد فوق الشبهات. وكانت هذه القاعدة قد انطبقت قبل منتظرى على محمد شريعتمدارى، نجل آية الله شريعتمدارى، وعلى أولاد آية الله طالقانى، وهو ما ساهم فى «تحييد» هاتين الشخصيتين من الحياة السياسية.

تلاحقت الأحداث على إيران فى منتصف الثمانينيات وتلاطمت التيارات والأفكار، وبالأخص بين جماعات النفوذ والتيارات حول خط الإمام. وفى أثناء مراسم الحج عام ١٩٨٦، اكتشفت سلطات الأمن بمطار جدة فى المملكة العربية السعودية خمسين كيلوجراما من مادة سيمتكس الشديدة الانفجار مخبأة فى أمتعة حجاج إيرانيين من حملة حج إيرانية جميع زوارها من مدينة أصفهان. وتبين خلال التحقيق مع الحجاج المعتقلين أن لا علاقة لهم بتلك المتفجرات. واعترف رئيس حملة الحج بأنه سلم الحقائب إلى الحجاج بعد تسليمها إليه من مسؤولى مديرية الحج فى أصفهان. وبعد حوالى سنة من الحادث، اتهمت وزارة الأمن الإيرانية، التى قادها وقتذاك محمدى ريشهرى، السيد مهدى هاشمى، بأنه كان وراء إرسال الحقائب المليئة بالمتفجرات و«السعى لإثارة الفتنة فى علاقات إيران مع الدول الإسلامية».

كشف آية الله منتظرى فى مذكراته بعد ١٣ عاما من إعدام مهدى هاشمى فى عام ١٩٨٧، أن الأخير لم يكن وراء تهريب المتفجرات، بل جهات بعينها فى وزارة الاستخبارات الإيرانية. وقَدّر منتظرى أن هاشمى أعدم لأنه كشف عن زيارة مكفارلين مستشار الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان لطهران فى عام ١٩٨٦ والتى أسفرت عن صفقة «إيران جيت»، والتى حصلت إيران بموجبها على أسلحة أمريكية أثناء الحرب مع العراق، الأمر الذى كشف التناقض بين المعلن والمستور فى سياسة إيران الثورية.

ويعترف رفسنجانى، المدبر الأساسى للصفقة بحدوثها كالتالى: «عندما أقيم الآن قضية ماكفارلين الشهيرة أصنفها كجزء من مفاخر العمل الديبلوماسى. . . استطعنا الحصول على احتياجاتنا من صواريخ تاو وهوغ والتجهيزات الضوئية لراداراتنا دون أن ندخل فى ضرورات المفاوضات المعروفة»[١]. طبعا كانت ضرورات الحرب تفرض على إيران التصدى لاحتلال أراضيها بأى ثمن ومن أى جهة، ولكن الأثر الإعلامى على صورة إيران فى جوارها الجغرافى كان سلبيًا للغاية.

ساعتها أطلت الخلافات مجدداً بين قم ومجموعة منتظرى من ناحية، وبين طهران ومن يمسك بدفة السياسة فيها من ناحية أخرى. رمى آية الله منتظرى بثقله وراء مهدى هاشمى وناشد الإمام الخمينى ببراءة صهره، ولكن مناشداته لم تثمر. واتهم منتظرى حجج الإسلام هاشمى رفسنجانى وأحمد الخمينى وعلى خامنئى بأنهم يسيطرون على أفكار الإمام، ويؤثرون فى مواقفه. وترددت كلمة «الثلاثى» المذكور كثيرا فى أحاديث منتظرى وكتاباته وقتذاك. وكما هو متوقع، بسبب المعانى العميقة للروابط العائلية، فقد تم جر منتظرى مدفوعًا بكرامته التى مست من جراء مس شقيق صهره، إلى اتخاذ مواقف. من ناحيتها وافقت وزارة الاستخبارات، برئاسة محمد محمدى ريشهرى القريب من «الثلاثى»، على إطلاق مهدى هاشمى المحتجز لديها بشروط كان منها أن يكتب رسالة اعتذار. وكانت هذه المواقف تزيد هوة الخلاف بين منتظرى والإمام الخمينى، ولكنها وصلت بعد إعدام مهدى هاشمى - بالرغم من تقديم الأخير لرسالة الاعتذار[٢] - إلى حالة من الجفاء بين الرجلين لم تصلها فى تاريخ علاقتهما العائد إلى عشرات خلت من السنين.

وكتب آية الله منتظرى إلى الإمام الخمينى رسالة يقول فيها: «إن الضربة التى وجهت لى وبيتى باسم سماحتكم وتحت غطاء الدفاع عنى وعن بيتى كانت أكبر من

---

(١) محمد صادق الحسينى، «الشيخ الرئيس»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٩٨-٩٩.

(٢) راجع الملحق رقم ٨.

جميع الضربات التى وجهها المعارضون فى النظام السابق وحاليًا. والضغط الروحى الذى تحملته فى هذه المدة وصبرى الذى صبرته من أجل الله والإسلام والثورة ولمجرد الحفاظ على حرمة سماحتكم، كان أكثر شدة من جميع السجون وحالات الإبعاد إلى مناطق النفى وما تعرضت له من الضرب زمن الشاه، وإلى الله المشتكى . . سمعنا أنكم قلتم إن فلانًا يفترضنى وكأننى الشاه واستخباراتى كأنها سافاك الشاه. طبعا لا أفترض أن سماحتكم شاه ولكن جرائم جهاز أمنكم وسجونكم بيضت وجه الشاه وسافاك الشاه. إننى أقول هذه الجملة باطلاع دقيق»[1].

وبعد موافقة الإمام الخمينى على وقف إطلاق النار مع العراق، كانت الساحة السياسية فى إيران تشهد حالة جديدة من التوازن. وهى الحالة التى سمحت أخيراً باتخاذ قرار بشأن خلافة الإمام، الذى أرسل من طهران إلى منتظرى فى قم بعدم رغبته فى أن يشغل الأخير موقع خليفته[2]. رد منتظرى بخطاب يشبه الاستقالة[3]، أوضح فيه أسباب عدم رغبته فى الاستمرار خليفة للإمام، وذكر قضية مهدى هاشمى بوضوح فى الخطاب. فما كان من الإمام الخمينى إلا أن أعفى منتظرى من منصب «خليفة الإمام» فى ٢٧ من مارس عام ١٩٨٩ بموجب خطاب رسمى[4]. ولم ينس الإمام الخمينى أن ينزع من منتظرى لقب «آية الله» ويلقبه فى صدر هذا الخطاب بلقب «حجة الإسلام والمسلمين» الأدنى مرتبة. ونظرا لخطورة الخطوة، فقد ظلت حادثة عزل منتظرى غير معلنة طيلة عشرين يومًا، حتى أرسل

---

(١) محمدى ريشهرى، «المذكرات السياسية»، مؤسسة فرهنكى دار الحديث، طهران، ١٤١٦ هجرية، صفحة ٩٣ .

(٢) راجع الملحق رقم ٩، وكذلك الإمام الخامنئى، «السيرة والمسيرة»، مصدر سبق ذكره، من صفحة ٢١٢ وحتى صفحة ٢١٤ .

(٣) راجع الملحق رقم ١٠ ، وكذلك محمدى ريشهرى، «المذكرات السياسية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٣٥٢ .

(٤) راجع الملحق رقم ١١ ، وكذلك محمدى ريشهرى، «المذكرات السياسية»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٣٥٤ .

الإمام الخمينى خطابًا إلى النواب فى البرلمان يشرح فيه الحادثة وملابساتها ويعلنها على الملإ بالتالى[1].

كان إعفاء منتظرى من خلافة الإمام الخمينى حادثًا دراماتيكيًا فى تاريخ الثورة والدولة الإيرانية، ليس فقط لأنه يمثل تغييراً فى شكل السلطة الإيرانية الثورية. ولا حتى لأنه مؤشر على اهتزاز العلاقة الشخصية بين الشخصيتين رقم واحد ورقم اثنين فى الدولة، وإنما قبل ذلك كله، لأن هذا الإعفاء يغير مسار تطور الدولة الإيرانية من النواحى السياسية والمذهبية. كان الإمام الخمينى يملك المرجعية الدينية والثورية معًا، وكان آية الله منتظرى هو الأقرب من رجال الإمام، ومن مؤيدى «ولاية الفقيه» إلى هذه المرجعية.

وبعزل منتظرى بدأت مرحلة نوعية جديدة فى مسار نظرية «ولاية الفقيه» وتطبيقاتها العملية، لأنها سوف تكون، من ساعتها وحتى الآن، مشتتة بين الركنين ومبعثرة على المجالين السياسى والفقهى. وبكلمات أخرى كان الإمام الخمينى ومن بعده منتظرى يملكان صلاحية الفتوى الدينية، التى تعنى بشكل أدق صلاحية المرجع الدينى. وبعطف المرجعية السياسية على المرجعية الدينية يكون موقع منتظرى هو الأقرب إلى مكانة الإمام الخمينى. وبعزل منتظرى بدأت مرحلة للفصل بين المرجعية السياسية والمرجعية الدينية. ويضعف هذا الفصل فى المرجعيتين الفقهية والسياسية من موقع خليفة الخمينى خصوصًا فى الجانب الفقهى، لأن القائد السياسى للدولة لن يكون من الآن وصاعداً هو المرجع الدينى، كما كان حال الإمام الخمينى.

وعلى الجانب الآخر وفى مقابل الضعف المعنوى والمذهبى أصبح جميع الفرقاء سواسية للمنافسة على موقع مرشد الثورة، إذ غابت القامة المرجعية الأعلى بغياب منتظرى، وانفتح المجال أمام «رجال الإمام» لوراثة القيادة السياسية للدولة

---

(١) راجع الملحق رقم ١٢، وكذلك وثائق المكتب السياسى لممثلية الولى الفقيه فى حرس الثورة الإسلامية، «الأحداث المهمة فى العقد الأخير» من ترجمة عبدالرضا الافتخارى، دار الرسول الأكرم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٤، صفحة ٥١ و ٥٢ .

الإسلامية فى إيران. وهو الأمر الذى حتم تغيير الدستور الإيرانى وفتح الطريق أمام رجال الصف الثانى لتولى أعلى المناصب فى «جمهورية إيران الإسلامية»، حيث لم يعد منصب المرشد يشترط فى شاغله أن يكون مرجعًا دينيًّا كما كان حال الإمام الخمينى وخليفته منتظرى.

وأدى ذلك التغيير إلى أن يكون الإمام الخمينى هو أول وآخر مرشد للثورة فى تاريخ «جمهورية إيران الإسلامية» يجمع بين المرجعيتين الدينية والسياسية، وأن يفوز العامل السياسى على العامل المذهبى فوزًا واضحًا فى بنية وهياكل الدولة الإيرانية. فتثبيت سياسى يفتقد للمرجعية الدينية فى منصب المرشد، حتى ولو كان من «رجال الإمام» يعنى بوضوح انتصار السياسة على المرجعية فى «جمهورية إيران الإسلامية»، وهو الانتصار الذى ما انفك يلقى بظلاله على منصب المرشد وعلى المشهد السياسى الإيرانى من وقتها وحتى الآن.

### ٧ـ ملاحق الفصل الثالث

## الملحق رقم ١

نص خطاب التكليف الصادر من آية الله الخميني في الخامس من أكتوبر عام ١٩٧٩ بتكليف مهدي بازركان تشكيل حكومة الثورة.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**حضرت المهندس مهدي بازركان المحترم**

بناءً على اقتراح مجلس الثورة وطبقًا للحق الشرعي والقانوني الناشئ عن رأي الأغلبية الساحقة للشعب الإيراني وما عبر عنه خلال اجتماعاته وتظاهراته الواسعة والعديدة في جميع أنحاء البلاد تجاه زعامة الحركة، ونظرا لثقتنا في إيمانكم الراسخ بتعاليم الإسلام المقدسة، ووقوفًا على ماضيكم النضالي الإسلامي الوطني، نكلف سيادتكم، وبقطع النظر عن صلاتكم الحزبية وارتباطكم بمجموعة خاصة، بتشكيل الحكومة المؤقتة لتتولى تسيير البلاد، وعلى نحو خاص لإجراء الاستفتاء، ومراجعة الرأي العام حول تغيير النظام السياسي للبلاد إلى جمهورية إسلامية وتشكيل المجلس التأسيسي من ممثلي الشعب بغرض المصادقة على الدستور الجديد، وكذلك انتخاب مجلس نواب الشعب وفقا للقانون الأساسي الجديد. ويجب تقديم أعضاء الحكومة المؤقتة بأسرع وقت طبقًا للشروط التي حددناها. إن موظفي الدولة والجيش وأبناء الشعب سيتعاونون معكم تعاونًا تامًا مع مراعاة الانضباط وصولاً بأهداف الثورة المقدسة ومعالجة شؤون البلاد، راجيًا من الله العلي القدير نجاحكم والحكومة المؤقتة في هذه المرحلة الحساسة.

**روح الله موسوي خميني**

## الملحق رقم ٢

## نص خطاب استقالة بازركان

«أطلب من الشعب الإيرانى أن يعذرنا ويغفر لنا خطايانا، وأنا سعيد جداً لأننى قمت خلال تسعة أشهر بخدمة الشعب الإيرانى الذى كانت حكومتى دائمًا موضع ثقته وثقة الإمام، الذى كلفنى المهام التالية:

* إدارة البلاد فى المرحلة الانتقالية.
* إجراء الاستفتاء العام حول الجمهورية.
* وضع الدستور الإيرانى.
* قيام المجلس التأسيسى.
* انتخاب البرلمان.

وهذا ما قامت به حكومتى وقدمته إلى مجلس الثورة على الرغم من قلة الإمكانات لمواجهة مطالب المواطنين. كانت المشكلات فى طريقنا كثيرة، لأننا إذا كنا نريد التصفية والتطهير بشكل فورى، فإن ذلك كان يتطلب منا ممارسة الانتقاد. فى الوقت الذى كان فيه البعض يطالب بحل القوات النظامية كالجيش لأنهم يرونه موروثا من عهد الشاه. كما كانوا يطلبون منا القضاء على السافاك وتصفية الأجهزة الحكومية، ولكن الحكومة كانت عاجزة عن القيام بذلك لأننا لسنا أنبياء لنقوم بالمعجزات. وفى الوقت الذى لا يمكن فيه حل القضايا إلا خطوة خطوة قام أعداؤنا وأصدقاؤنا والأحزاب اليسارية المتطرفة فى الداخل والأعداء فى الخارج بوضع العراقيل فى طريقنا. بحيث لم تجد الحكومة مجالاً للعمل، فتعدد مراكز اتخاذ

القرار لم تسمح لها بالقيام بواجباتها بعد أن عجزت عن توحيد اتخاذ القرار. وفى الوقت الذى كنا نأمل فيه أن ينتخب البرلمان فتأتى حكومة دستورية، إلا أنه بعد تسعة أشهر وحتى الآن لم يتحقق هذا الأمل، فى الوقت الذى نخشى فيه أن تسود الفوضى والاضطراب وأن تحل سلطة الفئات السياسية والدينية والاجتماعية الحاكمة بالفعل محل سلطة الشعب. يعتقد البعض أن سبب استقالة الحكومة هو احتلال السفارة الأمريكية، وأنا أرفض هذا الاعتقاد. حضرت قبل ستة عشر يوما اجتماعا لمجلس الثورة حذرت فيه أعضاءه من أخطر أزمة تتعرض لها البلاد وأعلنت عجز الحكومة. وعارضت تدخل الأعداء والأصدقاء خاصة من أنصار الإمام، لأن ذلك يسوق البلاد إلى حافة الهاوية. وقلت إنه حتى تحل هذه المشكلة يجب أن يعود الإمام إلى طهران ويتولى إدارة الأمور. وقد بحث هذا كله داخل المجلس وقلت له بوصفى رئيسًا للوزراء كل الذى أقوله اليوم للشعب من خلال التليفزيون، وبهذا يتضح لكم أن استقالة حكومتى لا ترتبط باحتلال السفارة الأمريكية. إن الذين يأخذون علينا اجتماعنا مع بريجينسكى ولماذا لم نعلن عن خطواتنا من أجل استعادة الشاه، فإنى أقول لهم إن الحكومة لا تملك حزبًا أو صحيفة لكى تقوم بالإعلان عن خطواتها لحظة بلحظة. لقد اجتمعت أنا وزملائى خلال الشهور التسعة من عمر الحكومة مع مائتى سفير أجنبى، وهناك موضوع لم أقله لا لمجلس الثورة ولا للإمام ولا للصحف وهو أننى عندما كنت ضيفًا فى السفارة التركية بطهران، أبلغنى القائم بالأعمال الأمريكى بإمكانية اجتماع بريجينسكى بى فى الجزائر، وهو الأمر الذى ذكرته للدكتور يزدى وطلبت منه أن ينقل ذلك إلى الإمام. ولم يقل الإمام شيئًا حول هذا اللقاء، ولم يأمرنى بألا أجتمع مع بريجينسكى فى الجزائر. لأن رئيس الحكومة إذا أراد أن يجتمع مع وزير فليس من الضرورى أن يستأذن فى ذلك أحدًا. إننى لست أمير عباس هويدا لكى أقوم بطلب الإذن إذا أردت شرب الماء، وهذا كلام لا معنى له. إذا لم يكن رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع موضع ثقة فعليهم أن يستقيلوا من مناصبهم، والإمام لم يتوقع منى أن أستأذنه فى صغائر الأمور. استقالة الحكومة لم تكن بسبب الانتقادات الموجهة إليها، لأن الانتقاد أمر طبيعى فى الأمة الإسلامية. كما يتصور

البعض أننى استقلت طلبًا للراحة وهذا غير صحيح. لأن ما أجبرنى على الاستقالة هو التدخل فى شؤون الحكومة ووضع العراقيل فى طريقها. استقلت من منصبى لأننى وجدت جميع الأبواب موصدة فى وجهى، وجاءت استقالتى على إثر استقالة زملائى المتتالية. فعندما يحتجز حرس الثورة مديرًا عامًا أو محافظًا أو يمزقون ملفًا من ملفات الوزير، فهل يستطيع هذا المسؤول القيام بواجبه؟ كما أن أحدًا لم يقبل التعاون معى، إذ حالوا دون سفر مدير عام لوزارة من الوزارات، ولم يخبرونى بذلك. فلا يمكن والأمر هكذا إدارة البلاد دون سلطة موحدة، ومجلس الثورة والإمام هما وحدهما من يجب توضيح الأمور لهما. إن لى كلمة واحدة أوجهها إلى الإمام وهى أن يهتم بجميع أبناء الشعب الإيرانى وليس بطبقة خاصة، لأن المواطنين عباد الله وعلى الإمام أن يعتبرهم أبناءه».

**مهدى بازركان**

## الملحق رقم ٣

## بيان الطلبة محتلى السفارة الأمريكية

### بسم الله الرحمن الرحيم

### بيان رقم واحد

لقد بات لزامًا على الطلبة (طلبة المدارس الثانوية والجامعات والمدارس الدينية) أن يكثفوا هجماتهم ضد أمريكا وإسرائيل، من أجل إجبار أمريكا على إعادة الشاه المجرم المخلوع. (هذه مقتطفات من خطاب للإمام الخمينى بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لحادث آبان). إن الثورة الإسلامية فى إيران تمثل إنجازًا جديدًا ضمن الصراع المستمر بين الشعوب وجلاديها من القوى العظمى. لقد أنارت الثورة شعاع أمل فى قلوب الشعوب المكبلة. وقدمت الأنموذج، واجترحت الأسطورة المتمثلة فى الاعتماد الكامل على الذات، والصمود العقائدى، من أجل جهاد الأمة ضد الإمبريالية. إنها انتصار حقيقى على لعنة الانقياد الأعمى التى فرضتها القوى العظمى، والتى غرست فى إدراك الشعوب المقهورة، وحتى النخب المثقفة منها، أن التحرر لا يكون إلا بالانضواء تحت عباءة قوى عظمى خارجية. لقد قوضت الثورة الإسلامية الهيمنة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية لأمريكا فى المنطقة. إن أمريكا التى تستبد بالعالم، والتى تستغل الثروات الحيوية للشعوب لسنوات، منهمكة الآن فى محاولة استعادة وتأمين مصالحها. ومن إجراءاتها فى هذا الصدد، ترشيح مصر لتكون شرطيًا جديدًا فى المنطقة، وتجنيد عملاء جدد فى كوريا الجنوبية، أو من أمثال المجرم سعد حداد فى جنوبى لبنان، والاعتداءات المكثفة التى تقوم بها إسرائيل، والمؤامرات العديدة ضد الثورة الإسلامية داخل

البلاد وخارجها. نحن الطلبة المسلمين أتباع الإمام الخميني، قمنا بالسيطرة على سفارة جواسيس أمريكا، احتجاجًا على المؤامرات التي يقوم بها الإمبرياليون والصهاينة. إننا نعلن للعالم احتجاجنا ضد أمريكا، لمنحها اللجوء السياسي للشاه، على الرغم من أن يديه ملطختان بدماء عشرات الآلاف من النساء والرجال من أبناء هذا البلد. ونحتج على أمريكا لما تشيعه من دعاية شريرة متحيزة، ولما تقدمه من دعم وتجنيد للعناصر المناهضة للثورة الإسلامية في إيران، ولخططها التآمرية اللا انسانية التي تقوم بها في شتى أقاليم البلاد، واختراقها إدارات الحكومة. وأخيراً نعلن احتجاجنا على دورها التخريبي والتآمري الموجه ضد نضال الشعوب في سبيل التحرر من أغلال الإمبريالية، حيث جرى قتل الآلاف من البشر المخلصين والثوريين.

**الطلبة المسلمون السائرون في نهج الإمام**

## الملحق رقم ٤

# نص خطاب الإمام الخمينى لمجلس الثورة بشأن مقابلة المسؤولين الأمريكيين

**بسم الله الرحمن الرحيم**

علمت أن مبعوثين خصوصيين من كارتر فى طريقهما إلى إيران. إنهما يخططان للمجيء إلى قم للالتقاء بى. وأشعر بأنه من الضرورى تذكير الجميع بأن الحكومة الأمريكية تدعم الشاه، وهى بذلك الفعل تعلن عداءها الصريح لإيران. ومن ناحية أخرى، فالسفارة الأمريكية فى إيران كانت، كما نعلم جميعا، بمثابة وكر تجسس لأعدائنا. وعليه فإننى أستبعد أى إمكانية للقاء المبعوثين الخصوصيين. وكذلك الأمر فإنه:

١ ـ على أعضاء مجلس الثورة عدم لقائهما تحت أى ظرف كان.

٢ ـ لا يحق لأى من مسؤولى الدولة الالتقاء بهما.

٣ ـ إذا أقدمت الولايات المتحدة على تسليم الشاه المخلوع، العدو الأول للشعب الإيرانى الحبيب، والتوقف عن التجسس على ثورتنا، فإن إمكانية التفاوض حول علاقات معينة لمصلحة الأمة ستكون مفتوحة.

**روح الله موسوى خمينى**

**٧ من نوفمبر عام ١٩٧٩**

## الملحق رقم ٥

بنى صدر يطالب الإمام الخمينى بتعيين أحمد الخمينى رئيسا للوزراء

حضرة آية الله العظمى الإمام الخمينى قائد الثورة الإسلامية فى إيران

**أما بعد،**

بالنظر للظروف الراهنة والطبيعة الفتية لمجتمعنا والتى جعلته يحث الخطى ليجعل البلاد رائدة فى العمل والإنتاج، والتى لم تتيسر إلا فى ظل التألق الروحى والمعنوى، فإنى أرى أن أنسب وأليق فرد للنهوض بمسؤولية رئاسة الوزراء هو حجة الإسلام والمسلمين السيد أحمد الخمينى، والصواب عينه يكمن فى الموافقة.

**أبو الحسن بنى صدر**

# الملحق رقم ٦

الإمام الخمينى يرفض طلب بنى صدر بتعيين أحمد الخمينى رئيسا للوزراء

باسمه تعالى :

لست راغبا فى أن يتصدى من ينتمى إلىّ لهذه المناصب، فأحمد خادم الشعب، وبإمكانه أن يخدم الشعب بصورة أفضل فى ظل هذا الوضع. والسلام عليكم.

**روح الله الموسوى الخمينى**

# الملحق رقم ٧

الإمام الخمينى يعزل بنى صدر من منصب رئيس الجمهورية

**بسم الله الرحمن الرحيم**

«أما بعد، فإنى أعزل أبو الحسن بنى صدر من منصب رئاسة الجمهورية استناداً لرأى الأكثرية الساحقة لنواب مجلس الشورى الإسلامى المحترمين بشأن عدم كفاءته السياسية للتصدى لمنصب رئاسة الجمهورية».

**روح الله الموسوى الخمينى**

# الملحق رقم ٨

رسالة مهدى هاشمى إلى حجة الإسلام على خامنئى معتذراً

بسمه تعالی

حضرت حجة الاسلام والمسلمین [illegible] جناب آقای خامنه‌ای ریاست محترم جمهوری اسلامی ایران دامت برکاته

با اهداء سلام [illegible] نمیدانم با چه زبانی شرمندگی عمیق خویش را از بی‌حرمتی که [illegible]
[illegible] نسبت بحضرتعالی روا داشته‌ام ابراز دارم! واقعاً [illegible] در مقابل الطاف
دلسوزانه [illegible] حضرتعالی [illegible] : هل جزاء الاحسان الا الاحسان! لذا از این
بابت عمیقاً متأسف و شرمنده‌ام.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] حضرت بقیة الله الاعظم امام زمان ارواحنا له الفداء، حضرت امام امت

مدظله‌العالی بعد از سلام .....

از روزی که [illegible] بر لب رفته و [illegible] عذاب وجدان [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

و السلام علیکم و رحمة الله و برکاته

برادر کوچک شما: [signature]

[illegible] ۶۶/۵/۲۲

## ترجمة الملحق رقم ٨

**باسمه تعالى:**

سماحة حجة الإسلام والمسلمين، الأستاذ المعظم جناب السيد خامنئى رئيس الجمهورية المحترم دامت تأييداته.

أهدى أحر السلام والمحبة القلبية الخالصة. لا أعرف بأى لسان أبرز خجلى الباطنى من عدم الاحترام والشكر وإضاعة الحق الذى قمت به تجاه سماحتكم؟ واقعًا إن تحليل ردود فعلى غير المؤدبة فى مقابل أعمالكم المخلصة وخدماتكم الأخوية، هو صعب جدًا كما ورد: هل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟ من هذه الناحية أنا متأسف وخجل بعمق. حتى الآن لم تنمح عن ذاكرتى الحلوة محبتكم التى كانت تحصل بدافع تنمية الطاقات والقابليات وخدمة الثورة الإسلامية وكسب رضا الحق تعالى. وعلى الرغم من إساءة الأدب مع سماحتكم والانجرار إلى التصرفات الفئوية والوقوع تحت تأثير أهوائى النفسانية، فإننى كنت دائما منجذبًا إلى تلك الجاذبيات المعنوية والإلهية وألوم نفسى الطاغية باطنًا. إذا غضضنا النظر عن فتن بعض الأشخاص الذين كانوا يسعون لإبعاد تيار أصدقائنا عن سماحتكم، فالحقيقة المسلم بها والتى يجب الاعتراف بها هذه الأيام هى أنه لو أن خط هدايتكم كان مستمرًا على أعمالى وسلوكى وأفكارى، لما ابتليت اليوم بهذا البلاء العظيم الذى جعل كل أشيائى فى معرض زوال ودمار. ولكن للأسف، ومائة مرة للأسف، إن شيطان النفس دفن قابلياتى المزدهرة فى حفرة المحاور الذاتية وحب النفس تحت ستار المعادلات السياسية، وصنع من طالب صاحب قابلية أن يكون قوة متواضعة وخادما فى مجال قضايا تصدير الثورة،

إنسانًا مذنبًا، متخلفًا ومسكينًا. وليس فقط هو كذلك بل جر تياراً عظيمًا من الجيل الشاب فى البلاد إلى خط الانحراف والتطرف وجعل النظام الفتى فى الجمهورية الإسلامية الذى قام بفضل دماء آلاف الشهداء فى هذه الديار المقاومة، معرضًا لأفكار التفرقة والإضعاف والأجواء المفتعلة نتيجة التطرف والأنانية والأعمال الجاهلة و . . . حتى تألم القلب النابض لأمانة الله فى الأرض ونائب بقية الله الأعظم إمام الزمان روحى له الفدا، سماحة الإمام مد ظله العالى. واليوم وأنا أضع أصبع الندم على شفتى، ويرن النداء الرهيب الصادر من ضميرى المعذب فى أذنى، والقلق من النتيجة الأخروية للذنوب ألقى ظله على قلبى، ودمع الأسف والحسرة جار من مقلتى، وأنا قرين لظلمة الظلم لنفسى وللشعب وللثورة وللبلاد ولقائدى فى عالم من الظلام والسكوت. ومسرور لأن الله أعاننى ووفقنى لأندم على أعمالى القبيحة والمشكوك فيها وأستعمل تلك القوى والطاقات فى طريق إدراك الأخطاء وإزالة أمواج الانحرافات والشوائب بعد أن عبأتها مدة فى اتجاه إضلال الأصدقاء والمرتبطين بى، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً. فى الختام وضمن الاعتذار المجدد لعدم الأدب وللإهانات والغيبة والتهمة وأعمال الإضعاف، وطلب العفو وغض النظر من الأستاذ المعظم، أخبركم بأننى احتفظت فى السنوات ما بعد الخروج من الحرس، بارتباطى غير القانونى مع إخوة فى تلك المؤسسة وغيرها من المؤسسات، وحصل سوء استفادة من بعضهم، وها أنا ذا أرسل إليكم قوائم مرفقة. وأطلب أن تقرروا بأن يقوم المسؤولون بالإجراءات اللازمة والتعامل القانونى والأخلاقى معهم حسب الضوابط. على أمل التوفيق لسماحتكم فى أداء أدوار الإدارة التنفيذية الحكيمة للبلاد والانتصار لمحاربى الكفر فى جبهة النور ودوام عمر القائد وعزته . . .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**أخوكم الصغير مهدى هاشمى**

**المعتقل المؤقت : ٢٢ / ٥ / ٦٦ هجرى شمسى**

## الملحق رقم ٩

رسالة الإمام الخمينى إلى الشيخ منتظرى يخبره برغبته فى عزله من منصب خليفته.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**سماحة الشيخ منتظرى**

أكتب لك بعض الكلمات وقلبى مكسور يقطر دمًا، لتطلع الأمة على الأحداث. ذكرت فى رسالتك الأخيرة أن آرائى الشرعية مقدمة على آرائك، وهنا لا يسعنى إلا أن أقول إنك ستسلم البلاد والثورة الإسلامية من بعدى لجناح الليبرال ومن خلالهم للمنافقين. لقد فقدت صلاحية وشرعية قيادة النظام مستقبلاً. إنك تعتقد ومن خلال تصريحاتك ومواقفك بضرورة حكومة البلاد من قبل الجناح الليبرالى والنفاق. ولا أراك تكلمت إلا طبقًا لما أملاه عليك المنافقون الذين لا أعتقد بجدوى الرد عليهم. لقد دافعت بشكل مستميت عن بعض المنافقين الذين شهروا أسلحتهم ضد النظام ليحكموا بالإعدام، ثم أسديت للاستكبار خدمات عملاقة بما كشفت من أسرار وهولت من أعدادهم لتجعلهم ألوفًا مؤلفة. لقد ذهبت إلى أن مهدى هاشمى المجرم القاتل أكثر تدينًا من الجميع والحال قد أثبتت لك جرائم القتل التى اقترفها، كنت تبعث بالرسالة تلو الأخرى لعدم الاقتصاص منه. والقضايا من هذا القبيل كثيرة ليس لى رغبة فى استعراضها. من الآن فصاعدًا لست خليفتى، وسأعفيك حتى من المسائل المالية التى يرجع فيها الطلاب إليك، وعليك أن توجههم إلى مكتب بسنديده (شقيق الإمام الخمينى). إن كنت ترى أن آرائى الشرعية مقدمة على

آرائك، ولا أرى المنافقين سيدعونك لحالك حتى يفسدوا آخرتك، فإنى أقدم لك بعض النصائح بقلب مفجوع وصدر مشحون بالغيظ، حيث كنت زهرة عمرى، ولك أن تفعل بعدها ما تشاء:

١ـ عليك أن تسعى لتغيير بطانة مكتبك وألا تجعل سهم إمام الزمان يقع فى أيدى المنافقين والجناح الليبرالى لمهدى هاشمى.

٢ـ عليك ألاّ تتدخل فى أى قضية سياسية لأنك ساذج وتستثار بسرعة، عل الله يتجاوز تقصيراتك.

٣ـ لا تراسلنى بعد الآن، ولا تسمح للمنافقين بطرح أسرار البلاد خلال حواراتهم مع الإعلام الأجنبى.

٤ـ كانت الرسائل والأحاديث التى أدلى بها المنافقون عبر وسائل الإعلام من خلالك ضربة موجعة للإسلام والثورة وخيانة عظمى بحق جنود إمام الزمان ـ روحى له الفدا ـ والدماء الطاهرة لشهدائنا الأبرار.

ما عليك إلا التوبة والاعتراف بالذنب وإلا ستحرق فى قعر جهنم. قسمًا بالله أنى كنت معارضًا لانتخابك من البداية، إلا أنى كنت أعتبرك ساذجا آنذاك، ولم تكن من أهل الإدارة والتدبير. بوسعك أن تخدم فى الحوزات العلمية. وسيكون لى معك تكليف آخر إذا تماديت فى أفعالك، وأنت تعلم أكثر من غيرك أنى لا أتراجع عن تكليفى الشرعى. تالله كنت معارضًا لرئاسة وزراء بازركان، إلا أننى كنت أعتقد أنه فرد طيب. والله لم أمنح صوتى لبنى صدر كرئيس للجمهورية، وكنت أستجيب لبعض آراء الأخوة فى أكثر الأمور. لقد عاهدت الله ألاّ أغض الطرف عن بعض الأفراد الذين لست مكلفًا بالصفح عن سيئاتهم، لقد عاهدت الله أن أقدم رضاه على رضا الجميع من أفراد الأمة والأصدقاء، ولست مستعدًا للتخلى عن الحق وإن تظافر على العالم كله. لا أرى إلا التكليف الشرعى ولا أكترث إلا للتاريخ والحوادث. لقد عاهدت الله والأمة أن أطلعها على الحقائق فى أوقاتها المناسبة.

لا شك فى أن تاريخ الإسلام حافل بالضربات الموجعة التى وجهت إليه من كبار أعوانه. إياك واستغفال وسائل الإعلام الأجنبية. وفى الختام أسأل الله أن يمنح شيخكم العجوز الصبر والعفو وأن يتوفانى قبل أن ألمس خيانة أصحابى، رضيت برضا الله فليس لنا سوى ما قسم.

**روح الله الموسوى الخمينى**

**٦/ ١/ ١٣٦٨ هجرى شمسى**

**الموافق ٢٦/ ٣/ ١٩٨٩**

# الملحق رقم ١٠

رسالة آية الله منتظرى إلى الإمام الخمينى يطلب استعفاءه

# ترجمة الملحق رقم ١٠

## بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى الإمام الخمينى مد ظله العالى.

بعد السلام والتحية. وصلتنى رسالتكم الشريفة المؤرخة فى ٦/ ١/ ٦٨ .

وضمن الشكر على إرشادات وتوجيهات سماحتكم أقول: اطمئنوا فكما كنت منذ بداية الكفاح حتى الآن فى جميع المراحل كجندى مضح ومطيع إلى جانب سماحتكم على مسار الإسلام والثورة، أنا الآن أيضا أعتبر نفسى ملزمًا بإطاعة وتنفيذ أوامر سماحتكم لأن بقاء وثبات النظام الإسلامى مرهون بالطاعة للقيادة. لا يشك أى شخص فى أن هذه الثورة العظيمة تجاوزت حتى الآن فى ظل قيادة وإرشادات سماحتكم أخطاراً مهمة، وفضحت وأخرجت من الساحة أعداء كثيرين مثل المنافقين عمى القلوب، الملطخة أيديهم بدماء آلاف الأشخاص من الناس والشخصيات الحبيبة ومنها ولدى الحبيب، وسائر التيارات المعارضة والمعادية للثورة والمساومة والليبرالية والمنحرفة. هل تنسى الجرائم الرهيبة والضربات التى قام بها هؤلاء المسودة وجوههم أصحاب القلوب العمياء تجاه الثورة والبلد والشعب الحبيب والمضحى؟ وإذا تصورت أبواقهم والإذاعات الأجنبية أنهم يستطيعون من خلال افتعال الأجواء ونشر الأكاذيب والشائعات باسمى، الوصول إلى أهدافهم المشؤومة وأن ينالوا من وحدة الشعب بالتسلل فهم على خطإ كبير. وحول تعيينى خليفة للقائد، فإننى كنت منذ البداية معارضًا لذلك جدًا. وبالنظر إلى المشكلات الكثيرة وثقل المسؤولية كتبت فى ذلك الوقت إلى مجلس الخبراء بأن تعيينى ليس فيه مصلحة. والآن أيضًا أعلن بصراحة عن عدم استعدادى وأطلب من سماحتكم أن

تأمروا مجلس الخبراء بأن يأخذ بنظر الاعتبار مصلحة مستقبل الإسلام والثورة والبلاد بشكل قاطع، واسمحوا لى بأن أشتغل كما فى السابق كطالب صغير وحقير بالتدريس فى الحوزة العلمية والنشاطات العلمية وخدمة الإسلام والثورة تحت قيادة سماحتكم الحكيمة. وإذا حصلت أخطاء ونقاط ضعف، وهى من لوازم طبيعة الإنسان، فإن شاء الله ترتفع بقيادة سماحتكم. وأطلب من جميع الأخوة والأخوات الأعزاء والمحبين ألا يقوموا بأى عمل ولا يتكلموا بحجة الدفاع عنى فى ما يخص قرار القائد والخبراء المحترمين، لأن القائد والخبراء لا يريدون غير مصلحة الإسلام والثورة.

آمل أن يستفيد هذا التلميذ المخلص دائمًا من توجيهاتكم القيمة ولا تنسوا الدعاء بالخير.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**حسين على منتظرى**

**٧/ ١/ ٦٨**

# الملحق رقم ١١

خطاب الخميني بعزل منتظري

بسمه تعالی

جناب حجه الاسلام والمسلمین آقای منتظری دامت افاضاته

با سلام و آرزوی موفقیت برای شما، همانطور که خودتان نوشته‌اید رهبری نظام جمهوری اسلامی کار مشکل و مسئولیت سنگین و خطیری است

که تحملی بیش از طاقت شما می‌خواهد و به همین جهت هم شما و هم من از اول با انتخاب شما موافق نبودیم و در این مورد هر دو مثل

هم فکر می‌کردیم، ولی خبرگان به این نتیجه رسیده بودند و من هم نمی‌خواستم در مقابل نظر خبرگان که حجت شرعی است دخالت کنم. از اینکه جنابعالی هم آمادگی

خود را برای کناره‌گیری از قائم‌مقامی رهبری اعلام کرده‌اید صمیمانه از شما تشکر می‌نمایم. همه می‌دانند که شما حاصل عمر من بوده‌اید و

من به شما شدیداً علاقمندم. برای اینکه اشتباهات گذشته تکرار نگردد به شما نصیحت می‌کنم که بیت خود را از افراد ناصالح پاک کنید

و از رفت و آمد مخالفین نظام که به اسم علاقه به اسلام و جمهوری اسلامی خود را جا می‌زنند جداً جلوگیری کنید. من این تذکر را سابقاً در قضیه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ۶۸/۱/۸

# ترجمة الملحق رقم ١١

**بسم الله الرحمن الرحيم**

جناب حجة الإسلام والمسلمين منتظرى دامت إفاضاته

بعد السلام وتمنى التوفيق لكم. كما كتبتم إن قيادة نظام الجمهورية الإسلامية هو أمر صعب ومسؤولية ثقيلة وخطيرة وتحملها لا تسعها قدرتكم، ولهذا كنت أنا وأنتم معارضين لهذا الانتخاب منذ البداية وكنا نفكر بعضنا مثل بعض فى هذا المجال. ولكن الخبراء كانوا قد وصلوا إلى هذه النتيجة، ولم أرغب فى أن أتدخل فى حدودهم القانونية. وبعد القبول بإعلانكم بعدم استعدادكم لمنصب خليفة القائد، أشكركم من الصميم.

إن الجميع يعرفون أنكم كنتم حصيلة عمرى، وأنا أحبكم حبا شديدا. ومن أجل ألاّ تتكرر أخطاء الماضى أنصحكم أن تطهروا بيتكم من الأشخاص غير الصالحين، وأن تمنعوا مجىء المعارضين للنظام الذين يعرفون أنفسهم بأنهم محبو الإسلام والجمهورية الإسلامية. وهذا التنبيه قلته لكم فى قضية مهدى هاشمى. أرى من مصلحتكم ومصلحة الثورة أن تكونوا فقيهًا يستفيد النظام والشعب من آرائكم. لا تنزعجوا لأكاذيب الإذاعات الأجنبية، شعبنا يعرفكم جيداً ويدرك جيداً أيضا حيل العدو الذى يبدى حقده على الإسلام بإلصاق أى شىء بالمسؤولين فى إيران. يجب أن يوضح الطلاب الأعزاء، أئمة الجمعة وأعضاء الجماعات المحترمين، والجرائد والإذاعة والتلفزيون هذه القضية البسيطة للناس، وهى أن مصلحة النظام فى نظر الإسلام من المسائل المقدمة على كل شىء وجميعنا يجب أن نكون تابعين لذلك. إن شاء الله تمنحون الحوزة والنظام الحرارة والدفء بدرسكم وبحثكم.

**والسلام عليكم**

**روح الله موسوى خمينى ٨/ ١/ ٦٨**

## الملحق رقم ١٢

خطاب الإمام الخمينى إلى نواب البرلمان بخصوص عزل منتظرى .

**بسم الله الرحمن الرحيم**

أبنائى الأعزاء نواب مجلس الشورى الإسلامى والوزراء المحترمين دامت إفاضاتهم .

بعد السلام ، سمعت أنكم لستم على اطلاع بقضية حضرة الشيخ المنتظرى ولا تعلمون ما هى القضية . فاعلموا إذن أن أباكم الشيخ (يقصد نفسه) قد بذل كل جهده منذ سنتين عن طريق البيانات والرسالة لئلا تنتهى القضية إلى ما انتهت إليه ، ولكنه لم يوفق للأسف . ومن جانب آخر كانت الوظيفة الشرعية تقتضى أن يتخذ القرار اللازم لحفظ النظام والإسلام . لذلك وضعت جانبًا - بقلب دام - حصيلة عمرى من أجل مصلحة النظام والإسلام . وستتضح الأمور أكثر للأخوات والأخوة فى المستقبل إن شاء الله . لا حاجة للتأكيد أن الدفاع عن الإسلام والنظام لا يعرف المجاملة . وفى حالة خطإ أى شخص فى أى موقع كان لابد أن يعرف للناس فوراً . أرجو من الله المتعال أن يوفق الجميع .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**روح الله الموسوى الخمينى**

**٢٨/ ٦/ ١٣٦٨ هجرى شمسى**

## الفصل الرابع

# «ولاية الفقيه» بعد الإمام الخميني

١ ـ الإمام يرحل من جديد.

٢ ـ السيد على خامنئى مرشدًا.

٣ ـ الطريق الصعب إلى المرجعية.

٤ ـ السيد على خامنئى بين الإرشاد والمرجعية.

٥ ـ الخلاصة.

٦ ـ ملاحق الفصل الرابع.

## ١ ـ الإمام يرحل من جديد

«حب الخمينى حب لكل ما هو جميل» شعار الذكرى
الأولى لوفاة الإمام الخمينى

تحركت عقارب الساعة لتشير إلى الساعة العاشرة وعشرين دقيقة ليلاً، من يوم الثالث عشر من خرداد عام ١٣٦٨ بالتقويم الإيرانى، الموافق الثالث من يونيو عام ١٩٨٩، وقتها حانت لحظة الرحيل. إنه رحيل الإمام من جديد ينزل على الشيعة الإيرانيين كالصاعقة، حيث توقفت خلجات الجسد الذى تحمل عبء السنين. رحل الرجل الذى حمل نظرية «ولاية الفقيه» بين جنباته، وذهب القائد الذى قاد الثورة والإيرانيين نحو النصر على حكم الشاه. وكان رجال الإمام، وفى أثناء مرضه الأخير، حين لازم فراش المستشفى، قد وضعوا عدسة خفية تصوره فى أثناء العملية الجراحية وحتى لحظة الرحيل. فى هذه الأوقات العصيبة ووعيًا بخطورة النقلة التاريخية القادمة والتمهيد المعنوى اللازم فى مثل هذه الحالات، قام التلفزيون الإيرانى ببث مقتطفات تصور حالة الإمام المعنوية فى مرحلة ما قبل الرحيل.

وعندما أذيع خبر وفاة الإمام الخمينى، حدث ما يشبه الزلزال، وتفجرت الأحزان وانفجرت العيون بالدمع، فقد رحل الإمام من جديد. وربما لم يسجل التاريخ نموذجًا يضاهى هذه الأحزان من حيث شدتها وعظمتها، إلا ربما فى جنازات لينين فى روسيا وعبد الناصر فى مصر. وكأن الإمام الخمينى قد أبى إلا أن يظل ظاهرة كاريزمية تاريخية حتى فى أثناء تشييعه، حيث تكرر مشهد الحشود المليونية فى حياته. وقدرت وكالات الأنباء العالمية الرسمية عدد الذين جاءوا

لاستقبال الإمام عام ١٩٧٩ بستة ملايين شخص، فى حين قدرت عدد الذين شاركوا فى مراسم التشييع بحوالى تسعة ملايين شخص.

ساعتها لم يفقد الإيرانيون قائداً سياسيًا زمنيًا فقط، بل وفقدوا الإمام الغائب من بعد لقاء. ولم يتمكن العشرات من تحمل ثقل الصدمة، فتوقفت قلوبهم عن العمل، وسقطت عشرات آخرون مغشيًا عليهم، وكان الحزن جماعيًا ومليونيًا آتيًا من أعماق الوجدان الشيعى.

فى يوم وليلة الخامس من يونيو عام ١٩٨٩، تجمع الملايين من سكان طهران والمعزين من المدن والقرى الإيرانية، فى مسجد طهران الكبير ليلقوا النظرة الأخيرة على جثمان الإمام الخمينى. رفعت أعلام العزاء على الأبواب والجدران، فى تذكير حى بيوم عاشوراء وأيام الحداد وما أكثرها فى إيران. وبحلول الليل أوقدت الشموع، فأضاءت منطقة المسجد وجوارها. ثم ترددت صرخات «يا حسين»، فأحالت المكان إلى عاشوراء جديدة، وظلت الجموع المفجوعة تندب فقيدها حتى الصباح.

وفى الساعات الأولى من يوم السادس من يونيو، أدى ملايين الإيرانيين الصلاة على الجثمان، خلف المرجع الدينى آية الله العظمى كلبايكانى، كما أوصى الإمام. بدأت مراسم التشييع، فانطلقت الجموع الغفيرة من مصلى طهران إلى مرقد الإمام بجوار مقابر الشهداء فى «بهشت زهراء». مرت ساعات دون أن يتمكن المشيعون من الحركة، وهو ما اضطر المسؤولين إلى حمل الجثمان بطائرة مروحية لينقل إلى مثواه الأخير. ومع أن لجنة التشييع قد وضعت حواجز عالية للحيلولة دون ازدحام المعزين فى مكان الدفن، فإنه بمجرد أن رست الطائرة على الأرض، حتى اضطرب كل شىء. وبصعوبة بالغة تم استرداد الجثمان من أيدى الجماهير، وأعيد إلى الطائرة وحمل من جديد نحو حسينية جمران. وبعد تعذر إتمام مراسم الدفن بسبب فوران مشاعر المعزين، أعلنت الإذاعة الإيرانية وعبر بيان رسمى عن تأجيل المراسم إلى إشعار آخر. غير أن المسؤولين كانوا على يقين من أن مرور الوقت سيضاعف أعداد

الوافدين من المدن والقرى المختلفة، لذا اضطروا إلى استكمال عملية الدفن فى عصر ذلك اليوم.

ومن يومها تقام مراسم العزاء فى الرابع من يونيو كل عام، فى مشهد ترعاه الدولة الإيرانية من الألف إلى الياء. وشيد مبنى حول ضريح الإمام الخمينى بسرعة لا تصدق، وأصبح قبره مزاراً. وحين تقف على سطح أى منزل فى أى جهة من جهات طهران، ترى القبة المذهبة لضريح الإمام وهى تتلألأ فى النور. تذهب لزيارة الضريح فلا تفوتك ملاحظة النظام والدقة فى تنظيم الدخول.

حين تزور قبر الإمام، ستجد على الأغلب حفيده السيد حسن ابن السيد أحمد المدفون بجانب أبيه، يخطب فى الحاضرين بعد صلاة العصر، وتراه يردد شعارات جده والناس يرددون الصلوات على النبى وآله - صلى الله عليه وسلم -. تتوه عيناك فى زخارف السجاد الإيرانى الجميل وتسبح فى بحر ألوانه، وينسدل الضوء من نوافذ المسجد والمقام بعد العصر، وعندما تستفيق من تأملاتك تجد النساء الإيرانيات المرتديات للعباءة الإيرانية التقليدية - التشادور - يلمسن الزجاج المحيط بالقبر دعاءً إلى الله ليقضى الحوائج . . ببركة الإمام.

## ٢ـ السيد على خامنئى مرشداً

«أعتبر أن إطاعة أوامر مقامكم المعظم التى هى استمرار لطاعة قائد الثورة العظيم (قدس سره الشريف)، واجب إلهى مفروض علىّ». على مشكينى مخاطبا السيد على خامنئى.

فى اليوم التالى لرحيل الإمام الخمينى، تم استدعاء أعضاء مجلس الخبراء، وهو المجلس المختص ـ حسب دستور «جمهورية إيران الإسلامية» ـ بانتخاب مرشد الثورة، من مختلف المدن الإيرانية، وعقد اجتماع للمجلس بغرض انتخاب خليفة للإمام الراحل.

وتلا السيد خامنئى على الحاضرين من كبار رموز الدولة نص وصية الإمام الخمينى، فى إشارة ذات مغزى على قربه من الراحل وثقله فى صنع قرار «جمهورية إيران الإسلامية». كانت الآراء تتجه فى مجلس الخبراء، الذى يهيمن عليه تيار الإسلام السياسى فى الدولة الإيرانية وأنصار «خط الإمام»، إلى تفكيك صلاحيات الولى الفقيه من طريق عزل درجة مرجع التقليد التى يتولاها آيات الله العظام عن ولاية أمر الجمهورية. وبمعنى أوضح فصل الولاية الروحية على المؤمنين عن الولاية السياسية على الجمهورية. وكان الإمام الخمينى قد جمع بحيازته لغالبية الشرائط المذهبية وكل مثيلاتها الثورية بين المرجعيتين الدينية والدنيوية، فى حين جمع خليفته المعزول منتظرى بين الشرعية الثورية وجزء مهم من الشرعية المذهبية. أما فى حال حجة الإسلام السيد على خامنئى فقد كانت كفة مشروعيته الثورية أثقل بكثير من كفة مشروعيته المذهبية، إذ إن شرائط المرجعية الدينية تتطلب مؤهلات علمية فقهية أكبر مما يملكها.

ولأجل حل هذه الإشكالية، فقد شرع مجلس الخبراء فى تحديد أمر أساسى؛ وهو أن اجتماعه العاجل عقب وفاة الإمام يختص بانتخاب مرشد للجمهورية بمعزل عن المرجعية الدينية التى لا يجرى انتخابها من مجلس الخبراء. وكان الإمام الخمينى قد بعث برسالة، قبل وفاته بأسابيع قليلة، إلى رئيس مجلس الخبراء على مشكينى، جوابًا عن سؤال حول ضرورة أن يكون الولى الفقيه مرجعًا دينيًا، أم أنه يكفى أن يكون مجتهدًا فى الفقه؟ أعلن الإمام الخمينى كفاية أن يكون المرشد مجتهدًا، ذلك أنه منتخب من قبل الخبراء الذين انتخبهم الشعب أيضًا. واستند الإمام الراحل فى تأويله الجديد إلى أن انتخاب الخبراء للمرشد يجب أن ينفذ بحسبان أنهم منتخبون من الشعب. فمشروعية الخبراء تستمد من أصوات الشعب، وهم ينوبون عنه فى تحديد المرشد. وأرسل رسالة بهذا المضمون إلى على مشكينى[1].

وهنا استعمل الإمام الخمينى المشروعية السياسية ليضفى بها ثقلاً على المشروعية الدينية، ويفصل بالتالى وبوضوح بين المرجعية الدينية وقيادة «جمهورية إيران الإسلامية». وبهذه الخطوة النوعية الكبيرة فى تاريخ الجمهورية، أى فصل المرجع الدينى عن القائد السياسى، خطت «جمهورية إيران الإسلامية» خطوة نوعية ظلت تلازمها حتى اليوم.

وفى اجتماع مجلس الخبراء، كان بعض مؤيدى «رجال الإمام» يتجهون لانتخاب مجلس قيادى للإرشاد يتكون من ثلاثة أعضاء، فى حين اقترح البعض الآخر خمسة أعضاء وهم : حجج الإسلام خامنئى ورفسنجانى وأحمد الخمينى ومعهم مشكينى وأردبيلى. وبملاحظة الترشيحات نتثبت أن رجال الإمام، وفى مقدمتهم السيد خامنئى والشيخ رفسنجانى والسيد أحمد الخمينى، أصبحوا أهم شخصيات إيران بعد رحيل الإمام. وهم وإن حازوا «الشرعية الثورية»، إلا أنهم افتقروا جميعًا إلى الدرجة الدينية الرفيعة لمراجع التقليد. ولما كان الأمر كذلك، فقد

---

(١) راجع الملحق رقم ١ .

كان طبيعيًا أن يتولى أحد أطراف هذا «الثلاثي» المنصب الخاص بالقيادة السياسية فقط دون الدينية.

ولكن عملية التصويت في مجلس الخبراء، الذي تدين غالبيته لهم بالولاء، كانت في حاجة بالرغم من ذلك إلى إخراج جيد. ولتسهيل النقلة الكبيرة في تاريخ «جمهورية إيران الإسلامية»، وبالاستفادة من تجربة منتظرى في مواجهة المراجع العظام، فقد توجب على «رجال الإمام» ضرب فكرة القيادة الجماعية لمنصب الإرشاد السياسي أولاً. ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل «رجال الإمام» يصعب مقارنتهم، بقامات دينية مثل آيات الله العظام كلبايكاني ومرعشي نجفي والأملي وعراقي، ولو تم الأخذ بالقيادة الجماعية لما أمكن تجاهل هؤلاء المراجع العظام كلهم واستبعادهم من مجلس القيادة السياسية. وفي هذه الحالة سوف يكون للمراجع العظام ثقل معنوي كبير يمكن أن يهدد تسلّم «رجال الإمام» للسلطة السياسية.

وعلى هذا، فقد ابتدأت معركة حسم السلطة لمصلحة «رجال الإمام» في مجلس الخبراء بالتصويت على شكل القيادة المطلوبة : فردية أم جماعية؟ «رجال الإمام» أكدوا على ضرورة المركزية في قيادة الدولة، في ضوء الظروف التي تمر بها إيران. وفي النهاية تم إجراء التصويت على القيادة الفردية أو على القيادة الجماعية فكانت النتيجة من بين ٧٤ خبيرا حاضرين هي كالتالي: ٤٤ لصالح القيادة الفردية و٣٠ لصالح القيادة الجماعية[١].

بعد أن اقترب «رجال الإمام» من هدفهم، باستبعاد إمكانية القيادة الجماعية، بقي عليهم اختيار مرشح من بينهم، فقد تم التوافق بين رجال الإمام النافذين، على طرح اسم السيد على خامنئي مرشحًا لمنصب مرشد الثورة، نظرًا لعدم إمكانية «توريث السلطة» إلى نجل الإمام أحمد الخميني. ولعب رفسنجاني دور «مايسترو»

---

(١) على المؤمن، «قيادة آية الله الخامنئي. . الخلفيات والمباني»، معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٩٩١ .

حملة السيد على خامنئى الانتخابية، إذ أكد خلال المداولات فى مجلس الخبراء بأن الإمام الخمينى قال، بعد عزل آية الله حسين على منتظرى من خلافته، وقبل أسابيع قليلة من وفاته: «لدينا السيد خامنئى».

وهو مانقله إلى العلن الشيخ خزعلى، عضو مجلس الخبراء، فى لقاء صحفى مع صحيفة كيهان بعد انتهاء اجتماعات المجلس[1]. كما شهد السيد أحمد الخمينى فى اجتماع مجلس الخبراء بأن أباه، الإمام الخمينى، قال مرات كثيرة إن «السيد خامنئى مجتهد مطلق». ثم عاد السيد أحمد الخمينى وكرر ذلك فى برقية البيعة لخامنئى بعد انتخابه والتى نشرتها صحيفة كيهان[2].

وعاد رفسنجانى، فى خطبة صلاة الجمعة بتاريخ ٩ من يونيو عام ١٩٨٩ فى جامعة طهران، بعد انتخاب خامنئى ليروى رواية جديدة تصب فى دعم مشروعية السيد على خامنئى. مختصر الرواية أن اجتماعا ضم الإمام الخمينى قبل رحيله بشهور مع رؤساء السلطات الثلاث وقتها: خامنئى ممثلاً للسلطة التنفيذية بوصفه رئيسًا للجمهورية، ورفسنجانى ممثلاً للسلطة التشريعية بسبب كونه رئيسًا للبرلمان، وآية الله أردبيلى رئيس السلطة القضائية، بالإضافة إلى السيد أحمد الخمينى. وجرى الحديث - حسب رواية رفسنجانى - حول الفراغ القيادى الذى سيحدث بعد رحيل الإمام، فقال الإمام الخمينى: «لن يحدث فراغ قيادى فلديكم من يسده». فقيل له: «من هو؟». فأشار الإمام الخمينى إلى السيد على خامنئى قائلاً: «هذا... سيد خامنئى».

حشدت فى المعركة على منصب الإرشاد الحجج السياسة والقانونية والفقهية التى تصب فى خدمة السيد على خامنئى، الذى تفوق مشروعيته الثورية مثيلتها الدينية بمراحل. واستحضر «رجال الإمام» كل المسوِّغات الممكنة بما فيها مواقف سابقة، كان عضو المجلس الثورى السابق الشهيد بهشتى، يؤكدها للتدليل على

---

(١) صحيفة كيهان، العدد ١٣٦٢٩، تاريخ ٥ يونيو ١٩٨٩.

(٢) صحيفة كيهان، العدد ١٣٦٣٠، تاريخ ٦ يونيو ١٩٨٩.

أرجحية الإمام الخمينى مقابل باقى المراجع العظام وأحقيته فى قيادة «جمهورية إيران الإسلامية».

رأى بهشتى أن المرجع هو زعيم علمى، أو زعيم فى الفتوى بين الحلال والحرام والمستحب والمكروه والمباح، ولا يشترط منه بالضرورة أن يكون قائدًا اجتماعيًا أو سياسيًا، أو بمعنى أدق لا يشترط أن يكون وليا للأمر. وليس ضروريًا أن يكون المرجع - حتى وإن كان الأعلم - زعيمًا للحوزة العلمية، فمنصب «ولاية الأمر» يحتاج إلى الكفاءة الاجتماعية والسياسية والإدارية، ولا يحتاج فقط إلى الكفاءة العلمية المجردة - حسبما يرى مؤيدو السيد على خامنئى -. وكذلك منصب زعامة الحوزة العلمية، فإنه يحتاج فقط إلى كفاءة إدارية عالية يمكنها تسيير شؤون الجامعة العلمية بمؤسساتها وأفرادها. ويضرب آية الله بهشتى مثلاً على ذلك بقوله: «حين يراد تعيين مدير لمستشفى، فيجب تعيين طبيب كفء إداريًا، وليس طبيبا حاذقًا وماهراً فى مجال اختصاصه العلمى، فلا يشترط أن يكون مدير المستشفى هو أكبر الأطباء تخصصًا. وهكذا فى أى قضية مشابهة، لأن الإنسان عادة يرجع فى مسائله إلى أكثر الناس تخصصًا وخبرة».

ويعود منظرو الدولة الإيرانية ومؤيدو السيد خامنئى ليشددوا على أن «هذه المسوِّغات والحجج لا تعنى أن الفصل بين القيادة والمرجعية أمر وجوبى أو مفضل، بل الأفضل الجمع بين القيادة والمرجعية عند توافر الكفاءة، بالشكل الذى كان عليه الإمام الخمينى الراحل».

ويستدل المؤيدون على إسناد منصب الإرشاد فى «جمهورية إيران الإسلامية» للسيد خامنئى باعتقاد بعض الفقهاء الشيعة أن شرط الجمع بين القيادة والمرجعية هو «شرط يمكن التنازل عنه، إذ إن الأساس هو الكفاءة». وتستطرد المبررات: حتى وإن كان هناك من يشترط المرجعية أو الأعلمية فى القيادة، فإنه سوف يضطر للتنازل عن شرط الأعلمية أولاً، ثم المرجعية ثانيًا لصالح شرط الكفاءة، بحسبان أن شرط الكفاءة لا يمكن التنازل عنه، لأنه مساوق للقيادة، بل «يمكن

حتى التنازل عن شرط الاجتهاد إذا لم يتوافر مجتهد كفء وصولاً إلى عدول المؤمنين»[1].

ويسوق مؤيدو ولاية السيد على خامنئى برهانًا إضافيًا على صحة أطروحاتهم، فيقولون إن انتخاب ولى الأمر لا يخرج عن أحد البدائل التالية[2]:

١ ـ المرجع الكفء.

٢ ـ المجتهد الكفء.

٣ ـ المرجع غير الكفء.

٤ ـ المجتهد غير الكفء.

٥ ـ المؤمن العادل الكفء.

فمن الأصلح للانتخاب فى هذه الحالة؟ البديل الثالث والرابع لا يستقيمان ولا يتوافر فيهما الشرط المساوق للقيادة وهو الكفاءة. فيبقى أن انتخاب المرجع الكفء هو الأرجح، وبعدم توافر الكفاءة فيه يتقدم المجتهد الكفء وبعدم وجوده تكون القيادة للمؤمن العادل الكفء.

ويخلص «رجال الإمام» إلى أن الذى حصل مع انتخاب السيد على خامنئى هو هذا الأمر عينه، فحين تعذر انتخاب مرجع كفء للقيادة، فقد تم انتخاب مجتهد كفء، وهو ما يوافق عليه حتى من يشترط المرجعية لتولى قيادة «جمهورية إيران الإسلامية».

كان السيد على خامنئى قبل تنصيبه مرشداً للثورة يشغل مناصب متعددة فى أعلى طوابق الدولة الإيرانية، وعُدَّ من قادة البلاد ورجال الصف الأول للدولة منذ قيام الثورة. فقد كان خامنئى رئيسًا للجمهورية لمدة ٨ سنوات متصلة بالانتخاب

---

(١) آية الله سيد محمود هاشمى شهرودى، «شخصية الإمام وتساؤلات ما بعد الرحيل»، محاضرة مطبوعة، طهران ١٩٨٩ .

(٢) على المؤمن، «قيادة آية الله على خامنئى»، مرجع سبق ذكره.

الشعبى، وإمامًا لصلاة جمعة طهران لمدة ٩ سنوات متصلة بالتعيين من الإمام الخمينى، بالإضافة إلى كونه رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، ورئيس مجلس الدفاع الأعلى. كما كان رئيسًا لمجلس الثورة الثقافية، ورئيسًا لمؤتمر أئمة الجمعة والجماعات وأمينًا عامًا لـ «الحزب الجمهورى الإسلامى»، وهو حزب الثورة الوحيد بعد عام ١٩٨٢، حتى تم تجميده.

وبالإضافة إلى كل تلك المناصب ذات الثقل فى الدولة الإيرانية، كانت «الشرعية التاريخية» إلى جانب السيد على خامنئى، حيث كان عضواً فى مجلس قيادة الثورة الذى شكله الإمام الخمينى قبل انتصار الثورة، إلى جانب قادة الثورة آيات الله مطهرى وطالقانى ومنتظرى وبهشتى. ويضيف هذا الموقع بالذات، بالإضافة إلى وجوده فى المواقع الدينية والسياسية السابق ذكرها، معانى بنيوية عميقة لدى رجال «دولة الثورة» وصناع القرار فيها. كما أن السيد خامنئى اعتقل سبع مرات فى الفترة من عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٩ لانخراطه فى حركة الثورة.

باختصار يمكن القول إن مجلس الخبراء استند فى اختياره للسيد على خامنئى إلى خمسة ركائز، أربع منها كالتالى:

١ - الفصل بين منصب القيادة السياسية ومنصب المرجعية الدينية.

٢ - تأييد الإمام، الذى شهد به رفسنجانى وأحمد الخمينى.

٣ - مشروعيته الثورية وتاريخه النضالى.

٤ - توافر الشروط الدستورية، بعد تعديل الإمام للدستور قبل وفاته بفترة وجيزة.

وأضاف مؤيدو السيد على خامنئى إلى ركائز المشروعية الأربع ركيزة خامسة هى «البيعة»، وهى مصطلح إسلامى يراد به أنه عقد بين الأمة والحاكم، تعاهد الأمة الحاكم بموجبه على الطاعة، ويعاهد الحاكم أمته على الالتزام بالحقوق. ومصطلح البيعة يجرى وفق هذا المفهوم كذلك أيضًا عند المسلمين الشيعة والسنة على حد سواء. والبيعة إما أن تكون مصدراً وإما أن تكون وسيلة لمنح الولاية للولى، فتتحصل به الولاية لمن لا دليل على ولايته غير البيعة. أى لمن ليس فيه نص قرآنى؛

لأن المسلمين الشيعة يرون أن ولاية الأئمة الاثنى عشر المعصومين منصوص عليها. ويرى فقهاء الشيعة أن البيعة للمعصوم، المعين من الله كالنبى والإمام، تكون واجبة بالتعيين عندما يطلبها، غير أنه لا يحتاج إليها لعقد وإثبات ولايته، وإنما هو ولى أمر المسلمين دون بيعة.

وبعد انتخاب السيد على خامنئى قائدا سياسيا لـ «جمهورية إيران الإسلامية»، ظهر تأويل بأثر رجعى لصحة انتخابه مرشداً، وهو التأويل الذى يخلط بين المرجعية والإرشاد على النحو الذى سيتم تفصيله لاحقًا. ويقول التأويل إنه فى إطار نظرية «ولاية الفقيه»، فإن الولاية - ابتداءً - لا تنحصر بفقيه معين، ولكن إذا أجمع أهل الحل والعقد الذين ترتضيهم الأمة على فقيه دون غيره، فإن هذا الفقيه الجامع لشرائط ولاية الأمر يكون واجب الطاعة. أما بيعته فتكون واجبة بالتعيين أيضًا على كل المسلمين إذا طلبها، وحتى إذا لم يطلبها فإن البيعة منعقدة له حال انتخاب مجلس الحل والعقد لشخصه.

وانتهى اجتماع مجلس الخبراء ببيان جاء فيه: «انتخب مجلس الخبراء فى اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٤ / ٣ / ٦٨ هجرى شمسى، الموافق ٢٩ شوال ١٤٠٩ هجرية، الرابع من يونيو ١٩٨٩، سماحة آية الله سيد على خامنئى لقيادة نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران بأكثرية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين، ٦٠ صوتًا مؤيداً من ٧٤ عضواً حاضراً»(١).

(١) راجع الملحق رقم ٢ .

## ٣ ـ الطريق الصعب إلى المرجعية

«إن العمل بفتاوى المراجع الثلاثة التالين مُجْزٍ ومبرئ للذمة، وهم: آية الله العظمى السيد على خامنئى، آية الله العظمى محمد فاضل لنكرانى، وآية الله العظمى جواد تبريزى. ويجيز هؤلاء الثلاثة البقاء على تقليد الميت». جامعة روحانيت ـ قم.

بعد وفاة آية الله الخمينى فى عام ١٩٨٩ ، كانت خريطة المرجعية قد تعقدت إلى حد كبير . فقد كان آية الله العظمى الخوئى ـ حتى فى حياة الإمام الخمينى ـ مرجعا أعظم لعموم الشيعة، فى حين كان آية الله العظمى كلبايكانى مرجعًا داخل إيران، فى وقت كان فيه آية الله منتظرى مازال معزولاً بأمر الخمينى، وكان باقى المراجع قد غادروا الحياة الدنيا . ولأن المرجع يصل الى رتبة «المرجعية» فى سن متقدمة فهو لا يستمر طويلاً فى رتبته لهذا السبب .

وهنا تتجدد الخلافات بين مريدى المراجع وأصحاب المصالح من وكلاء ونواب لهؤلاء المراجع . ويدور الصراع حول استقطاب أكبر عدد ممكن من المريدين، وبالتالى تعزيز مكانة مراجعهم، وهو الأمر الذى يعود إيجابًا بالنهاية على مكانتهم الشخصية .

وكان على السيد خامنئى الذى حمل لقب «آية الله» بوصفه لقبًا سياسيًا فى بدايات الثورة أن يقاتل من أجل المرجعية . وقد آل إليه منصب الإرشاد، أى منصب مرشد الثورة، وهو الأمر الذى مكنه من إلقاء «بيانه الأول»[(١)] . ويلاحظ أن القتال

(١) راجع الملحق رقم ٣ .

على هذه الجبهة لم يتم فى مواجهة الأعداء، ولكن فى مواجهة الأقران فى الدين والمعتقد، بل وحتى ضمن إطار المذهب والملة. وتسرب الصراع إلى داخل أروقة الحوزة العلمية فى قم بإيران وتعداها ليصل إلى حوزة النجف الأشرف فى العراق. وزاد من صعوبة مهمة السيد خامنئى حقيقة أن الإمام الخمينى نفسه، وهو القائد الكاريزماتى ومؤسس «جمهورية إيران الإسلامية»، لم يكن مرجعًا وحيداً للشيعة فى العالم، فقد كان هناك السيد أبو القاسم الخوئى فى النجف الأشرف وكان له مقلدوه الكثيرون داخل إيران. ومات الإمام الخمينى قبل السيد الخوئى ولم ينفرد بالمرجعية العظمى لجماهير الشيعة فى العالم ولو ليوم واحد، على الرغم من توافر أعلى الشروط فى شخصه، أى «المشروعية الدينية» التى يشهد عليها لقب آية الله العظمى، و«المشروعية التاريخية» المستمدة من إطاحته بالشاه السابق ونظامه الحديدى، و«المشروعية الثورية والسياسية» التى يشهد عليها ولايته لأمر «جمهورية إيران الإسلامية».

من جانبهم رأى المنتقدون والمخالفون للسيد خامنئى وتياره أن حصول الأخير على منصب المرجعية العظمى، يجسد عملية خلط السياسى بالمذهبى، وهو ما يصب باتجاه تسييس هذا المنصب الرفيع لدى المسلمين الشيعة، أى المرجعية. ولكن «إيران الدولة والثورة» لم تعد تعرف فرقًا كبيراً بين الدين والسياسة، حيث تلاشى «الحد الفاصل بين الدين والسياسة»[1]؛ إذا استعرنا عنوان كتاب الراحل مهدى بازركان لتوصيف هذه الحالة. ولأن المرجعية هى من أهم نقاط تمايز المسلمين الشيعة عن أقرانهم السنة، بوصفها ـ بإجماع الشيعة ـ امتدادا لولاية الأئمة المعصومين، فقد شهدت إيران على هذه الخلفية لأول مرة فى تاريخها طغيان العامل السياسى على العامل المذهبى. وللتدليل على ذلك، نلاحظ أنه بالرغم من الحضور السياسى المتميز لآية الله كاشانى، حليف مصدق فى الثورة على الشاه فى بداية الخمسينيات، والثقل السياسى والمعنوى الطاغى لآية الله طالقانى الثائر ضد الشاه وقائد الثورة فى

(١) مهدى بازركان، «الحد الفاصل بين الدين والسياسة»، ترجمة فاضل رسول، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٧٩ ميلادية.

داخل إيران وفى أثناء غيبة الإمام الخمينى، فلم يصل أى منهما أبدًا إلى المرجعية العظمى بسبب انخراطهما بالسياسة وعدم قدرة الأخيرة على تليين شرائط المرجعية.

على كل حال، نجح السيد خامنئى فى مسعاه ليصبح مرشدا للجمهورية، وهو المنصب الأعلى فى الدولة الإيرانية على الإطلاق؛ ولكن دون أن يحظى فى الوقت نفسه بالحصول على الاعتراف الشامل بمرجعيته الدينية. وظل الحال كذلك حتى منتصف التسعينيات، حيث شرع آية الله على خامنئى وأنصاره ومحازبوه، ورجال «خط الإمام»، ومؤسسات الدولة الإيرانية فى محاولة الجمع بين المرجعية والإرشاد، أو القيادة السياسية للدولة والزعامة الروحية للمؤمنين. وأصبح الطريق إلى ذلك أسهل نسبيًا بوفاة آيات الله العظام الخوئى ومرعشى وكلبايكانى.

ولكن العوائق الشكلية والموضوعية لم تكن سهلة أمام السيد خامنئى. فمن ضمن العوامل الشكلية هناك موضوع أفضلية التقدم فى السن للمرشح لمنصب المرجعية، وكان عمر آية الله منتظرى ٧١ عاما فى عام ١٩٩٣. وكان مخالفو تيار الإمام فى الحوزة العلمية قد عابوا على آية الله منتظرى، إبان تعيينه خليفة للإمام الراحل فى حياة الأخير، أن هناك من هم أكبر منه سنا بين المرشحين، فما الحال للسيد خامنئى وقد كان عمره فى العام نفسه يناهز أربعة وخمسين عاما فقط؟ على هذه الخلفية يمكن فهم اختيار آية الله العظمى أراكى (١٠٧ أعوام) مرجعا أعظم فى عام ١٩٨٩، كحل وسط بين الطرفين: رجال خط الإمام والإسلام الثورى من جهة، فى مواجهة تيار الحوزة العلمية والمراجع الدينية من جهة أخرى. فالمرجعية راحت لأراكى الذى لا يمكن الطعن على صلاحيته وكفاءته الموضوعية والشكلية، وهو ما عده تيار الحوزة الدينية فى قم انتصاراً. أما تيار الإسلام السياسى فى الدولة الإيرانية ورجال «خط الإمام» والرجال الثلاثة الأقوياء فى طهران، فقد رأوا أن سن آية الله العظمى أراكى المتقدمة جدًا تسمح بتأجيل الحسم فى الموضوع لفترة لن تطول كثيراً. وانتظارا للحظة الحسم القادمة، شهدت هذه الفترة ترتيبات سريعة وحادة للبيت الداخلى فى تيار «خط الإمام»

بقيادة السيد خامنئى والشيخ رفسنجانى، فالسيد أحمد الخمينى بدا من وقتها أكثر ابتعاداً عن «السياسة».

حانت هذه اللحظة عند وفاة آيات الله العظام الخوئى ومرعشى وكلبايكانى، وقتها استظهر تيار الإسلام السياسى و«خط الإمام» كل الأسانيد والأدلة للتأكيد على مرجعية السيد خامنئى بالإضافة إلى حيازته لمنصب الإرشاد. واستخدموا فى ذلك المسعى مؤسسات الدولة الإيرانية، التى وظفت كلها لصالحهم. كان الخطر على صانعى القرار داهمًا فى أن يتولى منصب المرجعية شخص لا يتوافق مع توجهات النظام والدولة فى إيران. وكان صانعو القرار، (رجال الإمام)، على وعى أيضا بصعوبة أن تنتقل المرجعية من قم إلى النجف الأشرف، وما يعنيه ذلك من تقلص النفوذ المعنوى لـ «جمهورية إيران الإسلامية» على عموم الشيعة فى العالم.

عند وفاة آية الله العظمى أراكى عام ١٩٩٣ أرسل الشيخ على مشكينى، أحد رجال النظام الأقوياء والقريب من السيد على خامنئى، إلى فقهاء قم خطابا يحمل توقيعات عدد من الفقهاء يطالبون بالانصياع لقيادة خامنئى. جاء رد فقهاء قم على الخطاب بأن مشكينى ومن معه هم «فقهاء السلطة». وللمفارقة فهذا الوصف صكه الإمام الخمينى ليصف معارضيه. وسأل علماء قم مشكينى ومن معه: «ماذا تريدون بالضبط؟ هل تريدون منح السيد خامنئى درجة الاجتهاد؟ أو مقام الإرشاد الذى يشغله منذ خمس سنوات بالفعل؟، أو مقام ولاية أمر المسلمين أى المرجعية العظمى؟ وزادوا على ذلك بسؤال آخر: الحضرات الذين أرسلوا الخطاب هل يرون أنفسهم أعلى درجة من السيد خامنئى أو أدنى؟ فإذا كانوا أعلى فهم يرشحون الفاضل مع وجود الأفضل، وإن كانوا أدنى، فمتى حدث فى مركز علمى أن قام الأدنى بترشيح الأعلى؟»[1].

---

(١) د. إبراهيم الدسوقى شتا، «معركة المرجعية فى إيران . . ولاية الفقيه فى مهب الريح»، رسائل النداء الجديد، مارس ١٩٩٨، القاهرة، ص ١١ .

وفى هذا ما يوضح أنه حتى الحوزة العلمية فى قم عارضت استئثار تيار الإسلام السياسى فى الدولة الإيرانية، الذى قاده من وقتها السيد خامنئى والشيخ رفسنجانى، بمنصب المرجعية. وبمعنى آخر فإن قبول الحوزة لمقام المرشد، أى «القيادة السياسية»، بحكم الأمر الواقع، ترافق مع معارضتها توسيع الصلاحيات الممنوحة لهذا المقام. وأشارت مجريات الأحداث وقتذاك إلى أن نفوذ حوزة قم أخذ فى الانكماش إلى حد كبير بالرغم من الردود الحادة والكلمات القوية السابقة، بالإضافة إلى عامل آخر ذى دلالة وهو أن نطاق التأثير العملى والمباشر للحوزة العلمية ظل محدودا بمكانها الجغرافى.

وتصدت «طبقة المدرسين» القريبة من النظام فى نهايات عام ١٩٩٤ للمهمة، فأعلنت لائحة تضم سبعة مراجع يختار المؤمنون أيّا منها مرجعًا لتقليده. ويتولى مدرسو الحوزة العلمية فى قم والذين يمثلون الطبقة التالية بعد المراجع فى هرم تسلسل «السلطة الحوزوية»، مهمة تسمية المراجع الجدد بعد وفاة المرجع السابق. كان السيد على خامنئى من بين هؤلاء السبعة، بسبب عدم إمكانية اختياره مرجعًا وحيداً للاعتبارات العلمية والعمرية. ويزيد من ثقل هذه الحقيقة أن السيد على خامنئى، وحتى إعلان اسمه فى نهايات عام ١٩٩٤ بوصفه أحد المراجع الكبار للشيعة الاثنى عشرية، لم تكن له رسالة علمية معروفة لعامة المؤمنين تجيز له حمل لقب «آية الله»، على ما تقضى به تقاليد الحوزة العلمية. وشكل الاختيار السباعى هذا حلاً شكليّا لأزمة الطبقة السياسية الحاكمة فى إيران لمشكلة الجمع بين الإرشاد والمرجعية فى شخص على خامنئى من ناحية، وفى الاحتفاظ لمراجع قم الإيرانية بمواقع المرجعية فى مقابل مراجع النجف العربية من ناحية أخرى.

ولا تفوتنا هنا ملاحظة أن المراجع العربية فى النجف وخارجها قد تم استبعادهم من التسمية، إذ غاب عن القائمة السباعية للمراجع علماء شيعة عرب لهم مقلدون وأنصار داخل قم نفسها، منهم على سبيل المثال لا الحصر: السيد محمد حسين فضل الله فى لبنان والسيد محمد سعيد طباطبائى الحكيم فى النجف. أما المراجع

السبعة المعلنون من قبل «طبقة المدرسين»، المرتبطة عمليًا بالنظام الإيرانى وجناحه المحافظ، ويسبقهم جميعا لقب «آية الله العظمى» فهم:

١ - محمد فاضل لنكرانى، ذو المشروعية الثورية والقريب من الإمام الخمينى.

٢ - محمد تقى بهجت، ذو الاتجاه الصوفى والعرفانى.

٣ - السيد على خامنئى، مرشد «جمهورية إيران الإسلامية».

٤ - وحيد خراسانى، من طلاب السيد الخوئى والمستقل نسبيًا عن النظام الإيرانى.

٥ - جواد تبريزى، المشهور باتجاه قومى فارسى واضح.

٦ - السيد موسى زنجانى، المشهور بالزهد فى المرجعية والشؤون السياسية.

٧ - ناصر مكارم شيرازى، ذو الشعبية الواسعة بين الشباب.

وفى الأسبوع نفسه أصدرت «جامعة روحانيت»، المحافظة والتى يترأسها رجل النظام المخلص مهدوى كنى، فى قم بيانًا ترى فيه أن العمل بفتاوى المراجع الثلاثة التالين مجز ومبرئ للذمة وهم:

١ - آية الله العظمى السيد على خامنئى.

٢ - آية الله العظمى محمد فاضل لنكرانى.

٣ - آية الله العظمى جواد تبريزى.

وختم البيان بملاحظة أن هؤلاء الثلاثة يجيزون البقاء على تقليد الميت[1]، على خلاف الغالبية الساحقة من فقهاء الحوزة، الذين يرون بتقليد الأحياء فقط. ويعنى ذلك أن المرجعية الجديدة تفسح بعضًا من مكانتها الدينية لمراجع أموات سدًا للطريق على مراجع أحياء منافسين.

---

(١) فؤاد إبراهيم، «الفقيه والدولة - الفكر السياسى الشيعى»، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨، صفحة ٣٠٦.

# ٤ ـ السيد على خامنئى
# بين الإرشاد والمرجعية

**« لا تشك آلامك للأعداء... إذ سيقولون لا حول وهم**
**فى غاية السعادة ». من « كلستان » سعدى.**

كان قرار مجلس الخبراء باختيار السيد على خامنئى مرشداً للثورة بعد وفاة الإمام الخمينى قراراً صعباً بكل المقاييس، فى ظل وجود فقهاء أكثر جمعاً للشرائط. وهنا تأتى الشرعية الثورية لتثبت دورها فى الإرشاد؛ المستحدث مع نجاح الثورة قبل ذلك بعشر سنوات فقط، وتفتقده إلى حد كبير فى منصب المرجعية العظمى المحكومة بأصول تعود لمئات من السنين خلت. ويقول المعارضون إنه كان هناك خمسون من آيات الله الأكبر سنّا يمكن أن يتغاضوا عن مسألة الإرشاد؛ بسبب دور السيد على خامنئى فى الثورة وقربه من الإمام الراحل ورئاسته للجمهورية فى الفترة الواقعة ما بين عامى ١٩٨٣ و١٩٨٩ . وذلك على الرغم من أن الإمام الخمينى لم يوص بخامنئى فى شكل مباشر لمنصب القيادة بدلاً من منتظرى، بسبب مرض الإمام من ناحية، وبسبب الفترة القليلة الواقعة ما بين عزل منتظرى ووفاة الخمينى من ناحية أخرى. كل ذاك كان ممكنًا، إلا أن منصب «المرجعية» لم يمكن التغاضى عنه بسهولة.

ويفرق المتخصصون بين «الفقيه» و«المرجع»، على قاعدة أن «الفقيه» هو العارف بالروايات والأحاديث، وبإمكانه الفصل بين صحيحها وضعيفها، ويفهم معانيها والمراد منها بشكل جيد، كما يمتلك القدرة على استخراج الحكم الشرعى منها. أما المجتهد فهو القادر على استنباط الحكم الشرعى من مصادر التشريع

الأربعة، وهو يكون إما مجتهداً مطلقًا فى كل أبواب الفقه وإما متجزئًا فى بعضها. وكل «مجتهد مطلق» يملك بعض صلاحيات المرجعية. أما «المرجع» فهو مجتهد بلغ رتبة علمية عالية من الاجتهاد والتفقه ويرجع إليه العوام فى أمور دينهم ودنياهم. والعوام هم المكلفون الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد أو الاحتياط، فى أمور ومسائل الدين، وعلى ذلك فكل «مرجع» هو مجتهد بالضرورة، ولكن العكس ليس صحيحًا.

وبتقليب النظر فى معانى ودلالات الموقعين : المرشد والمرجع، يتضح أن سلطة الإرشاد هى سلطة زمنية وإن بدت دينية، وسلطة المرجعية هى سلطة دينية ذات أبعاد زمنية.

ولا يخفى على المتابع والمتفحص أن الفصل بين موقع الإرشاد وموقع المرجع كان مؤاتيًا للسيد على خامنئى. فالإمام الخمينى جمع بين المنصبين بشكل أو بآخر، إلا أن الفصل بين الموقعين كان ضروريًا لتولى السيد على خامنئى منصب الإرشاد، أى القيادة السياسية. أما محاولته فى أن يجمع بين الإرشاد والمرجعية، أو بين القيادة السياسية والزعامة الروحية، فقد كانت مهمة أصعب بكثير، بسبب منافسة المراجع الأكبر سنًا والأكثر رسوخًا فى الفقه الشيعى والأعلى درجة فى الحوزة العلمية. وفى هذا ما يفسر أن السيد على خامنئى لم ينجح تمامًا فى مسعاه هذا حتى الآن، على الرغم من كل حضور الدولة الإيرانية ومؤسساتها التى تدين له بالولاء. ولم يفت أى من مراجع التقليد الكبار باجتهاد السيد على خامنئى، واقتصرت الإفتاءات على رجال دين مجتهدين من الطبقة الثانية فى التسلسل الحوزوى من بينهم: على مشكينى[1]، ويوسف صانعى، وأحمد جنتى، ومصباح يزدى. أما المراجع الكبار فقد أيدوا فقط القيادة السياسية للسيد على خامنئى، وهو ما عَدَّه المؤيدون للسيد على خامنئى إقرارًا لبيعة الأمة وصحة الانتخاب.

---

(١) راجع الملحق رقم ٤ .

إلا أن تحليل المضمون لنصوص هذه الرسائل يوضح أنها مبايعة لمنصب قيادة «جمهورية إيران الإسلامية» وليست مبايعة لمنصب المرجعية. وللتدليل على ذلك يلاحظ أن مرجعًا واحدًا فقط هو آية الله هاشم آملى، أيد السيد على خامنئى فى مساعيه[1]، فى حين اختارت الغالبية من آيات الله العظام للسيد خامنئى فى رسالة التهنئة بانتخابه مرشدًا للجمهورية لقب «حجة الإسلام والمسلمين». وهو لقب يؤكد بلا التباس رفضهم لتوليه منصب المرجعية، التى تشترط فى حائزها الحصول على لقب «آية الله العظمى». ودليل ذلك رسالة آية الله العظمى محمد على عراقى[2]، ورسالة آية الله العظمى محمد رضا كلبايكانى[3]، ورسالة آية الله العظمى مرعشى نجفى[4].

انخرطت أجهزة الدولة الإيرانية، وبضمنها رجال النظام داخل الحوزة العلمية فى قم، بمعركة دمج قيادة السيد على خامنئى السياسية لـ «جمهورية إيران الإسلامية»، مع قيادته الروحية للمسلمين الشيعة فى العالم. وبإعلان «قائمة المراجع السبعة» و«قائمة المراجع الثلاثة» اللتين تضمنتا اسم السيد على خامنئى مرجعًا دينيًا بين مراجع آخرين، أمكن نظريًا للسيد على خامنئى أن يجمع بين منصبى الإرشاد والمرجعية. ولكن هذا الجمع كان نتاجًا لعملية معقدة اختلط فيها السياسى بالمذهبى والمذهبى بالقومى، حيث تطوع المذهب ليخدم مقتضيات السياسة وطبقتها الحاكمة فى إيران.

وعلى هذا تصدرت المرجعيات ذات الأصول غير العربية منصب المرجعية الشيعية فى مقابل إبعاد مرجعيات النجف الأشرف ولبنان، وهو الأمر الذى لم يحدث ربما طوال تاريخ المسلمين الشيعة. فالمسلمون الشيعة جسدوا - أرادوا أو لم يحتسبوا - مثالاً حيًا على الأخوة العربية الفارسية، بسبب اختلاط المقلدين من

---

(١) راجع الملحق رقم ٥ .

(٢) راجع الملحق رقم ٦ .

(٣) راجع الملحق رقم ٧ .

(٤) راجع الملحق رقم ٨ .

العرب والإيرانيين فى تقليد هذا المرجع أو ذاك. ولكن الجمع بين المرجعية الدينية والقيادة السياسية لم يلق تأييداً خارج إيران فقط، بل وامتدت المعارضة لتطول الحوزة العلمية فى قم نفسها. ويعود ذلك إلى عامل أساس هو أن الجمع بين هذين المنصبين ينصب زعامة دينية مسنودة بمنصب الإرشاد، ومدعومة بأجهزة الدولة الإيرانية فى مواجهة الزعامات العلمية التقليدية الأخرى. وللتدليل على فرضية ارتباط هذه المساعى بالنظام السياسى الإيرانى يمكن رؤية إعلان ١٥٠ عضوا بمجلس الشورى الإسلامى (البرلمان) فى نهاية عام ١٩٩٤، عن تأييدهم لمرجعية المرشد السيد على خامنئى، على أنها حلقة فى سلسلة متصلة.

وبدا الأمر للكثيرين داخل إيران وخارجها، وكأن الخلاف حول منصب الإرشاد والتنافس الشديد على منصب المرجعية، إنما يدور بين أهل المعسكر الواحد، أى تيار الإسلام السياسى. وهو الأمر الذى لم يكن دقيقًا وعانى من التبسيط والتعميم، وأفضى فى النهاية إلى وقوف الأفراد والجماعات السياسية من خارج هذا التيار على الحياد فى هذه المنافسة المصيرية، ذات الدلالات والتداعيات على النظام الإيرانى برمته. وهكذا امتدت التداعيات لتطول الحوزة العلمية فى قم، ومن ورائها المرجعية الشيعية والعلاقة بين الحوزتين الكبيرتين النجف وقم ومعها الوشائج التى تربط الشيعة داخل إيران وخارجها. وفى دلالة واضحة على هذا الحياد البارد، استخدم الكثيرون من معارضى «جمهورية إيران الإسلامية» فى الخارج، المثل الشعبى الإيرانى «همان كاسه وهمان آش» (أى نفس الطبق ونفس الحساء) لوصف التيارين المتباينين المتنافسين.

والشاهد أن الصراع على منصب المرجعية كان حمال أوجه، ولم يكن فى جوهره صراعًا بين تيارات الإسلام السياسى فى إيران فقط، بل كان صراعًا على السلطة الدينية الروحية للشيعة، وصراعًا على تثبيت الجناح المسيطر فى إيران على أركان القوة والنفوذ. وذلك بعد أن حسم الصراع على السلطة السياسية المادية فى إيران لمصلحة «تيار خط الإمام» ممثلاً بالسيد خامنئى والشيخ رفسنجانى.

## ٥ ـ الخلاصة

«من أتعس الأمور أن يحتاج الرقيب إلى من يراقبه»
حكمة فارسية

للمرة الأولى فى تاريخ «جمهورية إيران الإسلامية» تنعزل المرجعية الدينية عن قيادة الجمهورية، أو بمعنى آخر تنعزل القيادة السياسية عن القيادة الدينية، وهو ما يتضارب مع الأفكار المؤسسة لنظرية «ولاية الفقيه». استقوى الإمام الخمينى بالدين فى مواجهة السياسة الشاهنشاهية، وانتقل من موقع المعارض لدولة الشاه الدنيوية إلى موقع الهادم لها وإقامة «الدولة الدينية» محلها. وساعده على إقامة «جمهورية إيران الإسلامية» وقيادته لها حيازته للشرائط المذهبية فى مقابل السلطة الدنيوية ومعارضيه اللادينيين. وكانت مشروعيته السياسية أقوى سلاح فى مواجهة منافسيه من المراجع الدينيين الكبار، فجمع بين الشرائط الدينية والمذهبية من ناحية، والسياسية والثورية من ناحية آخرى.

أما خليفته الشيخ منتظرى فقد كانت مشروعيته السياسية ودوره فى الثورة إلى جانب الإمام الخمينى أقوى ربما من مشروعيته الدينية غير المنكورة؛ والتى نافسه فيها مراجع كبار أمثال كلبايكانى ومرعشى نجفى وشريعتمدارى. وبالرغم من ذلك فقد كان الأمر شبه محسوم لمصلحته كقائد جامع يملك الشرائط الدينية والمذهبية لخلافة الخمينى.

أما وقد عزل الإمام الخمينى الشيخ منتظرى من منصبه قبل أن يتوفى بشهرين، فقد آلت قيادة الجمهورية إلى «خط الإمام» من رجال الدين الثوريين بقيادة السيد على خامنئى والشيخ هاشمى رفسنجانى والسيد أحمد الخمينى. وهؤلاء كانوا الأقرب إلى أفكار الخمينى المؤسس للجمهورية والأكثر ولاءً سياسيًا، ولكنهم لا

يُعَدّون بحال من مرتبة تقترب من مرتبة المراجع العظام. ولحل هذه الإشكالية ولدوام الاحتفاظ بالسلطة السياسية، جاء الفصل بين المرجعيتين الدينية والسياسية، والاحتفاظ بالثانية استناداً إلى المشروعية الثورية للسيد على خامنئى ودوره إلى جانب الإمام، مع محاولة الجمع بين المرجعيتين السياسية والدينية فى وقت لاحق.

ولكن هذا الفصل، وإن انتقص من المكانة الروحية والدستورية لمرشد الجمهورية، فإنه يعد فى وجه من الوجوه تغليبًا للسياسى على المذهبى فى «جمهورية إيران الإسلامية»، من طريق استمرار فكرة الاستقواء بالدولة فى مواجهة المنافسين الدينيين، المستمرة منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن بوتائر متفاوتة. وتم تعديل الدستور الإيرانى بعد انتخاب السيد على خامنئى مرشداً، وتهذيب الفقرات التى تتحدث عن موقع المرشد / المرجع لتتحدث عنه فى النسخة الجديدة المعدلة بوصفه مرشداً سياسيّاً فقط. وبموافقة الإمام الخمينى قبل وفاته على تعديل الدستور وتخفيف شرائط منصب مرشد الجمهورية، يكون الإمام الخمينى قد ألحق الشريعة - من المنظور الشيعى - بالثورة التى قادها، وليس العكس.

ويدشن الفصل بين المرجعية والإرشاد انفصال الوظيفة الدينية الكبرى عن الوظيفة السياسية العليا، وأنهى بالتالى عمليا مفهوم «ولاية الفقيه»، الذى أسس له الإمام الخمينى، بقطع النظر عن مدى وجاهة الحجج والتسويغات القانونية التى يطرحها مؤيدو السيد على خامنئى.

إذ قامت «جمهورية إيران الإسلامية» فى عام ١٩٧٩ على أساس نظرية «ولاية الفقيه» الدينية، واستمرت طيلة عشر سنوات تستقوى بالدينى على السياسى؛ لهدم الدولة الدنيوية وتثبيت الدولة الدينية محلها. ومع وفاة الإمام الخمينى المرجع الدينى والقائد السياسى فى عام ١٩٨٩، وانتخاب السيد على خامنئى مرشداً للجمهورية فقط وفصل الإرشاد السياسى عن المرجعية الدينية، تكون «ولاية الفقيه» قد انتقلت عمليّاً من مرحلة تثبيت الدولة الدينية، إلى مرحلة تسويغ استمرار هذه الدولة فى الاحتفاظ بسلطتها. . . ولكن بشروط السياسة الدنيوية.

## ٦ـ ملاحق الفصل الرابع

# الملحق رقم ١

رسالة الإمام الخميني إلى الشيخ مشكيني رئيس مجلس الخبراء بشأن الفصل بين القيادة والمرجعية.

سماحة حجة الإسلام والمسلمين الحاج الشيخ على مشكيني دامت إفاضاته.

**بعد السلام،**

طلبتم أن أبين رأيي بشأن التعديل في الدستور. إن كل ما يرتئيه السادة فليعملوه، وأنا لا أتدخل، باستثناء ما يتعلق بموضوع القيادة. بما أنه لا يمكن ترك نظامنا الإسلامي بدون مدير، فيجب أن ننتخب شخصًا يدافع عن وجودنا الإسلامي في عالم السياسة والمكر. وأنا منذ البداية كنت معتقداً وأصر على عدم اشتراط المرجعية. ويكفي المجتهد العادل الذي يؤيده الخبراء المحترمون في أنحاء البلاد. وحين انتخبت الأمة الخبراء ليعينوا مجتهداً عادلاً لقيادة حكومتها، وحين يعينون شخصا للقيادة فإنه سيحوز رضا الأمة قطعًا. وفي هذه الحالة فهو ولي أمر الأمة المنتخب وحكمه نافذ. وأنا كنت أقول ذلك بشأن هذه المادة من الدستور، ولكن الإخوان كانوا يصرون على شرط المرجعية، ولهذا قبلت. وكنت أعلم حينها أن هذا غير قابل للتطبيق في المستقبل البعيد.

**أسأل الله المتعال أن يوفق السادة.**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**روح الله الموسوي الخميني**

**٩/ ١/ ١٣٦٨ هجرى شمسى الموافق ٢٩/ ٤/ ١٩٨٩**

## الملحق رقم ٢

قرار مجلس الخبراء بشأن انتخاب آية الله خامنئى مرشداً للجمهورية.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

بعد تقديم مجلس الخبراء التعازى برحيل إمام الأمة وقائد الجمهورية الإسلامية فى إيران ومؤسسها، وبالنظر للموقع الرفيع والحساس لمنصب القيادة فى نظام جمهورية إيران الإسلامية، ومع الاهتمام البالغ الذى أولاه سماحة إمام الأمة ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية (رضوان الله عليه) فى نداءاته وبياناته المتكررة، وبخاصة أوامره وإرشاداته بشأن القيادة، وبالنظر للأسس المتعلقة بالدستور، ومع الإحساس الكامل بمؤامرات الخناسين وأعداء الإسلام فى الداخل والخارج تجاه مستقبل النظام الإسلامى المقدس، ومن أجل الاستعداد اللازم لمواجهة أى حادثة، وبالنظر للظروف الداخلية والخارجية، وباستلهام المضامين الربانية الرفيعة لوصية سماحة الإمام الإلهية - السياسية والمهمة جداً، فإن مجلس الخبراء انتخب فى اجتماعه الطارئ المنعقد بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٣٦٩ هجرى شمسى سماحة آية الله السيد على خامنئى لقيادة نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران، بأكثرية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين، ٦٠ صوتًا مؤيداً من أصل ٧٤ عضواً حاضراً.

**هيئة رئاسة مجلس الخبراء**

**١٩٨٩/٦/٤**

# الملحق رقم ٣

البيان الأول للسيد على خامنئى بعد الانتخاب مرشداً للجمهورية

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**وبه نستعين**

أيها الشعب الإيرانى الشريف والعزيز.

أيتها الأمة المرفوعة الرأس والبطلة.

أيها الناس الواعون الشجعان.

أيها الأخوة والأخوات المواطنون المسلمون.

إن الخبراء المنتخبين من قبل الشعب فى اجتماعهم الطارئ الذى عقدوه مباشرة بعد الإعلان عن المصاب الأليم بفقدان قائد الثورة العظيم ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة الإمام الخمينى قدس الله نفسه الزكية، انتخبونى لقيادة نظام جمهورية إيران الإسلامية.

إن هذه المسؤولية العظمى والأمانة الثمينة والامتحان الكبير، لا يمكننى حملها وإيصالها إلى هدفها والخروج منها مرفوع الرأس، إلا بالتأييد الإلهى ورعاية ولى العصر ودعائه - روحى فداه - ودعمكم وحمايتكم أنتم أصحاب الثورة والبلد الحقيقيين.

والآن بعد رحيل قائدنا الفقيد والعزيز سماحة الإمام الخمينى قدس سره، فإن لدينا ثروة ثمينة من النماذج القيادية الفريدة لذلك الرجل التاريخى العظيم وتلك الشخصية الاستثنائية للعالم المعاصر. لقد كان الإمام الخمينى شخصية كبرى إلى

حد يصعب فيه تصور شخص بهذه الأبعاد والخصوصيات بين زعماء العالم والتاريخ وقادتهما، باستثناء الأنبياء والمعصومين ـ عليهم السلام ـ. كان ذلك العظيم يمتلك قوة الإيمان مع العمل الصالح، والإرادة الفولاذية مع الهمة العالية، والشجاعة الأخلاقية مع الحزم والحكمة، وصراحة الكلام والبيان مع الصدق وطيب المعشر، والصفاء المعنوى والروحى مع الذكاء والكياسة، والتقوى والورع مع الإقدام والحزم، والهيبة والصلابة القيادية مع الرقة واللطف. واختصاراً كان يملك خصالا نفيسة ونادرة، بحيث يندر أن تجتمع خلال قرون وقرون فى إنسان عظيم. حقّا كانت شخصية ذلك الحبيب فريدة، شخصية لا يمكن الحصول عليها، ومقامه الإنسانى الرفيع مقام بعيد عن التصور وشبيه بالأساطير. لقد كان القائد والأب والمعلم والمراد والمحبوب للشعب الإيرانى، والأمل المشرق لجميع مستضعفى العالم وخصوصا المسلمين. كان عبداً صالحًا خاضعًا لله، وداعيًا باكيًا فى منتصف الليل، وروحًا كبرى لعصرنا، ونموذجًا كاملاً للمسلم ومثالاً واضحًا للقائد الإسلامى.

لقد أعز الإسلام ورفع راية القرآن فى العالم، وأنقذ الشعب الإيرانى من أسر الأجانب، ومنحه الكبرياء والشخصية والثقة بالنفس، ونادى بالاستقلال والتحرر فى جميع أنحاء العالم، وأيقظ الأمل فى قلوب الشعوب المظلومة. لقد أبدع نظامًا يقف على أساس الدين والقيم الأخلاقية والمعنوية فى عصر سعت جميع القوى السياسية العظمى لعزل الدين والمعنوية والقيم الأخلاقية، وبنى دولة وسياسة إسلامية، وأدار باقتدار الجمهورية الإسلامية ودافع عنها وقادها خلال عشر سنوات وسط طوفانات مرعبة وحوادث مصيرية، وأوصلها إلى نقطة أمينة. إن عشر سنوات هى ذكرى لا تنسى وذخيرة ثمينة لشعبنا ومسؤولينا. إن قيادة الجمهورية الإسلامية الآن تحظى بهذه الذخيرة القيمة واللامنتهية، وكذلك بالصورة الرفيعة والنادرة لشخصية قائدنا العظيم.

فلا أنا، طالب العلم الصغير بنواقصى وقصورى الكثير، ولا أى شخص آخر فى الجمهورية الإسلامية، بقادر على الوصول إلى قمة تلك الشخصية الممتازة

والاستثنائية، ومقارنة نفسه مع أبى الثورة الإسلامية وبانيها، ومؤسس الجمهورية الإسلامية وموجهها. لقد كان الوحيد الذى لا ثانى له، والمسافة التى تفصل بينه وبين أمثالى طويلة ولا يمكن طيها. ولكن سنحت لأمثالى الفرصة الكبيرة والاستثنائية لأنتفع من تلك الذخيرة الثمينة جدًا، وكوديعة إلهية وإلهام معنوى. أنا الذى أعُدّ نفسى تلميذًا متواضعًا وابنًا مطيعًا ومريدًا هائمًا بروح الله، حالفنى التوفيق طيلة السنوات العشر وبضعة الأشهر، أى منذ عودة القائد العظيم إلى إيران وحتى عروج روحه الملكوتية، لأن أرتوى من ذلك النبع الفياض، وأحس لحظة بلحظة بالسريان المبارك لذلك الهدى الإلهى فى كل كيانى. كان كلامه وإشاراته، فكره ونصائحه، أوامره وتوصياته، وأخيرا عمله وسلوكه، كانت كلها عطايا مختلفة تنبع من تلك القمة الصافية بسخاء لينتفع منها باستمرار ذلك النفر من أصحابه القريبين.

لم تكن دروسه هى تلك التى تعلمناها منه فى الحوزة العلمية، ولا التى ارتوينا منها فى مدة الستة عشر عاما من الجهاد فحسب، فأهم تعاليمه وأبقاها هى التى شربناها بالروح والقلب وسجلناها فى لوح الضمير، كآيات حكمة، خلال هذه السنوات العشر. وبحول الله وقوته فإن أى حادثة وأى غاية لن تتمكن من فصلها عنا، لأنها جزء من وجودنا. وأنا فى مسؤوليتى الخطيرة والجديدة أتعهد وألتزم وأتعهد بتطبيق تلك التعاليم الإلهية بحذافيرها.

والآن حين أكلف بهذا التكليف وبحمل هذه الأمانة الإلهية الثقيلة من قبل الخبراء والمنتخبين من قبل الأمة، فإنى أرى لزامًا فى هذه الأيام الحساسة التى لا تنسى أن ألفت انتباه جميع أبناء الأمة العزيزة ومسؤولى البلد إلى جملة أمور:

١ - أن أعداء الثورة المتربصين انتظروا هذه الأيام من مدة طويلة، وهم الآن كالخفافيش التى تنتظر غروب الشمس، بصدد تآمرهم الخبيث والسيئ. ومع أن طوفان المشاعر المقدسة للشعب والتى صهرت جو البلد كالبركان، لن تفسح للأشرار ومشعلى الفتنة فى الداخل وكذلك الأعداء الحاقدين فى الخارج أى مجال للشر، وإن أى تحرك ضد نظام الجمهورية الإسلامية المقدس الذى هو

أثمن إرث لقائدنا العظيم الفقيد سيحرق بالنار، ولكن حفظ الاستعداد والحذر والحضور فى الساحة والتحسس فى مقابل التحركات المشبوهة، هى اليوم من الواجبات العامة. منذ انتصار الثورة الإسلامية وحتى الآن، لم يرسخ الاستكبار العالمى فى ذهنه فكرة إضعاف الجمهورية الإسلامية وحسب، بل وأراد محوها، كما أنه لم يمتنع عن أى عمل ممكن فى هذا السبيل. ومادام الشعب ومسؤولو الجمهورية الإسلامية يلتزمون استقلالهم وعزتهم الوطنية وأصولهم الإسلامية، فإن الاستكبار العالمى سيبقى يحتفظ لنفسه بذلك الهدف. ولكن بفضل الله ومدده وطبقًا لقوانين الخلق والتاريخ، فإنه عجز عن أى عمل فى مواجهة عزم الشعب وإرادته واستعداده، ولم يوصله فكره وكيده إلى أى نتيجة، وإرادة الله ستكون أيضًا هكذا إن شاء الله. ولذا أطلب من جميع أبناء الشعب ومختلف الطبقات أن يعتبروا أن حفظ الاستعداد والحذر والانتباه لمؤامرات الأعداء هو واجبهم الثورى، وليكشفوا نيات الأعداء السيئة المتمثلة بمواقفهم السياسية والإعلامية العالمية، وبث الشائعات وفرض الحصار الاقتصادى أيضًا. وليعلموا أنه فى حالة الاستعداد والحذر، فإن جميع محاولات الأعداء ستحبط، وأن النصر سيكون حليف الشعب الإيرانى.

٢ ـ وكما كرر قائدنا العظيم الحبيب مرارًا، وأكد عليها أيضا فى وصيته السياسية الإلهية، فإن وحدة كلمتنا ووحدة صفوف شعبنا التى كانت رمز انتصار الثورة، هى أيضا رمز بقائها وسلامتها وديمومتها، فانقسام الشعب إلى جماعات وفرق متعارضة، وتهويل الخلافات الهامشية والأحاسيس غير المنطقية، ونسيان الأصول المهمة التى يشترك فيها جميع شعبنا أو أكثريته العظمى، ونسيان وجود العدو والأخطار المتعددة الناشئة عنه، إنما هو أكبر فاجعة لأمة تريد نوال حقها المضيع وتخليص نفسها من التبعية للأجانب. والطريق الطويل الذى يوصلنا إلى المستقبل المشرق لبلدنا وشعبنا ـ والأعداء الشرسون يرغبون بأى ثمن فى الحيلولة دون طينا هذا الطريق والوصول إلى ذلك المستقبل ـ لا يمكن طيه، بحكم العقل والدين والتجربة، إلا برص صفوفنا وتوحيدها وتجنب الخلافات. إن اختلاف

الأذواق وحتى الأفكار، إذا كانت الأصول المشتركة للشعب كافة تجمعه فى الأساس، يجب أن لا يجر إلى المعارضة والجدل مطلقًا. وفى هذا الزمن الحساس أعطت السياسات الأجنبية وعدا لأنفسها من قبل بأن تشهد خلافات شديدة بين شعبنا، فيجب على الإخوان والأخوات المواطنين الأعزاء أن يهتموا أكثر من المعتاد بالمحافظة على الوحدة والتعاون، ويزرعوا اليأس فى أعداء الإسلام وإيران. ومن المناسب أن يقوم العلماء الأعلام وأئمة الجمعة المحترمون والخطباء الإسلاميون والطلبة والجامعيون الأعزاء وأعضاء مجلس الشورى الإسلامى المحترمون والمثقفون والكتاب والفنانون، بإرشاد الجميع، وبألف لسان، إلى هذه الحقيقة وتوضيحها لهم.

٣ـ منذ أوائل انتصار الثورة، كانت إحدى مؤامرات الأعداء التى حاولوا تنفيذها من خلال العناصر الخائنة فى داخل البلد، هى جر أعمال الدولة إلى الركود وتعطيل الحركة والإنتاج والخلق والإبداع العلمى. ومن حسن الحظ فإنه من خلال التحذيرات المتكررة لسماحة الإمام قدس سره الشريف ووعى الشعب وانتباهه، أحبطت هذه المؤامرة الخبيثة التى تضر أهداف الثورة وتناهض استقرار الجميع ورفاههم، وفى هذه البرهة الحساسة التى يفكر فيها الأعداء أكثر من ذى قبل بتخريب نظام الجمهورية الإسلامية، يجب أن يعمل الشعب كله بوعى على إحباط هذه المؤامرة أيضًا. يجب اليوم وبرغم إرادة العدو أن تتحرك عجلات نظام الجمهورية الإسلامية بشكل أفضل وأكثر مرونة من أى وقت آخر، ويجب التعجيل فى مسار الإنتاج الداخلى، سواء الإنتاج الزراعى أو الصناعى. والأجهزة الإدارية والحكومية والمؤسسات الثورية، والحوزات العلمية والجامعات ومراكز الأبحاث، والمؤسسات الثقافية والفنية، وفى مسار حركة الاكتفاء الذاتى فى الجيش وقوات الحرس وسائر مركز الإنتاج، ومراكز الكسب والمهن والدوائر الحكومية وغير الحكومية الأخرى التى لها دور بشكل من الأشكال فى إدارة دفة البلد وتأمين احتياجات المجتمع فى الحاضر والمستقبل، يجب أن تعمل بهمة عالية وهدف أكبر من السابق. وبالنظر إلى أن الأعداء

مهتمون بنا اليوم اهتمامًا مضاعفًا، فأنا أناشد مخلصًا جميع الذين يقومون بدور كبير أو صغير فى التنظيم وإدارة دفة البلد، من العمال والفنيين، والفلاحين والقرويين، والإداريين والموظفين الحكوميين، والعلماء الأعلام والروحانيين المحترمين، والجامعيين وطلبة الجامعة، والكسبة والحرفيين، والكتاب والخطباء والفنانين، والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلى، ومسؤولى المؤسسات الثورية والآخرين، بأن يضاعفوا عملهم وسعيهم أيضًا، فى جو ملىء بالصفاء والخلوص والتعاون والحذر، ولابد أن ييئسوا الأعداء من التعرض للجمهورية الإسلامية، وعلى الحكومة المحترمة ومجلس الشورى الإسلامى المعظم خاصة، والذين يرتبط كل منهم بنحو ما بالخطة الخمسية لإعادة بناء البلد، أن يعيروا المسألة ما تستحقه من اهتمام.

٤ـ يجب على القوات المسلحة الاهتمام أكثر من مؤسسات نظام الجمهورية الإسلامية الأخرى ومسؤوليها، بالاستعداد الإنسانى والآلى، وبرغم أن تجربة السنوات العشر الماضية أثبتت لجميع الأعداء بأن الهجوم العسكرى ضد شعبنا وبلدنا الثورى، سيكون مؤداه خسران المهاجمين وخيبتهم، فإن التلكؤ قد شوهد من الجانب المقابل فى تنفيذ القرار ٥٩٨، ومن هنا فإننا، إلى جانب تأييدنا القاطع لاستتباب السلام الثابت والدائم فى المنطقة، نؤكد ضرورة المحافظة على الاستعداد الكامل للقوات العسكرية. إن الجيش وقوات الحرس هما ذراعا النظام القويتان فيجب فى إطار التعاون بينهما مضاعفة قوتهما واستعدادهما وقدرتهما يوما بعد آخر، ويجب تقوية تعبئة المستضعفين التى هى مصدر فخر واعتزاز.

٥ـ على حضرات أئمة الجمعة المحترمين والممثلين السياسيين والماليين لسماحة الإمام قدس سره فى مراكز المحافظات والمدن ومراكز الخارج والأجهزة الحكومية والمؤسسات الثورية وجيش الجمهورية الإسلامية وقوات حرس الثورة الإسلامية ولجان الثورة الإسلامية والدرك وشرطة الجمهورية الإسلامية والهلال الأحمر والأوقاف والأمانة المركزية لأئمة الجمعة والصحافة وممثلى الجامعات، أن يبقى

كل منهم فى مسؤوليته. ويجب عليهم الاستمرار فى أداء واجباتهم المقررة بشكل كامل ودقيق. وأطلب من حضرات أئمة الجمعة المحترمين سواء المعينين بحكم سماحة الإمام قدس سره الشريف أو المعينين من قبل الأمانة المركزية لأئمة الجمعة، أن يدعوا الجميع فى هذه الأيام الحساسة والمهمة للحضور فى الساحة وحفظ مكتسبات الثورة ووحدة الكلمة، ويوصوهم بالتقوى والتوجه إلى الله والتوكل عليه، بعد تقديم التعازى لشعبنا العزيز الذى فقد أباه العطوف، والشكر لكل هذا الوفاء والإخلاص.

٦ ـ أتقدم بكل التعازى بشكل خاص إلى أبناء الشهداء وعوائل الشهداء المعظمة والأسرى والمعوقين، وكذلك الأسرى الشجعان أنفسهم الذين لا يزالون يعانون من الأسر، وكذلك إلى المعوقين الأعزاء الذين كانوا يحظون بعطف خاص من قبل قائدنا العظيم، وأسأل الله الشكور المنان أن يلهمهم الصبر والسلوان بفقدان أبيهم الحنون الرءوف. كما أعزى بكل كيانى الشعب العظيم والرشيد الوفى الذى رفع حقًا رأس الثورة والإسلام وأدخل السرور على روح قائدنا العظيمة، من خلال إبراز وفائه المثير فى هذه الأيام، وأقول له بأنك شعب عظيم وتستحق بإخلاصك وتضحياتك هذه الألطاف الإلهية، وأتمنى أن يشملكم البارى تعالى ببركاته الدائمة، وأن تشهدوا النصر النهائى وتنالوا الأهداف المتعالية لقائدنا الفقيد الحبيب.

٧ ـ أرى من واجبى إبراز احترامى وتقديرى العميقين تجاه أهل بيت قائدنا المعظم وأسرته الجليلة، وبخاصة بقيته العزيزة والمحبوبة التى خلفها وهو سماحة حجة الإسلام الحاج السيد أحمد الخمينى. ويجب أن يعلم جميع الذين يحبون الإمام ويعشقونه بأن سلامة الإمام الحبيب وحيويته مدينة لجهود ولده الكريم ومساعيه، ولولا نشاطه الدءوب والفعال وتدبيره الممزوج بالإبداع فى إدارة عمل سماحة الإمام وحياته، لكان متوقعًا أن نحرم منذ مدة من نعمة وجود قائدنا العظيم. وبعد تقديمى الشكر والتقدير الوافرين له، والتعازى مجدداً بهذا المصاب العظيم والحزن الأليم، أسأل الله تعالى أن يزيد فى توفيقه. كما

أرى من واجبى أن أقدم الشكر للإخوان المضحين فى الفريق الطبى والأطباء المشرفين على علاج سماحة الإمام قدس سره، سواء الذين أشرفوا طيلة السنوات السابقة بشكل مستمر وبسعى يثير الإعجاب على معالجته، أو الذين شاركوا فى العملية الجراحية الأخيرة وضحوا ليلاً ونهاراً براحتهم وحاجتهم الشخصية ولجميع مساعديهم.

وفى الختام أرى من اللازم أن أؤكد هذه النقطة، وهى أن الإخلاص والوفاء والإيمان الذى أظهرته أيها الشعب العظيم، فى هذا الامتحان الإلهى الكبير، ستكون واحدة من أكثر الذكريات إشراقًا وتجسيداً لعظمتك وعظمة قائدك الكبير. ويجب القول حقّا بأن أمة كهذه جديرة بإمام كإمامنا العظيم. ويجب أن نأمل ونطمئن بأن الألطاف الإلهية ستشملكم. ولا شك فى أن النصر النهائى، الذى هو عطاء إلهى سيكون نصيب المؤمنين الصادقين والمتوكلين عليه، من خلال التزامهم الإيمان والمعنوية العالية والتوكل على الله.

**إنه ولى التوفيق**

**سيد على خامنئى**

**١٨ خرداد ١٣٦٨ ،**

**الموافق الرابع من ذى القعدة الحرام ١٤٠٩**

# الملحق رقم ٤

رسالة الشيخ على مشكينى رئيس مجلس الخبراء إلى السيد على خامنئى .

**بسم الله الرحمن الرحيم**

سماحة آية الله الحاج السيد على خامنئى قائد الجمهورية الاسلامية دامت بركاته .

بعد إهداء السلام وتقديم التعازى بفاجعة رحيل قائد الأحرار ومنجى المظلومين وأمل المستضعفين والمحرومين فى العالم، سماحة آية الله العظمى الإمام الخمينى قدس سره الشريف الذى أغرق العاشقين والولهانين فى بحر عميق لا يطاق من الحزن والألم، أبارك وأهنئ باسم هيئة أمناء المركز العالمى للعلوم الإسلامية الانتخاب المصيرى لسماحتكم الذى كان حقّا خطوة كبرى وعملاً لائقًا من قبل الخبراء الأعزاء دامت بركاتهم فى الظروف الحساسة للبلد والثورة. وأرى أن إطاعة أوامر مقامكم المعظم التى هى استمرار لطاعة قائد الثورة العظيم (قدس سره الشريف)، واجب إلهى مفروض علىّ.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**قم- على مشكينى**

# الملحق رقم ٥

رسالة آية الله آملي إلى السيد على خامنئى .

**بسم الله الرحمن الرحيم**

سماحة آية الله خامنئى المحترم دامت بركاته .

إن رحيل سماحة آية الله العظمى الإمام الخمينى (قدس سره ) الذى أحيا روح الإسلام والتوحيد فى العالم المعاصر بجهاده المستمر ، لهو كسر لا ينجبر لعالم الإسلام والمسلمين .

والآن والأمة الاسلامية فى حالة عزاء بهذا الفقدان ، فإن الانتخاب اللائق لسماحتكم من قبل مجلس الخبراء سيكون أساسًا للأمل والتسكين ، لأنكم شخص مفكر وعارف بالإسلام وصاحب دراية . وأسال الله تعالى أن يزيد فى توفيقكم . ومن جهتى أرى لزامًا أن أؤيد سماحتكم فى طريق تطبيق أحكام الإسلام المتعالية وقيادة أمة المسلمين التى هى مسؤولية حساسة جدًا وثقيلة . وأتمنى بمساعيكم الخيرة أن توصلوا الأمانة التى ألقيت على عاتقكم الآن إلى هدفها الواضح . واعتبروا أن الله تعالى حاضر وناظر فى كل الأحوال ، ولا تخافوا شيئًا فى طريق تنفيذ أحكام الشرع المبين ، فإن الله يدافع عن الذين آمنوا به .

إن قيادة سماحتكم هى من قبل حضرة آية الله العظمى إمام المسلمين السيد الخمينى ، ولو من خلال مجلس الخبراء ، لأن ما بالعرض ينتهى إلى ما بالذات وكل إلى ذاك الجمال يشير .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**هاشم آملى**

# الملحق رقم ٦

رسالة آية الله العظمى عراقى إلى السيد على خامنئى .

**بسم الله الرحمن الرحيم**

سماحة المستطاب حجة الإسلام والمسلمين السيد الخامنئى قائد الجمهورية الإسلامية دامت إفاضاته .

بعد تقديم التعازى بالفقدان المؤسف والكسر الذى لا ينجبر برحيل المرحوم آية الله العظمى الخمينى (طاب ثراه) الذى كان حقّا مجدد المذهب فى القرن الحالى ، أعلن بأن الانتخاب اللائق لسماحتكم لمنصب قيادة الجمهورية الإسلامية هو أساس للاطمئنان والأمل للشعب الإيرانى البطل .

ولا شك فى أن حفظ نظام الجمهورية الإسلامية الذى هو من أهم الواجبات الشرعية يتوقف فى هذا الظرف الحساس على ذلك الأمر المهم . وأنا أبتهل وأتضرع إلى العتبة الربوبية وأستغيث بالناحية المقدسة لحضرة ولى العصر (عجل الله فرجه) ليديم تأييده وتوفيقه لسماحتكم لتحمل هذه المسؤولية الثقيلة جداً . بديهى أن التشاور مع المراجع العظام والعلماء الأعلام فى متشابهات المسائل الشرعية وقضايا البلاد المهمة سيفتح الطريق أمام الجميع . أتمنى أن تحبط يد الغيب ، كما فى الماضى ، فكر الشياطين ومخططات الأجانب ، وأن تكون لكم عونًا ومددًا .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**الأحقر محمد على العراقى**

**٦ ذى القعدة ١٤٠٩**

# الملحق رقم ٧

رسالة آية الله العظمى كلبايكانى إلى السيد على خامنئى .

**بسم الله الرحمن الرحيم**

سماحة المستطاب حجة الإسلام والمسلمين الحاج سيد على خامنئى قائد الجمهورية الإسلامية دامت توفيقاته .

بعد السلام والتعازى المتقابلة لحضرتكم ، أسأل الله تعالى أن يديم تأييده لسماحتكم فى منصب قيادة جمهورية إيران الإسلامية الحساس . لا شك فى أن كسب رضا حضرة بقية الله أرواح العالمين له الفدا ، والرعاية الكاملة للموازين الشرعية هى ملاك أعمالكم وقراراتكم .

**أسأل البارى جل وعلا أن يوفق الجميع لخدمة الإسلام والمسلمين .**

**محمد رضا موسوى كلبايكانى**

**٨ ذى القعدة الحرام ١٤٠٩**

# الملحق رقم ٨

رسالة آية الله العظمى مرعشى نجفى إلى السيد على خامنئى.

## بسم الله الرحمن الرحيم

طهران ـ سماحة المستطاب حجة الإسلام والمسلمين الحاج السيد على خامنئى قائد الجمهورية الإسلامية الايرانية المحترم دامت بركاته.

بعد السلام والتحيات والتعازى بمناسبة الرحيل المؤلم لقائد الثورة الاسلامية العظيم سماحة المستطاب آية الله السيد الخمينى قدس سره الشريف، وبعد إلقاء مسؤولية قيادة الجمهورية الإسلامية الحساسة جداً والثقيلة على عاتق سماحتكم، فإننى بعد إعلان تأييدى لكم، واستشعارى الواجب كأب كبير السن يمضى على الظاهر أيام عمره الأخيرة، آمل من سماحتكم أن تبذلوا اهتماما أكثر من ذى قبل فى سبيل إحياء الثقافة الاسلامية الغنية وترويج الشرع المطهر وتعريف المسلمين أكثر بالقرآن الكريم ومذهب أهل بيت العصمة والطهارة (ع) خصوصًا، وأن تسيروا بخطى حثيثة وراء التعاليم الإلهية البناءة لذلك البيت المعصوم الذى تعرض للظلم على مدى التاريخ. وبديهى أن عظمة الإسلام وحفظ النظام والتوفيق المستمر هو بالاتباع الدقيق لتعاليم الأئمة الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين، وأن إعلاء شأن المسلمين رهين بأعمال المسؤولية وخدام الإسلام، خصوصا العلماء الأعزاء أيدهم الله تعالى.

آمل أن يوفقنا الله سبحانه جميعا تحت ظل رعاية حضرة ولى العصر أرواحنا

فداه فى سبيل نيل الأهداف الإسلامية العليا والواجبات الدينية ، وأن يمحو أعداء الإسلام والمذهب .

وفى الختام اسأل العتبة الربوبية التوفيق لسماحتكم وأسالكم الدعاء فى مظان الإجابة .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**قم ـ شهاب الدين حسينى مرعشى نجفى**

## الفصل الخامس

# صعود الخطاب الخاتمي هبوطًا إلى نجاد

١ ـ من «الدويكا» إلى «الترويكا».

٢ ـ خاتمي رئيسًا.

٣ ـ الخطاب الخاتمي ومكوناته.

٤ ـ مشروع خاتمي في ذمة تاريخ إيران.

٥ ـ عن نجاد و«الترويكا» و«الدويكا» و«اليونيكا».

٦ ـ «جمهورية إيران الإسلامية».

٧ ـ إيران وتحديات المستقبل.

## ١ - من «الدويكا» إلى «الترويكا»

«المثقف اللاديني شاء أم أبى، عرف أم لم يعرف، هو كمن يأتى بالماء إلى طاحونة العدو الذى يعارض استقلالنا، ويشن حربًا على ثقافة شعبنا الأصيلة، ودينه وحريته». محمد خاتمى.

بعد انتخاب السيد على خامنئى مرشداً للجمهورية وتولى الشيخ هاشمى رفسنجانى رئاسة الجمهورية من عام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٧، أصبحت صورة التوازنات السياسية فى إيران على درجة عالية من الوضوح. حيث تميز النظام السياسى الإيرانى وقتها بثنائية، أو «دويكا»، بين الرجلين القويين فى طهران خامنئى ورفسنجانى، الأمر الذى انعكس على المجتمع الإيرانى فى شكل تيارين رئيسيين يتفقان فى الخطوط العريضة للنظام، ويتنافسان فى حلبة السياسة. وتوزعت التيارات السياسية المنضوية تحت لواء النظام على المعسكرين، إذ انتظم التيار المحافظ المتمسك بخط الإمام الخمينى تحت قيادة المرشد السيد على خامنئى، فى حين انعقدت زعامة تيار «إعادة البناء» لإصلاح آثار الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ حتى ١٩٨٨) وتأهيل الاقتصاد الإيرانى، تحت زعامة هاشمى رفسنجانى. واستمر التجاذب الفكرى والسياسى منحصراً على الأغلب بين هذين التيارين، بسبب عدم تبلور خط سياسى وفكرى واضح للمخالفين من خارجهما.

وبعد انتهاء العمليات العسكرية وقبول إيران وقف إطلاق النار، كانت نتائج الحرب الاقتصادية والاختناقات السياسية أكبر من أن يتم تجاهلها. إذ تجلت آثار الحرب فى صورة اتساع الفوارق الاجتماعية فى المجتمع الإيرانى، وفى شكل إقصاء سياسى لرموز التيارات السياسية المعارضة لنظرية «ولاية الفقيه»؛ ليس من

المشاركة فى الحكم فقط، بل أيضًا ربما من حق الدعوة لأفكارهم بشكل علنى. أما على الصعيد الخارجى، فقد ساهم الموقف الإيرانى المعارض لاحتلال الكويت عام ١٩٩٠ من قبل النظام العراقى السابق فى تحسين صورة إيران لدى جوارها الجغرافى. وبعد انتهاء حرب الكويت عام ١٩٩١ توالت الاتفاقات الأمنية والثقافية والاقتصادية بين طهران ودول الخليج العربية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، لتفكك بعض قيود العزلة الإقليمية على طهران. وبات واضحًا فى تلك الفترة أن النظام الإيرانى بصدد الانتقال من «الشرعية الثورية» إلى «الشرعية الدستورية»، وترسيخ مؤسسات الدولة بالتالى.

وفى هذه الظروف المعقدة داخليًا والملتهبة إقليميًا والضاغطة دوليًا قاد الثنائى خامنئى - رفسنجانى إيران، فأعادا بناء الاقتصاد الإيرانى بعدما دمرته الحرب مع العراق طيلة ثمانى سنوات، وحافظا على مواقع طهران كطرف رئيسى فى منطقتها، وراوغا الضغوط الأميركية، وأفرغا بتحالفاتهما الداخلية والإقليمية سياسة «الاحتواء المزدوج» الأمريكية من مضمونها.

استمر تقسيم المواقع والنفوذ داخل النظام بين الرجلين، أو «التيارين». فالمرشد وبنص الدستور هو الرجل الذى يملك قرارات النظام المصيرية؛ ويتحكم فى القوات المسلحة للنظام من جيش وحرس ثورى ومتطوعين. وامتدت سيطرة المرشد أيضًا إلى السلطة القضائية ومجلس صيانة الدستور والتليفزيون والراديو وغالبية وسائل الإعلام، وأخيرًا وليس آخرًا طبقة رجال الدين. وبمرور الوقت أيضًا أفلح فى تحييد المعارضين فى الحوزة العلمية بمدينة قم من الصراع السياسى. وكانت سيطرة الدولة، وبالتالى رجال الدين، على المنابع والموارد النفطية ذات دلالة محورية ليس على صعيد الاقتصاد السياسى فقط، بل أيضًا على مستوى الارتباط التاريخى لرجال الدين مع الجماهير، إذ إن عوائد النفط الضخمة لإيران تفوق الأخماس التى يدفعها المؤمنون لرجال الدين بأشواط.

أما الرجل الثانى القوى للنظام رفسنجانى، فقد امتد تأثيره إلى التكنوقراط فى مفاصل جهاز الدولة، وإلى التجارة الخارجية ووزارات إيران الأساسية مثل النفط

والتجارة والمالية، وكذلك إلى البنك المركزى. وأدى ارتباط رفسنجانى بالبازار دوراً كبيراً فى تدعيم مواقعه داخل النظام، وفى تجذر تياره بالخريطة السياسية والاجتماعية الإيرانية، إذ أصبح رفسنجانى المتحالف مع قطاعات واسعة من البازار ممثل الأخير داخل النظام. والبازار له فعله التاريخى فى التأثير على بنى إيران الاجتماعية، وليس مجرد ساحة لتبادل السلع والبضائع، وهو التبادل الذى لا يقوم بوظائف أخرى فى جدلية العلاقة بين طبقات وشرائح المجتمع المختلفة.

وفى عهد «الدويكا» بين خامنئى ورفسنجانى زاد حضور البازار، حيث احتلت الشريحة التمثيلية له، ممثلة فى رفسنجانى، أماكن صنع القرار وتغلغلت فى عقول تكنوقراط الدولة الإيرانية. وصارت العناوين الكبرى للنظام مثل تقسيمات سياسية على أصل اقتصادى - مجتمعى بازارى بامتياز، حتى غدت مصالح البازار بيرقًا انتظم خلفه رجالات الدولة الإيرانية على اختلاف أصولهم الاجتماعية.

استوعبت «الدويكا» دروس التاريخ السياسى لإيران ومحورية دور البازار فى قلبه، سواء فى عهد «الثورة الدستورية» أو عصر رضا شاه، كما استفادت من إخفاقات الشاه المخلوع محمد رضا والمتمثلة أساسًا فى معاداة البازار، وتصادم «مشروعه الاجتماعى - الاقتصادى» مع مصالح الأخير. وعلى هذا جاءت خطط إيران الاقتصادية فى التسعينيات، والمتمثلة فى إعادة بناء البنية الأساسية وتحديثها، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، فضلاً عن سياسة إحلال الواردات، أى تصنيع وتجميع السلع الاستهلاكية بدلاً من استيرادها، متماشية مع مصالح البازار. ولأن مصالح البازار تتضرر تاريخيًا من جراء فتح الأسواق الإيرانية أمام السلع الأجنبية التى تهدد مثيلاتها الوطنية، فقد كانت سياسات الحماية الجمركية علمًا على مجمل السياسات الاقتصادية الإيرانية فى التسعينيات. واستمر تقسيم النفوذ والأدوار بين «الدويكا» أو الثنائى، وكأن المشهد السياسى الإيرانى قد وطد نفسه على التوزع بين طرفين متحالفين ومتنافسين فى الوقت عينه، اتساقًا مع تقاليد إيران العريقة. ولكن طرفى «الدويكا» لم يمثلا ثنائية «أهورا - مازدا» الفارسية القديمة؛ أو «الخير - الشر»

الغربية الحديثة، بقدر ما جسدا مصالح ومواقع ضمن النظام، الذى لم يعان من صعوبات إعادة إنتاج السياسات نفسها ولكن من تجديد نفسه. وظهرت هذه الصعوبات فى اتساع الهوة بين جماهير الشباب الإيرانيين الذين يشكلون أكثر من سبعين بالمئة من السكان، والتواقين إلى الانفتاح والإصلاح من ناحية، وبين رموز الدويكا الإيرانية من ناحية أخرى، وهو الأمر الذى جعل تجسير هذه الهوة ضرورة مصيرية. وكان تقسيم الثنائيات فى إيران قد وضع تيار السيد على خامنئى فى موقع المتشدد، فى حين أسبغ على تيار «كوادر البناء» الذى يقوده الشيخ رفسنجانى صفة المعتدل.

وبحلول النصف الثانى من التسعينيات كان جيل الشباب الذى لم يعاصر الثورة، أو ما يطلق عليه الجيل الثالث، يمثل تحديًا كبيرًا للنظام الإيرانى، إذ إن تفاوت منظومة القيم لدى الشباب عن الأجيال الحاكمة معطوفة على تطلعات هذا الجيل نحو الانفتاح كانت بحاجة إلى رمز إصلاحى جديد. كما أن نجاحات إيران الإقليمية وترميم صورتها الدولية المتحسنة نسبيّا كانت بحاجة إلى زخم إضافى، يثبتها على صورة دولة المؤسسات وينفى عنها الطابع الراديكالى المتشدد الذى ساد عن إيران الثورية فى الغرب.

على هذه الخلفية، كانت الأرضية مهيأة لظهور رمز إصلاحى تتحلق حوله التيارات الإصلاحية والمعارضة، بهدف تنفيس الاحتقانات وإبقاء هذه التيارات فى مربع الجمهورية الإسلامية فى الوقت نفسه. وبعد انتهاء الفترة الثانية لرئاسة الشيخ رفسنجانى فى عام ١٩٩٧، وفشل مساعى تعديل الدستور للسماح له بتولى الرئاسة مرة ثالثة، توازن النظام على توليه منصب «رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام» الذى يفصل فى خلافات البرلمان ومجلس صيانة الدستور، ويحفظ لرئيسه موقعه فى الصف الأول من قيادات النظام. وكان أن أجاز النظام الإيرانى ترشح السيد محمد خاتمى لرئاسة «جمهورية إيران الإسلامية»، فى حين ألغى ترشح آخرين، بسبب عدم تأييدهم لنظرية «ولاية الفقيه» التى تقوم عليها الجمهورية.

## ٢ـ خاتمى رئيساً

**«الدستور يمنع أن يخل أى شخص كان بمبادئ الإسلام والحقوق العامة... هذا هو حد الحرية فى النظام الإسلامى». محمد خاتمى.**

افتتح السيد محمد خاتمى معاركه الانتخابية بطريقة عاطفية تخاطب الوجدان الشرقى الإيرانى، بالتركيز على البكاء، كإشارة إلى «مظلوميته» و«استضعافه». وهى المفردات التى صقلها بعناية وفى سياقات مدنية وحداثية فى أثناء فترة رئاسته، بعد أن كان قد استحضرها بفعالية إبان الحرب مع العراق حين تولى جهاز الإعلام الحربى وقتذاك. وبهذه المفردات هانت الخسائر الجسيمة فى الأرواح التى تكبدتها إيران فى العمليات العسكرية، حين كانت الفيالق الإيرانية المستعدة للشهادة تربط على رءوس أفرادها شعارات مثل «يا حسين» أو «العباس» أو «حمزة». فأتت «الدعاية الحربية الخاتمية» ثمارها؛ حتى ولكأن آل بيت النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد بعثوا من مراقدهم لينادوا الحشود الإيرانية لاجتياز حقول الألغام، ومعادلة التفوق التسليحى المعادى بأجسادهم المجردة، وتحييد صور الأقمار الاصطناعية الأمريكية لمواقع حشودهم العسكرية بدعوات عرضها الأرض والسماء.

ولم تقتصر مهاراته السياسية والإعلامية على فترة رئاسته للجمهورية فقط، فقد تمرس على العمل السياسى فى نهايات حكم الشاه المخلوع، حين شارك فى النشاطات السياسية لمنظمة الطلاب المسلمين بأصفهان إبان دراسته للفلسفة فى جامعتها، مروراً بتمتين أواصر العلاقات السياسية مع السيد أحمد الخمينى، نجل

الإمام. كما أتيحت له فرصة الاحتكاك بالحضارة الغربية، عندما حل محل آية الله الدكتور بهشتى فى رئاسة المركز الإسلامى فى مدينة هامبورج بألمانيا وعمره لم يكمل الستة والثلاثين ربيعا. وبعد قيام «جمهورية إيران الإسلامية» انتخب نائبًا فى البرلمان عن مقاطعة أردكان التابعة لمحافظة يزد، التى يتحدر منها ومنها يشتق اسمه: خاتمى أردكانى (حذف الاسم الأخير لاحقًا لاعتبارات إعلامية برع فيها، كى لا يقترن اسمه بمنطقة جهوية بعينها). ثم رأس مؤسسة «كيهان» الإعلامية قبل أن يستقيل من رئاستها ليتفرغ لوزارة الثقافة والإرشاد فى حكومة مير حسين موسوى. وعاد ليستقيل من جديد فى عام ١٩٨٢ حتى يتفرغ لجهاز الدعاية الحربية، قبل أن يتم تعيينه وزيراً من جديد فى حكومة هاشمى رفسنجانى عام ١٩٨٩، التى استقال منها فى عام ١٩٩٢ بسبب «التجاوزات على حرية الإبداع». وبالرغم من استقالاته المتكررة فلم تشهد علاقاته بمؤسسات الدولة الإيرانية تدهوراً يذكر، فقد ظل رئيسًا للمكتبة الوطنية ومستشاراً ثقافيًا لرفسنجانى وعضواً بالمجلس الأعلى للثورة الثقافية حتى عام ١٩٩٧ .

شهدت إيران فى العام نفسه الانتخابات الرئاسية السابعة التى صعد على إثرها خاتمى إلى موقع رئاسة الجمهورية، وكان أن أطلقت سياسته ريح القوى الإصلاحية من محابسها، فعرت تلك القوى مكامن ضعف المجتمع الإيرانى وجددت حيويته فى آن. وعاد فوزه إلى برنامجه الفضفاض والمرتكز داخليًا على مفاهيم متطورة وجديدة مثل المجتمع المدنى ودولة المؤسسات وحاكمية القانون، وخارجيًا بالانفتاح على دول الجوار الجغرافى وبقية العالم. وبفضل تحالفاته الانتخابية الواسعة، استقطب أصوات الشباب والنساء والمتشوقين لهذه القيم. وانسجامًا مع البرنامج الانتخابى الفضفاض، ضم تحالفه الإصلاحى أطياف الألوان السياسية الإيرانية، من القوى الليبرالية الإيرانية شبه المحظورة والممثلة بجبهات تتحدر من جبهة الزعيم الوطنى الراحل محمد مصدق، إلى يسار الوسط الممثل بمجموعات التكنوقراط فى جهاز الدولة الإيرانى، وأخيراً وليس آخراً التيار الدينى المستنير، وهذا كله إلى جانب قوى اليسار بأطيافه المتعددة فى المجتمع الإيرانى.

ولا يخفى فى النهاية أن تسمية التحالف الانتخابى الداعم له «تحالف ٢ خرداد»، وهو اليوم الموافق للانتخابات الرئاسية السابعة، تتناغم ومرجعية الثورة الإيرانية. فالإمام الخمينى قام بانتفاضته الأولى على الشاه فى شهر خرداد من عام ١٩٦٣. ساعتها أصبح الفرز بين التيارات واضحًا، إذ احتفظ التيار المحافظ بقيادته وانضم إليه الشيخ رفسنجانى فى مواجهته مع التيار الإصلاحى بقيادة الرئيس الجديد.

واجهت إصلاحات رئيس الجمهورية الجديد صعوبات مؤسسية معقدة، بسبب تصدى خصومه الفكريين، أو ما يصطلح على تسميتهم «بالمحافظين» لأطروحاته السياسية. فنظرًا لتشابك العلائق التشريعية للدولة الإيرانية، لا يحدد رئيس الجمهورية الاتجاهات الأساسية لسياسة الدولة الخارجية والداخلية، وإنما يختص بذلك المرشد الفقيه الذى تتمحور شرعية النظام الإيرانى حول ولايته. ويشكل هذا الفقيه بحكم الدستور، حجر زاوية الدولة ويكون فى مرتبة أعلى من السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. وبالرغم من كل ذلك، فقد أحرز النظام الإيرانى فى فترة الرئاسة الأولى لخاتمى نجاحات كبيرة إقليميًا ودوليًا، بالاستناد إلى «التعددية» و«الانفتاح» اللذين مثلهما.

أما فى انتخابات الرئاسة الثامنة عام ٢٠٠١، فقد استقطب الرئيس خاتمى أصواتًا أكثر من التى حصل عليها فى الانتخابات التى سبقتها، وذلك بسبب مجموعة من العوامل، تصدرها تمثيله المنفرد لقوى الإصلاح فى المجتمع الإيرانى على اختلاف أطيافها. وساهم فى بلورة هذا الاستقطاب الأداء الضعيف لكتلة المحافظين، ونجاحه وفريق عمله فى استقطاب التأييد الجماهيرى وإلقاء تبعة الضائقة السياسية والمعيشية التى يعيشها كثير من الإيرانيين على التيار المحافظ، هذا الذى يمنع الرئيس من المضى قدمًا فى الإصلاحات. وساهم فى الفوز الساحق أيضا الوضعية الانتخابية التى جعلته وحده ممثلاً للإصلاحيين، فى حين كان خصومه محسوبين ضمنًا على الطيف المحافظ، وهو ما أدى بدوره إلى تحطيمه لرقمه القياسى السابق فى انتخابات الرئاسة السابعة، وبنسبة وصلت إلى سبع

وسبعين بالمائة، التى تعد أعلى نسبة حصل عليها مرشح فى تاريخ الانتخابات الرئاسية فى إيران.

وبرهنت فترة رئاسته الأولى، والتأييد الشعبى الجارف الذى حظى به فى النصف الأول من فترته الرئاسية الثانية، على أن موقع رئيس الجمهورية فى إيران يمكن أن يتناغم مع وتيرة العمل السياسى؛ ويتضافر مع تيارات سياسية متباينة، ليأخذ فعالية مجتمعية وسياسية تتخطى الإمكانات الدستورية المخولة لهذا المنصب.

وعلى هذا، شهدت إيران فى فترة رئاسة خاتمى «ترويكا» حكم، بين المرشد على خامنئى ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى ورئيس الجمهورية محمد خاتمى. كان الأساس الموضوعى لدخول رئيس الجمهورية «الترويكا»، أو ثلاثى الحكم، تمثيله السياسى للتيارات الشعبية والجماهيرية، ولكن دون أن يمثل مصالح اقتصادية بعينها، أو شرائح اجتماعية محددة مثلما هى حالة شريكيه فى ثلاثى الحكم، خامنئى ورفسنجانى.

ازدهرت فى ظل رئاسة خاتمى الصحف والمطبوعات، وأصبحت أهم أدواته فى مخاطبة الجماهير الإيرانية وفى صراعه مع المحافظين، الذين يسيطرون على أركان الهيئات والمؤسسات الدستورية والأمنية والإعلامية المؤثرة فى إيران. فالبرلمان الذى ترأسه مهدى كروبى - حليف خاتمى - قيد بصلاحيات مجلس صيانة الدستور الذى يهيمن عليه المحافظون. أما الجيش والقضاء فاستمرا بيد المرشد، فى حين ترأس هيئة الاذاعة والتليفزيون على لاريجانى أحد أهم رموز التيار المحافظ. وعندما لم تستطع الصحف المحافظة مثل «جمهورى إسلامى» و«أبرار» مقارعة المنابر الإصلاحية، خبرت رموز الأخيرة ردات فعل المحافظين من طريق الإغلاق وسجن الصحفيين. وأكدت العمليات المسلحة لقمع التظاهرات الطلابية التى جرت فى عام ١٩٩٩ فاعلية أدوات النظام الأمنية؛ فكان التنسيق المتقن لمجموعة الأجهزة الأمنية المكونة من قوات الباسداران (الحرس الثورى) القوية والنافذة، وقوات البسيج (المتطوعين) المليونية، وقوات حزب الله الإيرانى،

وقوات أمن الجمهورية الإسلامية دليلاً على ميل توازن القوى داخل النظام لصالح المحافظين. وبمقابل الحضور القوى للمحافظين فى التشكيلات العسكرية وفى مؤسسات القضاء والإعلام الرسمى، ازداد بمرور الوقت الثقل الجماهيرى لخاتمى وتياره، بشكل هدد معنويًا وأخلاقيًا مشروعية التيار المحافظ والخطاب الدينى المتشدد الذى يمثله.

وحتى تتضح صورة الموزاييك السياسى لكتلة المحافظين، ينبغى ملاحظة أن شريحة تجار البازار النافذين فى الحياة الاقتصادية والسياسية الإيرانية، كانوا قد شكلوا رابطتهم بقيادة سعيد أمانى القريب من التيار المحافظ. كما صبت السيطرة على أركان القضاء وعلى أجهزة الإعلام الرسمية، فى مناعة تيار المحافظين، ومكنته من إحكام قبضته على أجهزة ومؤسسات الدولة الإيرانية، وعليه لم يمكن اعتبار هذا التيار - على هذه الخلفية - مستضعفًا سياسيًا أو مؤسسيًا. واكتسبت هذه الحقيقة بعدا متميزا بعطفها على مسألة عدم وضوح التوجه الاقتصادى لكتلة الإصلاحيين، وهو ما أفقد الإصلاحيين التأييد الجذرى لشرائح اجتماعية بعينها، وجعلهم منبرا للمعارضة «الطوباوية» فى بعض الحالات وتجمعًا للناقمين على النظام باختلاف أطيافهم السياسية فى حالات أخرى.

بدوره وقف الرئيس خاتمى على أرضية الثورة الإسلامية، واستمد شرعيته من شرعيتها، فهو السيد حجة الإسلام، وهو المحارب السابق للدفاع عن الثورة الإيرانية. وعلى الرغم من أن هذه التظاهرات، وغيرها من الأحداث، كانت قد كشفت الهوة بين إمكانات خاتمى الدستورية المحدودة، وأمنيات المتظاهرين الواسعة باتساع جامعة طهران، فإن خاتمى الابن الشرعى للثورة الإيرانية، كان فى نظر كثيرين داخل إيران وخارجها الفرصة الأخيرة للنظام السياسى الإيرانى، للانتقال بمنظومته القيمية من شرعية الثورة إلى شرعية الدولة.

وبالرغم من تلك العوامل لا تفوتنا ملاحظة أن خاتمى فى انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠١ لم يكن هو بالضبط خاتمى فى انتخابات عام ١٩٩٧ . ففى المرة الأولى كان انتخابه مفاجأة لكثيرين، ولكنه كان متوقعًا فى الانتخابات التى تلتها. إذ واجه

خاتمى فى الانتخابات الرئاسية الأولى رئيس البرلمان وقتها ناطق نورى ومن ورائه الحوزة العلمية، أحد مستودعات الوجدان الشيعى، وأكثر أجنحة النظام. استقوى خاتمى بعلاقاته ـ وعائلة السيد الخمينى ممثلة بحفيده السيد حسن الخمينى - على الدعاية الانتخابية شبه الرسمية لمنافسه، بعدما خاطب وجدان الناخبين بسواد عمامته، إذ يرتدى السواد فى إيران الأشراف من آل بيت النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ. وحظى بتأييد الجماهير النسائية الغفيرة وتعاطف الشباب، واستمسك بالابتعاد عن أجنحة الحكم، فكسب ساعتها تأييد المعارضين للحكم كله. أما خاتمى فى الدورة الرئاسية الثانية، فقد كان «رجل الدولة» الذى خاض معارك فكرية ومؤسسية متباينة، خرج منها بانتصارات وإخفاقات ساهمت فى فرز أوضح لمواقفه الفكرية من ناحية، ولمواقف مؤيديه وخصومه من ناحية أخرى.

وتؤكد الفروق بين التجربتين الانتخابيتين لخاتمى على أن المجتمع الإيرانى والخطاب الدينى السائد فيه، قد شهدا تغيرات لا يستهان بها، مثل نوعية السجال السياسى والفكرى الدائر حول السلطة. وبعيداً عن تقييم الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمشروع خاتمى الإصلاحى، فقد كان مكمن القوة الأساسى متمثلاً فى خطابه، المتميز عن الخطاب الدينى السائد قبله، بحيث يمكن القول ببعض الاطمئنان إن الخطاب الدينى عند خاتمى هو التجديد الأبرز فى تاريخ «جمهورية إيران الإسلامية».

## ٣ - الخطاب الخاتمي ومكوناته

«مجرد القول بأن للأمة حقا سيعني ذلك أن الحكومة مسؤولة أمام الناس، لأن الحقوق والواجبات أمور متضايفة ونسبية». محمد خاتمي.

لم يقتصر نطاق تأثير الخطاب الديني الإيراني على الداخل المحلي أو حتى دول الجوار فقط، بل أيضًا امتد وفي مراحل مبكرة من عمر الثورة ليكون عالميًا عبر مساندة «المستضعفين» في الأرض. وبالتالي أصبحت «جمهورية إيران الإسلامية» تواجه - بمقتضى هذه الأفكار - عدوًا عالميًا وقوى كونية؛ مما ساهم في شحذ سلاح الخطاب ونفي المعارضات الداخلية له بوصفها تابعة لكل هذه القوى الإقليمية والعالمية التي يحاربها. وعلى هذا، يمكن النظر إلى الخطاب الديني الإيراني بوصفه خطابًا عابرًا للحدود القومية إلى مناطق الجوار والتماس، إلا أن هذا الخطاب - بالرغم من اتساع دائرة تأثيره الإقليمية - له خصوصية تنبع من عوامل ذاتية مثل الموقع والتاريخ والبنى الاجتماعية، وعوامل موضوعية متباينة.

وفي سياق العوامل الموضوعية، يمكن إبراز عاملين أساسيين منها وهما: أولاً أن الخطاب السياسي والإعلامي لنظام «جمهورية إيران الإسلامية» هو في الواقع خطاب ديني، وبالتالي فالخطاب الديني الإيراني هو في أحد وجوهه «خطاب سلطة» وليس «خطاب معارضة» كما هو حال الخطاب الديني في غالبية أقطار المنطقة. أما الخصوصية الثانية للخطاب الديني الإيراني فهو أنه خطاب ديني إسلامي شيعي؛ مقارنا بالخطاب الديني الإسلامي السني المنتشر في الغالبية العظمى من الأقطار الإسلامية في المشرق والمغرب. والخطاب الديني الإيراني خطاب متطور ومتحرك على الرغم من وجوده بالسلطة - أو ربما بسبب ذلك - بحيث لا يمكن

الانطلاق من فرضيات دائمة ومعطيات ثابتة عند تحليل مكوناته ومحاولة قراءة زواياه وانعطافاته.

وهو خطاب يحمل فى طياته مقومات للاستمرار وعوامل متناقضة فى آن معًا. وهو خطاب ديناميكى يتواءم ويتفاعل مع مقتضيات المراحل التاريخية؛ فهو عند الإمام الخمينى قبل انتصار الثورة على حال غير حاله فى بداية تسلّم الثورة لمقاليد الدولة. وهو عين الخطاب الذى حمل قسمات مختلفة إلى حد كبير فى أثناء تولى الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى منصب رئاسة الجمهورية.

تأسيسًا على ذلك، لا يمكن الانطلاق من فرضية وجود خطاب دينى إيرانى، واحد وموحد وسرمدى يتجاوز النطاق الزمنى، بل نحن فى الواقع أمام خطاب يتطور باستمرار. وتكفى هنا المقارنة بين شعارات «جمهورية إيران الإسلامية» فى بداياتها، وشعاراتها فى فترة تولى خاتمى رئاسة الجمهورية، لنكتشف البون الذى قطعه الخطاب الدينى الإيرانى من احتكار السلطة والتنظير لهذا الاحتكار؛ إلى السير باتجاه المشاركة السياسية. لم يدخل وصول خاتمى إلى السلطة الخطاب الدينى الإيرانى فى مرحلة تاريخية مختلفة فقط، بل إن الخطاب الدينى عمومًا والإسلامى خصوصًا، شهد تبعا لذلك نقلات نوعية وتحديات جديدة. ويعود ذلك التغير النوعى الحاصل فى الخطاب الدينى الإيرانى إلى القدرات اللغوية والفلسفية العالية لخاتمى وخطابه من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى التغيرات الاجتماعية عميقة المدى التى شهدتها إيران فى النصف الأول من عقد التسعينيات.

رتب الخطاب الخاتمى مستويات متعددة للوعى بالحقيقة، وانفتح على أطياف فكرية متنوعة، تركت مبرراً لإمكانات الحوار والنقد بل وحتى المراجعة، وعلى أساس عقلانى فى مقابل القوالب والأيديولوجيا المتصلبة للتيار المحافظ. وفى حين يتمسك الخطاب المتشدد بمفردات «الحق الإلهى» و«ولاية الفقيه» وغيرها من المصطلحات المطلقة، صك الخطاب الخاتمى مفرداته الخاصة. تلك المفردات التى لاقت رواجًا بين النخبة، وسيطرت على أرضية واسعة من الشارع السياسى الإيرانى، مثل «المشاركة الشعبية» و«المجتمع المدنى» و«دولة القانون» و«رفض

الوصايا غير المبررة» . وبالرغم من إمساك التيار المتشدد فى إيران بتلابيب السلطة، فإن محاولته لإنشاء مجتمع واحد لا يحتمل إلا نمطا حياتيًا وفكريًا واحدًا تم اعتماده من السلطات والجهات العليا فى الدولة، ليست فى الواقع إلا محاولة للسير على العكس من حركة الكون وحكمة الله فى خلقه، التى تعتمد فلسفتها على خلق البشر مختلفين من البداية .

ويمكن للمتفحص ملاحظة التفاوت الواضح بين خطاب خاتمى قبل تقلده منصب رئاسة الجمهورية وبعده، إذ تميزت كتاباته بعد تقلده منصب الرئاسة بجرأة أكبر وتأكيد أوضح على مفاهيم المجتمع المدنى ودولة القانون . ويُعَدّ كتاب «بيم موج : المشهد الثقافى الإيرانى، مخاوف وآمال»[1] العلامة الأبرز على هذه الحقيقة . والكتاب عبارة عن خمس محاضرات ألقيت أربع منها فى جامعة طهران والأخرى فى جامعة العلامة طباطبائى، المحاضرة التى تناولت الشهيد الصدر ألقيت عام ١٩٨٦ ، والباقيات فى عام ١٩٩١ بمناسبات مختلفة . وتدرج خاتمى فى أطروحاته وأفكاره حتى وصل فى كتابه «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»[2] إلى درجات عالية من الجرأة والصراحة، وربما كان ذلك راجعًا إلى التحولات المجتمعية العميقة التى شهدتها إيران منذ انتخابه لأول مرة رئيسًا للجمهورية ودوره فيها . وكذلك إلى تدهور شعبية التيار المحافظ باستمرار، بحسبان أن الإصلاحات كانت فى جوهرها خصمًا من رصيد التيار المحافظ .

تنوعت المكونات الأساسية للخطاب الخاتمى بين المتن اللغوى والفلسفى الذى يقوم عليه، والنسق الفكرى للمشروعية الدينية والمدنية الذى مثل جوهر هذا الخطاب، وموقعه فى الوسط بين المحافظين والعلمانيين، فضلاً عن دعوته الأبرز لحوار الحضارات والأديان، بالإضافة إلى رؤاه حول عملية التنمية .

---

(١) د. محمد خاتمى، «بيم موج : المشهد الثقافى فى إيران، مخاوف وآمال»، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٩ .

(٢) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠٢ .

### ١ - المتن اللغوى والفلسفى

فى مقابل «الموت لمن هو ضد ولاية الفقيه»، وهو الشعار المتشدد الأشهر للخطاب الدينى الإيرانى الرائج قبله، ينهض خطاب خاتمى على متن لغوى وفلسفى بالغ الثراء، إذ يسبح فى أفكار فلسفية تتعلق بماهية الوجود والإنسان وعلاقة هذا الإنسان بالأفكار. حيث يقول:

«الوجود عين الظهور والتجلى، واعتاد أهل التحقيق فى معرض تفسيرهم له نعته بأنه منشأ الآثار أى الإبداعات ومظنتها. والإنسان موجود يفضل ما سواه، وأهم آثار وجوده هو الفكر، والفكر يبدأ بالسؤال، ويثبت الإنسان وجوده الإنسانى بالتساؤل. والأسئلة الحقيقية هى التى تليق بأهل التحقيق وليس بأهل التقليد وإن تبجحوا بذلك. والمتعطش إلى ظمإ السؤال محروم من فيض الجواب وعاجز عن مجاراة أهل التحقيق فيما يذهبون إليه. وهناك فارق بين الذهن الذى يكنز المعلومات والعقل المبدع الخلاق، وهذا الفارق يجسد الدور الحاسم الذى يؤديه هؤلاء المفكرون. ومن لا يجد صدى للأسئلة فى ذات نفسه يعجز عن إدراك الموقع التاريخى لوجوده ووجود الآخرين ويبقى تاليا أسير الماجريات التى لا يد له فيها»[١].

وحين حاول الخطاب الخاتمى أن يصالح بين الدين والمجتمع المدنى الإيرانى فى مصالحة تاريخية، عاد ليستخرج من مستودع التعبيرات الأرسطية ما يعينه على شرح فكرته، حين قال: «مجرد القول بأن للأمة حقا سيعنى ذلك أن الحكومة مسؤولة أمام الناس، لأن الحقوق والواجبات أمور متضايفة ونسبية»[٢]. وهنا غرف من مصطلحات المنطق الأرسطى، فالتضايف هو أحد الأقسام الأربعة المعروفة للتقابل بين مفهومين وهى: التضاد، التناقض، الملكة وعدمها، التضايف.

---

(١) د. محمد خاتمى، «بيم موج: المشهد الثقافى فى إيران، مخاوف وآمال». ، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨ .

(٢) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٦ .

والمراد بالتضايف المفهومان أو القضيتان اللتان لا يمكن تعقل أحدهما دون تعقل طرفه الآخر، مثل مفهوم الأعلى والأسفل، أو الأبوة والبنوة. بمعنى آخر استخدمت المصطلحات الأرسطية للتدليل على أن الحقوق والواجبات ترتبطان بعضهما ببعض على النحو السالف شرحه. أكدت مفردات خاتمى اللغوية والفلسفية على تفرده مقابل أقرانه فى المنطقة، وهى إحدى نقاط القوة الرئيسية فى خطابه الدينى. وإذا ما وضعت مفرداته فى مقابل مفردات الخطاب الدينى عند التيار المتشدد، فإنها تبرز اختلافًا وفارقًا جوهريًا.

وتبدو القدرات الفلسفية واللغوية عند خاتمى فى مواقف ومواضع كثيرة، مثل مقاربته التاريخ والحرية والإنسان فى قالب لغوى فلسفى، حين يقول:

«إن مفردة التاريخ أقدم من كلمة الفلسفة، والإنسان هو محور التاريخ وهو بدوره عبارة عن انعكاسات ألق الوجود وأنواره على شتى جوانب الإنسان وأبعاده. ومن ثم فإن التاريخ حقيقة كلية تتسم بالوحدة فى عين التعدد والكثرة، ولذلك فإن أحكامنا حول التاريخ منوطة بملاحظاتنا حول وجود الإنسان ذاته فهو محور التاريخ ومرتكزه. إن تاريخ الإنسان هو تاريخ الحرية، وسواء تناولنا التاريخ بمنهج تجريبى أو استقرائى أو منهج تأملى شهودى، نجد أن التاريخ هو تبلور لحقيقة الإنسان بنحو أكبر وتجريد لعقله وروحه عن الحجب والأستار التى أحاطته. لا شك فى أن علينا أن نؤخر الاحتفال بالنصر النهائى الذى تحققه الكلمة على السيف، ما دام هناك طغاة يفتقرون إلى الحكمة، وفى وسعهم أن يقضوا فى طرفة عين على الأمل والابتسامة فى هذا العالم، بسيف الحماقة والقسوة»[1].

تطغى دلالات ومعانى الفرد / الرمز فى ضمير ووجدان الإيرانيين، حتى إنها انعكست على الملاحم والأساطير الإيرانية مثل «الشاهنامه» للفردوسى، التى تخلد ذكرى أبطال الفرس من كيكاوس وحتى رستم (يمكن إضافة اسم آية الله الخمينى

---

(١) من كلمة محمد خاتمى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٨.

أيضًا إلى وجدان إيران الجمعى). ولكن خاتمى رأى فى الرمز وكاريزميته معوقًا نحو التصحيح حين خاطب الجماهير المحتشدة لتحيته قائلاً:

«لا ينبغى أن نكون ضحية، لا سمح الله لعبادة الأشخاص والكاريزمات، بمعنى أنه لابد وأن يتركز اهتمامنا وحسب على أن الشخص الذى وصل إلى السلطة قد أتيح له ذلك بفضل ما لدينا من أصوات. لم يكن المأخوذ فى نظر الحسبان أبدًا أن تتجه أنظار الناس إلى شكل الشخص المنتخب ولون عينيه وطوله وعرضه. بل إن الذى تم طرحه فى الانتخابات كان جملة من الأهداف والتوجهات والمعايير، وأعتقد أن ذلك العدد من الأصوات يتصل بالأهداف والتوجهات المعلن عنها، والتى من المهم فى ضوء هذا أن تصبح محوراً لتشكيل التجمعات والمؤسسات وعملها، بوصفها الطريق لضمان المشاركة الجماهيرية»[1].

وللمفارقة، فقد صار خاتمى نفسه رمزًا للإصلاح والتجديد وكاريزما إيرانية بامتياز.

## ٢- النسق الفكرى للمشروعية الدينية والمدنية

رأى خاتمى أن الحكومة فى «جمهورية إيران الإسلامية» تنبثق من إرادة الشعب ومطالبه، وأن رسالة هذه الحكومة هى العمل لصالح الشعب فى إطار القانون والضوابط المحددة، ذلك القانون الذى حددت فيه حقوق الشعب والمواطنين من جهة وواجباتهم من جهة أخرى، إضافة إلى صلاحيات الحكومة. اعتقد خاتمى أن حيوية الشعب الإيرانى تتجسد فى الانتخابات الرئاسية، حين تحدث بعد ولايته الرئاسية الأولى قائلاً:

«حين نتحدث عن سيادة الشعب، فلا يعنى ذلك أن يأتى أبناء الشعب مرة أو اثنتين خلال السنة إلى صناديق الاقتراع ويدلوا بأصواتهم ثم يعودون إلى منازلهم. بل إن حضورهم ومشاركتهم لا بد أن تتواصل بشكل دائم. وسيادة

---

(١) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٥٥ .

الشعب ليست مقتصرة على مستوى الاقتراع فقط، فالحكومة تنبثق عن إرادة الشعب، وقد اعترفت القراءة التى قدمها الإمام الخمينى للإسلام بهذا الحق الشعبى»[1].

وبذلك يتشدد خاتمى على أنه ليس هناك تعارض بين حق السيادة الجماهيرية وحق السيادة الإلهية، لأن الأولى تقع تالية للثانية ومتفرعة عنها. إذ قرر الدستور الإيرانى صراحة أن السيادة هى لله، وهو الذى منحها للأمة.

ويبلغ التصالح الشكلى المسيطر على أفكاره، التى تمزج بين المشروعية الدينية والمشروعية المدنية، ذروته حين يقول فى خطاب قسم الجمهورية بعد ولايته الرئاسية الأولى:

«علينا ألا ننسى أن المجلس النيابى يستمد مشروعيته من الأمة مثل السيادة والحكومة، إذن فالأمة تمنح المشروعية والهوية للحكومة بمعناها العام وللسلطتين التنفيذية والتشريعية، وطبعًا يمثل إمضاء الولى الفقيه فى نظام الجمهورية الإسلامية أمرا بمنزلة تقرير صحة الموقف الشعبى والمصادقة عليه»[2].

لا تفوتنا ملاحظة أن خاتمى يشدد على مشروعية الأمة التى تمنح للحكومة السلطات اللازمة، ولكن الولى الفقيه وليس غيره هو من يقرر صحة الموقف الشعبى ويصادق عليه. أى أن للمرشد، الولى الفقيه، وحده صلاحية تقرير موقف الشعب الإيرانى بملايينه التى تناهز السبعين، وهو ما يعنى اعترافًا واقعيًا باحتفاظ الولى الفقيه بسيادة تفوق سيادة الأمة والشعب. قدم خاتمى قراءة دستورية لنظرية «ولاية الفقيه»، تتمسك بإظهار الطابع الحقوقى والشعبى للنظرية، إلا أن هذه القراءة تعود لتقف عند النقطة التى بدأت منها. وهى أن صلاحيات الولى الفقيه ومشروعيته هى الأساس لإرادة ومشروعية الشعب وعمل البرلمان والمؤسسات التشريعية كافة فى إيران وليس العكس. وما القراءة الدستورية للنظرية إلا محاولة

---

(١) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٥٠ .

(٢) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة٥١ .

لتفسير الدستور الإيرانى بعيون إصلاحية، ولكن دون الإخلال بالخطوط العامة والفواصل التشريعية التى حددها هذا الدستور.

شدد خاتمى فى كل مناسبة وبطريقة لا لبس فيها على انحيازه الفكرى للخطاب الخمينى، بحسبان أن هذا الخطاب يمثل إحدى ركائز مشروعية الحكم فى إيران، وبشكل لا يمكن للتيار الإصلاحى من مجرد مناقشته. وهنا تبرز نقطة جديرة بالاهتمام، وهى أن الجناح المتدين فى التيار الإصلاحى ممثلاً بخاتمى يحاول تأويل كلمات الإمام الخمينى ليستخدمها فى التدليل على صوابية الأفكار الإصلاحية، والاستقواء بها فى مواجهة المحافظين والمتشددين. على هذه الأرضية يرى خاتمى أن الإمام الخمينى هو «رائد الإحياء الإسلامى المعاصر»[1]، وأن أفكاره ورؤاه، وبخاصة فكرة سيادة الخطاب الدينى ودور المتدين فى ذلك، لها صحتها المطلقة. ويقول خاتمى فى كتابه «بيم موج»:

«لا يمكن لمتدين إلا أن ينشد لدينه فى ساحة الفكر ومعترك الحياة العظمة والعزة والاقتدار، وأن يطلب له التفوق على المنظومات الفكرية الأخرى، وكم من الأديان لم يبق منها اليوم غير أسمائها أو رسومها. لقد وجد على الدوام متدينون غيارى ذادوا عن الدين وعدالته وجاهدوا فى سبيل استرجاع سيادته وقد وفق بعضهم إلى ذلك»[2].

تمثل إشكالية الأساس المرجعى للنظام، أى المرجعية الدينية فى مقابل المرجعية المدنية، أهم خصوصيات النظام الإيرانى، أو بمعنى آخر جوهر أزمة المشروعية فى النظام السياسى الإيرانى. إذ يبرز التناقض واضحًا عند تحليل أساس المشروعية. فلو كانت المشروعية تتأتى من الشعب (الأساس الجمهورى)، كما هو الحال فى النظم الرئاسية البرلمانية، لانتفت الحاجة إلى أساس حاكمية الدين (الأساس الدينى)، كما هو الحال فى دولة الفاتيكان و«جمهورية إيران الإسلامية». بمعنى

---

(١) د. محمد خاتمى، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١١ .

(٢) د. محمد خاتمى، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٢ .

آخر تعد مشكلة المشروعية إحدى أهم مشكلات «جمهورية إيران الإسلامية» على المستوى الدستورى؛ وبالتالى على مستوى مشروعية النظام السياسى الإيرانى المرتكز على نظرية «ولاية الفقيه»، لأن مشروعية النظام الجمهورى تأتى من الشعب مباشرة، والذى ينتخب رئيس الجمهورية فى شكل مباشر، بينما تأتى مشروعية النظام الدينى حسب نظرية «ولاية الفقيه» من الله، الذى أبلغ الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالوحى الإلهى، والذى بدوره نصب الإمام على بن أبى طالب خليفة للرسول، ومن بعده اثنا عشر إمامًا، يعتقد المسلمون الشيعة أنهم منصوص عليهم أيضًا. وبعد الأئمة وحتى عودة الإمام الثانى عشر المختفى، يجب أن يقود جماهير الشيعة «الولى الفقيه» الذى له نفس صلاحيات الأئمة الاثنى عشر، حسبما تقضى النظرية.

ولما كان «الولى الفقيه» ينتخب من «مجلس الخبراء» الذى يتكون من نيف وثمانين عضواً ينتخبون من الشعب مباشرة، أمكن تشخيص ملامح شعبية - دنيوية فى عملية انتخابه، فى خلط يستعصى على التجاوز بين الأساسين الجمهورى والدينى فى مشروعية النظام الإيرانى. حاول خاتمى - على طريقته - حل هذه الإشكالية من طريق جعل الدين مستنداً فى واقعه على الأساس الجمهورى، ومذكراً بأهمية القانون وسيادته وخطورة التلاعب به فى مقابل التيار المحافظ، الذى لم يقم - فى حالات كثيرة - وزنًا للحقوق والحريات المنصوص عليها فى دستور «جمهورية إيران الإسلامية»، حيث قال:

«أردد كثيرا ما قلته للمرشد، من أن نظرية ولاية الفقيه ستتحول إلى مجرد نظرية فقهية أو كلامية مقابل النظريات الأخرى، لو تم إلغاء الدستور الذى صادقت الجماهير عليه، بينما نجد أن الدستور هذا يقرر أن ولاية الفقيه هى أساس النظام. ولو أردنا الدفاع عنها بوصفها كذلك، فإنه لابد من تطبيق الدستور، أى تكريس القانون والوجه الجمهورى للنظام»[1].

---

(١) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٦ .

عبر خاتمى عن معارضته للأساليب التى يعتمدها المحافظون ومحاولتهم تكميم الأصوات المعارضة لصالح صوت «الولى الفقيه»، الذى يملك صلاحيات الأئمة المعصومين ـ حسب النظرية ـ. ويشدد خاتمى على حقيقة هى :

«نجد أن المجتمع ذا الصوت الواحد هو أسوأ المجتمعات، ذلك أن الناس مختلفون فى وجهات النظر طبيعيّا، ويمكن خنق الأصوات لفترة معينة فى سبيل أن يبقى صوت واحد، غير أن الأصوات المختنقة ستظهر ثانية على شكل انفجارات واسعة. إن الحكام ليسوا أسياداً على الناس وإن الأمة هى الحاكم الحقيقى بنحو مباشر أو غير مباشر، وإنما تنبثق السلطات الاعتبارية أو المناصب عن إرادة الأمة وصوتها. وإذا كانت السيادة والحكومة تنبثقان عن الأمة، فإن استمرار الرقابة الشعبية شرط أيضًا فى تواصل تلك السلطة والمناصب وبقائها»[١].

غاب التوازن بين الدينى والمدنى فى خضم الثورة وأحداثها وشعاراتها زمنًا طويلاً، وقد حاول الرئيس الإصلاحى إعادة تشكيل هذا التوازن من جديد، إلا أنه عبر فى الوقت نفسه عن استيعاب جيد وإلمام واضح بالمفارقة التى يعيشها النظام السياسى الإيرانى فى جانب المشروعية. جاهد خاتمى لتعديل نتائج الجدل بين المشروعية الدينية والمدنية، المائلة بشدة ناحية الأولى، بسبب علاقات التوازن السياسى، تلك العلاقات التى تؤدى إلى وضع نتائج هذا الجدل لغير مصلحة الفرد الإنسان حسب التعابير الخاتمية، أو المواطن حسب المفاهيم الدستورية.

ولكن الرئيس خاتمى يعود فى خطاب القسم الذى أقسمه إبان تسلم مهام رئاسة الجمهورية ليستعير، فى دلالة لا تخفى، أقوال أمير المؤمنين على بن أبى طالب. ويكثر السياسيون الإيرانيون من اقتباس الأقوال المأثورة عنه، ليس لأنه الإمام الأول عند الشيعة فقط، أو لأن الأئمة الاثنى عشر يتحدرون من نسله فحسب، ولكن أيضًا لأنه الوحيد الذى وصل إلى السلطة بين أئمة الشيعة،

---

(١) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٧ .

وبالتالى تطرق إلى شؤون الحكم أكثر من غيره. وعلى هذا جاء فى خطاب خاتمى للقسم:

«فلا تثنوا على بجميل ثناء لإخراجى نفسى إلى الله سبحانه وتعالى وإليكم من التقية فى حقوق لم أفرغ من أدائها وفرائض لابد من إمضائها، فلا تكلمونى بما يتكلم به الجبابرة ولا تتحفظوا منى بما يتحفظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطونى بالمصانعة، ولا تظنوا بى استثقالاً فى حق قيل لى، ولا التماس إعظام نفسى، فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه. فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإنى لست فى نفسى بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلى، إلا أن يكفى الله من نفسى ماهو أملك به منى»[1].

### ٣ـ الوسط بين المحافظين والعلمانيين

وقعت «الأطروحات الخاتمية»، أو خطابه الدينى، بين قطبى رحى التجاذب السياسى الإيرانى. فالإصلاحيون الراديكاليون رأوا أن إصلاحاته لا تسير «بالسرعة الكافية»، فى حين انتقد المحافظون المعتدلون أن ثمة قوى سياسية لا تتفق أصلاً ومنطلقات النظام الإيرانى قد دخلت على خط الصراع السياسى. وبمعنى آخر تعرض «الأفندى المعمم» لضغوط من الراديكاليين اللادينيين بسبب «عمامته»؛ التى تشى بأصوله الفكرية، وضغوط أخرى فى أوساط المتدينين طعنا على «أفنديته»، التى رآها بعض الغلاة علامة على انسلاخه من عباءة التيار الإسلامى. غمز خاتمى من قناة المتشددين المحافظين الذين هددوا بأطروحاتهم المتزمتة هدف «إحياء الدين» وهو الهدف الأساس فى كتاب «بيم موج»، وأكد فى الوقت نفسه على مهاجمته لمن يسميهم «الدنيويين» فى إشارة إلى التيارات غير الدينية التى يَعُدّها شريكة للمحافظين المتشددين فى إقصاء الدين عن الساحة. يقول خاتمى:

---

(١) الإمام على بن أبى طالب، «نهج البلاغة»، الخطبة ٢١٦ .

«العلة تصيب الدين من الداخل أحيانًا، وذلك بأن تبقى حقيقته غائبة عن الأنظار خلف حجاب صفيق من العادات والأعراف والتقاليد والذهنيات الضيقة والمعتمة. ولعل أخطر الأخطار فى هذا المقام يأتى من تقييد أصل الدين وقداسته ومطلقيته بمدارك البشر وهى محدودة، وبفهمهم له وهو نسبى. وبدلاً من أن يغير أولو الشأن الدينى مقاربتهم لمقتضيات الزمان وحاجات الإنسان الحادثة، فإنك ترى أولى الشأن الدينى يسعون إلى لى عنق الواقع لنفع يعود عليهم، لكن الواقع شموس لا يلوى»[1].

ثم يقول فى موضع آخر:

«التحجر هو آفة الدين الداخلية، والتحجر هو الاطمئنان للتقاليد الفكرية والعادات الاجتماعية والتشبث العشوائى بها، ومن ثم سريان قداسة الدين ومطلقيته على هذه العادات والتقاليد. مطامع الدنيويين وتحجر الرجعيين وجمودهم عاملان أساسان فى تحريف الدين وإقصائه عن الساحة، وبالتالى إحياء الديانة ممكن أيضًا بالتصدى لهذين التيارين. وفى العصر الحديث ظهر مصلحون كبار عملوا على إحياء الدين، ولا شك فى أن للإمام الخمينى (رض) مكانة مرموقة بين هؤلاء. ولا نبالغ إذا ما عددْنا فقيد الأمة الإمام الخمينى أعظم محى للدين فى زمن غيبة الإمام المعصوم. انطلق الإمام الخمينى من مجالدته الاستبداد المرتبط بالاستعمار من منطلق الدين المقدس واستطاع أن يهزمه بفضل همة الجماهير المؤمنة وتضحياتها»[2].

ولم تفت خاتمى فرصة تثمين دور الثورة الإسلامية الإيرانية التى بنجاحها «أثبتت كفاءة الدين»، فى مواجهة التيارات الفكرية الأخرى. وهنا سقط خاتمى، وبرغم خطابه العقلانى، فى مقاربات مطلقة وغير نسبية مقتربًا بذلك من باقى التيارات الإسلامية خارج إيران. تلك التيارات التى ترى أن زادها الفكرى فقط وخطابها

---

(١) د. محمد خاتمى، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٥ .

(٢) د. محمد خاتمى، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٧ .

الدينى حصراً وتحديداً هو القادر على مقارعة الاستعمار، فى ضوء فشل التيارات الفكرية الأخرى مثل الاشتراكية والقومية. وكأن نفى النفى إثبات فى الفلسفة أيضًا، أو كأن فشل الآخرين مسوغًا كافيًا للنجاح.

وقبل أن ينصرف خاتمى إلى مواجهة المثقفين غير الدينيين أو «الملحدين» و«أعداء الدين»، هؤلاء الذين عَدَّهم الأعداء الأساسيين لخطابه، يعرج خاتمى على انتقاد التحجر عند المتشددين. وبذلك جمع خاتمى بين المتشددين والمثقفين غير الدينيين فى خانة واحدة، وهى خانة المناوئين لخطابه الدينى. وتؤكد على ذلك الكلمات التالية:

«هناك آفتان تتهددان الفكر الدينى هما: آفة التأويل والالتقاط، والثانية آفة الجمود والتحجر. التأويل والالتقاط يتركان الباب مفتوحًا بحيث يضرب عرض الحائط بالحدود الإلهية وحرمة أحكامها ويحلل حرام الله. ويضيق الجمود والتحجر المساحة على نحو يحرم معه الكثير من حلال الله. وهكذا فإن هاتين الآفتين تؤديان كلاهما إلى إضعاف الدين وعزله عن المجتمع»[1].

ويستطرد فى الكتاب ذاته:

«إننا نقف على عتبة تحديد معالم النظام الذى ننشده، وإرساء خيارات جوهرية بعيدة الأمد، وتحديد قاعدة النظام، الذى هو فى طور الثبات والاستقرار، وقدراته. وفى هذه المرحلة، يجب أن نحدد مفهوم الإنسان ومكانته فى هذا النظام، ومن الطبيعى أن نتوقع الأزمات والتوترات حيث يسعى الملحدون وأعداء الدين إلى الحيلولة ويشتى السبل دون قيام نظام المجتمع على أساس الدين، فى حين يحاول المتحجرون فرض فهمهم الخاص للدين على المجتمع. أنصار الثورة الحقيقيون الذين يؤمنون بصحة فكر النهضة الإسلامية الأصيل واستقامته، أى فكر الإمام الخمينى ورؤيته، ينبغى عليهم تلمس طرق الخروج من هذا الظرف الحساس وهو اختبار صعب له تأثير مهم على إيران وشعبها بل على

---

(١) د. محمد خاتمى، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٣٩.

مصير الدين ومكانته وأحقيته التاريخية فى هذه المرحلة أيضًا. إننا نحيا زمنًا احتل فيه الفكر الدينى مكانًا ممتازًا فى التاريخ، إذ ببركة الثورة الإسلامية بات بوسع الدين مرة أخرى أن يدعى القدرة على إدارة الحياة الانسانية، وأن يتسلم السلطة فى بقعة من هذا العالم ليبرهن على قدرته هذه من خلال واقع الحياة العملية. الدين لم يعد أمرًا ذهنيًا خاصًا، يلبى الحاجات الإنسانية والروحية وحسب، بل ويطرح اليوم ولا بد له من ذلك بوصفه أساس العلاقة بين الإنسان والعالم وبين الإنسان والبشر وبين المجتمعات المختلفة. وقد أقيم نظام الجمهورية الإسلامية على هذا الأساس وبهذا الدافع. لقد انتصرت ثورتنا فى زمن انهزمت فيه أكبر التجارب الإنسانية وأبهظها كلفة لتوفير الحرية وتحقيق العدالة، وهذا يعنى أن العدالة راحت ضحية الحرية فى النظام الرأسمالى واتضح ذلك فى نهاية القرن العشرين، حيث انتفت العدالة باسم الحرية سواء فى النظم الغربية أو خارجها. وعلى الرغم من أن الماركسية أعادت العالم الرأسمالى إلى وعيه، وأدت بمنظرى الرأسمالية وأصحاب القرار إلى العمل على تقليل الفوارق الطبقية وترميمها إلى حد ما، فإن أصل المشكلة بقى على حاله. هذا فضلاً عن أن الحرية بمفهومها الغربى تساير حال إنسان المرحلة التاريخية الجديدة فى الغرب، الذى يترجح بين عدم الإيمان بالغيب وعالم الملكوت، الذى لا قيمة له فى الحياة الاجتماعية والدنيوية»[1].

بلغ خاتمى بنفوره من المثقفين العلمانيين حدا جعله يتهم المثقفين العلمانيين اللادينيين، بالعمالة للأعداء، حيث يقول:

«المثقف اللا دينى شاء أم أبى عرف أم لم يعرف، هو كمن يأتى بالماء إلى طاحونة العدو الذى يعارض استقلالنا، ويشن حربًا على ثقافة شعبنا الأصيلة، ودينه وحريته. ويشهد التاريخ أن هذا التيار فى الأعم الأغلب كان متناغمًا ومنسجمًا مع توجهات الحكومة المستبدة العميلة للأجنبى، وكثيرا ما كان يتضامن معها بوعى.

---

(١) د. محمد خاتمى، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة من ٤٢ وحتى ٤٧ .

والآن لا يمثل المثقف اللاديني خطراً فكرياً جاداً، ولكنه قد يصبح معبراً ينفذ من خلاله العدو إلى المجتمع»[1].

تتثبت «التهمة» على المثقف اللاديني بمقتضى هذه الأفكار، التي تمهد الأرض لاستبعاد هذا المثقف ضمنًا من المشاركة في العملية السياسية، بعد أن تنزع عنه صفة الوطنية. ولا تستطيع المفردات المراوغة مثل «صب الماء في طاحونة الاستعمار»، التلطي خلف الألفاظ، إذ إن المعنى ظاهر في مبنى السياق. أكد خاتمي في سياق آخر وبمفردات مغايرة فرضيات الخطاب الديني عمومًا، والإيراني خصوصًا، والمتلخصة في أحقية وكفاءة تيارات الإسلام السياسي على النحو التالي:

«برهنت الثورة الإسلامية على كفاءة الدين وقدرته على الانتصار في صراعه مع الاستعمار والاستكبار، الذي هو أهول أعداء الإنسانية ومصدر ما لحق بها من مصائب. وجاء انتصار الثورة الإسلامية في وقت تجلى فيه عجز المذاهب الفكرية عن إنقاذ الشعوب المحرومة. فالاشتراكية لم تخفق في توفير العدالة الاجتماعية فحسب، بل إنها أيضا صادرت أبسط حريات الشعوب الرازحة تحت سلطتها باسم الشعار نفسه. والرأسمالية عملت على توسيع نفوذها واستغلال الشعوب، ورأينا أنها أخفقت تحت ضغط الواقع وعاد مأواها الأخير - على حد تعبير الإمام الراحل - متاحف التاريخ السياسي. والقومية كانت، من الناحية التاريخية والظروف الاجتماعية الحاكمة في الغرب، أساس ظهور الحكومات والنظم الرأسمالية الحديثة ومصدر اقتدارها في مواجهة سلطة الكنيسة المطلقة. ولكن الحركات القومية في العالم المتخلف إنما تأسست ونمت في بداياتها طبقا لخطة المستعمرين، أو أنها على افتراض حسن نيات روادها، ونتيجة لعدم رسوخها في المجتمعات المحرومة، فشلت في حفظ منافع هذه المجتمعات القومية وفي حفظ هويتها الثقافية والشعبية، فأخذت هذه المجتمعات تتقهر أمام هجوم المستعمرين

(١) د. محمد خاتمي، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٦٧.

وتلاشى، أو أنها مسخت وانخرطت فى خدمة الأجانب. لقد انتصر الفكر الإسلامى فى وقت كان فيه الفكر العلمانى بل والفكر المناوئ للدين حاكمًا على البشرية بشكل مطلق»[1].

يشترك الخطاب الدينى الإيرانى، والخطاب الخاتمى فى قلبه، مع الخطاب الدينى فى بقية أقطار المنطقة، فى تأثيم التيارات الفكرية الأخرى ودمغها بالعجز الحتمى فى مواجهة الاستعمار. وترتكز هذه المقولة على أساس يقوم على أن «الفكر الإسلامى» فقط هو القادر على إنجاز المهام الوطنية، بسبب أن باقى التيارات نشأت تاريخيًا طبقًا لخطة المستعمرين. وبالرغم من الفصاحة اللغوية والقدرات الفلسفية العالية فإنها تخون صاحبها حين يتحدث عن «الفكر الإسلامى» وكأنه فكر متفق عليه بين المفكرين الإسلاميين أنفسهم، أو كأن هذا الفكر هو كتلة موحدة متجانسة وسرمدية عابرة للحدود الوطنية ومتخطية للأزمنة. ولكن الخطاب الخاتمى هو خطاب دينى بالأساس بالرغم من تطعيمه بالمصطلحات الحداثية. ولا يخلو هذا الخطاب الدينى، حسب منطق الأمور، من حديث عن الفقه.

وتجىء كلمات خاتمى واضحة بشكل يدرأ عنه شبهة الانتماء إلى تيار آخر غير خط الثورة الإيرانية، تلك التى لا يفتأ يعدد مناقبها ويستعرض مآثرها. إذ يرى بجلاء أن «الفقاهة هى أرضية العطاء الفكرى والإسلام اليوم لم يعد مجموعة آراء فلسفية وكلامية وفقهية وتفسيرية فحسب، بل هو نظام متألق شهير، له وجود عينى ببركة الثورة الإسلامية، فلم يعد يهدد المصالح غير المشروعة للمستكبرين فقط، بل أصبح يدعو نظم فكر الحضارة الغربية وقيمها إلى النزال والمبارزة ويدعو البشرية إلى طريق جديد»[2].

مثلت أطروحات خاتمى فى الوقت ذاته نقيضًا للتطرف، هذا الذى لا يتصف

---

(١) د. محمد خاتمى، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٨ .

(٢) د. محمد خاتمى، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٠٣ .

بالمرونة والسماحة اللتين يتميز بهما الإسلام. وخطابه الدينى يقارع الخطاب المتشدد، المنحاز إلى عقيدة «الفرقة الناجية» التى تحتكر الحقيقة وتكفر من يخالفها فى المذهب. ويجسد التيار المتشدد فى إيران - بنظر الكثيرين - قطيعة مع العصر وما يتفرع عنه من علوم وإشكاليات، حين يحاول استعادة واقتباس النموذج التاريخى لدولة الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو دولة الخلافة، دون الإحاطة بالمضامين الأساسية والمؤسسة، وفى إهمال واضح للمرونة التى يتطلبها كل من التاريخ والجغرافيا.

والخطاب الدينى عند خاتمى لم يجد غضاضة فى الاعتراف بالصعوبات الموضوعية التى يواجهها النظام الإيرانى وخطابه الدينى، ولا فى محاولة تشخيص الداء، حين يقول:

«أهم مشكلة تواجه ثورتنا هى تضادها الجوهرى مع ما يدور فى العالم، أى أن الأصول الفكرية لثورتنا وأهدافها تتعارض، بل تختلف، فى كثير من الجوانب مع الأصول والمبانى الفكرية والقيم التى هى محل قبول من عالم اليوم. وهو أمر طبيعى لأن كل ثورة تتعارض والوضع القائم الذى تَعُدّه غير مقبول وغير سليم. بيد أن بعض الخصائص تعمل على تصعيد التضاد وتؤدى إلى ظهور مشكلة أساس، أى أن العوامل الجانبية فى الواقع هى التى تعمل على تصعيد هذا التضاد. ويمكن إجمال هذه العوامل على النحو التالى:

**أولاً:** يتمتع العالم المعادى لثورتنا بنظام فكرى وسياسى مستحكم وعريق، إن عدونا اليوم هو فى الحقيقة النظام أو الأنظمة الفكرية والفلسفية فضلاً عن أن عدونا يمتلك قدرة مدهشة أيضًا قدرة اقتصادية وسياسية وعسكرية أعظم وأشمل وأعقد مما كان موفوراً له فى الماضى.

**ثانيًا:** ويضاعف المشكلة هو أن النظام الفكرى والقيمى والسياسى الغربى، وبالصورة التى يعرض فيها، يساير الرغبات الأولية للبشر. إن عدو الثورة الإسلامية يعتمد مبدأ «الحرية» ويعتبر نظامه الذى يظهر بمظهر القوى، مستنداً إليها، فى حين أن «الحرية» تمثل إحدى حاجات الإنسان وميوله الفطرية.

**ثالثًا:** ما يزيد من التضاد ويعظم المشكلة هو واقع الاتصالات فى عالم اليوم، وما من قوة تستطيع أن ترفع سدًا بين ذهن الإنسان وما يدور من حوله.

أهم مشكلاتنا هى ابتعاد الإسلام عن ميدان إدارة الحياة، فالثورة الإسلامية لم تستنفد مشروعها بإسقاط النظام السابق، بل هى سعت وتسعى إلى إيجاد نظام جديد لإدارة الحياة والتعامل على ضوئه مع العالم وواقعه. وهنا لابد من الاعتراف بأننا نعانى فراغًا نظريًا، فى الجانب المتعلق بالحياة الخارجية والنظم الاجتماعية، ذلك أن الإسلام كان غائبًا لقرون كثيرة عن هذا الميدان، أى أنهم لم يسمحوا للإسلام بأن يتعهد شؤون الحياة وتنظيم العلاقات الاجتماعية»[1].

## ٤ - حوار الحضارات والأديان

انشغل الخطاب الدينى الخاتمى بقضايا الحوار بين الغرب والشرق، واهتم بتأصيل تاريخ العلاقات بينهما من موقع الانتماء للشرق الإسلامى ومقارعة الفرضيات الغربية، حائزًا بذلك على تأييد شرائح واسعة من المثقفين الشرقيين، الدينيين منهم واللادينيين أيضا. حيث يقول:

«الغرب والعالم الإسلامى تلاقيا مرتين: فى المرة الأولى الحروب الصليبية، فحمل الغرب من الحضارة الإسلامية الباهرة ومن إرثها الفكرى والمعنوى بخاصة أمورًا كثيرة، فكان لذلك أثره البالغ الذى برز فى تبدل نمط الحياة فى الغرب وفى تكون حضارته الجديدة. أما ثانية المرتين فكانت إثر بزوغ حضارة الغرب الجديدة وفى بداية عصر الفتوحات الغربية. ولئن كان الغرب قد جاء فى المرة الأولى محاربًا بالسلاح فقط، فإنه جاء فى المرة الثانية متسلحًا إلى أدوات الحرب بأدوات ثقافية وحضارية جديدة كانت رسومها بدأت بالتكون مع بداية عصر النهضة، ثم اكتملت صورتها المعلنة إثر الثورة الفرنسية، وشهر نفسه مستعمرًا يستعمر العالم كله بما فى ذلك العالم الإسلامى. ولم يأت الغرب فى هيئته الجديدة للاستيلاء

---

(١) د. محمد خاتمى، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١١٠ .

على الأراضى ونهب الثروات الطبيعية فقط، بل ولمحو كل ماهو غير غربى، وذلك يعنى من بين ما يعنيه إعدام هوية الشعوب الأخرى التاريخية والثقافية وطمسها. . . ولم تكتف الحضارة الغربية الحديثة وثقافتها بإنكار الأسس الفكرية والقيم الاجتماعية التى هى محل اعتقاد الشعوب الأخرى وقبولها، بل عملت على وضع الشعوب أمام خيار نمط الحياة وصورة النظام الذى تريده، وذلك عبر طرح المذاهب المنظمة والقائمة على رؤية جديدة وأفكار جديدة. ذلك أن الدافع المركزى للحركة الجديدة هو الشمولية فى ميدان الفكر، والعالمية والتسلط فى ميدان السياسة»[1].

شاعت فى الخطاب الإصلاحى مصطلحات ومفردات تغلغلت فى اللغة السياسية الفارسية مثل «بلوراليسم» و«رياليسم» و«بوزيتيفسم»، أى التعددية والواقعية والإيجابية. وبأصلها اللاتينى على الرغم مثلاً من أن كلمة بلوراليسم، أى التعددية، أجيز لها من مجمع اللغة الفارسية بطهران معادل فارسى مثل «تكثر كرائى»؛ وهكذا غرف الإصلاحيون ليس فقط من معين التراث الشرقى - الإسلامى، بل أيضًا من الأدب السياسى الغربى - اللاتينى.

ولم يكتف خاتمى بالانفتاح على حضارات العالم المختلفة، فهو أولى أهمية ملحوظة للحوَار مع الأقليات الدينية داخل إيران، مثل الزرادشت (ديانة إيران قبل الإسلام) واليهود والمسيحيين. ويقول فى هذا السياق:

«أعتقد أن هناك اتفاقًا على مستوى وجهات النظر بين الثورة الإسلامية بوصفها رسالة تحرر وعدالة وإنسانية، وبين ما تضطلعون به من مشروعات وبرامج، حيث كانت الثورة الإسلامية مشروعًا لإحياء الهوية الدينية فى عالم اليوم وما يطبعه من نزوع مادى. من دواعى الاعتزاز أن الدستور قد اعترف بحقوق أحبتنا من أبناء الأقليات، ونجد اليوم أن حق التصويت الذى يمتلكه نائب يمثل إحدى الأقليات فى البرلمان هو حق يماثل فى أهميته وقيمته ما يمتلكه النائب المسلم سنيًا كان أم شيعيًا بلا

---

(١) د. محمد خاتمى، «بيم موج»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٧٩ .

فرق. نعتز بهذا النموذج التاريخى للتعايش ونثمن الأدوار الفاعلة التى يضطلع بها إخواننا من أبناء الأقليات فى مختلف المجالات»[١].

## ٥ـ التنمية

يرى خاتمى أن الإنسان هو محور عملية التنمية، فهو العامل على تقدمها ودافع عجلتها، وهو الذى يجنى مكاسبها فى النهاية، وتأسيسًا على ذلك فالإنسان أهم من مؤشرات التطور فى قطاعات الإنتاج المختلفة، أو بيانات موازين التجارة الخارجية. أما المنطق الحاكم لعملية التنمية ـ عند خاتمى ـ فهو تحقيق التقدم على مستوى الإنسان أولاً، بوصف ذلك المرتكز الرئيس نحو التقدم فى المناحى الأخرى سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا.

وربما تلافيًا لمعارفه المحدودة نسبيا فى مجالات التنمية والاقتصاد، نراه معرجًا على التاريخ والفلسفة والمنطق ليستقوى بهما على الاقتصاد فى خطابه الدينى. وهكذا نجده يغوص فى التاريخ ليتناول أسماء الفلاسفة الإغريق والمسلمين مثل أفلاطون والفارابى، حين يقول:

«فى مدينة أفلاطون الرائعة نجد أن الملوك فلاسفة وأن الفلاسفة هم القادة، ونجد النبى الحكيم على رأس المدينة الفاضلة عند الفارابى، حيث يتصل عقل النبى الحكيم بالعقل الأول القادر على إدراك الحقائق الكلية»[٢]. ويستخدم خاتمى مصطلح «العقل الأول»، والمراد به أول العقول فى سلسلتها العشرية المعروفة التى نجدها فى فلسفة الإغريق والفلسفة الإسلامية، فى استعراض واضح لقدراته الفلسفية العالية.

أثبت خاتمى فى حديثه عن التنمية الاقتصادية أن قدراته على الصعيد الفلسفى

---

(١) محمد خاتمى، «حوار الحضارات»، ترجمة سرمد الطائى، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠٢، صفحة ٩١.

(٢) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٤٠.

والسياسى أكبر بكثير من قدراته على صعيد الاقتصاد، فهو انتقى أهدافًا حاول عن طريقها أن يرسم مشروعًا ذهنيًا للتنمية الاقتصادية. ويتحدث خاتمى عن «تطويق التضخم» و«دعم المستويات الاجتماعية الدنيا» و«دعم أسعار الوقود»، كما يتحدث عن القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى. ويقول فى كتابه «التنمية السياسة، التنمية الاقتصادية والأمن»: «علينا توفير الأرضية اللازمة للاستثمار الأجنبى فى الحدود الممكنة، دون أن يكون فى ذمتنا ديون للبلدان الأجنبية أو أن نقدم لها التزامات خاصة»[1]. وهو بهذا يدفع الهجوم قبل أن يبدأ، فقد كان الدستور الإيرانى يعارض الخصخصة، ويتخذ المحافظون موقفًا متشددًا من الاستثمارات الأجنبية، بحسبان أن الخصخصة هى من مقدمات الاستغلال، كما أن المرحلة الخمينية تتأسس على أساس اقتصادى واضح هو الملكية العامة لكثير من وسائل الإنتاج، فضلاً عن الدلالات السياسية والتاريخية التى يوليها التيار المحافظ لأهمية بقاء قطاع النفط مملوكًا للدولة.

ويرتكز الخطاب المتشدد اقتصاديًا على ملكية كبيرة للدولة فى قطاعات الإنتاج، وتأميم الدولة لقسم كبير من التجارة الخارجية الإيرانية. ويعود ذلك إلى هدف حماية البازار الإيرانى من المنافسة مع رأس المال الأجنبى والسلع المستوردة، على أساس أن البازار والشرائح الاجتماعية المرتبطة به هم الداعم الرئيسى للتيار المحافظ وخطابه السياسى والدينى. ويعود خاتمى ليقول:

«إذا تم استثمار ٥ مليارات و٤٠٠ مليون دولار فى البلاد، فإن هذا يعادل ثلث عوائدنا من النفط، وهكذا تؤدى الاستثمارات إلى توفير فرص عمل، كما نستوفى عوائد ذلك للأعوام الثلاثة القادمة، ويواصلون هم الاستثمار خلال الأعوام السبعة أو الثمانية القادمة، وبعد ذلك ستنتقل إلينا ملكية سائر معداتهم وإمكاناتهم وعوائد المشروع»[2].

لا تستطيع الكلمات، عندما يتحدث خاتمى عن الاقتصاد، أن تخفى التصور

---

(١) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٠.

(٢) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨٠.

المبسط الذى يطرحه لقضية الاستثمارات الأجنبية ودورها فى اقتصادات العالم الثالث، ناهيك عن النتائج التى سوف تترتب على دخول هذه الاستثمارات فى السوق على الجانب الاقتصادى ـ السياسى والاقتصادى ـ الاجتماعى. وتتأكد هذه الفرضية عندما يعود فى موضع آخر ليقول:

«نتوفر حاليًا على دراسة وضع الشركات الحكومية لكى نبقى منها القدر الضرورى، بينما ننقل الأخرى إلى القطاع الخاص بالنحو الذى يضمن نجاح أبناء الشعب فى إدارتها. فالمرء الذى يستثمر يحقق أرباحًا، ولا شك، ولكن لابد من إعطائه ضمانات ليبادر إلى الاستثمار، ولا بد من جهة أخرى أن تحدد ضوابط الضرائب كى يتحرك ذلك المسار بشكل صحيح»[1].

ربما يعكس تصور خاتمى فى هذا الجانب «رؤية» اقتصادية، ولكنه يعكس أيضًا أن خطابه الدينى لم يستوعب بشكل كاف خريطة الشرائح الاجتماعية المؤيدة لسياساته الإصلاحية، وضرورة أن يعبر هذا الخطاب عن مصالحها للحفاظ على شعبيته بين صفوفها. وعلى هذا فقد امتلكت تجربته خصوصية جديدة، بسبب أنها لم تتوجه بسياساتها الاقتصادية إلى مصالح الفئات والشرائح المؤيدة لها، ناهيك عن تشخيص حجمها وموقعها بدقة فى خريطة الشرائح الاجتماعية فى إيران. كما أنه انتقى فئات بعينها ليوجه خطابه إليها، فى شكل يفتقر ـ ربما ـ إلى دراية شاملة بموقع هذه الفئات فى التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية، فيقول فى جملة تذهب دليلاً إضافيًا على هذه الفرضية:

«الفلاح إنسان نبيل نجد أن قربه من الطبيعة منحه صفاء أشد فى الروح وفطرة أكثر سلامة، ومستوى أكبر من الرحمة والحلم والكرامة، إضافة إلى تميزه بالكفاح وتحليه بالطمأنينة. يتوقف استمرار حياة الشعوب إلى درجة كبيرة على دور المزارعين، فيظل إشباع الاحتياجات الأولية للإنسان منوطًا بهم بنحو مباشر. وعلى صعيد آخر فإن أضعف الشرائح هم أولئك العاجزون عن تأمين احتياجاتهم الأولية

---

(١) محمد خاتمى، «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ٨١ .

للحياة، فالتحديات والعقوبات والضغوط تتبدى دوما بين الشريحة العمالية التى تتكل على الآخرين فى تأمين احتياجاتها الأولية. ولذلك فإن المزارعين هم واحدة من المرتكزات المهمة للأمن القومى»[1].

وتزداد صدقية الفرضية الخاصة بعدم التوازن بين الفلسفة من ناحية، والاقتصاد وموضوعات التنمية من ناحية أخرى بملاحظة المقولة التالية:

«يتوقف ازدهار البلاد على أمرين، فهو منوط أولاً بالمصادر والثروات التى يمن الله بها على الشعوب، ومرهون ثانيًا بما يحمله أولئك الذين يستثمرون هذه الثروات من فكر ومهارات وذوق. والإنسان هو محور عملية التنمية بمعنى أنه هو الذى يكتشف العناصر والمواد والإمكانات المتوافرة، وهو الذى فى وسعه أن يعالجها ويتولى استثمارها»[2].

يلاحظ المتفحص أن الموضوعات الاقتصادية هى على هامش الخطاب الخاتمى، وعند تقليب النظر فيها لا يجد سوى تعريفات عامة وغير مؤسسة نظريًا، ولذلك تتثبت - على الأرجح - فرضية أن خطاب الرئيس خاتمى يبرز بالأساس فى مجالات علم الكلام والتجديد والتنمية السياسية وحوار الحضارات.

---

(١) محمد خاتمى: «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٤٩ .

(٢) محمد خاتمى: «التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن»، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٥٤ .

## ٤ ـ مشروع خاتمى فى ذمة تاريخ إيران

«لا تبتئس... إذا قسموا الأزل فى غيابنا» حافظ الشيرازى.

كان الرئيس خاتمى ظاهرة فى المنطقة، ومثله مثل أى ظاهرة، اختلفت الآراء حوله سواء بالتأييد المطلق أو المعارضة المطلقة، حتى أصبحت صورة إيران تختلط فى الأذهان باسمه وصورته. أمسى خاتمى عند كثير من المثقفين رمزًا للتجديد والإحياء الإسلاميين، وأملاً عند مؤيديه فى تقديم نموذج إسلامى تعددى. وهو صورة للرئيس الشرقى المثقف بمنطقة تفتقد فيها هذه المناصب لتلك المقومات. ولكنه فى الوقت نفسه وبرغم قدراته الشخصية العالية عجز عن الوصول بأطروحاته الإصلاحية إلى مداها. ومرد ذلك العجز صلاحياته المحدودة والمقيدة بنص دستور «جمهورية إيران الإسلامية»؛ التى تجعل منصب رئاسة الجمهورية أشبه ما يكون بمنصب رئيس الوزراء فى النظم الرئاسية البرلمانية. وأعاق أيضًا انطلاقة الرئيس خاتمى نحو القيم التعددية والمدنية، إيمانه العميق بنظرية «ولاية الفقيه» التى تنسخ ما سواها من إرادات شعبية ودستورية. ربما كان الهاجس الأساس لأطروحاته تطويع المفاهيم الحداثية والديمقراطية لنظرية «ولاية الفقيه»، وليس العكس. وبالتالى فإن فوران المعانى المدنية والحداثية والديمقراطية فى خطابه الدينى والسياسى، يعد فى أحد وجوهه انعكاسًا لقدرات النظام الإيرانى على استيعاب المتغيرات الفكرية والسياسية فى إيران والمنطقة والعالم، ولكن من دون التنازل عن الثابت الأكبر للنظام وهو ضرورة استمرار دولة «ولاية الفقيه» إلى قيام الساعة ويوم الحساب.

نجح الإمام الخمينى بخطابه الدينى الراديكالى، و«بتثوير» الفكر الشيعى ونبذ فكرة انتظار المهدى المنتظر، عبر نظرية «ولاية الفقيه»، فى إقامة الدولة الدينية فى إيران، وفى ظهور الزخم الذى طال الخطاب الدينى بشكل عام، والإسلامى بشكل خاص، بحيث يمكن القول إن الثورة الإيرانية كانت النموذج الأبرز لنجاح الخطاب الدينى فى منطقتنا الشرقية. وبعد وفاة الإمام الخمينى، كان الدستور الذى صاغه يضمن استمرار قيادة «الولى الفقيه» للدولة والنظام حتى قيام الساعة، لأن الولى الفقيه يجب عليه تسليم السلطة السياسية فقط للإمام الثانى عشر الذى سيعود فى آخر الزمان. وعلى هذا فالاحتفاظ بالسلطة للمرشد/ الولى الفقيه، صار تكليفًا إلهيًا لجماهير المؤمنين، فى حين صار الدفاع عن الدولة وخطابها الدينى واجبًا شرعيًا أكيدًا، حسب نظرية «ولاية الفقيه».

مرت إيران بظروف ذاتية وموضوعية انتقصت كثيراً من وهج الخطاب الذى أقام الدولة؛ ولكنه لم يؤسس لحل المشكلات الفكرية والاقتصادية والسياسية التى يواجهها المجتمع الإيرانى. وكان لغياب القيادة الكارزمية للإمام الخمينى دور ملحوظ فى ظهور التيارات المعارضة، بحيث صارت الظروف مهيأة لظهور السيد محمد خاتمى، الذى أصبح خطابه الدينى علامة على الخطاب الدينى المعاصر.

لأجل فهم الظاهرة بشكل مركب، يمكن القول إن خاتمى هو ممثل «التيار الدينى المستنير»، فهو الواقف على أرضية الثورة الإسلامية وخطابها الدينى بوضوح، وإن كان يعيب على التيار المحافظ تشدد خطابه، مما هدد بانصراف المؤيدين من حول الخطاب الدينى بأكمله. استطاع الرئيس المثقف صك التعبيرات والمفردات التى تقترب من الأفكار الليبرالية، ولكن دون أن تغادر المربع الدينى الإيرانى. كما وازن أطروحات المجتمع المدنى ودولة القانون بأطروحات «ولاية الفقيه»، التى ود أن يقدم قراءة دستورية لها، ليمزج فى مشروعية النظام الإيرانى بين المشروعية الدينية والمشروعية المدنية. وفى حين اختلفت مفرداته عن مفردات المسؤولين فى باقى المنطقة، وتميزت بفصاحتها وحداثتها، فإن المضمونات التى

عبرت عنها لم تخرج عن مضامين الخطاب الديني الإيراني. بحيث يمكن القول- بعض الاطمئنان- إن خطابه هو استمرار وتطوير للخطاب الديني الإيراني بشكل أو بآخر، وهو التطوير الذي راعى تغير الظروف الدولية والإقليمية والمحلية الإيرانية.

وحين يبتعد خاتمي عن العبارات المنمقة والإنشائية ويتحدث عن موضوعات محددة، مثل موضوعات الاقتصاد، نجد خطابه في أضعف حالاته، مقارنًا بقدراته اللغوية والفلسفية حين يتحدث عن «الإنسان» و«الأفكار» و«العالم». مأزق الرئيس خاتمي أنه استنفد كثيراً من الوقت والجهد داخل إيران وخارجها، حتى اكتشف الإصلاحيون عدم قدرته المؤسسية على ترجمة أفكاره إلى واقع ملموس. والبعض أرجع عدم القدرة تلك إلى عدم رغبته أيضًا في مقارعة التيار المتشدد بتصميم أكبر وانتزاع أجهزة الدولة منه. كما أن مشكلة هذا الخطاب، أنه لم يستند إلى دعم شرائح اجتماعية بعينها، كما فعل الإمام الخميني، بتوجهه أساسًا إلى الطبقة الوسطى على اختلاف شرائحها، وإلى الطبقات والشرائح ما تحت ذلك. وبالتالي فقدرة خاتمي على بلورة أفكاره ومفردات خطابه إلى واقع ملموس يغير من شكل الدولة والنظام في إيران، كانت ضعيفة إلى حد كبير، وذلك لافتقارها إلى التأييد الجذري لشرائح اجتماعية بعينها. ويبلغ هذا التفسير ذروة كفايته عند مقارنة أدائه رئيسًا في الفترة الواقعة فيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، وهي الفترة التشريعية للبرلمان السابع الذي اكتسحه تياره الإصلاحي. إذ في هذه الفترة بالضبط، وبرغم مؤازرة البرلمان ذي الغالبية الإصلاحية، تجلت أقسى درجات العجز عن الفعل المؤسسي لديه، حيث عجز عن دفع إصلاحاته إلى الأمام، أو حتى عن حماية رموز تياره من الاعتقال.

مَثَّلَ الخطاب الديني الخاتمي محاولة لتجديد الخطاب الديني الإيراني، وهي محاولة لم تستهدف على أي حال تناول الأفكار المؤسسة لهذا الخطاب بالنقد والتحليل والتغيير، بل إلى تأويل الأحاديث الخمينية وتفسير المشروعية الثورية في قالب دستوري، ومن ثم تسويق فكرة «ولاية الفقيه» في قالب جديد، عصري

أحيانًا ومدنى فى أوقات أخرى. أفلح خاتمى فى تحسين صورة إيران ونظامها فى منطقة الجوار الجغرافى وفى العالم، وبعد الفترة التى كان اسم إيران يقترن فى الأذهان بتصدير الثورة، أصبح ومنذ النصف الثانى من التسعينيات يقترن بالداعى إلى حوار الحضارات والتصالح مع الجوار، المبتسم دومًا، الفصيح والهادئ غالبًا، ولكن غير القادر على الفعل فى الداخل.

جوهر خصوصية التجربة الخاتمية أنها بدأت من حيث ينتهى الخطاب الدينى فى منطقتنا، أى أنها بدأت خطابها وهى فى السلطة، ولذلك فقضيتها الرئيسية والأساسية هى إضفاء مشروعية مدنية وحداثية على سلطة الدولة الدينية فى إيران. وهى قضية تختلف عن إشكاليات الخطاب الدينى فى باقى المنطقة. فالخطاب الدينى التقليدى فى منطقتنا خطاب هجومى غالبا فى مضمونه، أما الخطاب الدينى الخاتمى فهو لذلك فى حالة دفاع على الرغم من كونه فى السلطة.

وخاتمى المجدد والإصلاحى والفيلسوف، هو ذاته، الثورى ورئيس «جمهورية إيران الإسلامية» التى تكون «ولاية الفقيه» محورها وحجر زاويتها. والرئيس الداعى إلى قراءة دستورية لنظرية «ولاية الفقيه» وإلى ترسيخ دولة القانون وإلى حوار الحضارات، لم يستطع إلا أن يكون متسقًا مع نفسه، وهو «الذائب فى الولاية» («ولاية الفقيه»)، على حسب أحد شعاراته الانتخابية.

يرى البعض أن جوهر المشكلة فى عملية التطور السياسى فى إيران هو أن المؤسسات غير المنتخبة شعبيًا، مثل مؤسسة الولى الفقيه، حصلت بمقتضى دستور «جمهورية إيران الإسلامية» على كل الصلاحيات، أما المؤسسات المنتخبة مثل رئيس الجمهورية فتنقصها هذه الصلاحيات. وربما كان اقتراح خاتمى بإعطاء منصب رئاسة الجمهورية مزيداً من الصلاحيات الدستورية الطريقة الأنجح، ليس فقط لكى يحافظ النظام الإيرانى على مصالحه، بل أيضًا لضبط إيقاع الحراك السياسى والاجتماعى ضمن أطر لا تحدث رجات أو هزات فى المجتمع والدولة. ولأن المؤسسات غير المنتخبة شعبيًا لم تتنازل عن حصة فى سلطتها، فى الوقت الذى عجزت فيه التيارات الإصلاحية عن فرض مثل هذا التطور، فلم

يمكن لخاتمى وتياره الإصلاحى تحقيق المصالحة التاريخية بين عنصرى الدينى والوطنى فى إيران.

ربما يعد الرئيس خاتمى النسخة الأرقى لعلم الكلام الإيرانى الحديث، ولكن حلم الوصول إلى مجتمع أكثر تعددية فى إيران بقى رهنًا بقدرته وتياره الإصلاحى على اقتناص صلاحيات تشريعية ودستورية أكبر لمنصب رئيس الجمهورية. وبمعنى آخر، فإن إعادة التوازن فى المجتمع الإيرانى بين الدينى والمدنى، والمختلة بشكل واضح ناحية الدينى، لم يمكن أن تتأتى فى ظل ظروف إيران الموضوعية، إلا من طريق توسيع صلاحيات منصب رئيس الجمهورية، وهو المنصب المدنى المنتخب بالإرادة الشعبية، فى مواجهة الصلاحيات المطلقة واللا محدودة لمنصب «الولى الفقيه» المنتخب من مجلس الخبراء المتكون من الفقهاء.

فقط فى هذا الإطار، ومن هذه الزاوية، يمكن تقييم تجربة خاتمى وتياره الإصلاحى إيجابًا، أى دوره التقدمى والديمقراطى فى اللحظة التاريخية التى تولى فيها الرئاسة فى محاولته لإعادة التوازن بين الدينى والمدنى فى المجتمع الإيرانى، وفض الاشتباك بين المشروعيات المدنية والدينية. وبالرغم من هذه الإيجابيات فإن واقع إيران، بعد تولى محمود أحمدى نجاد المتشدد لرئاسة الجمهورية، يعكس محدودية الآثار التى خلفتها تجربة خاتمى على المشهد السياسى الإيرانى.

## ٥- عن نجاد، و«الترويكا»، و«الدويكا» و«اليونيكا»

«أنا خادم للشعب ونقطة فى محيط الأمة الإيرانية».

الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد.

دخلت «جمهورية إيران الإسلامية» مرحلة نوعية جديدة فى تاريخها الممتد لأكثر من ربع قرن، بعد أن أسفرت الانتخابات الرئاسية التاسعة عن فوز المرشح المتشدد محمود أحمدى نجاد بمنصب رئيس الجمهورية. ولا تتوقف «تاريخية» اللحظة عند مجرد فوز مرشح غير متوقع بانتخابات الرئاسة، بل إنها تكتسب أبعاداً خاصة بسبب الانقلاب الذى أحدثته هذه النتيجة فى التوازنات السياسية بين جناحى النظام الإيرانى، أى بين المحافظين والإصلاحيين.

تميز النظام السياسى الإيرانى بتعدد الأجنحة السياسية طوال الفترة الممتدة منذ قيام الجمهورية فى عام ١٩٧٩ وحتى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥، ويشهد ذلك النظام منذ الانتخابات الرئاسية التاسعة انقلابا جذريًا يرقى إلى مصاف الانقلاب على توازناته، ويتمثل فى هيمنة تيار واحد على «السياسة» فى إيران. إذ مثلت هذه الانتخابات الفصل الأخير من مسلسل خروج التيار الإصلاحى من مؤسسات الدولة الإيرانية، حيث انقلبت الأغلبية الإصلاحية الكاسحة فى البرلمان (مجلس الشورى الإسلامى) إلى أقلية صغيرة منذ عام ٢٠٠٤ فى مقابل استفراد التيار المحافظ بالغالبية العظمى من المقاعد. وبخروج الرئيس الإصلاحى محمد خاتمى من موقع الرئاسة ودخول الرئيس المتشدد محمود أحمدى نجاد إليه، فقد الإصلاحيون آخر مواقعهم فى مؤسسات الدولة الإيرانية.

أما مجلس صيانة الدستور، الذى يفرز المرشحين للانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية طبقا لميولهم الفكرية والولاء لنظرية «ولاية الفقيه»؛ فهو أحد المجالس الدستورية الإيرانية الموضوعة ضمن صلاحيات مرشد الجمهورية. وفى السياق ذاته، يمكن رصد السلطة القضائية فى إيران التى يملك المرشد وفقًا للدستور الإيرانى تعيين رئيسها؛ الأمر الذى يكشف ميل المؤسسات الدستورية الإيرانية ومعها المجالس التمثيلية البلدية والنيابية ناحية المعسكر المحافظ. وبالتالى تبدلت صورة المشهد السياسى الإيرانى فى ضوء نتيجة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ من أجنحة مختلفة داخل إطار النظام - كما كان الحال بدرجة أو بأخرى منذ قيام الثورة - إلى «يونيكا»، أو وحدانية سياسية محافظة تحت عباءة مرشد الجمهورية السيد على خامنئى.

وفى هذا السياق تنبغى ملاحظة أن توصيفات «المحافظين» و «الإصلاحيين» لا تنطبق بالضرورة، وفى كل الأوقات، على تيارات إيران السياسية، لأن مثل هذه التوصيفات تفتقر للدقة ولا تتطابق بالضرورة مع الواقع الموضوعى. كما أن حصر التقسيم فى معسكرين فقط ينطوى على تبسيط يتجاهل بروز تيارات أخرى، مثل التيار القومى الإيرانى، الموزع بالحقيقة على هذين المعسكرين. ناهيك عن أن «المعسكرين» يموجان بتنوع مدهش فى داخلهما، ولا يمثلان كيانًا مصمتًا من الناحية الأيديولوجية والأطروحات السياسية. وآية ذلك أن المرشح الخاسر فى الانتخابات الرئاسية التاسعة، هاشمى رفسنجانى، انتمى تاريخيًا للتيار المحافظ، فى مقابل الفائز بها محمود أحمدى نجاد المنتمى إلى الفريق الأكثر راديكالية فى هذا المعسكر. وربما تؤدى السيولة السياسية بين تيارات النظام السياسى الإيرانى دورها فى تمييع الحدود الفكرية الفاصلة فيما بينها، وفى فترات بعينها، مقابل تعيينها بشكل أوضح فى فترات أخرى.

تصارعت ثمانى شخصيات إيرانية، فى الانتخابات الرئاسية التاسعة، من ميول واتجاهات فكرية متنوعة على منصب الرئاسة، ومثل التيار الإصلاحى ثلاثة مرشحين هم وزير التعليم العالى السابق مصطفى معين، ورئيس البرلمان

السابق مهدى كروبى، ورئيس منظمة الشباب والرياضة محسن مهر على زاده. فى مقابل خمسة مرشحين توزعوا على المعسكر المحافظ بأطيافه وهم: على أكبر هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، وعلى لاريجانى رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون الحكومية، وقائد شرطة طهران السابق محمد باقر قاليباف، ومحسن رضائى القائد السابق لقوات الحرس الثورى، ومحافظ طهران المغمور نسبيًا محمود أحمدى نجاد. وفى حين بدت حظوظ رفسنجانى هى الأوفر فى سباق الانتخابات نظرًا لعوامل متداخلة، فإن الدلالة الكبرى لتوزع المرشحين كانت تفوق التيار المحافظ على نظيره الإصلاحى ليس عدديًا فقط ولكن نوعيًا أيضًا.

وكان مجلس صيانة الدستور قد استبعد مئات المرشحين وبضمنهم المرشحان الإصلاحيان مصطفى معين ومحسن مهر على زاده، ولكن مرشد الثورة على خامنئى تدخل لفرض تأهلهما لخوض هذه الانتخابات. ويعتقد العالمون بتفاصيل المشهد الإيرانى أن تدخل المرشد لمصلحة المرشحين الإصلاحيين جاء لثلاثة أسباب رئيسية هى إضفاء الطابع الديمقراطى على انتخابات الرئاسة التاسعة، وثانيًا حرمان المرشح المحافظ البراجماتى هاشمى رفسنجانى من الأصوات المؤيدة للإصلاحيين، وثالثًا وأخيرًا الحيلولة دون تدهور كبير فى نسبة المشاركة بالانتخابات، وهى النسبة التى تذهب فى الخارج دليلاً على شعبية النظام الإيرانى.

وتؤكد هذه الحقيقة على أن معسكر المحافظين نفسه انقسم إلى قسمين كبيرين، هما المحافظون التقليديون بزعامة المرشد على خامنئى، والمحافظون البراجماتيون بزعامة هاشمى رفسنجانى، وبين هاتين الكتلتين دارت المنافسة عمليًا، ليس في انتخابات الرئاسة فحسب، ولكن أيضًا فى تقاسم النفوذ والأدوار بمؤسسات الدولة الإيرانية.

ذهبت الترويكا الإيرانية التى سادت فى عصر رئاسة خاتمى، أى الترويكا القائمة بين خامنئى ورفسنجانى وخاتمى، وتبدلت الصورة قبيل انتخابات الرئاسة التاسعة إلى «دويكا» إيرانية جديدة بين خامنئى ورفسنجانى، فى استنساخ جديد للثنائية

التى حكمت إيران بعد وفاة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخمينى عام ١٩٨٩ . وبدا أن النظام الإيرانى قد دار دورة كاملة، إذ عادت التوازنات قبل الانتخابات إلى منطلقها الأول وتقسيمها الأساس. أما خامنئى فقد جعلته مواقعه الدستورية وصلاحياته غير المقيدة بوصفه مرشداً بحسب الدستور الإيرانى، مستمراً بوصفه أهم شخصية فى النظام، بغض النظر عن هوية الفائز. وربما ظن كثيرون أن المنافس الحقيقى على النفوذ داخل النظام هو الشيخ رفسنجانى الممسك بمفاصل الدولة الإيرانية عبر رجاله فيها، والمتحالف مع الرأسمالية التجارية الإيرانية. ولكن فوز نجاد أطاح باحتمال «دويكا» جديدة بين الشريكين الغريمين، لصالح «يونيكا» المرشد، وذلك لأن مجلس تشخيص مصلحة النظام الذى يترأسه رفسنجانى يختص بالفصل فى المنازعات بين رئاسة الجمهورية والبرلمان. وبما أن كلتا المؤسستين الدستوريتين وقعتا فى قبضة تيار واحد هو تيار المرشد، فالأرجح ألا يجد رفسنجانى دوراً سياسيّاً مستقلاً داخل المؤسسات الدستورية ليقوم به بعد الانتخابات. كانت هذه هى النتيجة الأخطر لانتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة.

يبقى ملاحظًا، وبالرغم من صخب الحملة الدعائية ومن صرامة الاشتراطات الدستورية التى فرضت على المرشحين فى هذه الانتخابات، أن هؤلاء المرشحين جميعًا قد تولوا سابقًا مناصب قيادية مختلفة فى مؤسسات الدولة الإيرانية. كما أن ولاءهم لمصالح «الدولة» و«الثورة» كان خارج إطار المناقشة، وهو ما أشار إلى أن الاتجاهات الأساسية للرئيس المنتخب لن تكون استثناء على الصعيد الداخلى من السياسات الإستراتيجية لـ «جمهورية إيران الإسلامية». وقاطعت الانتخابات الرئاسية التاسعة شرائح لا يستهان بها (حوالى ٣٥ بالمائة فى الجولة الأولى و٤٠ بالمائة فى الجولة الثانية) من القوى الاجتماعية التى أطلقتها سياسات خاتمى الإصلاحية من محابسها، بسبب يأسها من القدرة على تغيير ما تراه اختلالاً فى التوازنات داخل النظام وخللاً فى البنية الدستورية. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى خسارة كاسحة لمرشحى التيار الإصلاحى وعدم بلوغ أى منهم دورة

الإعادة، التى بلغها المرشحان رفسنجانى ونجاد بحصولهما على أعلى الأصوات فى الدورة الأولى. وفى دورة الإعادة، التى تُعَدّ الأولى فى انتخابات رئاسة الجمهورية فى إيران، تركزت دعاية رفسنجانى على أهمية العنصر الخارجى، وعلى قدرته على تجنيب إيران مخاطر التهديدات الخارجية بوصفه المرشح الوحيد الذى له دراية بكواليس السياسة الدولية، معطوفة على إمكانات أثبتها سابقًا فى غير منصب ومناسبة على إبرام «الصفقات الدولية». وبالتالى استخدام تلك القدرات والإمكانات لمصلحة تجنيب إيران مخاطر تحويل ملفها النووى إلى مجلس الأمن، وحماية مصالحها الدولية. والأخيرة تسبق مصالح الحلفاء فى سورية ولبنان، التى تندرج -وفق تصور رفسنجانى ومعسكره البراجماتى- بوصفها ملفات فرعية داخل ملف كبير واحد هو ملف العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من خسارة رفسنجانى للجولة الثانية من الانتخابات التاسعة وتقديم الناخبين الإيرانيين همومهم الداخلية على المخاطر الخارجية، فإن المخاطر الأخيرة أدت أيضًا دوراً كبيراً فى هذه الانتخابات، وهو ما دلل عليه حجم الأصوات التى حصل عليها رفسنجانى فى الجولة الأولى. كما أن داعمى رفسنجانى الأساسيين هم من كبار رجال الأعمال والصناعة بالإضافة إلى المتنفذين فى الأجهزة الإدارية للدولة، بحيث إن خريطة الشرائح الاجتماعية المؤيدة للانفتاح على الغرب دارت على مروحة الطبقة الوسطى وما يعلوها من شرائح المجتمع الإيرانى. وانتقص من وهج الشيخ رفسنجانى سنه المتقدمة ( ٧٢ عاما)، وانخراطه وأسرته فى الأعمال التجارية، وما لحق بهم جميعًا من تهم بالفساد والمحسوبية.

أما محمود أحمدى نجاد فقد ركز على قضايا الداخل، ونجحت دعايته الانتخابية فى تصويره محاربًا للبطالة والفساد بالدولة، بحيث بدا وكأن المسؤول الأول عن تلك المشكلات منافسه رفسنجانى وحده. وأدى مظهر نجاد الشعبى وشبابه (٤٧ عاما) دوراً كبيراً فى تقربه من الطبقات الشعبية الإيرانية التى علقت عليه الآمال بتغيير أوضاعها البائسة. وذهب خصوم نجاد إلى القول بأنه حظى بتأييد الأذرع

العسكرية للنظام الإيرانى مثل الجيش والحرس الثورى (الباسداران) والباسيج (المتطوعين) والتى قدر تعدادها بأكثر من خمسة ملايين ناخب. وهذا ربما يفسر تمديد ساعات الاقتراع لأربع ساعات إضافية فى الجولة الثانية، وذلك لإتاحة الفرصة لأفراد الجيش والميليشيا للمشاركة فى التصويت. وأدى التمديد فى ساعات الاقتراع دوراً فى حدوث المفاجأة التى أطلقها نجاد، بحيث يمكن القول إنها كانت أربع ساعات فاصلة فى تاريخ إيران.

## ٦ ـ «جمهورية إيران الإسلامية»

**«ليس علينا إقامة الأمراء إذا كان الإمام مغلوباً، كما لا يجب علينا إقامة الإمام فى الأصل.. ليس إقامة الإمام واختياره من فروضنا فيلزمنا إقامته، ولسنا المخاطبين بإقامة الحدود فيلزمنا الذم بتضييعها». من كتاب «الشافى فى الإمامة» للشريف المرتضى.**

تمثل نظرية «ولاية الفقيه» عظمة إيران وتجسد بالقدر ذاته مأساتها . فهى أطاحت من جانب رمز الاستبداد وأقامت الدولة الدينية الخالصة لأول مرة فى تاريخ إيران الطويل، ولكنها تمسك من جانب آخر بخناق الدولة الإيرانية، وتحيد وتعطل ـ بمنطق الدولة ـ ما سواها من إرادات . ويزيد من وطأة التصادم بين نظرية «ولاية الفقيه» ومفهوم «الدولة»، مقارنة بتيارات الإسلام السياسى السنى، أن التشيع يختلف عن مذهب أهل السنة فى نقطة أساسية ومفصلية تتمثل فى استمرار دورة العهد الإلهى، بسبب وجود الإمام الثانى عشر أو المهدى المنتظر، حتى لو كان محتجباً . صحيح أن الإسلام السياسى السنى مازال يواجه صعوبات فى تفكيك علاقته الملتبسة بالدولة، ولكن التسليم السنى بانقطاع دورة النبوة بعد الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ خاتم الأنبياء والمرسلين، وضع الحركات الأيديولوجية الإسلامية فى وضع أسهل نسبيّا فى العلاقة مع الدولة مقارنة بالشيعة . ويبدو مفهوم «ولاية الأمة» على نفسها، أى وصول الإسلام السياسى إلى الحكم عبر الانتخابات الشعبية، هو الاجتهاد السنى الأقرب إلى مبادئ الديمقراطية، بالرغم من أنه لا يحل إشكالية الإسلام السياسى مع الدولة نهائيّا . فسلطة الحاكم هى ـ من وجهة النظر السنية ـ محض سلطة زمنية ولا علاقة لها نهائيّا بالتشريع، وهى بالأساس

سلطة تنفيذية لإدارة شؤون المجتمع. كما أن الشورى بين أفراد الأمة هى طريقة اختيار الحاكم وتوليه السلطة، وليس النص أو الحق الإلهى. ولكن بالمقابل فالنتيجة تبدو مختلفة عند الشيعة، لأن التسليم بانقطاع دورة النبوة لم يمثل نهاية العهد الإلهى بين الإنسان والله - سبحانه وتعالى -، إذ ترافقت نهاية دورة النبوة مع بداية دورة الولاية، أى ولاية الأئمة. وهذه الدورة الأخيرة سوف تستمر باقية حتى يعود الإمام الثانى عشر الغائب فى آخر الزمان، حسب أصول المذهب الشيعى الاثنى عشرى.

وبالتالى تتداخل الاجتهادات السياسية مع مفهوم الدولة بشكل أعقد عند الشيعة، لأن الدولة - أى دولة - ستكون نقيضًا لدولة إمام الزمان. ولتلافى هذه المعضلة دشن الإمام الخمينى سابقة تاريخية فى الفكر السياسى الشيعى، حين أقام دولة «ولاية الفقيه»، ولكن على أساس الحكم نيابة عن الإمام الثانى عشر لحين ظهوره. وبالتالى ألحقت «ولاية الفقيه» وجودها بالمهدى المنتظر، إذ تنتفى مشروعيتها الدينية فقط فى حالة ظهوره، وهو ما يؤدى من وجه آخر إلى إلحاق ظهور المهدى المنتظر بها وبدولتها، ويدخل نظرية «ولاية الفقيه» بالتالى فى معضلة لا فكاك منها مع «الدولة».

أصبحت «ولاية الفقيه»، تمثل بشكل أو بآخر «الأيديولوجيا الإسلامية الشيعية»، حيث تؤدى الدور نفسه الذى أدته الأساطير فى إيران القديمة، فهى تسلم بمقدماتها على أنها «حقائق» لا يتسرب إليها الشك من أى طريق، ولا تكلف نفسها حتى وضع ما تعلنه على محك الإثبات. و«الأيديولوجيا الإسلامية الشيعية»، مثلها مثل باقى الأيديولوجيات، ليست فلسفة، لأنها منغلقة على نفسها ولا تجيب، مثل الفلسفات الحقيقية؛ عن تساؤلات الوجود وتطرح حلولاً لها. ولأن الأيديولوجيا ليست فكراً جدليًا، بل هى بالأساس عبارة عن فكرة واحدة تفسر كل شىء انطلاقًا من المقدمات، فهى تطمح على الدوام إلى تثبيت فكرتها فى الأذهان وتقوم بشيطنة خصومها. صحيح أن للأيديولوجيا إيجابيات - فى نظر من يعتنقونها - مثل «معرفة الحقيقة» و«الإجابة عن الأسئلة»، ولكنها تمثل بالمقابل جموداً عقائديًا ووعيًا زائفًا وأفكاراً تتصادم مع الجدلية.

حشدت «الأيديولوجيا الإسلامية الشيعية» الشرائح الاجتماعية المهمشة، بعد أن استخرجت من كنوزها الروحية ما يمكنها من تحدى باقى الأيديولوجيات الشمولية، حتى استطاعت أن تهزمها فى إيران. ومرد ذلك أن الدين ليس فقط الخيط الذى يربط الإنسان بالغيب والميتافيزيقا، بل هو مستودع كنوز الإنسان الروحية منذ الأزل. ولئن أثبت الدين طوال تاريخه قدرات عالية على إلهام الحركات السياسية ومثال إيران حاضر وناجز، فإنه لم يستطع أن يتحقق حتى الآن - ربما بسبب كونه دينًا -، نظامًا سياسيًا فى أى بقعة من العالم من دون أن يتخلص من الطابع الشمولى.

ينهض مصطلح «الجمهورية الإسلامية» على أساس أيديولوجى بامتياز هو نظرية «ولاية الفقيه»، التى تجيب عن كل أسئلة أنصارها وتقدم لهم «الحقيقة» استنادًا إلى مقدماتها المرتكزة على تأويلات فقهية للدين ونصوصه، وكانت ثمرة هذه التأويلات «جمهورية إيران الإسلامية» التى أسسها الإمام الخمينى. ولكن هذه الجمهورية تعانى بالمقابل من تضعضع أساسها الفكرى، بسبب جمعها بين «الجمهورية» و«الإسلامية» فى مفهوم واحد متناقض بالضرورة. حيث يتناقض المفهوم العلمى الصارم للدولة مع الطابع الميتافيزيقى النبيل للدين، فالدولة بالمفهوم الغربى الحديث تحتكر لنفسها استخدام القوة فى المجتمع وتعطل ما سواها من إرادات، حتى لو أريقت الدماء فى سبيل تلك الغاية. وبالإضافة إلى ذلك فالمصطلح الأول (الجمهورية) هو مصطلح مدنى أرضى، أما الثانى (الإسلامية) فهو كناية عن الدين الإسلامى - متمم الأديان السماوية - والتناقض بينهما يصعب تجسيره، مثلما يصعب ردم الهوة بين الأرض والسماء. كما أن اختلاف المسارات بين الاثنين يحتم افتراقًا بينهما، وظهور شكل متخيل جديد من أشكال «الدولة» يستعصى على الترتيب المنطقى والتوصيف العلمى. فالجمهورية هى انعكاس لتطور أشكال الحكم عبر التاريخ، أما الأديان السماوية فهى خارج هذا التاريخ، لأن الأحداث التى تتواتر عليها لا تستمد مشروعيتها من تطور تاريخى مثلما هو حال الجمهورية، بل من حوادث سبق أن وقعت فى . . . ما وراء التاريخ.

ويفترض أن الناس متساوون فى «الجمهورية» بحكم كونها كذلك، أما فى «جمهورية إيران الإسلامية» فالمرشد هو نائب الإمام، الذى تنسخ إرادته ما سواها من إرادات بما فيها البرلمان ورئاسة الجمهورية مجتمعة. ويعتقد المفكر الدينى الإيرانى محسن كديور أن هناك تناقضات أساسية بين الجمهورية و«ولاية الفقيه»، لأن للمواطنين الحق بمنطق الجمهوريات المجرد، فى حالة إذا ما كانوا يشكلون الأغلبية، أن يسيروا أعمال الجمهورية وفقًا لما تقضى به رغباتهم. أما فى «جمهورية إيران الإسلامية» -وبنص دستورها- فلا تتمتع الأغلبيات العددية فى البرلمان بأى قدرة على الفعل، إذا كان مرشد الجمهورية يعارض ذلك. وفى الجمهوريات يحق -ابتداءً- لكل مواطن الترشح لمنصب رأس الدولة، لكن دستور «جمهورية إيران الإسلامية»، المرتكز على أساس «ولاية الفقيه»، أناط حق فرز المرشحين لهيئة «مجلس صيانة الدستور» وتصفية المرشحين - سياسيّا - واستبعادهم من الترشح إن لزم الأمر. ومن البديهى فى الجمهوريات أن إرادة الجمهور هى التى تقرر رأس الدولة، أما فى «جمهورية إيران الإسلامية» فهناك هيئة خاصة من رجال الدين فقط تتألف من نيف وثمانين عضوا (هيئة الخبراء) تتولى انتخاب المرشد مدى الحياة، ولا يحق لأحد من خارجها تقرير أى أمر يتعلق بانتخاب رأس الدولة.

ولأن الوظائف العليا فى الجمهوريات، متنقلة بين الأشخاص ومحددة بفترة معينة، ولأن رأس الدولة مسؤول أمام المواطنين وتحت طائلة محاسبتهم وانتقاداتهم، فإن «جمهورية إيران الإسلامية» تختلف عن الجمهوريات من هذه الزاوية أيضًا. كما أن صلاحيات رأس الدولة فى الجمهوريات تكون محددة بنصوص القانون، لكن فى حالة «جمهورية إيران الإسلامية» يتمتع المرشد بصلاحيات الأئمة المعصومين عند المسلمين الشيعة، وهى صلاحيات تستعصى على الحصر. نسجت «ولاية الفقيه» على منوال ولاية الأئمة الاثنى عشر، فكلتا الولايتين غير محددة زمنيّا، والصلاحيات المخولة للولى الفقيه فى دستور «جمهورية إيران الإسلامية» تفوق تلك التى كانت لدى الشاه القاجارى فى دستور المشروطة عام ١٩٠٦.

ومن نافلة القول أن نذكر أن الجمهوريات لا تعترف بأن هناك أى شخص فوق القانون، وهو ما لا يتطابق هنا أيضًا. ولا توجد فى الجمهوريات مميزات لطبقة معينة اجتماعية كانت أو مهنية، وبالتالى لا يوجد للفقهاء مزايا معروفة لإدارة المجتمع فى الجمهوريات. ولكن دستور «جمهورية إيران الإسلامية» حصر اختيار رئيس الجمهورية فى نص المادة ١١٥ فقط من بين رجال السياسة أو الفقهاء. ولأن العقد الاجتماعى والدستورى فى الجمهوريات ينعقد بين المواطنين ورأس الدولة، تتجسد الجمهورية بالتالى فى الاتفاق بين المواطنين ورأس الدولة. ولما كانت «جمهورية إيران الإسلامية» تقوم على أساس «ولاية الفقيه»، فإنها تقوم على أساس الحق الإلهى للمرشد والذى يجُب ويلغى - حسب النظرية - ما سواه من اتفاقات. وفى حين تُعَدّ إرادة المواطنين هى أساس إدارة المجتمع فى الجمهوريات، وهى التى تفرض على رأس الدولة الاستجابة لرغبات موكليه، فإن «جمهورية إيران الإسلامية» تضع مسائل أساسية خارج إطار إرادات المواطنين، مثل شكل الحكم فى الدولة ومذهبها الرسمى؛ إذ تنص المادة الخامسة من الدستور على أنه «فى زمن غياب الإمام المهدى (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمة وإمامة الأمة فى جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقى، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير». كما نص الدستور فى مادته الثانية عشرة على كون المذهب الشيعى الاثنى عشرى مذهب الدولة الرسمى، بحيث يبقى للأبد غير قابل للتغيير.

وبالرغم من مرور ربع قرن على تأسيس «جمهورية إيران الإسلامية»، فمازالت نظرية «ولاية الفقيه» تُعَدّ الغامض الأكبر الذى يستعصى على الحل والمواءمة. إذ إن وجود «ولاية الفقيه» يستلزم عدمها فى آن؛ بمعنى أنه إذا كانت «ولاية الفقيه» قائمة فإنها تكون غير موجودة فى الواقع. ومَرد ذلك أن الشعب فى «جمهورية إيران الإسلامية» ينتخب الولى الفقيه عبر انتخاب الأعضاء فى مجلس الخبراء، الذين ينتخبون بدورهم الولى الفقيه. ولو كان الشعب ينتخب وله إرادة ورأى فهو ليس محجوراً عليه، حسب المنطق الداخلى للنظرية، ولا

يحتاج إذن إلى ولى. ومن ناحية أخرى إذا كان الفقيه هو ولى الشعب بالفعل - حسب مبنى ومعنى النظرية - فليس للشعب الحق فى الانتخاب وامتلاك إرادة، بل فقط الحق فى إطاعة الفقيه ولى الأمر الذى يمتلك صلاحيات الأئمة المعصومين. وبذلك يكون الجمع بين «ولاية الفقيه» وإرادة الشعب بمثابة معضلة لا تنحل ولا يمكن لأحد إدراكها، لأن الشعب صوت فى دستور «جمهورية إيران الإسلامية» على أحقية الولى الفقيه فى الحكم نيابة عن الإمام الغائب، وبالتالى على ألا يكون للشعب أى إرادة أو رأى. ولأنه لا يمكن تحييد التناقض بين صدر المسألة وعجزها، يتغلغل هذا التناقض ويستشرى فى بنية النظام المؤسس على نظرية «ولاية الفقيه» ويجعله نظامًا محكومًا ومؤبدًا به.

## ٧- إيران وتحديات المستقبل

**«لعل يداً تخرج من الغيب وتقوم بعمل ما» حافظ الشيرازى الملقب «لسان الغيب».**

تمتلك إيران خصوصية على قدر كبير من الأهمية، تجعل تحليل الواقع السياسى والاجتماعى فيها مهمة شاقة، وهى أن الظواهر التى تجرى فيها تتداخل بعضها ببعض على نحو فريد. وهكذا تبدو ظواهر المجتمع الإيرانى مثل دائرة تدور فيها المعانى وتختلط، بحيث يمكن - ربما تخلصًا من مشاق التحليل - الانزلاق بسهولة إلى الثنائية الشهيرة، معسكر «مع» وخندق «ضد». وعلى هذا تتلاطم المعانى والأفكار التى تصب فى طرفى هذه الثنائية معًا، بحيث تفقد مفاهيم «الملائكة» و«الشياطين» جانبًا معتبراً من مدلولاتها فى حالة الواقع الإيرانى، وتظهر رؤية جديدة ثالثة تنتمى لطرفى الثنائية فى آنٍ.

وتواجه إيران أربعة تحديات أساسية تتنوع ما بين ضبط عمليات الحراك السياسى الداخلى، وتجديد النخبة الإيرانية وعلاقتها بتوازنات النظام السياسى وكذلك التعامل مع مسألة القوميات، وأخيرا إثبات الحضور الإقليمى ومواجهة الأخطار الخارجية. ويتوقف مستقبل النظام السياسى الإيرانى على قدرته على التعامل مع هذه التحديات الأربعة.

### الحراك السياسى الداخلى

على الرغم من الطابع الدينى والمذهبى الطاغى على «جمهورية إيران الإسلامية» وقيامها على أساس «ولاية الفقيه»، ومنح مرشد الجمهورية صلاحيات الأئمة

المعصومين، فإن التحليل المنصف لا يمكنه تجاهل حقائق ذات مدلولات فائقة الأهمية. حيث شهدت «جمهورية إيران الإسلامية» منذ قيامها تسعة انتخابات رئاسية وسبعة انتخابات برلمانية. ويعني ذلك أن الطابع الشعبي، حتى المنقوص نسبيًا، هو ركن أساسي من أركان المشروعية للنظام السياسي الإيراني المرتكز على «ولاية الفقيه». وبالإضافة إلى هذا الكم من الانتخابات، لا تفوتنا ملاحظة الأهمية النوعية للانتخابات الإيرانية، التي تتمتع بنزاهة نسبية تفوق مثيلاتها في المنطقة، وهو ما يدحض الافتراضات القائلة بوجود طغمة ديكتاتورية حاكمة تتسلط على المجتمع، دون وجود حد أدنى من المشاركة الشعبية.

ويشهد الحراك السياسي الذي ساد إيران طيلة ثماني سنوات بدأت منذ النصف الثاني من التسعينيات وحتى انتهاء ولاية الرئيس السابق محمد خاتمي، على حيوية المجتمع الإيراني بشكل واضح. صحيح أن «جمهورية إيران الإسلامية» قامت على الأساس الديني، ولكنه صحيح أيضًا أن هناك أساسًا شعبيًا للحكم - حتى لو اختلفنا على حجم تأثيره ومداه، كما تدل عليه هذه الانتخابات. مع أن مسألة حجب مرشحين بعينهم عن خوض الانتخابات واستبعاد التيارات السياسية المعارضة لنظرية «ولاية الفقيه» من الترشح، تنال كثيراً من مصداقية العملية الديمقراطية في إيران.

كان الرئيس السابق محمد خاتمي بمثابة السقف الأعلى للنظام الإيراني وقدرته على احتمال المحاجَّات والحراك الديمقراطي. فإذا رأينا تعلق الإيرانيين به وبمشروعه، ومن ثم انصرافهم عنه لعدم قدرته على الفعل، واستبعاد التيار الإصلاحي لاحقًا من مؤسسات الدولة كافة؛ فربما استنتجنا أن تجربة خاتمي الإصلاحية ظهرت في ظل شروط خارجية وداخلية معقدة، وفي مرحلة تاريخية معينة من عمر النظام، بشكل يدفع للاعتقاد بصعوبة تكرار مثلها في «جمهورية إيران الإسلامية».

وتمثل الرموز السياسية، التي تشغل مناصب الدولة بعد خاتمي، التيار المحافظ المتشدد الذي ينعت نفسه بـ«الأصولي»، ويجسد مصالح معينة اقتصادية - اجتماعية

واقتصادية ـ سياسية تتحالف مع العسكريين فى الجيش والحرس والمتطوعين وقطاع واسع فى طبقة رجال الدين. وفى ظل سيطرة هذا التيار على مقاليد الحكم لا يمكن ـ بناء على شعاراته المعلنة وخليط أدبياته السياسية والمذهبية ـ تصور ازدهار جديد للعملية السياسية فى المجتمع الإيرانى. وبالمثل لا يمكن توقع أن يقر هذا التيار توسيع الصلاحيات الممنوحة لمنصب رئاسة الجمهورية فى مقابل صلاحيات الولى الفقيه، وذلك لإحداث نوع من التوازن بين المؤسسات المنتخبة شعبيّا وغيرها المنتخبة لاهوتيّا. ولما كان ذلك التوسيع قد يُعَدّ أحد الشروط الأساسية لتجذير النظام الإيرانى ورفده بالقبول الشعبى الواسع، فإنه يمكن استنتاج مدى ضخامة التحديات المطروحة على الصعيد الداخلى فى المستقبل.

## تجديد النخبة وتوازنات النظام السياسى

تميز النظام السياسى الإيرانى بالوحدانية والتنوع فى آن معا، إذ تبدل المشهد السياسى الإيرانى وتغير على نحو مستمر، بما يلائم طَبائع الحراك الداخلى والخارجى، ولكن الثابت الأكبر ظل على الدوام هو مبدأ «ولاية الفقيه». تحولت النظرية التى أخرجها الإمام الخمينى، منذ انتصار الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩، من مجرد نظرية إلى واقع ملموس يطغى على الدستور وعلى الحياة السياسية، وتتأسس الدولة الإيرانية بأجنحتها المختلفة على أساسه. صحيح أن هذه الأجنحة اقتربت وابتعدت بعض الشىء فى فهمها للنظرية وآليات تطبيقها، إلا أنها كانت دومًا مثل فراشات تتراقص على وهج مصباح منير، لا تكاد تبتعد حتى تقترب مجدداً. وبفضل وجود الأجنحة فى قلب النظام السياسى أمكن لصانع القرار مراعاة مصالح مختلفة ومتعددة؛ بما جعل هذه القرارات نقطة لتوازنات القوى، وأسبغ عليها طابعًا جماعيّا وشعبيّا. كما أن وجود مثل هذه الأجنحة أضفى على المشهد الإيرانى نوعا من الحيوية، وأفسح المجال أمام افتتان قطاعات كبيرة خارج إيران بنظامها السياسى.

أما الرموز التاريخية للنظام السياسى الإيرانى، مثل الشيخ هاشمى رفسنجانى

والشيخ مهدى كروبى، اللذين واجها مرشح المرشد فى انتخابات الرئاسة التاسعة، فستظل على الأرجح خارج المنافسة على الحكم فى إيران، فى شكل من أشكال التجديد فى النخبة السياسية الإيرانية التى ما انفكت تتبدل وتتغير.

والشاهد أن سيطرة وحدانية سياسية «يونيكا» للمرشد، كما هو الحال بعد وصول نجاد لرئاسة الجمهورية، على مجريات السياسة والمجتمع فى إيران، إنما تجرى على العكس من التجربة التاريخية للثورة الإيرانية. فالتنوع الذى ترافق مع انتصار الثورة واستمر بأشكال متعددة فى عمق النظام السياسى بوجود تيارات متباينة تنضوى جميعها تحت عباءة الثورة، يمكن رؤيته قرينًا للنظام الثورى الإيرانى. وعلى هذا يمكن توقع تغيير فى صورة توازنات النظام السياسى فى إيران، ممثلة فى اختفاء «اليونيكا» وظهور «دويكا» جديدة. ربما تكون «الدويكا» الجديدة بين التيار المحافظ بقيادة المرشد على خامنئى من ناحية، والتيار الأصولى العسكرى الذى يمثله نجاد والمتحالف مع قسم مهم من رجال الدين بقيادة آية الله جنتى من ناحية أخرى.

وفى هذا السياق، يمكن تصور ظهور مثل هذا الاصطفاف مع انتخابات مجلس الخبراء، الذى ينتخب المرشد ويعزله، إذ سيسعى التيار الأصولى - بمنطق الأمور - إلى إيصال نسبة لا بأس بها من رجال الدين التابعين له إلى المجلس. وهو ما سوف يشكل تهديدا لهيمنة «اليونيكا» ويضع ضغوطًا على المرشد، ويفرض تقاسمًا قادمًا للقرار والنفوذ ومن ثم السلطة فى إيران. والتحدى المطروح هنا ليس قدرة النظام السياسى على تجديد نخبته السياسية، لأنه أثبت قدرات لا يستهان بها على هذا الصعيد طوال ربع قرن، وإنما قدرة النخبة الجديدة على تغيير التوازنات السياسية داخل النظام، بما لا يعرضه للاهتزاز ويكشفه أمام الأخطار الخارجية.

## مسألة القوميات

كانت المركزية هى قدر إيران منذ قيام إمبراطوريتها الأولى وحتى اليوم. وأنماط الحكم التى تعاقبت عليها اقتربت من التاريخ وابتعدت عنه بمقدار المسافة التى

فصلتها عن «مركزية الدولة»، بسبب أن مهمة حفظ الأقاليم الإيرانية المختلفة جغرافيًا والمتنوعة قوميًا كانت المهمة الأساس للدولة الإيرانية عبر العصور. ودولة «ولاية الفقيه» استغرقت فى المركزية حتى فاقت ربما كل سابقاتها، وساهمت بالتالى فى بقاء سيطرة الدولة الإيرانية موحدة على الأقاليم المختلفة. صحيح أن للقوميات المكونة للشعب الإيرانى حقوقًا ثقافية وسياسية مازالت تطالب بها، ولكنه صحيح أيضًا أن الدول المركزية متعددة الأعراق يسكنها هاجس التقسيم والتفتت مما يجعلها تتشدد دومًا فى مسألة القوميات. ومثلما هو صحيح أن القومية الفارسية فرضت ثقافتها على إيران من قديم الزمان، فإنه صحيح أيضًا أن قوميات إيرانية أخرى تصدرت تاريخيًا واجهة السلطة جنبًا إلى جنب معها. والدليل هنا مثال مرشد الجمهورية الإسلامية السيد على خامنئى ذى الأصل الآذرىّ التركى، ومثال الإمبراطورة المخلوعة فرح ديبا التى انتمت إلى القومية ذاتها، مما يجعل ما يصطلح عليه بمفهوم «الهيمنة الفارسية» على الدولة الإيرانية مسألة نسبية وغير صحيحة على إطلاقها.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإنه يتوقع أن يزداد إلحاح المسألة القومية فى إيران، إذا ما تقاطعت مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى رسم خرائط جديدة للمنطقة. والقوميات المرشحة لطرح هذه المسألة على النظام السياسى الإيرانى هى ذاتها القوميات التى تخزن فى ذاكرتها الجمعية تاريخًا من التواصل والاستقلالية عن المركز، وتجد فى الوقت نفسه امتدادًا عرقيًا كبيرًا فى دول الجوار، مثل العرب والآذريين والأكراد. كان تحدى المسألة القومية مطروحًا دائمًا على صانع القرار الإيرانى، بغض النظر عن ميوله العقائدية، ولكن هذا التحدى اكتسب أبعادا جديدة بدخول المصالح الأمريكية على الخط، وإمكان استخدام «ورقة القوميات» لزعزعة النظام فى حال عدم الوصول لتفاهمات إقليمية معه.

### الحضور الإقليمى والأخطار الخارجية

أثبتت «جمهورية إيران الإسلامية» على مدار ربع قرن كامل، قدراتها العالية

على مواجهة الأخطار والتصدى للأزمات الخارجية. وبمعنى آخر، فقد حفظ الطابع الأيديولوجى للدولة الإيرانية المرتكزة على «ولاية الفقيه» حضور طهران على الساحة الإقليمية، عبر خطابها السياسى والدينى. ولئن حاولت إيران الشاه أداء دور حارس المصالح الغربية فى منطقة الخليج والشرق الأوسط عمومًا، وتغاضى الغرب بالمقابل عن طموحات إيران الإقليمية فى عهد الشاه، حتى استطال التأثير الإيرانى فى عموم المنطقة وقتذاك، فإن «جمهورية إيران الإسلامية» لم تتنازل عن أى طموح إقليمى للدولة الإيرانية الحديثة. بل يمكن القول ببعض الاطمئنان إن حضور إيران الإقليمى وقدراتها على المبادأة فى ظل «ولاية الفقيه» يضاهى مثيله لدى الدولة الصفوية فى عصر ازدهارها. وأدت الاستقلالية النسبية للقرار الإيرانى عن مراكز التأثير الدولية دورها فى هذا السياق على نحو غير مسبوق فى تاريخ إيران الحديث، حتى غدت إيران تحت مظلة «ولاية الفقيه»، وللمرة الأولى، المرجعية السياسية للشيعة فى العالم.

ولكن سقوط النظام العراقى السابق وطفور حوزة النجف الأشرف بمرجعية السيد على سيستانى بوصفه طرفًا أساسيًا فى عراق ما بعد صدام، من شأنه أن يخلق نتيجتين متضاربتين. فمن ناحية يهدد صعود حوزة النجف الأشرف وضع إيران بوصفها مرجعية سياسية للشيعة فى المدين المتوسط والبعيد، ولكن هذا الطفور يفتح الباب من ناحية أخرى أمام دور إقليمى إيرانى غير مسبوق فى العراق وما حوله. وبعطف هذه الحقيقة على مشكلات إيران الخارجية ومسائل ضبط علاقاتها الدولية وخصوصًا ملف العلاقات مع واشنطن، يمكن توقع تفاقم هذه المشكلات والمسائل فى المرحلة القادمة.

ولا يخفى أن النظام الإيرانى يشكل منذ انتصار الثورة إحدى قوى الممانعة الأساسية فى المنطقة أمام التصورات المتعلقة منها بإعادة رسم الشرق الأوسط، بما يخدم المصالح الكونية للولايات المتحدة الأمريكية. وتفاقم المشكلات بدأ بالفعل مع تسخين الملف النووى الإيرانى، إذ إن مجاورة واشنطن لطهران جغرافيًا ووجود القوات الأمريكية فى كل المنطقة الجغرافية المحيطة بإيران وفى ظل عدم وجود

تفاهمات إقليمية بين الطرفين الأمريكى والإيرانى، سيدفع الأمور إلى التصعيد أكثر.

إن التحدى الأكبر الذى يواجه إيران ليس فقط إثبات قدرتها على الصمود من طريق لعب أوراقها الإقليمية بمهارة، وهو ما أكدته أحداث مفصلية جرت سابقًا فى أفغانستان والعراق ولبنان والخليج، ولكن التحدى يكمن أيضًا فى قدرة «جمهورية إيران الإسلامية» على الموازنة بين تحقيق تفاهمات مع واشنطن بخصوص جوارها الجغرافى ودورها الإقليمى فيه، وفى الوقت نفسه حماية أركان دولتها الأيديولوجية من التغيير؛ إذ إن الوصول إلى تفاهمات طويلة المدى وعميقة الأثر مع القطب الدولى الوحيد، هو احتمال سيقود - إن حدث - إلى تغييرات متتالية فى الخطاب الرسمى وشكل النظام السياسى، بحيث يكون صعود الشعارات القومية الإيرانية والمذهبية الشيعية إلى واجهة المشهد أحد تجلياتها.

رقم الإيداع ٩٧٢٥/ ٢٠٠٦
الترقيم الدولى 6 - 1572 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف: ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس: ٨١٧٧٦٥(٠١)



كيف نفهم السياسة الإيرانية؟

وكيف استطاعت نظرية «ولاية الفقيه» أن تحكم إيران بذات الشعارات والمضامين دون تغيير منذ أكثر من ربع قرن. يرى المؤلف فى هذا الكتاب الهام أنه لا يمكن للمرء فهم السياسة الإيرانية الحالية دون الإلمام بالجوانب المتعددة لهذه النظرية. ما هو أساسها التاريخى والعقائدى والفكرى؟ ما هو موقعها من التراث الشيعى التقليدى؟ كيف استطاعت تحييد التيارات السياسية الأخرى والوصول للحكم؟ ما التأثير الذى تركه التيار الإصلاحى فى توازنات إيران السياسية والاجتماعية؟ هل يمكن تخطى التناقضات البنيوية فى مفهوم «الجمهورية الإسلامية»؟ وماذا يخبئ المستقبل لإيران من تحديات؟

قضى الدكتور مصطفى اللبّاد ثلاث سنوات فى الإعداد لهذا الكتاب المرجعى محاولاً البحث عن إجابات لهذه الأسئلة. وهو حائز على دكتوراه الدولة الألمانية فى الاقتصاد السياسى لمنطقة الشرق الأوسط، وأصدر فى القاهرة مجلة «شرق نامه» المتخصصة فى شؤون إيران وتركيا وآسيا الوسطى، الوحيدة عربياً فى تناول هذه المنطقة ككل متكامل. وبفضل دراساته المتعمقة وإلمامه باللغة الفارسية وزياراته المتعددة لإيران؛ فضلاً عن مشاركاته المت[illegible]ات الدولية ووسائل الإعلام، فقد صار أحد عناوين التخصص فى [illegible]ية بمصر والعالم العربى.



6 221102 017114

الغلاف: أحمد اللباد

دار الشروق
www.shorouk.com